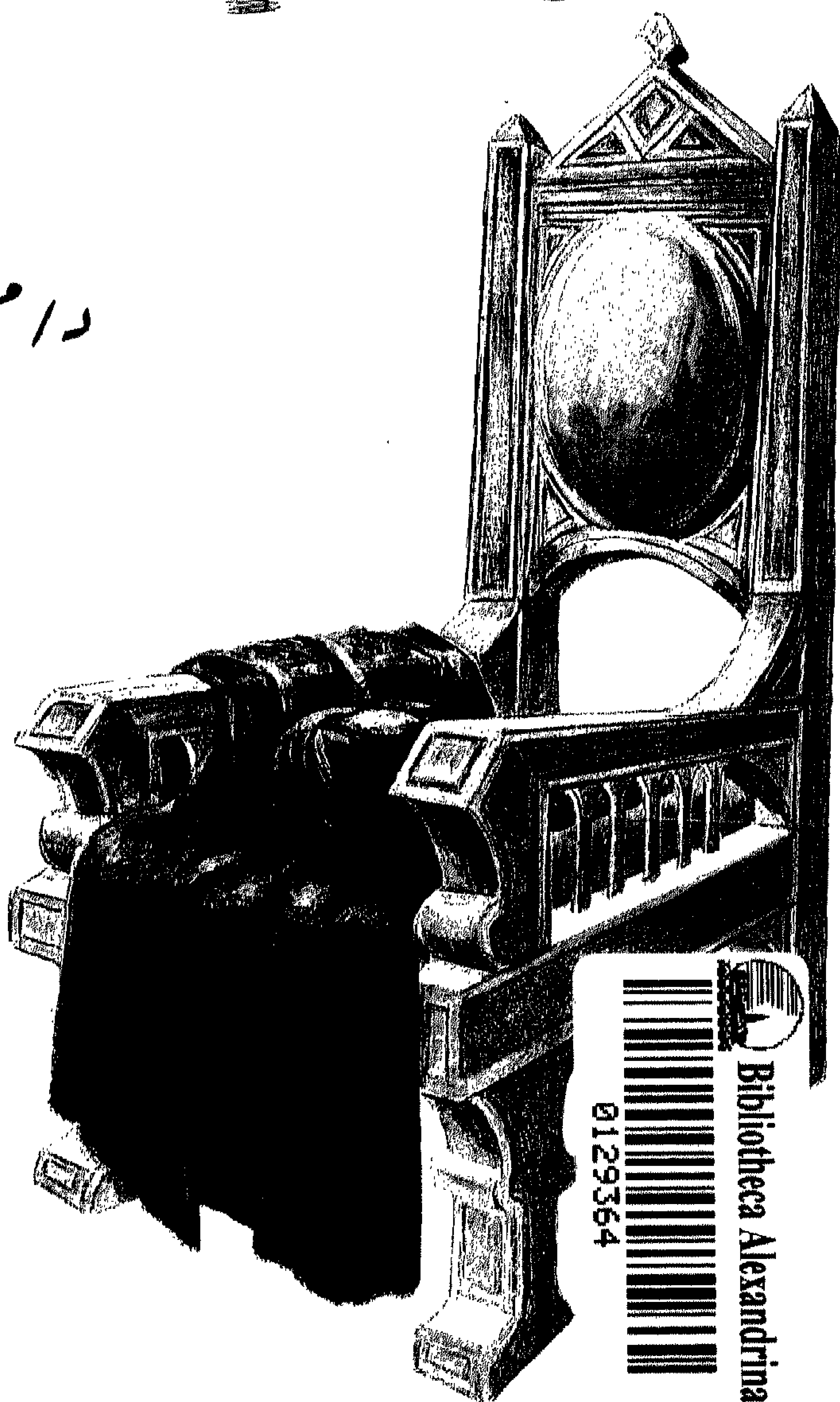
العمامة والعباءة في السياسة والحكم

د/ محمد السعيد عبد المؤمن



الزهراء للإعلام العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

الزهراء للإعلام العربي
قســـم النشــر

ص ب ١٠٢ مدينة نصر ــ القاهرة ــ تلغرافيًا زهراتيف تليفون : ٢٦١١١٠٦ / ٤٠٢١٩٨٨ فاكس : ٢٦١٨٢٤٠
P.O: 102 Madinat Nasr. Cairo -Cabl : Zahratif- Tel : 2611106 - 4021988 - Fax : 2618240

بسم الله الرحمن الرحيم

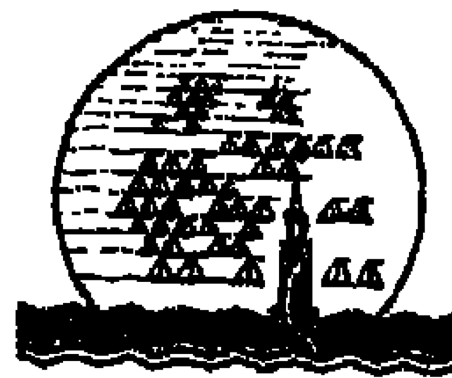
« وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ »

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٥ م

العمامة والعباءة في السياسة والحكم

الدكتور
محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية
جامعة عين شمس



الزهراء للإعلام العربي

مقـدمة

إطلالة على أسس النظام الإيراني

لقد كان غريبًا أن تقترن الجمهورية الإسلامية في إيران بفكرة الثورة ، وليس « الجهاد » ؛ رغم أن إمام هذه « الثورة » كان فقيهًا دينيا ومرجعًا شيعيا كبيرًا ، يتمتع بالمصداقية والسلطة بين رجالات الحوزات العلمية داخل إيران وخارجها .

إلا أن أحدًا لم تستوقفه هذه « التفرقة » ، فقد كان مفهوم « الثورة » أكثر رواجًا وفاعلية وشعبية ، خاصة في ظل وجود معسكر الاشتراكيين العالمي آنذاك ، بزعامة الاتحاد السوفييتي .

ولكن اندفاعة الثورة الأولى في تصفية خصومها السياسيين ، وتشكيل محاكم ثورية للأعداء ، وتغلب العاطفة المشبوبة على الحكمة والعقل ، أدى إلى خلق صورة « شعبية مثيرة » لهذه الحركة الدينية ــ السياسية ، خالفت المفاهيم التي نادت بها ، والتي حاولت من خلالها أن تضع لنفسها مكانة سواء في المجال الإقليمي أو المجال الدولي .

أثارت « الثورة الإيرانية » مشاعر الكثيرين ، إلا أنها لم تجب عن أسئلة كثيرة . وتحمس لها شعراء وأدباء وفنانون ، وتأثروا بفكرة « الثورة » ذاتها ، وبمفاهيم تخيلوها من تصورات من داخلهم هم .

كانت « عودة الخميني » من « باريس / المنفى » ، واندلاع مظاهرات الشوارع في طهران و « تبريز » و « قم » و « مشهد » وغيرها من المدن الإيرانية ، تستدعي إلى ذاكرة الكثيرين ذكريات الثورة الفرنسية . ويالها من مفارقة / جامعة ، إذ يعود الخميني من « باريس / الباستيل » ليقود ثورة « الكاسيت » إلى مداها

الثوري ، ويطيح بالشاه « محمد رضا بهلوي » ، ويبدأ في إقامة الحكومة الإسلامية .

إن عالمًا جديدًا يولد . هكذا كان التصور !

إلا أن الكثيرين لم يكونوا يعرفون ما هي إيران الشاه ، ولا ما هو المذهب الشيعي الاثنا عشري ، ولا ماهية المرجعية الدينية ، ولا معنى الحكومة الإسلامية الشيعية ، ولا نظرية « ولاية الفقيه » ، ولا حتى مفهوم « تصدير الثورة » !!

إن الشعب ينتصر ، والحرس الثوري يقود عمليات التصفية الجسدية لأعداء الشعب ولأعضاء « السافاك » ـــ جهاز المخابرات الشاهنشاهي ـــ ويؤممون الممتلكات ، ويصادرون الأراضي الزراعية والثروات ، ويستولون على « سفارة الولايات المتحدة الأمريكية » ـــ الشيطان الأكبر ـــ كما كان ومازال الزعماء الإيرانيون يطلقون عليها .

ولو لم يكن « الخميني » رجلًا متشددًا ، لأفلت زمام الأمور من يده تمامًا . ولو لم تقم الحرب العراقية ـــ الإيرانية سريعًا ، لظهرت مفاسد هذه الحركة الثورية ، ولساد الشقاق والخلاف بين الزعماء والعلماء والقواد ، ولكنها إرادة الله أيضا ، في أن تجعل هذا النموذج الإسلامي للدولة الشيعية حاضرًا في التاريخ ، لنتعلم منه ، ولنعرف أن سنة الله في خلقه قائمة .

قصورات التجربة الإيرانية :

اعتمدت القيادة الإيرانية في الفترة التي تسمى « بالجمهورية الأولى » والتي استمرت منذ قيام الثورة وحتى وفاة الإمام الخميني على « السياسة الثورية » ، وتعني بها الارتكاز على المفاهيم الداعية للتغيير الشامل على المستوى الداخلي أو الخارجي . وقد استمدت القيادة هذه المفاهيم من الميراث الشيعي ، ونظريات المذهب الاثني عشري ، وآراء الأئمة المحدثين . فالشيعة الاثنا عشرية يتميزون فيما يتميزون به بقدرة عجيبة على « تأويل الآيات » ، نستطيع أن نسميها دون مغالاة في التوصيف بـ : « تشييع الآيات القرآنية » .

وأمثلة ذلك أكثر من أن تحصى ، بل إننا إذا ما تتبعنا أية آراء أو أفكار لعلماء الشيعة وفقهائهم ، لوجدناهم يتحدثون عن عالم خاص للغاية ، وبذاتية محضة ، لا تتفق مع رحابة الآية القرآنية أو مدلولات النص — ظاهريا أو تاريخيا أو فقهيا — !!

ومن أمثلة ذلك ما يقول « محمد الحسين كاشف الغطاء » في « أصل الشيعة » :

« أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام ، هو نفس صاحب الشريعة الإسلامية ، فهي بذرة وضعت مع بذرة الإسلام جنبًا إلى جنب ، وسواء بسواء ، ولم يزل غارسها يتعهدها بالسقاية والعناية ، حتى نمت وازدهرت في حياته ، ثم أثمرت بعد وفاته » .

قال تعالى : ﴿ **أولئك هم خير البرية** ﴾ .

ويرى « كاشف الغطاء » أن المقصود « بخير البرية » في الآية ليسوا سوى الشيعة !

ومن أمثال ذلك ما يراه الخميني عند تفسير قول تعالى : ﴿ **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها** ﴾ ؛ فهو يرى أن الأمانة هي « الإمامة » ؛ والتي يجب أن تعطى للإمام علي بن أبي طالب ، وللأئمة من بعده .

ويسري هذا المنهج « التشيعي » في رؤية الآيات والأحاديث والأحداث التاريخية . ويؤدي هذا المنهج في « التأويل والتفسير والاجتهاد » إلى صبغة المعاني القرآنية بأفكار مسبقة ذات دلالات سياسية وعنصرية أكثر مما تحمل رؤى استشرافية كونية أو شاملة .

وقد يظن البعض أن « الاجتهاد الشيعي » يلغي قليلًا الالتزام الصارم الذي تفرضه بعض المدارس الفقهية ، مما يعطي العلماء الفرصة للاجتهاد ولتأسيس مفاهيم جديدة على أساس إسلامي . إلا أن العكس هو ما يحدث ! فأسبقية « الفكرة الشيعية » على قراءة النص تؤدي إلى محدودية الاجتهاد ، وإلى الجمود الفكري والعقدي . إذ إننا نجد أن أهل الشيعة يدورون في حلقة من الأفكار الثابتة ، بدلًا

من أن ينفتحوا على رحابة النص القرآني . وأدى ذلك بهم إلى تأسيس أصول فقهية على فروع في الإسلام . ومن هذه « الأصول المصطنعة » راحوا يستخرجون ويخرجون فروعًا جديدة ، متناسين تمامًا البدايات « المصطنعة » التي وضعوها بأنفسهم .

ومن أمثلة ذلك ، آرؤاهم في الإمامة . يقول كاشف الغطاء عن الإمامة :

« هذا هو الأصل الذي امتازت به الإمامية ، وافترقت عن سائر فرق المسلمين . وهو فرق جوهري أصلي ، وما عداه من الفروق فرعية عرضية ، كالفروق التي تقع بين أئمة الاجتهاد لدى السنة .. » وهذه الفروق هي :

ــ « الإمامة منصب إلٰهي ، يختاره الله بسابق علمه بعباده ، كما يختار النبي . ويأمر النبي بأن يدل الأمة عليه ويأمرهم باتباعه » .

ــ لا يخلي الله الأرض من « حجة » على العباد : من نبي أو وصي طاهر مشهور ، أو غائب مستور » .

ــ « نص النبي ﷺ وأوصى إلى ولده الحسن ، وأوصى الحسن إلى أخيه الحسين ، وهكذا إلى الإمام الثاني عشر ، المهدي المنتظر .

ومن يقدر على حفظ الحياة يومًا واحدًا ، يقدر على حفظها آلافًا من السنين . ﴿ **إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث** ﴾ .

« يقوم الإمام بالوظائف التي كان على النبي ﷺ أن يقوم بها . غير أن الإمام لا يوحى إليه كالنبي . إنما يتلقى الأحكام منه مع تسديد إلٰهي . فالنبي مبلغ عن الله . والإمام مبلغ عن النبي » .

« الإمامة متسلسلة في اثنى عشر . كل سابق ينص على اللاحق » .

ــ « الإمام معصوم عن الخطإ والخطيئة ، شأنه في ذلك شأن النبي » .

ــ الإمام أفضل أهل زمانه في كل فضيلة ، وأعلمهم بكل علم ، وهو في الكمالات دون النبي وفوق البشر » .

أين هذا من قوله تعالى :

﴿ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ﴾ .

ويختلف هذا المذهب في فروضه التي جعل من أبجدياتها لغة « متسلسلة » ذات أحكام وأوصاف ، بحيث تبدو غريبة عن روح الإسلام ، وعن روح الإمامة . وفي التاريخ الإسلامي وسيرة الصحابة ما يبتعد تمامًا عن هذه الرؤية المغرقة في الذاتية لطائفة الأئمة والولاة الفقهاء : « عن أنس بن مالك ــ رضى الله عنه ــ أنه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر ، وذلك الغد من يوم توفى النبي ﷺ ، فتشهد ، وأبو بكر صامت لا يتكلم ، قال :

« كنت أرجو أن يعيش رسول الله حتى يدبرنا . فإن يك محمد ﷺ قد مات ، فإن الله تعالى قد جعل بين أظهركم نورًا تهتدون به بما هدى الله محمدًا ﷺ . وإن أبا بكر صاحب رسول الله ﷺ ثاني اثنين ، فإنه أولى المسلمين بأموركم ، فقوموا فبايعوه » .

ــ وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في « سقيفة بني ساعدة » ، وكانت بيعة العامة على المنبر .

قال أنس بن مالك :

« سمعت عمر يقول لأبي بكر يومئذ : « اصعد المنبر » ! فلم يزل به حتى صعد المنبر ، فبايعه الناس عامة » .

ـ كتاب الله فوق الجميع :

وقريبًا من دولة الأئمة ، تقوم المملكة العربية السعودية ، تحمل راية الإسلام الحنيف ، دونما مذهبية غامضة ، ودونما رفعة لبشر فوق « البشر » ، ودونما ادعاء « بعصمة » ما أنزل الله بها من سلطان . يكفي أن نلتفت للقب الذي اختاره الملك فهد بن عبد العزيز ، والذي يعرف الكثيرون أنه « الأثير إليه ، والأقرب إلى قلبه »

وأعني : خادم الحرمين الشريفين ، بما يحويه من تواضع وتقرب إلى الناس ، وبما تعنيه الإمامة من معنى .

ولنتأمل ما قاله الملك عبد العزيز ــ رحمه الله ــ وهو يضع المبادئ التي تقوم عليها الدولة السعودية الإسلامية :

« وعليّ جعل الحكم في هذه الديار بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ . لا يد طائلة عليكم اليوم . فكتاب الله فوق الجميع . فالواجب عليكم هو معرفة الله تعالى ، والتمسك بكتاب الله وسنة رسوله ، وترك البدع والخرافات ، والتأدب بآداب الشريعة السمحة ، وتوثيق عرى الألفة وأواصر النصيحة والإخلاص » .

ـ شعار تصدير الثورة :

كانت « السياسة الثورية » كما أوضحنا تستند إلى مبادئ عقدية توجد في المذهب ، وترتبط بتفسير خاص للقرآن وللأحداث التاريخية . ولذلك كان ارتباطها « بسلوكيات ثورية » ليس غريبًا عن أذهان العارفين ، وإن كان شديد الوطأة على الباحثين عن ملجإ إسلامي حقيقي ، وعن نصر جديد للإسلام .

وظهر شعار « تصدير الثورة » ليكمل الحلقة « الشيعية » في التصورات الخاصة عن الإسلام . وهو التصور الذي سيتلقفه الغرب فيما بعد ، ويحاول من خلاله إضفاء صفات : كالإرهاب والتطرف ، على العقيدة الإسلامية عموما .

وشعار تصدير الثورة ظهر أول مرة في التاريخ الحديث مع الثورة الفرنسية ، التي رأت أن النظام الملكي لا يمكن أن يحقق للشعب العدالة ، وقامت على الملكية الفرنسية ، وأرادت أن تقوض عروش الممالك والإمبراطوريات الأوروبية ، وبالطبع كان الفشل هو نصيبها وقدرها المحتوم .

وظهر الشعار بعد ذلك مع الثورة البولشفية الروسية ، التي كانت ترى أن العمال هم الطبقة الثورية الحقيقية في الدول كافة ، ورفعت شعار « يا عمال العالم اتحدوا » ، ودعت عمال العالم إلى الثورة على الحكام الرأسماليين المستغلين .

من أجل إقامة « دولة العمال العالمية » ، التي يكون العامل فيها هو السيد الوحيد على الممتلكات والسلطة وباقي الطبقات .

وبالطبع فشلت هذه الثورة أيضًا في « تصدير الثورة » ، وأخيرًا انهارت كنظام اقتصادي ــ سياسي ، وتعاني الآن من عيوب وقصورات تجربة الاشتراكية الزائفة التي عاشتها في ظل هيمنة الحزب الواحد والفكر الواحد والنظام البوليسي القمعي على أبناء الشعب كافة .

إذًا لم يكن شعار « تصدير الثورة » ابتداعًا إيرانيًّا محضًا ، ولكنه كان استكمالًا لثورات « إنسانية » قامت على اجتهادات بعض الفلاسفة والمفكرين الغربيين . وشعار « تصدير الثورة » يختلف اختلافا كبيرًا عن مفهوم « الدعوة الإسلامية » ، المنوط بها المسلمون في الحياة الدنيا ، كجزء ثابت من العقيدة . إلا أن مفهوم الدعوة يختلف عن تصدير الثورة : أولا في التسمية ؛ وثانيا في الأسلوب ، وثالثًا في الهدف .

أولا : الاختلاف في المسميات

« الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنى وجدها » . ويقول الصينيون : « بداية الحكمة تسمية الأشياء » . وقد كان أول ما تعلمه آدم عليه السلام : الأسماء ؛ يقول تعالى :

﴿ وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئونى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ﴾ [البقرة : 31] .

ومن هنا ، فإن اختيار الشعار لابد أن يكون ذا مغزى . وقد اختارت الثورة الإيرانية شعارها من ميراث الثورات الأرضية ، ولم تختره من الميراث الإسلامي .

إن هذا الانحياز إلى الميراث الثوري للأفكار الإنسانية يحث العقل الإسلامي الجمعي على التأمل في المسار الذي اختارته الثورة الإيرانية لنفسها . لقد أرادت أن تكمل مسيرة « الثورة البشرية » بالميراث التاريخي للثورتين : الفرنسية والبولشفية .

ولهذا كان اختيار المسمى ذا دلالة ، وله من الأهمية ماله .

يقول المغفور له الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود :

« دستوري وقانوني ونظامي وشعاري دين محمد ﷺ . فإما حياة سعيدة على ذلك . وإما موتة سعيدة » . وقد اختار الملك عبد العزيز شعار الدولة على علمها كلمة : « لا إله إلا الله . محمد رسول الله » .

ثانيا : الاختلاف في الأسلوب :

كانت « الثورة الإيرانية » تعتمد أساليب ثورية في « تصدير الثورة » ، فالتحريض والإثارة وتجنيد الأئمة الشيعة الموالين للنظام الإيراني الجديد ، كل هذا كان يتم وفق خطة مدروسة ، وبلجان ثورية تم تشكيلها ، من أجل « تنوير » المجتمعات الإسلامية ، لصالح نظام آيات الله في إيران ، وليس لصالح الإسلام أو المسلمين .

وكما استخدم الخميني أسلوب « التحريض بالكاسيت » داخل الدولة الإيرانية ، حاول أن يروج هو وأتباعه « الخمينيون » هذه الأساليب في الخارج . وما كان يحق لهم داخل حدودهم ، إذا بهم يرون فيه حقا عالميا لهم ، لم يعطهم أحد إياه : لا الله ولا الرسول ولا الإسلام .

كان الميراث الثوري الإنساني الذي تحدثنا عنه ، يغذي « الخمينيين » بالشعارات والأساليب و « التكتيكات » أيضا .

وكلما أوغلوا في هذا الاتجاه ، كانوا يبتعدون عن السماحة الإسلامية ، وعن الرحمة التي نادى بها الرسول ، وعن أساليب الدعوة الإسلامية الحقة ، التي ذكرها الله في كتابه ، والتي اتبعها الرسول والسلف ؛ يقول تعالى : ﴿ **ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة** ﴾ .

ويقول جل وعلا : ﴿ **كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر** ﴾ .

إن أسلوب تصدير الثورة اعتداء على حسن الجوار وحسن المعاملة ومبدإ عدم التدخل في شئون الغير . يقول الخميني : « شجعوا الناس وحركوهم واصنعوا المجاهدين من سكان الأزقة والأسواق ، من هؤلاء العمال والفلاحين الطيبين والطلاب الواعين ، وسوف يصبح الناس كلهم مجاهدين ... والكفاح من أجل الحرية والسعادة يحتاج إلى دين ، فاجعلوا الإسلام الذي هو مدرسة جهاد ودين كفاح في متناول الناس » .

إن العقيدة الثورية الإيرانية تبدو في كلمات « الخميني » أوضح ما يكون . إن الخميني يرى أن « الكفاح من أجل الحرية والسعادة يحتاج إلى دين » .

إن الحرية والسعادة هما الهدف ، والدين هو الوسيلة .

إن ميراث الثورات الإنسانية ودعواها قد دخلا إلى قلب الرجل ، فملكا عليه زمامه ، ولم يعد يرى سوى الأهداف الإنسانية المثالية :

الحرية والسعادة .

أما الدين فهو « الضرورة » من أجل أن يتم الكفاح ، ومن أجل تحفيز الجماهير . ولكن الإسلام لم ينظر للبشر باعتبارهم « طلابًا أو فلاحين » ولم يدعهم إلى الدخول فيه من أجل الحرية والسعادة يقول تعالى :

﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنًا يعبدونني لا يشركون بي شيئًا ﴾ .

[النور : 55]

إن الأمر إذن للتمكين في الأرض من أجل عبادة الله وحده لا شريك له .

إن « التوصيف المهني » الذي استخدمه الخميني ، كان أقرب إلى فن « التكتيك الثوري » وأسلوب « التحريض السياسي » ، ولكنه لا يقترب من روح « الدعوة الإسلامية » !

لنتأمل كلمات الملك عبد العزيز آل سعود مؤسس الدولة السعودية ؛ « أنا مسالم ومدافع . أنا مسالم للناس ، وأحب النصيحة قبل كل شيء ، لأن الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم . وأنا مدافع لأني ما حاولت في وَقْت من الأوقات أن أعتدي على إخواني وأبناء قومي » .

ويقول لإخوانه من المجاهدين :

« إني أعتبر كبيركم بمنزلة الوالد ، وأوسطكم أخًا ، وصغيركم ابنًا . إذا لم ننصف ضعيف قومنا ، ولم نأخذ على يد الظالم ، وإذا لم ننصح لإخواننا وأبنائنا ، ونسهر على مصالحهم نكون قد خنا الأمانة المودعة إلينا » .

« النصيحة » و « ضعيف القوم » و « الظالم » و « الإخوة » و « الأبناء » . و « الوالد » و « الأوسط » و « الابن » .. كلها كلمات تتصف بالعمومية الإنسانية الإسلامية ، بالروح الحقة للتسامح والمشورة والرأفة والقوة أيضًا !

ثالثًا : الاختلاف في الهدف :

إن الفكرة الشيعية عن « الإمام الغائب » تستدعي في الفقه الشيعي إقامة الحكومة الإسلامية تمهيدًا لقدوم الإمام .

« حيث يعتقد الخميني ، ويعتقد معه علماء الشيعة كافة بحتمية ظهور الحكومة العالمية للإسلام بزعامة إمام الزمان المهدي المنتظر ، وأن هذه الحكومة سوف ترسم مستقبلًا مشرقًا لمحرومي العالم ، وأن إقامة إمام الزمان لهذه الحكومة وقيادته لها تأتي تتويجًا لكل الجهود الشيعية في إقامة حكومة إسلامية تقوم على تنفيذ الأحكام الإلٰهية . بل إن الخميني يتخذ رجعة الإمام وتشكيله للحكومة الإسلامية الخاتمة دليلًا على ضرورة تشكيل حكومة إسلامية تعمل خلال فترة الغيبة ، حيث يقول : « لتوضيح الموضوع فإني أطرح هذا السؤال : لقد مضت أكثر من ألف سنة منذ الغيبة الصغرى وحتى الآن . ومن الممكن أن تمضي مائة ألف سنة أخرى دون أن تقضي المصلحة بظهور حضرته ؛ فهل ينبغي أن تظل أحكام الإسلام مدفونة في الأرض طوال هذه المدة المديدة ولا تنفذ ؟!

وكل من أراد شيئًا يفعله ؟ ويسود الهرج والمرج ؟ هل كانت القوانين التي تعب رسول الإسلام في بيانها وتبليغها ونشرها وتنفيذها محدودة المدة ؟ هل حدد الله مدة مائتي عام لتنفيذ أحكامه بحيث يطلق الإسلام الحرية لكل شيء بعد الغيبة الصغرى ؟ إن الاعتقاد بمثل هذا الأمر أو إظهاره أسوأ من الاعتقاد والإعلان بنسخ الإسلام » .

إذن فإقامة الحكومة الإسلامية هو الهدف ، وهذه الحكومة ليست إلا « استدراكًا » « خمينيا » لما فات علماء الشيعة من ظاهرة « غياب الأحكام مع الإمام » . وقد قام الإمام الخميني باعتراضاته السابقة . من أجل وقف هذا « التعطيل » في أثناء « الغيبة الصغرى » !

ولكن ما سر « الغيبة الصغرىٰ » ؟ وما « الحكمة من ورائها ؟ » .

يقول كاشف الغطاء :

« هناك أمور تسعها الصدور ، ولا تسعها السطور . وتقوم بها المعرفة ولا تأتي عليها الصفة . والقول الفصل أنه إذا قامت البراهين في مباحث الإمامة على وجوب وجود الإمام في كل عصر ، وأن الأرض لا تخلو من حجة ، وأن وجوده لطف ، وتصرفه لطف آخر . فالسؤال عن الحكمة « ساقط والأدلة في محالها على ذلك متوافرة » .

إذن فالغموض الذي يكتنف المذهب الإمامي ، يكتمل بإلغاء الأسئلة عن سره ، وبالتالي يمكن للخميني أن يطرح فكرة الحكومة « التمهيدية » من أجل الحكومة « النهائية » .

والأمر يختلف عن إقامة شرع الله على الأرض ، كما وصى الرسول الأمين ﷺ . فالأمر هنا هو « رفع وقف التنفيذ » الذي كان ساري المفعول حتى إقامة الحكومة الإسلامية في إيران . ومن هنا فهي تحاول أن تصدر الثورة ، لتصل الأحكام التي كانت معطلة إلى كل مكان على الأرض .

ومن هنا ظهرت سياسية « خطف الرهائن » و « المساومات التحتية » والتعاون

مع الاتحاد السوفييتي آنذاك . إذ إن التحول من « مبدإ التقية » إلى سياسة إقامة « الحكومة الإسلامية العالمية » يستدعي تحولًا في الطرائق والأساليب .

وقد كان غريبًا أن عداء الثورة الإيرانية للاتحاد السوفييتي لم يكن قويا مثل عدائها للولايات المتحدة وأوروبا الغربية . فالعداء كان قائمًا على « أسس سياسية » أكثر مما كان قائمًا على أسس عقدية .

فلما كانت الولايات المتحدة هي « سند الشاهنشاه » الأساسي ، فقد كانت هزيمته وهزيمتها أمرًا واحدًا ؛ وأصبحنا عدوًّا واحدًا .

إلا أن النظرة التي ترى أن الأمريكيين « أهل كتاب » مثلا ، والسوفييت « ملاحدة » ، ولذلك فإن أهل الكتاب أقرب إلى المسلمين من غيرهم ـــ هذه النظرة الدينية لم توجد منذ بداية الثورة وحتى الآن .

لقد ارتكبت الثورة أخطاء قاتلة ، حينما لم تستطع أن تتجاوز النظرة السياسية التقليدية إلى روح الإسلام الرحبة والمتسامحة ، وعندما لم يتخلص زعماؤها وآيات الله فيها من المفاهيم السارية على الساحة الدولية ، من أجل الوصول إلى مفاهيم إسلامية واضحة ، تميز خطهم السياسي عن غيرهم من البلدان .

وليتضح الفارق ؛ لنقرأ كلمات الملك عبد العزيز ، عندما تحدث عن الأجانب ومالهم وما عليهم :

« علينا أن نحافظ على مصالح الأجانب ، ومصالح رعاياهم المشروعة محافظتنا على أنفسنا ورعايانا ؛ بشرط ألا تكون تلك المصالح ماسة باستقلال البلاد الديني أو الدنيوي .

« تلك الحقوق يجب مراعاتها واحترامها ، وسنحافظ عليها ما حيينا إن شاء الله تعالى » .

وعن حقوق المسلمين في الدعوة إلى دينهم ، وهذا الحق الذي فرضه الله على المسلمين ، ودعاهم إلى القيام به ، يقول عنه الملك عبد العزيز : « وأما حقوقنا على

الدول .. ففيما يتعلق بهذه الديار ، نطلب منهم أن يسهلوا السبل إلى هذه الديار المقدسة للحجاج والزوار والتجار والوافدين .

ثم إن لنا عليهم حقا فوق هذا كله ، وهو أهم شيء يهمنا مراعاته ، وذلك أن لنا إخوانًا في الديار النائية والقاصية ، إخوانًا من المسلمين ومن العرب ، نطلب مراعاتهم وحفظ حقوقهم . فإن المسلم أخو المسلم ، يحنو عليه كما يحنو على نفسه ، في أي مكان كان .

وإني أؤكد لكم أن المسلمين عمومًا والعرب خصوصًا كالأرض الطيبة ، كلما نزل عليها المطر أنبتت نباتًا حسنًا . وإن المطر الذي نطلبه هو الأفعال الجميلة من الحكومات التي لها علاقة بالبلاد التي يسكنها إخواننا من العرب ومن المسلمين » .

وقد يتبادر إلى ذهن البعض أن المغفور له الملك عبد العزيز ، كان يفكر في زعامة المسلمين ، أو يطمح إلى منصب الخلافة ، ومن هنا كان يطالب بهذه المطالب ؛ ولكن الحقيقة أن الملك عبد العزيز كان يرى في هذه المبادئ الأسس الإسلامية الواجبة للمملكة العربية السعودية ، دون طموح في توسيع أو رغبة في تقلد منصب دنيوي لن يفيد به المسلمين .

ولقد كان رحمه الله يفكر في الخير الذي يمكن أن يعود على الناس من هذه السياسة أو تلك ، ويراعي المبادئ الإسلامية في ما يصدر عنه . ويقول رحمه الله في مسأله الخلافة :

« .. يقولون : إنني أطلب أن أصير خليفة على المسلمين ، أنا ما ادعيت هذا ولا طالبت به . لأن على الخليفة واجبًا هو : تنفيذ أوامر الدين على كل فرد من أفراد المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ؛ وهل هنالك من يستطيع أن ينفذ ذلك على المسلمين في هذه الأيام ؟ » .

ويقول الملك عبد العزيز ــ رحمة الله ــ :

« أنا مبشر أدعو لدين الإسلام ونشره بين الأقوام .. أنا داعية لعقيدة السلف

الصالح . وعقيدة السلف الصالح هي : التمسك بكتاب الله وسنة رسوله وما جاء عن الخلفاء الراشدين » .

« لقد جعل الله للمسلمين الولاية على أمم الأرض وجماعات البشر يراقبون سيرها وسيرتها وأخلاقها ورغباتها ، فيرشدون الضال ويردون الغاوي ويصلحون الفاسد ويقيمون الأود ، ويرأبون الصدع ويأخذون للضعيف من القوي ، وينتصفون للمظلوم من الظالم ، ويقيمون في الأرض القسط ويبسطون على العالم جناح الأمن » .

يقول تعالى :

﴿ يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء الله ﴾ .

يقول شيخ من عظماء الروم في وصف جنود المسلمين إبان عهد الفتوحات : « إنهم يقومون الليل ، ويصومون النهار ، ويوفون بالعهد ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ويتناصفون بينهم » .

وفي سيرتهم وردت نفس الأوصاف تقريبًا في مكان آخر : « هم فرسان بالنهار ، رهبان بالليل . لا يأكلون في ذمتهم إلا بثمن ، ولا يدخلون إلا بسلام ، يقضون على من حاربوا حتى يأتوا عليه » .

إن أمر الدعوة الإسلامية يجب أن يتم إذن على قاعدة : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفي سبيل ذلك لابد من القدوة الحسنة : بالخشوع والتقوى والرحمة والحكمة والقوة إذا ما دعت الضرورة إليها .

لكن أسلوب التحرش والإثارة والتحريض والاعتداء ، الذي اتبعته الثورة الإيرانية ، كان يسيء إلى الإسلام أكثر مما كان يسيء إلى النظام الإيراني نفسه . وكان يفتح الأبواب أمام أعداء الإسلام لنقد الدين الإسلامي ، والهجوم عليه ، وتصويره على أنه دين الفتن والمنازعات ، والإسلام بريء من هذه الأوصاف ، ومن هذه السلوكيات

يقول الملك عبد العزيز آل سعود :

« جعلت سنتي ومبدئي ألا أبدأ أحدًا بعدوان . بل أصبر عليه وأطيل الصبر على من بدأني بالعداء ، وأدفع بالحسنى ما وجدت لها مكانًا . وأتمادى في الصبر حتى يرميني القريب والبعيد بالجبن والخوف ، حتى إذا لم يبق للصبر مكان ضربت ضربتي وكانت القاضية . وكانت الآية ما وعدني الله من فضله ، والحمد لله رب العالمين » .

ـــ ما المقصود بالحكومة الإسلامية ؟

يتفق علماء المسلمين على أن الحكومة الإسلامية هي أية حكومة تقوم على تنفيذ شريعة الله التي أنزلها في قرآنه الكريم ، واستنها الرسول ﷺ ، وسار عليها السلف الصالح من بعده .

إن المهم هو « التزامها شرع الله ، وليس أنها معينة من الله » . وهي لا تعني الحكومة الدينية ، و « لا تكون بتولي الحاكمية رجال بأعيانهم وهم رجال الدين » .

ولكننا نجد أن الإمام « الخميني » يصر على أن يتولى رجال الدين الحاكمية ، حيث يقول صراحة : « إذا أردنا أن نشكل حكومة إسلامية ، فينبغي أن نشكلها بهذه العباءة وهذه العمامة ، وإلا كان ذلك مخالفًا للمروءة والعدالة » . ورغم أن أئمة الشيعة بمن فيهم الإمام الخميني يتفقون على أن التشريع الإلهي هو الذي تلتزم الحكومة الإسلامية تعاليمه ، وأنها فقط « منوطة بتنفيذه » ، إلا أنها تقصر تشكيل هذه الحكومة على « رجال الدين » ، كما يبين نص كلمات الخميني السابق .

ويجب ملاحظة أن الدين الإسلامي لم يكن يومًا دينًا كهنوتيا ، بمعنى أنه لم يدع إلى خلق فئة مميزة ومتميزة من رجال الدين ، بل كان الرسول ﷺ وصحبه هم رجال الدين والسياسة معًا ، ولم يجعل الرسول بين رجاله فئة تقوم على شئون الدين وأخرى على شئون الدنيا ، وإنما كانت الفروق بين الرجال أنفسهم وبدرجة إيمانهم وطاعتهم ، دون أن يميزهم هذا عن غيرهم من ناحية احتكار العلم الديني ، أو القيام بوظائفه .

ويلاحظ أن آيات « الاستخلاف » جميعًا قد أتت على ذكر « المؤمنين » أو « الذين آمنوا » ، حين الوعد بالتمكين والاستخلاف ، ولكنها لم تأت أبدًا بذكر « العلماء » ، وإن كان القرآن قد فضلهم على غيرهم ، ولكن في مواضع أخرى ، غير مواضع الاستخلاف والتمكين .

وربما كان الموضع الوحيد الذي أتى فيه ذكر العلم مع إشارة التمكين في قوله تعالى :

﴿ قال إنما أوتيته على علم عندي أو لم يعلم أن الله قد أهلك من قبله من القرون من هو أشد منه قوة وأكثر جمعًا ولا يُسْأَل عن ذنوبهم المجرمون ﴾ .

[القصص : 78]

وقد أتى في هذا الموضع لبيان « غرور قارون بعلمه » ، وبما ناله من قوة ، وما لديه من جمع . إلا أن هذا جميعًا لم يغن عنه شيئًا من إرادة الله وغضبه . وفي سورة القصص ، يقول تعالى :

﴿ وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحًا ولا يلقاها إلا الصابرون ﴾ .

ويبدو أن أهل العلم هنا ليسوا من أصحاب السلطة ، وأنهم بعلمهم يدعون إلى الإيمان والعمل الصالح ، دون أن تكون لديهم السلطة الفعلية أو ما يوحي بدعوتهم إلى نيلها .

وفي سورة النمل قال تعالى :

﴿ قال الذى عنده علم من الكتاب أنا ءاتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك فلما رءاه مستقرا عنده قال هذا من فضل ربى ليبلونى ءأشكر أم أكفر ومن شكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن ربى غني كريم ﴾ . [النمل : 40]

ويبدو واضحًا أن السلطة هنا كانت سليمان عليه السلام ، وأن الذي **﴿ عنده علم من الكتاب ﴾** كان من مستشاريه ، ولم يكن طامحًا بعلمه في أن يتبوأ مكانة

سليمان عليه السلام . وواضح أيضا أن علم هذا الذي أتى إليه بعرش بلقيس كان أكثر من علم سليمان عليه السلام ، ولم يكن هذا سببًا لتمكينه .

وقال تعالى في سورة النور :

﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنًا يعبدونني لا يشركون بي شيئًا ﴾ .

[النور : 55]

ـــ مهمة الحاكم : الرؤية السعودية :

يقول الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وزير الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية في كتابه « الملك عبد العزيز » ، وهو يشرح العلاقة بين الشريعة والفكر السياسي ، ورؤية المغفور له الملك عبد العزيز في كيفية تطبيق النظام الإسلامي :

« الملك عبد العزيز يعلم أن ليس من وظائف الحاكم المسلم أن يشرع ما لم يأذن به الله ، ويعلم أن مهمة هذا الحاكم تنفيذية في الأحكام التي لا محل للاجتهاد فيها . ويعلم كذلك أن التنفيذ يحتاج إلى اجتهاد يتوخى « الطرق الشرعية » في الإمضاء والإبرام » ـــ صفحة : 77 .

ويضيف قائلًا :

« فاقتصار مهمة الحاكم المسلم على « تنفيذ » تعاليم الكتاب والسنة وأحكامهما هو الالتزام الدستوري الذي يتحدثون عنه » .

ويزيد الأمر توضيحًا في النقاط التالية :

أ ـــ فالإلزام هنا من الله تعالى ، والالتزام من العبد الذي ما خلق إلا ليعبد الله بما شرع .

ب ـــ لأن الحاكم المسلم ليس مفوضًا بلا شروط ، فالحاكم المسلم مبايع على

الكتاب والسنة ، وهذه مسئولية دونها ـــ في الأمانة والثقل والوفاء ـــ المسئولية الدستورية العرفية .

جـ ـــ لأن الإلزام والالتزام ـــ استجابة وتنفيذًا ـــ طاعة لله وقربى إليه .

د ـــ لأن الوفاء للبيعة مرتبط بالعقيدة والإيمان .

ويتضح من التصور السابق أن مهمة الحاكم « تنفيذية » في الأحكام التي ينتفي فيها الاجتهاد ، و « اجتهادية بالطرق الشرعية » في الأمور التي تستوجب الاجتهاد .

ولكن الحاكم ليس معصومًا فيما يجتهد فيه ، « فإن أصاب فله حسنتان ، وإن أخطأ فله حسنة الاجتهاد ، .. أما عند الشيعة الاثني عشرية فنجد أن : « الإمام معصوم عن الخطإ والخطيئة شأنه في ذلك شأن النبي » .

ونجد التمييز في المكانة والإمكانية بطريقة تبدو كأن الأمر معها أمر أفضلية ناتجة عن « تفويض بلا شروط » . يقول كاشف الغطاء :

« الإمامة منصب إلٰهي ، يختاره الله بسابق علمه بعباده » و « الإمام أفضل أهل زمانه في كل فضيلة ، وأعلمهم بكل علم ، وهو في الكمالات دون النبي وفوق البشر » .

وكل هذه التوصيفات تجنح إلى جعل الأمر في صورة تفويض إلٰهي ، ولا يحتمل مناقشة أو اجتهادا أو اعتراضا .

وهذا ما يختلف فيه أهل السنة عن الشيعة الاثني عشرية ، وما تتميز به التجربة السعودية ، من التزام بالبيعة من الناس كشرط لصحة الإمامة .

ـــ النظام الجمهوري والنظام الوراثي :

لم يكن اختيار آيات الله للنظام الجمهوري اختيارًا إسلاميًا . فالنظام الإسلامي لم يعرف على مدى تاريخه هذا النظام ، وسيرة الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده لم تعرف ولم تقدم مثل هذا النظام .

وإن كان البعض يعتبر أن صيغة « الاستفتاء » هي البديل الديمقراطي للبيعة ، فإن هذا يعد مقبولًا ، حيث إن التشريع الإسلامي لم يحدد صيغة ثابتة للبيعة ، ولكن المهم هو « الوضع الاعتباري » للعملية أو للإجراء الذي يتم .

فإذا ما اعتبر بمثابة « بيعة » ، فإنه يكمل شرط الإمامة التي وردت في سيرة النبي وفي تجربة الخلفاء الراشدين . وإذا ما كان الإجراء استفتاء شعبيًا للتعبير عن إرادة الشعب في حكم نفسه وفق معايير استنها مشرعون من مذاهب ونظريات غير إسلامية ، فلا تعد البيعة شرعية ، ولا تكون الإمامة قد استوفت شرطا من شروطها .

ويبدو أن الظروف التي صادفت آيات الله ، من وجود نظام ملكي ــ شاهنشاهي في إيران قامت الثورة عليه ، بجانب الرغبة في اكتساب شكل عصري يوحي بالحداثة والعصرية ، فقد أثرتا على الإمام الخميني وأتباعه ، فآثروا أن يكون الشكل الجمهوري هو شكل الدولة الإسلامية الجديدة .

وقد تم صبغ هذا الشكل الجمهوري بتعاليم ومبادئ المذهب الشيعي الاثني عشري ، حيث إن نظام « ولاية الفقيه » هو الذي يعمل فعليا من خلال هذا النظام . ويعترض بعض مفكري الشيعة على نظام الوراثة الملكية انطلاقًا من الميراث التاريخي للشيعة في الاعتراض على الدولة الأموية ، ووقوف الإمام علي ثم ولديه : الحسين والحسن ضد معاوية وابنه يزيد .

إلا أن التناقض بين مذهب « الإمامية » الذي يقوم على « التوريث » أصلا ، وبين معارضة « الوراثة الملكية » ، هو الذي دفع ــ غالبا ــ أئمة ومفكري المذهب الاثني عشري إلى وضع التصورات والأوصاف الخاصة بالإمام بالصورة التي سبق أن ذكرناها ، وذلك للإفلات من هذا التناقض الصارخ .

والحقيقة أيضا أن النظام الإسلامي لم يحدد شكلًا ، وإنما حدد شروطًا ؛ والالتزام بهذه الشروط هو الذي يحقق مفهوم الدولة الإسلامية .

وعندما ننظر إلى التجربة السعودية ، نجد أن « الجهاد التاريخي لآل سعود » منذ لقاء الدرعية بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والإمام محمد بن سعود ، قد

أملى شروطه الفقهية ــ الإسلامية على الطرفين ، وهو ما التزم به الأبناء والحفدة من بعد وإلى الآن .

ولما لم تكن الدولة شكلا قائما وثابتًا وواضحًا عند اللقاء الأول ، ولما كان آل سعود قد ساروا على نهج الإمامين الكبيرين ، وقدموا التضحيات والأبناء والأنفس والأموال في رحلة دامت قرابة مائتي عام ، حتى تم إعلان الدولة ، فإن التزام النظام الوراثي للمملكة ليستمد شرعيته من مبادئ لقاء الدرعية ، والتى كانت معاهدة وبيعة ، إلى أن تم إعلان المملكة على يد الملك المغفور له الملك عبد العزيز آل سعود في عام 1932 ، والتي التزم فيها بالبيعة أيضا .

لقد اكتسب الشكل الوراثي أبعادًا أخرى في التجربة السعودية ، فقد كانت الرحلة الجهادية الطويلة تنقل ميراثًا من الخبرات والتعاليم ، وتعطي دروسًا في إنكار الذات والتضحية ، وتلهم أبناء الأسرة المجيدة القدرة على الحكم على الأمور ، وترسي داخلهم دعائم الإيمان وأعمدة الصبر والمثابرة ، وتزكيهم بين أبناء الجزيرة العربية .

يقول الملك عبد العزيز في معرض حديثه عن الملك الذي آل إلى آل سعود ، وعن مكونات ضميره وأسس الدولة التي بزغت في الجزيرة :

« أنا عندي أمران لا أتهاون في شيء منهما ، ولا أتوانى في القضاء على من يحاول النيل منهما :

الأول : كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله ــ اللهم صل وسلم وبارك عليه ــ إني والله ، وبالله ، وتالله ، أقدم دمي ، ودم أولادي ، وكل آل سعود فداء لهذه الكلمة ، لا أضن به » .

الثاني : هذا الملك الذي جمع الله به شمل العرب بعد التفرقة ، وأعزهم بعد المذلة ، وكثرهم بعد القلة ، فإني كذلك لا أدخر قطرة من دمي في سبيل الذود عن حوضه ، وقد عودني الله سبحانه وتعالى ــ من كرمه وفضله ــ أن ينصرني على كل من أراد بهذا الملك شرا ، أو دبر له كيدًا ، لأني جعلت سنتي ومبدئي ألا أبدأ أحدًا بعدوان » .

لقد كان مؤسس الدولة السعودية يبتغي كلمة لا إله إلا الله ، وتوحيد العرب تحت هذه الراية . وعن هذين كان مستعدا لأن يقدم دمه ودم أولاده وكل آل سعود . فالارتباط الحميم بين الهدف وميراث العائلة ، جعل من أمر الوراثة جزءًا من المصلحة العامة ، بل أساسًا مكينًا لها .

هذا الكتاب :

وهذا الكتاب الذي يتناول فيه الأستاذ الدكتور محمد السعيد عبد المؤمن النظام الإيراني بالتحليل الدقيق والرصد الأمين ، إنما يتناول ويظهر أثر الروح الإيرانية ــ الفارسية في نظام الحكم الجمهوري الإسلامي الثوري ، كما يشرح بالأدلة والبراهين أسس نظرية ولاية الفقيه ، وموقعها في المذهب الإمامي الاثني عشري ، ويتناول كيفية تطبيق هذه النظرية في النظام الإيراني الحالي .

ولا نريد أن نضع نقاطًا حول مواضع بعينها في الكتاب ، فهو يعد دراسة وافية من أستاذ متخصص . فالدكتور محمد السعيد عبد المؤمن يشغل منصب أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس . ونترك للقارئ بعد هذه الإطلالة السريعة على مجمل حركة الثورة الإيرانية ، وبعض المقارنات بينها وبين نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ، أن يختار بنفسه التفاصيل الهامة التي يتمعن فيها ، وهى لاشك كثيرة . فالدراسة التي بين أيدينا غنية ومستوفية لموضوعها من كافة الجوانب . وفقنا الله لنقدم للناس ما يغنيهم بالمعرفة الحقة ، وما يعينهم على التبصر في شئون دينهم ودنياهم . والله الموفق من قبل ومن بعد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الناشـــر

مقدمة المؤلف

يحاول هذا الكتاب أن يجيب إجابة عملية عن سؤال مطروح على الساحة السياسية في العالم الإسلامي ، وهو : هل يمكن أن تكون للثورة الإيرانية (الإسلامية) قابلية التصدير إلى دول العالم الإسلامي ؟ وتبدو هذه المحاولة من خلال دراسة علمية لطبيعة النظرية السياسية التي تحكم بها الثورة المجتمع الإيراني ودراسة تطبيق هذه النظرية ــ نظرية ولاية الفقيه ــ في إيران منذ نجاح الثورة في الوصول إلى الحكم ، وحتى تولي الزعيم الجديد للثورة آية الله خامنه إي .

وقد توصل المؤلف ، من خلال المعطيات العلمية ، إلى أن نظرية ولاية الفقيه نظرية شيعية قلبا وقالبا ، بل إنها على وجه الدقة شيعية إيرانية ، لأنها تعتمد اعتمادًا رئيسًا في معطياتها ومحاورها على فقه المذهب الشيعي الاثني عشري ، وتستلهم روحها ومبادئها من المجتمع الإيراني ، وتجد لها امتدادًا وعمقا في الفكر الإيراني على مرِّ العصور .

ويستطيع الدارس ، من متابعة فكر النظرية وكيفية تطبيقها في إيران ، أن يدرك صعوبة بل استحالة أن تجد هذه النظرية قبولًا في بلدان العالم الإسلامي . ربما تقبلها بعض الأحزاب والجماعات الشيعية ، وربما بعض الاتجاهات التي تقلص فيها الوعي الإسلامي ، أو بعدت عن الوسطية الإسلامية ، أو عن اللغة العربية ، لغة هذا الدين الحنيف . ويدرك الدارس أيضا أن من الطبيعي أنه ربما يكون لهذه النظرية بعض التأثير على الجماعات السياسية المتطرفة ، نتيجة بريق الحماس الذي يتوقد من محاورها ، ذلك الحماس الذي يستند إلى روح الثورة والتمرد على الأوضاع القائمة في العالم الإسلامي . وربما تكون هذه النقطة هي المصدر الحقيقي للقوة الظاهرية لهذه النظرية ، وإن كانت سلاحا ذا حدين لأن الحماس

والتمرد قد ينقلبان على النظرية ذاتها ، خاصة عندما يدرك المتأثر أن في هذه النظرية من الجوانب ما يصدمه ، حيث إن ارتباط هذه النظرية بالفقه الشيعي ـــ وهو الفقه الذي يتعارض في كثير من مبادئه وأحكامه مع فقه أهل السنة الذي تدين وتلتزم به الشعوب الإسلامية ـــ سوف يجعله يتراجع عن تطبيق هذه النظرية ، فضلا عن أن اهتمام النظرية بالجانب العملي يفرض أسلوبا معينا في تطبيقها ، قد لا يتناسب في جزئياته وربما بعض كلياته مع ظروف المجتمعات الإسلامية . كما أن تعويل النظرية على ظروف المجتمع الإيراني قبل الثورة في صياغة جوانب كثيرة من هذه النظرية يجعلها تفتقد عمومية النظرة إلى أحوال المسلمين عامة ، وهو ما يجعل الميل إلى رفضها أقرب منه إلى قبولها .

وتقع النظرية في خطإ واضح يفتح فيها كثيرا من الثغرات . ويبدو في محاولة دمج فكرة الثورة مع فكرة الولاية المطلقة للفقيه ، مع ما بين هاتين الفكرتين من تضاد ، لأن هذه المحاولة اتخذت شكل محاولة ضم قطبين متنافرين في اتجاه واحد ، لأن فكرة الثورة تمضي في اتجاه الخروج على الواقع والتمرد عليه ، وفكرة ولاية الفقيه تمضي في اتجاه الدخول إلى الطاعة لمرجع التقليد . وربما جعلت النظرية الخيط الوحيد الذي يجمع الفكرتين هو خيط الجبر وهو خيط سرعان ما ينقطع أمام تيار الوعي .

وهناك منزلق آخر يبدو موحشًا في هذه النظرية وهو انغلاق النظرية على فكرة الإمامة الشيعية ، مما جعل آفاقها لا تتسع باتساع الفكر الإسلامي العام ، ولا تتجاوب مع النظريات الإسلامية الأخرى حول شكل الحكومة الإسلامية حتى تكتسب العمومية المطلوبة فتكون مألوفة لدى جميع المسلمين .

لقد كان من الواضح للباحث أن آية الله الخميني حين وضع كتابه « الحكومة الإسلامية » لم يطرح مجرد وجهة نظر في الفقه السياسي عند الإيرانيين الشيعة حول ولاية الفقيه . بل أراد أن تتميز أفكاره بالجانب العملي ، فاهتم بكثير من الخطوات العملية حول إسقاط الحكومة الظالمة وإقامة الحكومة الإسلامية ، بالنظر إلى واقع المجتمع الإيراني المعاصر ومواءمة كثير من هذه الخطوات مع الظروف السياسية التي كانت إيران تمر بها في هذه الفترة ، مما خلق كثيرًا من الثغرات في الجانب النظري

بل أحيانا ما كان يتناقض فكره العملي مع أسسه النظرية . ولعل أصدق دليل على هذا الخلل هو ما يتعلق بشكل الحكومة الإسلامية في نظريته حيث يتحدث عن شكل الحكومة من خلال رؤيته لحكومة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، ولكن كراهيته للشكل الملكي الذي عايشه وما يتعلق به من نظام الوراثة جعله يخشى التداخل بين شكل حكومة إمارة المؤمنين في عهد الإمام علي بن أبي طالب وبين الشكل الملكي وتأثير الإمامة والوراثة على نظام تتابع الحكام في الدولة الإسلامية ، مما جعل شكل الحكومة في نظريته مبهما إلى حد كبير . بل لعل هذا الخوف وهذه الكراهية هما ما دفعاه إلى المطالبة بالنظام الجمهوري بديلا عن النظام الملكي بعد إسقاطه في إيران ، ثم إعلانه عن قيام الجمهورية الإسلامية عند التطبيق .

وهكذا ، فإن نظرية ولاية الفقيه أو حكم العمامة والعباءة تجربة من سلسلة التجارب الإيرانية في ربط الحكم السياسي بالدين والعقيدة ، والتي شغلت مفكري إيران على مر العصور منذ تاريخ إيران الأسطوري وحتى قيام الجمهورية الإسلامية في إيران ، وهي رغم ما يبدو من عموميتها تمثل سمة خاصة من سمات الشخصية الإيرانية .

والله الموفق والمستعان

ا . د . محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

تمهيد

لعل من أقدم الأهداف التي سعى الإنسان لتحقيقها في مجالي الفكر والعمل ، الوصول إلى أفضل أسلوب في الحكم القائم على الحق والعدل ، يقود المجتمع إلى طريق الرقي والتقدم . وقد وضع كثير من الفلاسفة والمفكرين الأسس التي يمكن أن تقوم عليها المدينة الفاضلة أمثال أفلاطون والفارابي وكانت وهيجل وراسل وغيرهم ، كما حاول الكثيرون من طلاب الحكم والسلطة بغض النظر عن أسلوبهم في الحكم المطلق أن يدعموا حكمهم بعناصر من الحق والعدل والخير .

ولقد جاهد الأنبياء من أجل إرساء نظم تقوم على الحق والعدل والقيم السامية ، وكان مجتمع المدينة المنورة الأول في عهد الرسول الكريم محمد بن عبد الله ﷺ نموذجا ساميا للنظم النبوية في إدارة المجتمعات ومثالا يصعب تكراره على المستوى الإنساني ، وإن ظل يراود أفكار كثيرين من المصلحين ومحاولات كثير من الحكام لإقامة مجتمع على غراره .

والحق أن مفكري الشيعة كانوا أكثر المسلمين نشاطا ودأبا في محاولة وضع نظام حكم عصري له واجهة إسلامية يستلهم أصوله ومبانيه من أصول العقائد الشيعية الأولى . والحق أيضا أن خصوصيات مذهب التشيع كانت تحول في كل مرة دون أن يكتمل هذا النظام في شكل نظام إسلامي إنساني ، فكانت أفكارهم السياسية وأصول نظام حكمهم ومبانيه تنحرف عن النموذج السامي لمجتمع المدينة المنورة ، أو يصيبها الشلل بفعل مجموعة من العوامل وأمواج من الفكر المختلط بالخيالات . ومع أن الشيعة يعتقدون في أن تعاليم الإسلام في مجالات الحكم والسياسة والدولة ، غنية وعميقة ولا تقبل الإنكار ، إلا أن المحاولات العلمية والفكرية للفقهاء والفلاسفة السياسيين الشيعة خلال القرون الماضية ظلت قاصرة عن تدوين الأفكار السياسية الإسلامية في شكل نظام سياسي ، والاستفادة من الأصول

والمباني السياسية الإسلامية في قالب محدد لدولة أو حكومة .

والواقع أن التجربة الإيرانية في الحكم الديني ، أو ربط الحكم السياسي بالعقيدة الدينية ، تضرب في القدم وتتحرك عبر العصور منذ تاريخ إيران الأسطوري مرورا بظهور زردشت نبي الفرس وحتى تولى آية الله الخميني زمام الحكم في إيران المعاصرة .

إن الشخصية الإيرانية ـــ كما سبق أن أوضحنا في كتابنا « مسألة الثورة الإيرانية » تعتقد في مبدإ التفويض الإلٰهي للحاكم منذ القدم ، فكان الإيرانيون يعتبرون ملوكهم منذ قورش وداريوش وملوك الأسرة الساسانية بعد ذلك ، حكاما مفوضين من قبل الإله أهورا مزدا ، بل كان الحكام أنفسهم يتخذون أسلوبا ينطلق من هذا المبدإ ؛ فقد ساعدت الشخصية الإيرانية العامة على اتحاد النظرة لمقام الملك بين الحاكم والشعوب حيث يبدو الشاهنشاه في نظر الإيرانيين خليفة الله على الأرض يلهمه ويهديه بنوره . كذلك يرى الملوك أنفسهم معينين من قبل الله لحكم الناس ، وقد وجدت الشخصية الإيرانية المبررات الكافية لتثبيت هذه النظرة وترسيخها ، ويرجع معظم هذه المبررات إلى الاستفادة من العنصر العقائدي لدى الشعب الإيراني . فالفكر الديني لدى الإيرانيين ـــ كما يرى مؤرخوهم ـــ يقودهم إلى مبدإ التوحيد ثم إلى مبدإ التجسيد ، ومن ثم كان اعتماد حكام إيران على هذا الفكر يمكنهم من تجميع كل السلطات في أيديهم باعتبارهم تجسيدا حيا للإرادة الإلٰهية وخلفاء لله في الأرض ، لهم سمات القدسية التي اكتسبوها من هذا الارتباط .

وهكذا تبلورت للإيرانيين نظرية في الحكم الديني وترسخت عبر القرون ، وقد ساعد تبلور هذه النظرية لدى الحاكم والمحكوم في إيران على رسوخ عدد من العقائد والعادات والتقاليد والسلوك الذي اتخذ أشكالا عدة في العصر الإسلامي ، وقد أفلحت الحركات المناوئة للخلافة الإسلامية من جانب الإيرانيين في إنشاء دول إيرانية مستقلة كان الحاكم والمذهب دعامتيها بنسب متفاوتة إلى أن اتخذ الصفويون المذهب الشيعي الاثني عشري مذهبا رسميا لدولتهم حيث كان وسيلة لمقاومة أعدائهم في

البداية ثم أصبح بعد ذلك وسيلة لتوحيد إيران تحت حكمهم ، أو بمعنى آخر فإن الإيرانيين قد تمكنوا بعد دخولهم في الإسلام من إحياء النظرية القديمة في الحكم والتي تجعل من الملك والمذهب دعامتين للحكم في إيران .

ويستطيع الدارس من خلال استلهام الأسس الحضارية للشعب الإيراني وطبيعة شخصيته التاريخية ، أن يدرك مدى أصالة نظرية الحكم الديني في وجدان الشعب الإيراني وفكره وحضارته ، ومن ثم فإنه يدرك أن الثورة الأخيرة كانت ضرورة تاريخية لتجديد شباب الحكم الديني في إيران .

ولعل من الضروري أن يتوقف الدارسون عند قضية إحياء الحكم الديني في إيران بعد الثورة الأخيرة حيث لم يكتف الإيرانيون بطرح مجرد أفكار حول الحكم الديني في الإسلام ، بل قدموا نظرية حول الحكومة الإسلامية ، ثم بادروا إلى خوض التجربة العملية في الحكم الديني بتطبيق نظرية ولاية الفقيه .

والحق أن نظرية ولاية الفقيه ليست جديدة على الفكر الشيعي ، فقد ورد الحديث عنها في كتب الفقه الشيعي في عصور مختلفة ، حتى أن الخميني الذي نادى بتطبيقها في إيران ذكر في كتابه « الحكومة الإسلامية » أنه رجع إلى كثير من كتب الفقه في عصور مختلفة واستفاد منها في النظرية ومنها موسوعة الفقة الرضوي ومجمع البحرين والكافي ورسائل الشيعة والغيبة للطوسي والاحتجاج للطبرسي وعلل الشرائع للنيسابوري وتحف العقول لابن شعبة الحراني من علماء القرن الرابع الهجري وكذلك من كتب آية الله ميرزاي شيرازي وآية الله محمد تقي شيرازي من علماء العهد القاجاري وكاشف الغطاء وآية الله نائيني وآية الله نراقي وغيرهم .

والحق أيضا أن آية الله الخميني قد بلور هذه النظرية وزودها بأفكار خاصة تميزت بها عما ورد في كتب الفقه الشيعي السابقة ، كما اكتسبت أبعادا لم تكن لها من قبل مما جعل النظرية في ثوبها المعاصر ترتبط به أكثر من أي شخص آخر .

لذلك فقد حاول الباحث أن يرصد أهم ملامح نظرية ولاية الفقيه كما تحدث عنها الخميني أثناء منفاه وكما سجل أفكارها في كتابه « الحكومة الإسلامية » قبل أن

يتولى زمام الأمور في إيران بعد الثورة ، حيث عرض البحث لأسسها ومعطياتها ثم لمحاورها الأساسية ، ثم لما ورد على هامشها من أفكار وآراء ، كما سجل الباحث ملاحظاته على هذه النظرية ، وفضلا عن ذلك فقد عرض لأفكار الدكتور علي شريعتي حول الحكم الإسلامي كمقدمة للحديث عن نظرية الخميني ومواقع الالتقاء والاختلاف بينهما .

وكان من الطبيعي أن يتطرق البحث إلى أسلوب تطبيق نظرية ولاية الفقيه في إيران في أهم مجالات الحكم والسياسة ، سواء ما يتعلق بالزعامة أو بالممارسة السياسية في المؤسسات الهامة في الدولة كرئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي ورئاسة الوزراء ومجلس الوزراء وغير ذلك ، كذلك ما يتعلق بالمؤسسات العسكرية للدولة وأثر نظرية ولاية الفقيه عليها وعلى الحرب العراقية الإيرانية ، كما حاول البحث أن يستشرف ملامح التغيير التي قد تطرأ على نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها في إيران .

والله أسأل أن يكون هذا البحث قد قدم إفادة مطلوبة لصالح الإسلام وخدمة المسلمين ، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه ، وأن يتقبله بقبول حسن ، وهو الموفق والمستعان .

المؤلف

المبحث الأول

نظرية الخميني حول ولاية الفقيه

مـدخل إلى النظريـة

فكرة علي شريعتي حول الحكم الإسلامي :

عندما طرح المفكر الإسلامي محمد إقبال فكرة التوحيد الإسلامية كأساس لإحياء الفكر السياسي الديني في العالم الإسلامي ، أعاد للمفكرين الإيرانيين الأمل في إمكان قيام نظرية جديدة للحكم على أساس إسلامي . وقد لخص إقبال فكرته فيما ترجمته : « إن جوهر التوحيد كفكرة هو حصيلة المساواة والمسئولية المشتركة والحرية ، وإن الحكومة من الوجهة الإسلامية إنما هي اجتهاد من أجل جعل هذه المبادئ في شكل قوة زمانية ومكانية ، وتحقيقها في هيئة بشرية ، وهذا لا معنى له إلا أن تكون الحكومة في الإسلام حكومة إلٰهية ، ولكن ليس بمعنى أن تكون رئاستها لشخص يكون ظل الله على الأرض بحيث يمكنه دائما الحفاظ على إرادته الاستبدادية في ظل نقاب التنزيه عن العيب والخطإ . إن الدولة والحكومة من خلال النظرة الإسلامية هي اجتهاد من أجل ما هو روحي ، ومن هنا فإن كل حكومة لم تبن على أساس الاستبداد ويكون هدفها تحقيق المبادئ المثالية العالية هي حكومة إلٰهية » (1) .

وقد تلقف الدكتور علي شريعتي فكرة إقبال حول الحركة في الإسلام واعتبرها أساسا يمكن أن تقوم عليه نظرية لمدرسة إسلامية في الحكم ، حيث يقول ما ترجمته : « في الوقت الذي أعتبر فيه السيد جمال الدين (الأفغاني) أكبر مؤسس للحركة الإسلامية فإني أعتقد أن الحركة العظيمة والفعالة التي بدأها السيد جمال الدين قد وصلت في مسيرة تكاملها إلى إقبال . وإقبال ليس بفكره فقط وإنما بوجوده أيضا

(1) محمد إقبال : إحياء الفكر الديني في الإسلام . الترجمة الفارسية ص· 177 .

يستطيع أن يجيب عن جميع تساؤلاتي »[2]

والواقع أن الدكتور علي شريعتي مفكر إسلامي مجتهد ، ورغم أنه كان يعمل أستاذا لعلم الاجتماع بكلية الآداب ــ جامعة مشهد إلا أنه لم يكن يميل إلى الروح العلمانية التي كانت سائدة بين أساتذة الجامعة في ذلك الوقت ، فقد نشأ في أسرة متدينة وعاش فترة شبابه الأولى حياة مستقرة . ومن رسائله إلى والده التي نشرت ضمن كتابه : « باخاطبهاي آشنا » تتضح ملامح الحياة الأسرية التي عاشها في طفولته وصباه ويتضح مدى تدين والده ومدى تأثيره الديني في ابنه علي ، فضلا عن الحياة في مشهد التي يعتبرها الشيعة من المدن الدينية المقدسة نتيجة لوجود قبر وضريح الإمام علي الرضا ثامن أئمة الشيعة فيها ، كذلك تزوج علي شريعتي من سيدة فاضلة ــ كما اتضح من رسائله إليها ــ وتدعى بوران وأنجب منها ابنه إحسان وابنتيه سوسن وسارة . وقد سافر علي شريعتي في أوج شبابه إلى أوروبا ودرس هناك الفلسفة وعلم الاجتماع ثم عاد ليشهد بداية النهضة الوطنية في بلاده واختار لنفسه طريق الدعوة إلى النهضة الثقافية الإسلامية [3] .

وعندما بدأت سمات دعوته تتضح بدأت السلطات الحاكمة في إيران تضيق عليه المجال وتترصد له ولكنه لم يكن إزاء استقلاليته في التفكير يطيق التضييق ، ولم يتحمله أكثر من ثلاث سنوات ما بين 1325 هـ . ش (1946 م) وسنة 1328 هـ . ش (1949 م) حيث عبر عن هذه السنوات في حواشيه على كتاب غزليات شمس تبريز بقوله ما ترجمته : « كانت سنوات الضياع »[4] حيث اقترب فيها من الرغبة في الموت والتخلص من الحياة ولكنه أدرك في النهاية أن الحياة أفضل من الموت وأنها تستحق أن يكافح من أجلها[5] وبدأ يواجه النظام الحاكم ويضع أسس نظريته ،

---

(2) علي شريعتي : ما وإقبال ص 28 .
(3) علي شريعتي : باخاطبهاي آشنا ص 99 ــ 100 .
(4) غزليات شمس تبريز ص 105 .
(5) علي شريعتي : باخاطبهاي آشنا ص 100 .

واشترك مع زميليه همايون وميناجي في إنشاء مؤسسة تعليمية للدعوة أسموها « حسينية إرشاد » [6] .

وقد جعل شريعتي الإسلام أساس فكره ونظريته ودعوته ، حيث يقول ما ترجمته : إنني أستند إلى الدين ، أستند إلى الإسلام . إن اعتمادي هو على إسلام معادة صياغته ومجدد في نظرته الواعية ومبني على نهضة علمية إسلامية . وهذه الرؤية الدينية لم تتأت لي عن طريق أن أجلس وأتصفح الفرق المختلفة والأديان المختلفة وأطالعها واحدا واحدا ثم أعتقد آخر الأمر في الإسلام باعتباره الدين الأرقى ، بل إنني قد سلكت طريقا آخر ليس الفكر أساسه ولا العاطفة بل الإيمان والمسئولية الاجتماعية [7] .

والحقيقة أن شريعتي لا يفرق بين الدين كنظرية عقائدية وبين العمل بأحكام الدين ، لذلك تقترن المسئولية الاجتماعية عنده بالإيمان ، ويرتبط لديه الوعي بالعلم والعلم بالعمل ، مؤكدا أن العمل والحركة أمران تميز بهما علماء الشيعة وعامتهم ، حيث يقول ما ترجمته : « إن أحد خصوصيات الشيعة في مواجهة أهل السنة هو أنهم يعتبرون الإيمان أمرا ذهنيا وإقرارا بالقلب ، في حين أن مذهبنا الفعلي يعتبر العمل من الناحية الاجتماعية وكذلك من الناحية الفردية وسيلة ناقصة لتحقيق الاستقامة ، كما أن الاعتقاد في ظهور المصلح الموعود خلال انتظار سلبي يحطم كل عمل إصلاحي في زمن الغيبة مسبقا ، ويغاير السنة الإلهية والجبر التاريخي الذي يمضي في اتجاه سيادة الفساد الفردي والظلم الاجتماعي » [8] .

ويركز شريعتي في الجانب العملي من الإسلام على روحه الثورية باعتبارها قادرة على التغيير ، يقول ما ترجمته : « إن الإسلام بسبب روحه السياسية والثورية الخاصة وبسبب أن التاريخ يصنع الثقافة والروح والوجدان والعلاقات الاجتماعية لشعبنا ويمنحه الحياة والحركة ، يستطيع أن يتعهد برسالتين اجتماعيتين حيويتين في الوقت الحاضر

---

(6) المرجع السابق ص 134 .
(7) علي شريعتي : بازكشت به خويشتن ص 11 .
(8) علي شريعتي : باتخاطبهاي آشنا ، ص16 .

وهما يعتبران أمس احتياجاتنا إلحاحا وهما : أولا : إيجاد علاقة ثقافية مباشرة تسد الفجوة التي ظهرت بين عوام الناس وخواص المثقفين في ثقافتنا الجديدة والتي ليست فاجعة مرضية اجتماعية وثقافية فحسب بل هي مقبرة مهولة لجميع اجتهادات العلماء الواعين ومدفن جميع أماني الجماهير المحتاجة الأسيرة . هذه الفجوة سوف تملأ بهذا الأساس المولد للقوى المعنوية . ثانيا : ينبغي الاعتراف ـــ منذ الوهلة الأولى للاعتقاد الشخصي والثقافي أيا ما يريد وما يكون ـــ بأن مجتمعنا الحالي مجتمع ديني ، ومع الأسف فإن مثقفينا ومتعلمينا الجدد قد خلطوا في أذهانهم وفي قضاياهم الاجتماعية بين مقولتين منفصلتين تماما عن بعضهما وهما الحقيقة والواقع ، وإن قصدي من الحقيقة أنها الشيء الذي نؤمن بصحته ونعتقد أنه ينبغي أن يكون هكذا ، وقصدي من الواقع أنه الشيء الذي نعترف بوجوده ونعتقد أنه موجود ، أما قضية كونه طيبا أو سيئا ، قبيحا أو جميلا ، حقا أو باطلا فتلك مرحلة تالية . القضية قضية ذهن ، في بعض المواضع تنطبق الحقيقة على الواقع ، أو بتعبير آخر : الواقع أمر مطلق وخارجي ، والحقيقة أمر نسبي ونظري » (9) .

ومن هنا فإن شريعتي ينادي بالعودة إلى ثقافتنا الإسلامية التي هي في نفس الوقت عودة إلى النفس والاعتماد عليها ، ويجعل من هذه الثقافة أيديولوجية إسلامية لا يكون الإسلام فيها سنة أو وراثة ، نظاما أو اعتقادا موجودا في المجتمع ، بل يكون إيمانا واعيا (10) .

ويحاول شريعتي أن يحدد معالم المدرسة الإسلامية ونظريتها في الحكم بقوله الذي ترجمته : « إن الإسلام مدرسة فردية واجتماعية تضع مادياتها ومعنوياتها على أساس التوحيد ، والتوحيد ليس سجينا في حصن الفلسفة وعلم الكلام ، وإنما التوحيد بمعنى وحدانية الله ، وله انعكاسات والتزامات منطقية في هذا العالم بمادته وإنسانيته ، فالاعتقاد في التوحيد أساس للوحدة الإنسانية ، وكذلك أساس لوحدة الطبقات

---

(9) علي شريعتي : بازكشت به خويشتن ، ص 195 — 196 .

(10) المصدر السابق ، ص 13 ، و 31 .

البشرية ، وهو أيضا بناء لوحدة عامة في الوجود يجد فيه الإنسان تكاملا في مسيرة الطبيعة [11] .

إلا أن شريعتي يستغرقه الفكر الشيعي ويتملكه ، بحيث يحاول أن يجد صلة قوية بين هذه الفكرة حول التوحيد الإسلامي وبين الفكر الشيعي ، فيتطرق في نظريته إلى قضية الإمامة ، ويؤكد أن أحد معاني الإمام هو أنه يمثل الفكر المتعالي والقدوة والإنسان . ويحاول أن يشرح هذا الرأي مبينا أبعاد شخصية الإمام علي بن أبي طالب الإمام الأول لدى الشيعة ، وهي : البعد الصوفي الناضج ، والبعد البطولي ، والبعد العلمي والحكمي ، والبعد الفكري ، والبعد السياسي . ويؤكد أن الإمام قد بقي ولكن بقاءه بات مجزءا حيث ظهرت شخصيات تربت في المدرسة الإسلامية ، إلا أن كلا منها قد تنظر من خلال بعد واحد [12] .

وقد استفاد الدكتور شريعتي من دراساته وثقافته المتنوعة في تجديد إطار أساسي لنظريته يخرج به عن محدودية الفكر الشيعي ، فحدد خمس نقاط لفكرته هي :

أولا : الاعتماد على القومية في مواجهة الإمبريالية والاستعمار الأحمر والأسود .

ثانيا : الاعتماد على التاريخ والحضارة الوطنية في مواجهة تسلط الحضارة الغربية .

ثالثا : الاعتماد على الإسلام في مواجهة الأيديولوجيات الماركسية والمادية والمثالية والوجودية والتصوف الشرقي والفقر الهندي والزهد الأخلاقي المسيحي وكل الموجات والأيديولوجيات السابقة والحالية .

رابعا : اتباع التشيع وخاصة التشيع العلوي من بين جميع الفرق والمذاهب الإسلامية .

خامسا : مخالفة النظم الرأسمالية والشيوعية والديكتاتورية والتواكل والخرافات [13] .

---

(11) علي شريعتي : ما وإقبال ، ص 29 .

(12) المصدر السابق : ص 31 .

(13) علي شريعتي : بامخاطبهاي آشنا ، ص 96 — 97 .

ولعل رجوع شريعتي إلى المذهب الشيعي ، واعتماده عليه دون سائر المذاهب الإسلامية ، لا يبرره اعتقاده فيه وحده دون المذاهب الأخرى ، بل للاستفادة من خصوصيات هذا المذهب التي تسمح له ـــ كما يرى شريعتي ـــ بأن يحول الإسلام من ثقافة إلى أيديولوجية بين المثقفين ، ومن التقاليد الحتمية الموروثة إلى وعي ومسئولية في الوجدان العام [14] .

ولا يطرح شريعتي التعصب المذهبي ، جانبا بل يشجعه مؤكدا أنه لا يمنع الوعي الديني أو المعرفة المذهبية من التكامل بصورة مستمرة . [15] بل إنه يؤكد على أن علاقة الدين بالتحضر هي علاقة العلة بالمعلول ، وأن التحضر هو ثورة في الفكر والمعرفة والتشخيص والأفق والتحليل وتقدير الحياة والمجتمع والعالم ، ويظهر في السلوك الاجتماعي والجبهة السياسية وحياة الأفراد ، وأن أساس البناء الاجتماعي لأي مجتمع هو عبارة عن أسلوب تشكيل وكيفية تركيب مجموعة العناصر المادية والمعنوية التي كونت شخصية المجتمع ، وأن الدين هو الذي يحدد هذا الأسلوب [16] .

وعلى هذا فشريعتي يرى أن الإسلام هو العامل الأساسي لتغيير المجتمع وتطويره ، لا الشخصية العظيمة ولا الصدفة ولا القوانين الجبرية الثابتة ، لأن الإسلام هو أول مدرسة اجتماعية تعتبر مادة إنسان هي المبنى والعامل الأساسي والمسئول المباشر عن المجتمع والتاريخ [17] .

كما يرى شريعتي أن معرفتنا الأساليب العلمية الغربية ضرورية ، ولكننا لا ينبغي أن نقلدها . وأكد شريعتي أنه لا يمكن اختيار أسلوب واحد لمعرفة الإسلام ونظريته ، لأن الإسلام ليس دين البعد الواحد ، فالإسلام ليس دينا يقوم على الأحاسيس

---

(14) المصدر السابق ، ص 209 .

(15) علي شريعتي : بازكشت به خويشتن ، ص 253 .

(16) المصدر السابق ، ص 142 .

(17) علي شريعتي : روش شناخت إسلام ، ص 12 .

العرفانية للإنسان المحدودة بعلاقة الإنسان بالله فحسب ، لأن هذا بعد واحد فقط من أبعاده [18] .

ويرى شريعتي أن هناك أسسا مشتركة للتوافق بين المدارس الإسلامية نحو الطريق والهدف ، ينبغي إدراكها بالنسبة للمثقفين قبل التعصب لأية نظرية وقبل طرح الخلافات الأيديولوجية . وأهم هذه الأسس : **أولا** : الوجدان الاجتماعي العام لأن كل مدرسة أو حركة تظل عقيمة ما لم تستيقظ الجماهير ويتضح الوجدان الاجتماعي الواعي . **ثانيا** : ينقذ الشعب نفسه بنفسه . **ثالثا** : وأن يكون في يده زعامة النهضة الاجتماعية . ومن هنا فإن الفقر لا يكون عامل التحرك والعصيان وإنما الإحساس بالفقر ، وإن الإنسان بإرادته ووعيه يستطيع أن يفرض إرادته على إرادة التاريخ [19] .

ولعل التميز الواضح في فكر شريعتي أنه يعول على الإنسان المثقف الواعي واتجاهه الاجتماعي وإحساسه بالارتباط الجماعي والالتزام الإنساني تجاه الجماعة ، ولذلك فإن المثقف عند شريعتي هو الزعيم وليس بالضرورة أن يكون فيلسوفا أو عالما أو فنانا أو سياسيا أو جامعيا . [20] كذلك فإن شريعتي باعتباره أحد علماء الاجتماع قد ركز اهتمامه حول الأصول الاجتماعية من خلال المعطيات الإسلامية في الحكم والإدارة . كذلك فإن حياته القصيرة التي أمضى معظم فترات عطائها بين السجن والنفي ، لم تتح له فرصة استكمال الجوانب الأخرى لنظريته فترك نظرية عامة تفتقر إلى كثير من التفاصيل . والواقع أن علماء الدين الممسكين بزمام الأمور في إيران الآن لم يتأثروا بأفكار عالم من غير علماء الدين المعممين قدر تأثرهم بأفكار شريعتي حول الحكم الإسلامي ، فتلقفوا أفكاره واستفادوا منها باعتبارها خطوة على طريق إقامة

---

(18) المصدر السابق ، ص 25 .
(19) علي شريعتي : بازگشت به خويشتن ، ص 89 — 90 .
(20) المصدر السابق ، ص 335 .

نظام إسلامي في الحكم .

ويستطيع الدارس أن يدرك وجود نقاط اتفاق كثيرة بين أفكار شريعتي وأفكار آية الله الخميني التي أوردها في نظريته حول الحكم الإسلامي ومن أهم هذه النقاط :

أولا : رفض مبدإ التقية كأسلوب ، وتفضيل أسلوب الثورة لإقامة نظام حكم إسلامي ، حيث يقول شريعتي ما ترجمته : « إنني أرى أن سبب كل هذه التعاسة وهذه الروح الذليلة في شيئين : أحدهما التقية في مواجهة الحاكم ، والآخر الرياء في مواجهة العامة ، فأين يكون المجال لظهور الحقيقة ؟! » (21) .

ويقول الخميني ما ترجمته : « عندما تكون أصول الإسلام وكرامة الإسلام في خطر ، فلا مجال للتقية والسكوت ، فإذا حرضوا فقيها على أن يعتلي المنبر وأن يقول ما يخالف حكم الله ، فهل يمكنه أن يطيع بدعوى حديث « التقية ديني ودين آبائي » ؟! ليس هنا مجال للتقية » (22) .

ثانيا : العمل اقتداء بالإمام علي بن أبي طالب تمهيدا لظهور دولة إمام الزمان ، لا السلبية في انتظار الرجعة والتبرك بالدعاء . يقول شريعتي ما ترجمته : « إن الاعتقاد في إمام الزمان والإنقاذ الحتمي والسقوط الجبري للظلم الذي استقرت عليه الإرادة الإلهية يمكن أن يوجد الأمل ، ولكن الناحية السلبية فيه التي تسلب المسئولية الفردية والتوكل والتفويض للإرادة الإنسانية هي مسألة ينبغي أن نواجهها » (23) .

ويقول الخميني ما ترجمته : « لقد انقضت عدة مئات وألف من السنين منذ الغيبة الصغرى وحتى الآن ، ومن الممكن أن تنقضي مائة ألف سنة أخرى ولا تقتضي المصلحة أن يظهر إمام الزمان فهل تعطل أحكام الإسلام في هذه المدة المديدة ولا تنفذ ؟! » (24) .

---

(21) علي شريعتي : باخاطبهاي آشنا ، ص 13 .

(22) حكومت إسلامي ، ص 176 .

(23) علي شريعتي : بازكشت به خويشتن ، ص 93 .

(24) حكومت إسلامي ، ص 26 .

ثالثا : وضوح مباني النظام الإسلامي ودور الجماهير فيه ، حيث يقول شريعتي ما ترجمته : « من الضروري أن تشمل أمواج الإسلام مستوى جماهير الشعب المؤمن التقليدي وحتى الأسواق والقرى ، وتخلق مجالا لحركة اجتماعية عظيمة وعميقة على أساس الأيديولوجية الثورية للإسلام الذي هو نفس التشيع العلوي وولاية أسرة النبوة ومكتب الأئمة المستقيم والإستراتيجية التاريخية للشيعة الأحرار المطالبين بالعدل والمناوئين للخلافة » (25) .

ويقول الخميني ما ترجمته : « شجعوا الناس وحركوهم واصنعوا المجاهدين من سكان الأزقة والأسواق ، من هؤلاء العمال والفلاحين الطيبين والطلاب الواعين ، وسوف يصبح الناس كلهم مجاهدين ، ويصبح المجتمع بكل طوائفه مستعدا للكفاح من أجل حرية الشعب واستقلاله وسعادته . والكفاح من أجل الحرية والسعادة يحتاج إلى دين فاجعلوا الإسلام الذي هو مدرسة جهاد ودين كفاح في متناول الناس » (26) .

وفضلا عن ذلك فقد اتفق فكر الخميني مع فكر شريعتي حول ظروف المجتمع الإيراني وأوضاع المجامع العلمية الدينية وغربة الإسلام والقرآن ، والنظر إلى الإسلام على أنه دين سياسة وجهاد وكفاح ، إلا أن الدارس يمكنه أن يتبين في وضوح عددا من النقاط التي اختلفا حولها ، ويمكن أن نذكر هنا أهم هذه النقاط :

أولا : نظرة كل منهما للزعامة : حيث يقول شريعتي إن المجتمع والزعامة الاجتماعية ليست أمرا مجردا مطلقا ، وإن كل مجتمع مرتبط بظروف عينية ومرحلة تاريخية وروح اجتماعية ونوعية ثقافية ووضع خاص به ، والمثقف على عكس الطبيب أو الفيزيائي أو الفيلسوف الذي لا يستطيع بتحصيل الأسس الاجتماعية العامة والمذهبية ومعرفة المسائل التي كانت متقدمة وفعالة في مجال معين أن يصبح مثقفا ، لأن المثقف

---

(25) علي شريعتي : بامخاطبهاي آشنا ، ص 5 .
(26) حكومت إسلامي ، ص 159 .

هو الإنسان الواعي الذي يعرف مجتمعه وزمانه ولسان قومه جيدا قبل كل شيء ، وكما قلت فإن المثقفين هم الذين يواصلون العمل الذي اضطلع به الأنبياء في التاريخ وإن قول القرآن ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ﴾ يعني هذا ، وإن من تعهد إيقاظ وهداية قومه ينبغي أن يتحدث بلسانهم »[27] وهكذا يرى شريعتي أن المثقف رسول زمانه ومجتمعه [28] . وشريعتي في تحديده للمثقف يفرق بين العلماء المتخصصين والمثقفين حيث يضع الفقيه في صف العلماء والمتخصصين ، في حين يخص المثقفين أمثال السيد جمال الدين والكواكبي ومحمد عبده بما قاله الرسول ﷺ « العلماء ورثة الأنبياء » ، وكذلك بمقارنته عليه السلام بين علماء أمته والأنبياء فيقول : « علماء أمتي أفضل من أنبياء إسرائيل » مؤكدا أن العالم في الاصطلاح الإسلامي هو ذلك الشخص الذي يتمتع بوعي الهداية وإحساس الزعامة وأن علم الإمامة هو هذا » [29] .

ثانيا : نظرة كل منهما لموطن الداء وأساس الفساد في المجتمع الإسلامي ، حيث يرى شريعتي أن السبب الأساسي للتمزق ليس الاستبداد ولا الاستعمار ولا الاستقلال ، وإنما كل هذه الأمور معلولة ونتائج عن سبب أساسي ، هو ما سماه بالاستحمار الذي قسمه إلى نوعين : استحمار قديم واستحمار حديث ، أي أنه يرى الداء في أسلوب التفكير وضيق الفكر وفساد البصيرة [30] .

ويرى الباحث أن فكر شريعتي الذي لم يحبسه عن الناس وآراءه التي خاطب بها الجماهير ، قد تركت أثرا في نفوسهم ولقيت استجابة كبيرة لدى مثقفيهم ، فكانت إحدى الأسس التي تحركت عليها الجماهير الإيرانية في ثورتها الأخيرة عن فهم واقتناع ، لذلك فإن هذه الأفكار والآراء التي عرضناها قد ظلت توجه الناس

---

(27) علي شريعتي : بازكشت به خويشتن ، ص 311 .
(28) علي شريعتي : باخاطبهاي آشنا ، ص 63 .
(29) علي شريعتي : بازكشت به خويشتن ، ص 310 .
(30) المصدر السابق ، ص 309 .

أثناء الثورة وبعد نجاحها ، بل إنها كانت عاملا مساعدا للخميني في محاولته تطبيق نظريته عن ولاية الفقيه ، فكان تلامذة شريعتي ومريدوه من أوائل من تحمسوا للحكومة الإسلامية وساعدوا على قيامها . بل يستطيع الدارس أن يدرك أن تلامذة شريعتي الذين احتضنهم الخميني والنظام الإيراني قد وجهوا أسلوب تطبيق نظرية الخميني من خلال الأسس التي وضعها علي شريعتي في نظريته . وربما يرجح الدارس أنه قد حدث مزج بين نظرية الخميني ونظرية شريعتي في كثير من أسسها ومحاورها ، وسوف يتضح ذلك من خلال التعرف على كيفية تطبيق نظرية ولاية الفقيه . ومن هنا كان من الأهمية بمكان أن نعرض هذا العرض الموجز السريع لنظرية علي شريعتي كمقدمة للحديث عن نظرية الخميني .

معطيـات نظرية الخميني

أ ـ الإسلام دين متميز :

يدرك الخميني أن الإسلام دين يتميز بخصوصيات لا تتوافر في أي دين آخر ، وهذه الخصوصيات في حد ذاتها هي التي تعطي نظريته ما تستند إليه من أصول ، ومن هنا فإن الخميني يقدم لنا معطيات نظريته من خلال هذه الخصوصيات وأهمها :

أولا : الإسلام دين جهاد وكفاح :

فالإسلام دين المجاهدين من أجل الحق والعدل ، دين من يريدون الحرية والاستقلال . إنه مدرسة المناضلين والمعادين للاستعمار [1] . ويستطيع الدارس أن يدرك من أحاديث الخميني حول الجهاد أن الجهاد كمصطلح عنده يساوي مصطلح الثورة ، وعلى هذا فالجهاد عند الخميني ثورة بكل أبعادها ومعانيها ؛ يقول الخميني ما ترجمته : « تصور خاطئ ذلك الذي يوجدونه عن الإسلام في أذهان العامة وشكل ناقص ذلك الذي يعرضونه في المجامع العلمية الدينية والهدف من ذلك أن ينزعوا عن الإسلام خاصيته الثورية والحيوية ، وأن لايدعوا المسلمين في اجتهاد ونهضة وحركة وطلب للحرية [2] . والجهاد بطبيعة الحال ينقسم إلى قسمين : جهاد ضد أعداء الإسلام من المستعمرين وأعوانهم وهو الجهاد الأصغر ، وجهاد من أجل إصلاح حال المسلمين ابتداء من علمائهم وحتى عامتهم وهو الجهاد الأكبر . ويركز الخميني على الجهاد الأكبر ؛ بل لقد بدأ مناهضا للعلماء الذين استسلموا للواقع المتردي في العالم الإسلامي ، وصاروا من أعوان السلطان يصدرون أحكامهم وفتاويهم وفق هواه أو تبريرا لتصرفاته ، مؤكدا أنهم أخطر على الإسلام من أي عدوان ، فإذا انحرف

---

(1) خميني : حكومت إسلامي ، ص 6 .
(2) المصدر السابق ، ص 7 .

العالم أمكن أن تنحرف بانحرافه أمة [3] . لذلك فإن إصلاح المجامع العلمية الدينية والتزام العلماء بالتقوى وتحليهم بالفضائل واجتنابهم للرذائل ، ضرورة هامة في رسم دورهم كعنصر فعال ومؤثر في المجتمع الإسلامي ، وكقيادة توجه الناس الوجهة الصحيحة وتساعد في تمسكهم بالدين واستماتتهم في الدفاع عنه . كذلك من الضروري على العلماء مواصلة الدرس والبحث من أجل تملك نظرة فقهية عميقة وإصلاح النفس واكتساب مكارم الأخلاق قبل الخروج إلى الناس ، حيث إنه إذا كبرت العمامة وطالت اللحية و لم يبلغ العالم ما يراد له من التهذيب ، فسوف تدركه أنفة يصعب عليه معها أن يكبح النفس الأمارة بالسوء [4] . من هنا كان الجهاد الأكبر أهم وأصعب من الجهاد الأصغر عند الخميني . بل إن الخميني يعقد رباطا وثيقا بين الجهادين باعتبار أن بينهما عاملا مشتركا هو أعداء الإسلام ؛ فجهاد أعداء الإسلام ضروري على صعيدين أولهما الكفاح المسلح وثانيهما إزالة آثار النشاط الهدام الذي يقومون به ضد المسلمين والذي يخرب الإنسان المسلم وخاصة علماء الدين حيث يقول ما ترجمته : « لقد أصبح في المجتمع الإسلامي اليوم علماء دين عملاء يقفون أمام نفوذ الإسلام والمسلمين ويضربون الإسلام باسم الإسلام ، فإذا ظهر شخص يقول دعونا لا نعيش تحت الآخرين ، لاتدعوا إنجلترا وأمريكا تضغطان علينا إلى هذا الحد ، لا تدعوا إسرائيل تشل حركة المسلمين هكذا ، فإنهم يعارضونه » [5] ومن هنا يدرك الدارس أن الخميني يطرح فكرة الجهاد كعامل أساسي لا يمكن إرساء نظريته بدونه وذلك من خلال منطلق عدم الفصل بين النظرية والتطبيق .

ثانيا : الإسلام دين شامل :

بمعنى أنه دين يشرع للحياة كلها في الدنيا ويرشد إلى طريق الآخرة ، فهو دين حياة لديه القوانين والنظم اللازمة لإدارة المجتمع . ومن الخطإ تصور أن الإسلام

---

(3) خميني : الجهاد الأكبر : ترجمة الدكتور حسن حفني العربية ، ص 39 .

(4) المصدر السابق ، ص 44 .

(5) حكومت إسلامي ، ص 173 .

لم يأت بأسلوب حكم وقوانين حكومة ، أو أنه إسلام يتضمن فقط أحكام الحيض والنفاس والأخلاقيات الاجتماعية [6] . يقول الخميني ما ترجمته : « لقد أرسل الله تبارك وتعالى بواسطة رسوله الأكرم صلى الله عليه وآله ، قوانين يتعجب الإنسان من عظمتها ، فقد أنزل قوانين وآدابا لكل الشئون . لقد وضع قانونا للإنسان من قبل أن تنعقد نطفته وحتى بعد أن يذهب للقبر . وكما أن للواجبات العبادية قانونا ، فإن الشئون الاجتماعية وشئون الحكومة لها قانون وطريق ورسم . إن الحقوق الإسلامية حقوق راقية ومتكاملة وشاملة ، ولقد دونت كتب ضخمة منذ أقدم الأزمنة في مجالات الحقوق المختلفة ، وشملت أحكام القضاء والمعاملات والحدود والقصاص ، حتى العلاقات بين الشعوب ومقررات السلام والحرب والحقوق الدولية العامة والخاصة ، وهي كلها جزء من أحكام الإسلام ونظمه ؛ فليس هناك موضوع حيوي ولم يقرر الإسلام له تكليفا أو لم يصدر بشأنه حكما » [7] والواقع أن أساس شمولية الإسلام الذي يدعم به الخميني فكرته أكبر من أن يكون أساسا لنظرية ولاية الفقيه ولكنه يسخره لخدمة الجانب السياسي فيها .

ثالثا : تباين الصورة التي تعرض للإسلام مع حقيقة الإسلام :

بمعنى أن الإسلام منذ قيام نهضته يواجه دعايات مضادة ودسائس فكرية يروجها اليهود من ناحية والاستعمار الصليبي من ناحية أخرى ، والهدف الواضح هو تخريب الإسلام الذي يمثل عائقا أمام مصالحهم المادية وخطرا يهدد قدرتهم السياسية ، وقد اصطنعوا لذلك مبلغين في المجامع العلمية الدينية وعملاء في الجامعات والمؤسسات الإعلامية أو مؤسسات النشر فضلا عن المستشرقين الذين هم في خدمة أهداف الحكومات الاستعمارية ، ويقوم هؤلاء جميعا بتحريف حقائق الإسلام بحيث ضللوا كثيرا من الناس والمتعلمين وأوجدوا في أذهانهم تصورات خاطئة عن الإسلام [8] ونتيجة لعدم فهم الإسلام والخطإ في تصوره ، صار الإسلام غريبا بين الناس ، فإذا

---

(6) المصدر السابق ، ص 7 .

(7) نفسه ، ص 9 .

أراد شخص أن يعرض الإسلام الحقيقي على الناس فإنهم لا يصدقونه بسرعة (9) . وهنا يبدو أن الخميني يتحدث عن ظروف المجتمع الإيراني قبل الثورة الأخيرة ثم يعممها على المجتمع الإسلامي كله . والحق أنه إن كان هذا يصدق على بعض هذه المجتمعات فإنه لا يصدق على البعض الآخر . ولما كان الخميني يقدم نظرية عامة فإن هذا العامل الأساسي يعتبر عامل ضعف خطير في النظرية ما دام قد أعلن عن عموميتها الإسلامية .

رابعا : الإسلام أبطل نظام الملكية وولاية العهد :

أرسل الرسول الأكرم ﷺ الرسائل إلى كل من إمبراطور الروم الشرقية وإمبراطور إيران حيث دعاهما إلى وقف أسلوب الحكم الإمبراطوري والشاهنشاهي والكف عن تحريض عباد الله على عبادتهما وطاعتهما المطلقة وترك الناس يعبدون الله الواحد لا شريك له الذي له الملك الحقيقي (10) . ويقول الخميني ما ترجمته : « إن الملكية وولاية العهد هما نفس أسلوب الحكم الباطل والمشئوم الذي قام حضرة سيد الشهداء الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام من أجل منع إقراره واستشهد من أجل ذلك ، لقد نهض حتى لا ينضوي تحت نظام ولاية عهد يزيد ولم يعترف بملكه ودعا جميع المسلمين للثورة لأنه ليس من الإسلام . ليس في الإسلام ملكية وولاية عهد » (11) .

والحقيقة أن هذه النقطة تحتاج إلى وقفة . حقيقية أن الإسلام أسقط إمبراطوريات وعروشا إلا أنه لم يكن موجها في ذلك بعقدة الكراهية لهذه النظم ، وإنما كانت المبادئ السامية التي طرحها من أجل تحقيق مجتمع الحق والعدل في البلاد

---

(8) نفسه ، ص 6 .

(9) نفسه ، ص 7 .

(10) نفسه ، ص 10 .

(11) نفسه ، ص 11 .

التي دخلها الإسلام تقتضي إسقاط الأجهزة الحاكمة التي لا تقبل هذه الأفكار بغض النظر عن هويتها السياسية ، فنظام الحكم ذاته لم يكن مستهدفا من قبل الإسلام وإنما كان فساد جهاز الحكم هو المستهدف خاصة وأن المسلمين عند فتحهم للبلاد لم يطرحوا نظرية سياسية للتطبيق ، وكان الولاة الذين يرسلهم الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده مجرد معلمين لمبادئ الإسلام وقضاة للنظر في مصالح الناس وليسوا حكام ولايات ولا رؤساء جمهوريات . ثم إن الإمام علي بن أبي طالب لم يكن يحارب نظاما أقره معاوية وإنما كان يحارب فكرة التسلط السياسي التي كان معاوية يمثلها ، وقد أوقف الحرب عند طلب تحكيم القرآن مما يدل على أن هدفه لم يكن القضاء على معاوية ونظامه وإنما إقرار الحق ودفع الباطل ، كما أن الإمام الحسين نهض لمحاربة الأمويين عندما رأى انحرافهم عن جادة الدين الذي أتى به جده ورأى أنه أولى الناس بالقيام بمحاولة تغيير الأوضاع وإعادة الأمور إلى نصابها . ولقد كانت وراثية البيعة التي فرضها معاوية لابنه سببا جزئيا في ثورة الحسين لأن اعتراضه كان اعتراضا على الفساد والانحراف وكان تغيير أسلوب البيعة جزءا من هذا الانحراف ، كما أن الحسين لم يقدم نظاما سياسيا بديلا ولم يطالب بنظام سياسي معين على عكس ما يذهب إليه الخميني ومعه علماء الشيعة .

ب ـ ضرورة وجود حكومة إسلامية :

ولعل النقطة الهامة الثانية في معطيات نظرية ولاية الفقية التي صاغها آية الله الخميني هي وجوب تشكيل حكومة إسلامية ، وقد قدم الخميني في هذا الصدد عددا من المبررات التي استقاها من المصادر الإسلامية ، وأهمها هذه المبررات :

أولا : اجتماع السقيفة :

حيث يؤكد الخميني أن صحابة رسول الله ﷺ عندما اجتمعوا فور وفاته في سقيفة بني ساعدة لم يختلفوا حول مبدإ اختيار ومبايعة خليفة لرسول الله ﷺ ، وإنما كان اختلافهم حول أحقية الخلافة والشروط الواجب توافرها في الخليفة ، حيث يقول الخميني ما ترجمته : « بعد ارتحال الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله لم يتردد

أحد من المسلمين في قضية ضرورة الحكومة ، و لم يقل أحد قط إننا لسنا محتاجين لحكومة و لم يسمع مثل هذا الكلام من أحد ، لقد اتفق رأي الجميع على ضرورة تشكيل الحكومة ، ولكن الخلاف كان فقط في الشخص الذي يتولى هذا الأمر ويكون رئيسا للدولة ، لهذا فقد شكلت الحكومة بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله في عهد الخلفاء الأوائل وفي عهد حضرة أمير المؤمنين عليه السلام أيضا ، ووجد شكل الدولة والإدارة والتنفيذ » (12) .

ثانيا : ماهية أحكام الشرع :

بمعنى أن كيفية وماهية قوانين الإسلام التي هي أحكام الشرع توصل لوضع تشريعات لتكوين دولة وإدارة سياسية واقتصادية وثقافية للمجتمع ، فأحكام الشرع تتضمن قوانين متنوعة تضنع نظاما اجتماعيا كليا يكون للناس فيه كل ما يحتاجونه سواء في أسلوب تعاملهم مع جيرانهم أو أولادهم أو عشيرتهم ، وسواء في شئونهم الخاصة مثل الزواج وتكوين الأسرة وحتى الحرب والسلام والعلاقات مع الشعوب الأخرى ، وسواء في قوانين العقوبات حتى حقوق التجارة والصناعة والزراعة وغير ذلك ، فالقرآن الكريم والسنة يشملان جميع الأوامر والأحكام التي يحتاجها الإنسان لسعادته وكماله ، فضلا عن الدقة في ماهية وكيفية أحكام الشرع التي تجعل من الضروري تشكيل حكومة لتنفيذها والعمل بها (13) .

ويفصل الخميني هذه الأحكام فيستشهد بالأحكام المالية ومنها الضرائب التي قررها الإسلام ومشروع الميزانية التي أشار إليها ، ليس لسد احتياجات الفقراء فحسب بل لتشكيل حكومة وتأمين النفقات الضرورية لحكومة كبيرة ، فالخمس الذي هو أحد بنود الميزانية يحصل حسب المذهب الشيعي من جميع المصادر سواء كانت طبيعية تحت الأرض أو على سطحها أو كانت ناتجة عن عمل الإنسان بشكل

---

(12) نفسه ، ص 27 .

(13) نفسه ، ص 28 — 29 .

عادل . يقول الخميني ما ترجمته : « وعلى الجميع أن يسددوا خمس الفائض على الدخل بعد خصم النفقات إلى الحاكم الإسلامي حتى يورده بيت المال . ومن البدهي أن دخلا بهذا الحجم الكبير إنما هو لإدارة دولة إسلامية وتوفير جميع احتياجاتها المالية وليس لسد احتياجات سيد من علماء الدين لأن القضية أهم من هذا فالهدف هو توفير الاحتياجات المالية لتنظيمات حكومية ضخمة فإذا تحققت الحكومة الإسلامية فينبغي أن تدار بكل هذه الأموال أي الخمس والزكاة فضلا عن الجزية والخراج أو الضرائب على الأراضي الزراعية الخاصة [14] . وهنا يخلط الخميني في استشهاده بين الأحكام الإسلامية العامة وبين الاجتهادات الفقهية كما يخلط بين معطيات الفكر الشيعي والفكر السني .

ويستشهد الخميني كذلك بأحكام : الدفاع والأمن الوطني المتعلقة بحفظ النظام ومنع الفوضى والدفاع عن سيادة الأرض واستقلال الأمة الإسلامية والتي تدل على ضرورة تشكيل حكومة . حيث يقول ما ترجمته : « أن آية ﴿ **وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل** ﴾ » تأمر بأن نعد جميع إمكانات القوة حتى لا يستطيع الأعداء الاعتداء علينا أو إلحاق الظلم بنا فإن لم نكن متحدين وأقوياء فإننا نكون تحت طائلة اعتداءات الأجانب ونتعرض للظلم » [15] .

ويستشهد الخميني أيضا بالأحكام الجزائية والحقوق المدنية فيؤكد أن كثيرا من الأحكام من قبيل الديات التي ينبغي أن تدفع ، والحدود والقصاص التي ينبغي أن تنفذ تحت نظر الحاكم الإسلامي لا يمكن أن تتحقق بدون إقرار تنظيمات حكومية ، فكل هذه القوانين متعلقة ببناء دولة ولا يتأتى القيام بهذه الأمور الهامة إلا من خلال قوة الحكومة [16] .

---

(14) نفسه ، ص 30 .

(15) نفسه ، ص 33 .

(16) نفسه ، ص 34 .

ثالثا : ضرورة وحدة العالم الإسلامي :

بمعنى أن الخميني يرى أن وحدة العالم الإسلامي لا يمكن أن تقوم إلا من خلال قيام حكومة إسلامية حيث يقول ما ترجمته : « إننا من أجل أن نضمن وحدة الأمة الإسلامية وحتى نحرر أوطاننا ونخرج وطن الإسلام من دائرة نفوذ المستعمرين والحكومات العميلة له ، ليس لنا طريق إلا أن نشكل حكومة ، حيث تقول السيدة الزهراء سلام الله عليها ، في خطبة لها : إنما الإمامة لحفظ النظام وتبديل افتراق المسلمين بالاتحاد » (17) .

والحقيقة أنه لا بأس بهذه النقطة كأساس ولكنها سوف تحتاج إلى كثير من المناقشة عندما تتضح معالم الحكومة الإسلامية التي يقترحها الخميني ، وتتضح الظلال الشيعية التي تخيم عليها ، وعندها سيكون الشك في إمكانية قبول الفكرة بما فيها من ثغرات لدى فقهاء أهل السنة وعامتهم ، بل لدى فرق الشيعة الأخرى ذاتها ؟!

---

(17) نفسه ، ص 36 .

محـــاور النظـرية

المحور الأول : ثبات حق الفقيه في الحكم عند الشيعة

يستطيع الدارس لفكر آية الله الخميني أن يدرك وضوح فكرة حق الفقيه في الحكم لديه حيث يسعى جاهدا ، خلال كتبه في الفقه السياسي ودروسه الفقهية وأحاديثه ، لإثبات هذا الحق بطرق مختلفة فيجمع الأسانيد ويسوق الحجج ويقوم بالاستنباط والاجتهاد برأيه في النصوص ، فأدلته نقلية وعقلية ، وهي متنوعة المصادر ، ولكنها رغم تنوعها تجري في نهر واحد هو الفقه الشيعي ؛ فاستشهاداته من القرآن الكريم مصحوبة بالتفسير الشيعي وتأويل الآيات ، واستشهاداته بأحاديث الرسول ﷺ منقولة من أسانيد الشيعة ، وكذلك أحاديث أحفاد رسول الله ﷺ منقولة عن روايات الشيعة ، فضلا عن آراء ثقاة المذهب وأتباع الأوصياء وعلماء الفقه الشيعي . ويمكن أن نقدم هنا نماذج من الأدلة النقلية والعقلية التي يسوقها الخميني لإثبات حق الفقيه في الحكم :

أ ــ أدلة قرآنية :

يسوق الخميني أدلة متعددة مأخوذة من آيات القرآن الكريم ، ولكن من الواضح أن معظمها إن لم يكن كلها أدلة غيرة مباشرة احتاجت منه إلى تفسير وتأويل من خلال وجهة النظر الشيعية ، لذلك فإننا لن نعرضها كلها وإنما سنكتفي بذكر بعض هذه الآيات على سبيل المثال . ولعل من أوضح الآيات التي يستشهد بها في هذا المجال قوله تعالى : ﴿ **لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط** ﴾ [18] ؛ فقد فسر الخميني إرسال الله تعالى رسله بالبينات

---

(18) سورة الحديد ، آية 25 .

بأن الهدف من بعثة الأنبياء — كما فهمه من الآية الكريمة — هو تنظيم العلاقات الاجتماعية بشكل عادل ، ثم رتب على هذا التفسير أن قيام الأنبياء بهذا الواجب الإلهي غير ممكن مالم يقم الرسول بتشكيل حكومة يعمل من خلالها على تنفيذ القوانين والأحكام وبيان العقائد الإلهية ونشر تعاليم دينه [19] . ومن الأدلة القرآنية التي يسوقها الخميني أيضا في هذا المجال قوله تعالى : ﴿ **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا * يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا * ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا** ﴾ [20] .

وقد فسر الخميني هذه الآيات تفسيرا سياسيا حيث ذكر أن الأمانات نوعان : أمانة الخلق وهي مال الخلق ، وأمانة الخالق وهي الأحكام الشرعية ، والمقصود من أداء الأمانة تنفيذ أحكام الإسلام . وأشار إلى أن بعض علماء الشيعة يعتقدون أن المراد من الأمانة هي الإمامة وعلى هذا يكون معنى أداء الأمانة تسليم الإمامة إلى أصحابها أي إلى الإمام علي بن أبي طالب ، وعلى الأئمة أن يؤدوها من بعدهم إلى الولي الفقيه ، وهكذا يستمر أداء الأمانة . كما فسر الخميني ﴿ **وإذا حكمتم بين الناس** ﴾ بمعنى تولي الحكومة ، وأن على الحاكم أن يحكم على أساس العدل ، وأن المقصود بالحاكم هو من يتولى زمام الأمور وليس القاضي ، فالقاضي يقضي بالعدل ولا يحكم بتمام معنى كلمة الحكم ، فحكمه حكم قضائي وليس حكما تنفيذيا [21] . وقد فسر ﴿ **فإن تنازعتم في شيء** ﴾ بأن النزاع نوعان : نوع بين

---

(19) حكومت إسلامي ، ص 77 .
(20) سورة النساء ، آية 58 — 60 .
(21) حكومت إسلامي ، ص 93 — 94 .

الأفراد والجماعات ويدخل فصله في اختصاص القضاء ، ونوع جنائي وهو من اختصاص المدعي العام . والمراد من التنازع الذي ورد في الآية أشمل من القضاء ويدخل في إطار عمل الحكومة ، والرجوع في النزاع يكون لله في الحكم وللرسول في التنفيذ ثم الإمام فالولي . كما فسر ﴿ **يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت** ﴾ بمعنى الرجوع إلى السلطة الظالمة أو الكافرة ورجح أن يكون الطاغوت هو الحاكم الظالم والقاضي الظالم ، وأن الكفر بالطاغوت هو عدم إطاعة السلطة الحاكمة الظالمة [22] .

ولعله يتضح من هذه الأمثلة أسلوب الخميني في تطويع النصوص القرآنية وتوظيفها في الدلالة على صحة رأيه ، وهو نمط من أسلوب التدليل الشيعي الذي تميز به علماؤهم المحدثون .

ب ــ أدلة من الأحاديث النبوية :

يرجع الخميني في استناده إلى الأحاديث النبوية من أجل إثبات فكرته ، إلى أسانيد السنة التي ترد عن طريق أئمة الشيعة وثقاتهم . ومن أمثلة ذلك أنه رجع إلى حديث رواه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ بسند من رواة الشيعة ، يقول الحديث : « قال رسول الله ﷺ اللهم ارحم خلفائي ــ ثلاث مرات ــ قيل يارسول الله ومن خلفاؤك ؟! قال : الذين يأتون من بعدي يروون حديثي وسنتي فيعلمونها الناس من بعدي » . وقد نقل الخميني هذا الحديث عن الشيخ صدوق الذي ذكره في كتبه جامع الأخبار ، عيون أخبار الرضا ، المجالس ، وأكد أن الشيخ صدوق نقله من خمسة مصادر للرواية موثوق بها وصحيحة ، ثم يستخرج الخميني من عبارة « فيعلمونها الناس من بعدي » سندا له حيث يقول ما ترجمته « إن السنن الإلهية التي هي عبارة عن جميع الأحكام تسمى بسنن رسول الله صلى الله عليه وآله من باب أنها نزلت على الرسول الأكرم ، لذلك فإن من يريد نشر سنن الرسول الأكرم ينبغي أن يعرف جميع الأحكام الإلهية ويشخص

---

(22) المصدر السابق ، ص 98 ــ 100 .

صحيحها من سقيمها ويدرك الإطلاق والتقييد والعام والخاص والجموع العقلانية ويميز الروايات التي وردت في زمن التقية من غيرها ، ويعرف الموازين التي حددوها لها . فالمحدثون الذين لم يصلوا إلى مرتبة الاجتهاد وينقلون الحديث فقط لا يدركون هذه الأمور ولا يستطيعون تحديد السنة الحقيقية لرسول الله صلى الله عليه وآله ، فهذا لا يتيسر إلا للمجتهدين الفقهاء الذين يزنون جميع جوانب الأحكام وقضاياها وفق الموازين التي لديهم والتي حددها الإسلام والأئمة عليهم السلام فيحصلون على الأحكام الإسلامية الحقيقية . فهؤلاء هم خلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله الذين ينشرون أحكام الله ويعلمون الناس العلوم الإسلامية [23] . ويقول أيضا تعليقا على هذا الحديث ما ترجمته : « وأما دلالة الحديث الشريف على ولاية الفقيه ، فلا ينبغي أن تكون موضع شك لأن الخلافة هي في جميع شئون النبوة ، وهذا الحديث ليس أقل في معناه من حديث « علي خليفتي » [24] .

ومن الأحاديث النبوية الشريفة التي استشهد بها على ثبات حق الفقيه في الحكم ذلك الحديث الذي ورد في وثيقة شيعية يسميها فقهاء الشيعة « صحيحة قداح » ، وقد أورد الخميني نصها نقلا عن كتاب الكافي على هذا النحو : « عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن القداح (عبد الله بن ميمون) عن أبي عبد الله عليه السلام (الإمام علي الرضا ثامن أئمة الشيعة) قال : قال رسول الله ﷺ : من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به طريقا إلى الجنة ، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا به ، وإنه ليستغفر لطالب العلم من في السماء ومن في الأرض حتى الحوت في البحر ، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر النجوم ليلة البدر ، وإن العلماء ورثة الأنبياء ، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ولكن ورثوا العلم فمن أخذ منه أخذ بحظ وافر » . ويأخذ الخميني من هذا الحديث عبارة « العلماء ورثة الأنبياء » ، ورغم أنه يعترف بأنه لايستطيع أن يستفيد منها وحدها

---

(23) نفسه ، ص 64 — 66 .

(24) نفسه ، ص 69 — 70 .

في التدليل على ضرورة ولاية الفقيه ، على اعتبار أن النبي ربما لايكون صاحب رسالة حيث يفرق بين النبي والرسول ، ولكنه يعود فيؤكد أن لفظ الأنبياء أطلق على الأنبياء والرسل معا ، ويستفاد ذلك من آيات كثيرة في القرآن منها قوله : ﴿ **النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم** ﴾ [سورة الأحزاب آية 6] بل يؤكد الخميني أن هذه الآية بالذات يستفاد منها أن منصب الولاية ثابت للعلماء أيضا . ويدعم رأيه هذا بعبارة وردت في كتاب مجمع البحرين في ذيل هذه الآية تقول : « إن الإمام محمد الباقر عليه السلام ذكر أن هذه الآية قد نزلت بشأن الإمرة أو الإمارة أي الحكومة والولاية » [25] .

ويدعم الخميني استنتاجه من هذا الحديث ، بحديث نبوي شريف آخر نقله عن كتاب « جامع الأخبار » يقول فيه الرسول ﷺ : « أفتخر يوم القيامة بعلماء أمتي وعلماء أمتي كسائر الأنبياء قبلي » [26] .

جـ ـــ أدلة من أحاديث أئمة الشيعة :

أورد الخميني كثيرا من أحاديث أئمة الشيعة لإثبات فكرته . ونذكر من المؤيدات التي يوردها آية الله الخميني لتبرير ثبات ولاية الفقيه ، رواية نقلها عن الإمام على الرضا ثامن أئمة الشيعة بالسند الشيعي على هذا النحو : حدثني أبو الحسن علي بن محمد ابن قتيبة النيسابوري قال : قال أبو محمد الفضل بن شاذان النيسابوري : إن سأل سائل فقال : أخبرني هل يجوز أن يكلف الحكيم ؟[27] فإن قال قائل : ولم جعل أولي الأمر وأمر بطاعتهم ؟ قيل لعلل كثيرة ، منها أن الخلق لما وقفوا على حد محدود وأمروا أن لا يتعدوا تلك الحدود لما فيه من فسادهم ، لم يكن يثبت ذلك ولايقوم إلا بأن تجعل عليهم فيها أمينا يأخذ بالوقف عند ما أبيح لهم ، ويمنعهم عن التعدي على ما خطر عليهم ، لأنه لو لم يكن ذلك لكان أحد لا يترك لذته ومنفعته لفساد غيره ـــ

---

(25) مجمع البحرين ، ص 457 .

(26) عوائد نراقي ، ص 186 ، حديث 6 .

(27) هذا الجزء من الحديث أسقطه الخميني بدعوى أنه لا يدخل في بحثه .

هكذا في النسخة ، والصحيح : لما كان أحد يترك لذته [28] . ومنها أنا لا نجد فرقة من الفرق ولا ملة من الملل بقوا وعاشوا إلا بقيّم ورئيس لما لابد لهم منه في أمر الدين والدنيا . فلم يجز في حكمه الحكيم أن يترك الخلق لما يعلم أنه لابد لهم منه ولا قوام لهم إلا به فيقاتلون به عدوهم ويقسمون به فيئهم ويقيمون به جمعهم وجماعتهم ويمنع ظالمهم من مظلومهم . ومنها أنه لو لم يجعل لهم إماما قيما أمينا حافظا مستودعا ، لدرست الملة وذهب الدين وغيرت السنن والأحكام ، ولزاد فيه المبتدعون ونقص منه الملحدون ، وشبهوا ذلك على المسلمين ، إذ قد وجدنا الخلق منقوصين محتاجين غير كاملين مع اختلافهم واختلاف أهوائهم وتشتت حالاتهم ، فلو لم يجعل قيّما حافظا لما جاء به الرسول الأول لفسدوا على نحو ما بيناه وغيرت الشرائع والسنن والأحكام والإيمان ، وكان في ذلك فساد الخلق أجمعين [29] .

ويستنبط الخميني من هذه الرواية أن مبررات وجود ولي الأمر وتشكيل الحكومة كثيرة ومتعددة ، وهي ليست محدودة بزمان أو وقت ؛ فضرورة ولاية الفقيه ملحة دائما في مختلف الأزمنة [30] .

ويستطيع الدارس أن يجد في كتب الشيعة حشدا هائلا من أحاديث أئمة الشيعة في نفس الموضوع ، وحول موضوعات أخرى كثيرة ، بعضها يتعلق بخصوصيات تتعلق بالشخصية الإيرانية وبعضها متضارب في لغته وأسلوبه ومعناه ، إلى الحد الذي يجعل الدارس يشك في صحة بعض هذه الأحاديث . يرجح أن علماء الشيعة قد وضعوا كثيرا من هذه الأحاديث لاستكمال دائرة المذهب وتأكيد هويته الدينية والسياسية . ورغم أن هذا الموضوع يخرج عن نطاق بحثنا ، إلا أننا أردنا بهذه الإشارة تنبيه القارئ إلى أنه ليس من الضروري أن تكون أحاديث أئمة الشيعة التي يسوقها الخميني في استدلاله على أحقية الفقيه في الولاية مقطوعا بصحتها أو أنها من أقوالهم

(28) التصحيح هنا للخميني .
(29) علل الشرائع ، ج 1 ، ص 183 ، حديث 9 .
(30) حكومت إسلامي ، ص 42 .

أصلا ، وهذا الباب يحتاج إلى بحث مستقل لما له من أهمية .

ومن الروايات التي أوردها الخميني للدلالة على ثبات أحقية الفقيه في الولاية ، تلك التي ذكرها كتاب « تحف العقول » تحت عنوان « مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء » وذكر أن هذه الرواية قسمان ، الأول عن حضرة سيد الشهداء الحسين بن علي عليه السلام نقلها عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والثاني كلام سيد الشهداء نفسه حول ولاية الفقيه والواجبات التي على الفقهاء فيما يتعلق بمحاربة الظالمين والجهاز الحكومي الجائر بهدف تشكيل حكومة إسلامية وتنفيذ أحكامها ، وهو الحديث الذي ألقاه في « منى » يشرح فيه سبب جهاده ضد الدولة الأموية . ويستخرج الخميني من هذه الرواية موضوعين هامين في نظره ؛ هما ولاية الفقيه وقيام الفقهاء بفضح الحكام الظالمين وزلزلتهم وإيقاظ الناس حتى تقوم نهضة إسلامية عامة تقوم بإسقاط الحكومة الظالمة وإقامة حكومة إسلامية ، ويقوم الفقهاء بذلك من خلال جهادهم الذاتي والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وقد أورد الخميني هذه الرواية على هذا النحو : « اعتبروا أيها الناس بما وعظ الله به أولياءه من سوء ثنائه على الأحبار إذ يقول : ﴿ **لولا يناهم الربانيون والأحبار عن قولهم الإثم وأكلهم السحت لبئس ما كانوا يصنعون** ﴾[31] . وقال : ﴿ **لعن الذين كفروا من بني إسرائيل** ﴾ إلى قوله — ﴿ **لبئس ما كانوا يفعلون** ﴾ [32] وإنما عاب الله ذلك عليهم لأنهم كانوا يرون من الظلمة الذين بين أظهرهم المنكر والفساد فلا ينهونهم عن ذلك رغبة فيما كانوا ينالون منهم ورهبة مما يحذرون ، والله يقول : ﴿ **فلا تخشوا الناس واخشون** ﴾ [33] . وقال : ﴿ **والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر** ﴾ [34] فبدأ الله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة منه لعلمه بأنها

---

(31) المائدة ، آية 63 .
(32) المائدة ، آية 78 ، 79 .
(33) المائدة ، آية 44 .
(34) التوبة ، آية 71 .

إذا أديت وأقيمت استقامت الفرائض كلها هينها وصعبها وذلك أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعاء إلى الإسلام مع رد المظالم ومخالفة الظالم وقسمة الفيء والغنائم وأخذ الصدقات من مواضعها ووضعها في حقها »[35] .

« ثم أنتم أيتها العصابة ، عصابة بالعلم مشهورة وبالخير مذكورة وبالنصيحة معروفة ، وبالله في أنفس الناس مهابة ، فيهابكم الشريف ويكرمكم الضعيف ويؤثركم من لا فضل لكم عليه ، ولا يد لكم عنده ، تشفعون في الحوائج إذا امتنعت من طلابها وتمشون في الطريق بهيبة الملوك وكرامة الأكابر . أليس كل ذلك إنما نلتموه بما يرجى عندكم من القيام بحق الله وإن كنتم عن أكثر حقه تقصرون ؟ فاستخففتم بحق الأمة ، فأما حق الضعفاء فضيعتم وأما حقكم بزعمكم فطلبتم . فلا مالا بذلتموه ولا نفسا خاطرتم بها للذي خلقها ولا عشيرة عاديتموها في ذات الله . أنتم تتمنون على الله جنته ومجاورة رسله وأمانا من عذابه . لقد خشيت عليكم أيها المتمنون على الله أن تحل بكم نقمة من نقماته ، لأنكم بلغتم من كرامة الله منزلة فضلتم بها ومن يعرف بالله لاتكرمون وأنتم بالله في عباده تكرمون . وقد ترون عهود الله منقوضة فلا تفزعون وأنتم لبعض ذمم آبائكم تفزعون وذمة رسول الله ﷺ محقورة ، والعمي والبكم والزمن في المدائن مهملة لا ترحمون ولا في منزلتكم تعملون ولا من فيها تعنون ، وبالإدهان والمصانعة عند الظلمة تأمنون . كل ذلك مما أمركم الله به من النهي والتناهي وأنتم عنه غافلون . وأنتم أعظم الناس مصيبة لما غلبتم عليه من منازل العلماء لو كنتم تسعون . ذلك بأن مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله الأمناء على حلاله وحرامه. فأنتم المسلوبون تلك المنزلة ، وما سلبتم ذلك إلا لتفرقكم عن الحق واختلافكم في السنة بعد البينة الواضحة . ولو صبرتم على الأذى وتحملتم المئونة في ذات الله كانت أمور الله عليكم ترد وعنكم تصدر وإليكم ترجع ولكنكم مكنتم الظلمة من منزلتكم واستسلمتم أمور الله في أيديهم يعملون بالشبهات ويسيرون في الشهوات ، سلطهم على ذلك فراركم من الموت وإعجابكم بالحياة التي هي

---

(35) هنا انتهى كلام الإمام علي ويبدأ بعده كلام الإمام الحسين في نفس الرواية كما يحدد الخميني .

مفارقتكم ، فأسلمتم الضعفاء في أيديهم ، فمن بين مستعبد مقهور وبين مستضعف على معيشته مغلوب . يتقلبون في الملك بآرائهم ويستشعرون الخزي بأهوائهم اقتداء بالأشرار وجرأة على الجبار . في كل بلد منهم على منبره خطيب يصقع فالأرض شاغرة وأيديهم فيها مبسوطة ، الناس لهم خول لا يدفعون يد لامس ، فمن بين جبار عنيد وذي سطوة على الضعفة شديد ، مطاع لا يعرف المبدئ المعيد ، فيا عجبا ، ومالي لا أعجب والأرض من غاش غشوم ومتصدق ظلوم وعامل على المؤمنين بهم غير رحيم . فالله الحاكم فيما فيه تنازعنا والقاضي بحكمه فيما شجر بيننا . اللهم إنك تعلم أنه لم يكن ما كان منا تنافسا في سلطان ولا التماسا من فضول الحطام ، ولكن لنرى المعالم من دينك ونظهر الإصلاح في بلادك ويأمن المظلومون من عبادك ويعمل بفرائضك وسنتك وأحكامك فإنكم تنصرون وتنصفون قوى الظلمة عليكم ومن عملوا في إطفاء نور نبيكم ، وحسبنا الله وعليه توكلنا وإليه أنبنا وإليه المصير » (36) .

ويستخرج الخميني من هذه الرواية عددا من المستفادات التي تؤيد وجهة نظره هي :

أولا : إن تساهل العلماء في أداء واجباتهم ضرره أكبر من تقصير الآخرين في أداء نفس هذه الواجبات ؛ لأن السوقي عندما يخطئ فإن خطأه يعود بالضرر على نفسه هو ولكن العلماء عندما يقصرون في واجبهم فيسكتون مثلا أمام الظالمين فإن الضرر يعود على الإسلام وعندما لايسكتون فإن النفع يعود على الإسلام .

ثانيا : مع أنه ينبغي النهي عن كل الأمور التي تخالف الشرع إلا أن النهي عن قول الإثم وأكل السحت يشير إلى أن هذين المنكرين أخطر من جميع المنكرات وينبغي محاربتهما أكثر من باقي المنكرات ، وهذا واجب الجميع إلا أن علماء الدين واجبهم أكبر وأهم (37) .

---

(36) حسن بن علي بن شعبة الحراني : تحف العقول ، ص 237 .
(37) حكومت إسلامي ، ص 134 — 135 .

ثالثا : إن سكوت العلماء إزاء قول الإثم وأكل السحت يرجع إلى سببين هما : النفعية والحقارة [38] .

رابعا : لو ينفذ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جيدا فإن سائر الفرائض سوف تقام تلقائيا بالضرورة ، ولن يستطيع الظالمون وعمالهم أن يأخذوا أموال الناس أو أن يتصرفوا حسب هواهم [39] .

خامسا : إن خطاب أمير المؤمنين لم يكن لأصحابه فقط بل كان منشورا للناس كافة ، كل أمير وكل وزير وكل حاكم وكل فقيه [40] .

سادسا : إن حديث الإمام متعلق من أوله إلى آخره بالعلماء وليس المقصود من علماء بالله الأئمة وحدهم بل علماء الإسلام أيضا فهم علماء بالله وربانيون [41] .

سابعا : إن معنى مجاري الأمور بيد العلماء ليس مقصورا على عدة أعوام أو على أهل المدينة فقط بل يستفاد من الرواية أن نظرة الإمام الواسعة تشمل أمة عظيمة ينبغي أن تقوم بالحق [42] .

ثامنا : إذا كان العلماء الذين هم أمناء على حلال الله وحرامه ويملكون صفتي العلم والعدل ينفذون حكم الله ويطبقون الحدود وتجري شئون الإسلام بأيديهم ما ظل الناس في فقر ومسكنة وما عطلت أحكام الإسلام [43] .

ويمكن أن نذكر هنا أيضا حديثا للإمام علي الرضا نقله الخميني عن الفقه

---

(38) المصدر السابق : ص 139 .
(39) نفسه ، ص 140 .
(40) نفسه ، ص 142 — 143 .
(41) نفسه ، ص 148 .
(42) نفسه ، ص 149 .
(43) نفسه ، ص 149 .

الرضوي الذي يقول عنه إنه لا يمكن القول بأن هذا الفقه قد صدر عن الإمام علي الرضا عليه السلام ولكن يمكن القول بأنه أيده ، ويأخذ الخميني هذا الحديث عن كتاب العوائد للنراقي على هذا النحو : « منزلة الفقيه في هذا الوقت كمنزلة الأنبياء في بني إسرائيل » ويعلق بأن المقصود من أنبياء بني إسرائيل هم الفقهاء الذين كانوا في زمن موسى عليه السلام وكانوا تابعين له ويقتدون به في أعمالهم وكان يرسلهم إلى مختلف النواحي لتبليغ دعوته ، واستنتج الخميني أن يكون موسى عليه السلام قد جعل أمر الحكومة والولاية على الناس للفقهاء أيضا [44] .

د ــ أدلة من روايات الشيعة :

يرجع الخميني كثيرا إلى روايات الشيعة في إيراد أدلة على ثبات حق الفقيه في الولاية ، ونذكر من هذه الروايات ما ورد في كتاب إكمال الدين وإتمام النعمة عن محمد بن محمد بن عصام ، عن محمد بن يعقوب عن إسحاق بن يعقوب ، قال : سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتابا قد سألت فيه عن مسائل أشكلت علي فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام : أما ما سألت عنه أرشدك الله وثبتك ــ إلى أن قال ــ وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله ، وأما محمد بن عثمان العمري فرضي الله عنه وعن أبيه فإنه ثقتي وكتابه كتابي » [45] ويستدل الخميني من هذه الرواية على أن الناس كانوا يرجعون للفقهاء في زمان الإمام الثاني عشر أيضا وكانوا يسألونهم ، وأن الإمام نفسه يأمرهم بالرجوع إلى الفقهاء فيما يستجد من أحداث [46] .

ومن أهم الروايات التي يستند إليها الخميني في نظريته هي ما يسميها فقهاء الشيعة « مقولة عمر بن حنظلة » التي تقوم على تفسير بضع آيات من سورة النساء

---

(44) نفسه ، ص 123 .
(45) وسائل الشيعة ، ج 18 ص 101 .
(46) حكومت إسلامي ، ص 89 .

هي : ﴿ **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا * يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا** ﴾ (47) وقد أورد الخميني نص الرواية على هذا النحو : « عن محمد بن يعقوب ، عن محمد ابن يحيى ، عن محمد بن عيسى ، عن صفوان بن يحيى ، عن داود بن الحصين ، عن عمر بن حنظلة : قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام (48) عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاء أيحل ذلك ؟ قال : من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإنما تحاكم إلى الطاغوت وما يحكم له فإنما يأخذه سحتا وإن كان حقا ثابتا له لأنه أخذه بحكم الطاغوت وما أمر الله أن يكفر به . فقلت : فكيف يصنعان ؟ قال : ينظران من كان منكم ممن روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكما فإني قد جعلته عليكم حاكما (49) . وقد استنتج الخميني من هذه الرواية أن رأي الإمام جعفر الصادق تكليف عام بعدم التعامل مع الجهاز الحاكم إن لم يكن يطبق الشريعة الإسلامية وبتسليم الأمر والرجوع إلى الفقهاء في مختلف القضايا . بل لقد ذهب الخميني أبعد من ذلك عندما جعل الحاكم الجائر هو من لم يقره الله في منصبه حيث يقول ما ترجمته : « إن من كان له حق ورجع إلى مرجع أو سلطة غير التي أقرها الله للحصول على حقه فإن حصل عليه بواسطتها لا يجوز له التصرف فيه فموازين الشرع تقتضي هذا » (50) .

ويرجع الخميني إلى رواية أخرى لتدعيم رأيه هي رواية أبي خديجة وينقلها عن

---

(47) النساء ، آية 58 — 59 .

(48) يقصد الإمام جعفر الصادق الإمام السادس عند الشيعة .

(49) الوسائل ، ج 18 ، باب 11 .

(50) حكومت إسلامي ، ص 103 .

كتاب وسائل الشيعة على النحو التالي : « عن محمد بن حسن بإسناده عن محمد ابن علي بن محبوب ، عن أحمد بن محمد ، عن حسين بن سعيد ، عن أبي الجهم ، عن أبي خديجة ، قال : بعثني أبو عبد الله عليه السلام إلى أحد أصحابنا فقال : قل لهم : إياكم إذا وقعت بينكم الخصومة في شيء من الأخذ والعطاء أن تحاموا إلى أحد من هؤلاء الفساق . اجعلوا بينكم رجلا قد عرف حلالنا وحرامنا فإني قد جعلته عليكم قاضيا . وإياكم أن يخاصم بعضكم بعضا إلى السلطان الجائر (51) . ويعلق الخميني على هذه الرواية بأن معناها نفس معنى رواية عمر بن حنظلة إلا أن الفرق بينهما أن رواية عمر قد أشارت إلى عدم الاحتكام للقاضي الجائر وكذلك السلطان الجائر في حين أن هذه الرواية أشارت إلى تعيين القاضي فقط بينما عين الإمام القاضي والسلطان في رواية عمر من الفقهاء ، وقد رتب الخميني على الروايتين نتيجة أخرى وهي أن منصبي الحكومة والقضاء محفوظان دائما للفقهاء بحكم الإمام جعفر الصادق (52) .

المحور الثاني : طبيعة ولاية الفقيه

أ ــ ولاية الفقيه اعتبارية وليست تكوينية :

حيث يؤكد الخميني أن الحكومة الإسلامية لها صفة الثبات والدوام رغم أنها ليست وراثية ولا ملكية وبغض النظر عن تغير شخص الفقيه . ويرجع الخميني هذا الأمر إلى كونها حكومة إلٰهية أمر بها الله سبحانه وتعالى ونفذها الرسول الكريم ﷺ وعين لها من بعده حكامها ، مشيرا إلى حادثة غدير خم التي يعتقد الشيعة بأنها مناسبة تعيين الرسول ﷺ علي بن أبي طالب خليفة له ، ومنذ ذلك الوقت بدأت الولاية التي يسميها الخميني بالولاية التكوينية . ويرى الخميني أن الرسول الكريم لم يعين الخليفة لبيان الأحكام ؛ فالأحكام مكتوبة ومسجلة وفي متناول الجميع ، وإنما عينه للحكم وتنفيذ الأحكام . يقول الخميني ما ترجمته : « إننا نعتقد في الولاية ونعتقد

---

(51) الوسائل ، ج 18 ، ص 100 ، رواية 6 .

(52) حكومت إسلامي ، ص 109 .

أن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم ينبغي أن يعين خليفة ، وقد عينه ، فهل تعيين الخليفة لبيان الأحكام ؟ إن بيان الأحكام لا يتطلب خليفة ، فقد كان حضرته يبين الأحكام بنفسه ، وكانوا يكتبون كل الأحكام في كتاب ويسلمونها الناس حتى يعلموا بها ، ولكن اللازم عقلا أن يعين الخليفة للحكم ، إننا نريد خليفة حتى ينفذ القوانين حيث يلزم للقانون منفذ ... فإن كان الرسول الأكرم ﷺ لم يعين خليفة فما بلغ رسالته [53] ، ولم يتم رسالته ، لأن ضرورة تنفيذ الأحكام وضرورة السلطة التنفيذية وأهميتها في تحقق الرسالة وإيجاد نظام عادل يكون أساس سعادة البشر ، يوجب أن يكون تعيين الخليفة مرادفا لإتمام الرسالة [54] .

ويفرق الخميني بين الولاية التكوينية وما يسميه بالولاية الاعتبارية حيث يؤكد أن الولاية التكوينية تختلف عن الولاية الاعتبارية ، وكذلك مقام الخليفة في الولاية التكوينية يختلف عن مقام الخليفة في الولاية الاعتبارية ، إذ إن ضرورة إثبات الولاية والحكومة للأئمة عليهم السلام ليس معناه أنهم لا يتمتعون بمقام معنوي بل إن خلافتهم خلافة إلهية شاملة ، فخلافتهم تكوينية لأنه بموجبها تخضع جميع ذرات العالم أمام ولي الأمر . ومن ضروريات المذهب الشيعي — كما يقول الخميني — أن شخصا أيا ما كان لا يصل إلى المقام المعنوي للأئمة حتى الملك المقرب والنبي المرسل إذ تؤكد الروايات الشيعية أن الرسول ﷺ والأئمة عليهم السلام كانوا أنوارا قبل هذا العالم في ظل العرش وقد تميزوا عن سائر الناس في انعقاد النطفة والطينة ولهم مقامات إلى ما شاء الله . ويستشهد الخميني بقول جبريل في المعراج « لو دنوت أنملة لاحترقت » وقول الأئمة إن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل ، باعتبار هذه الأقوال ضمن أسس المذهب الشيعي من قبل أن تطرح قضية الحكومة [55] .

---

(53) إشارة إلى تفسير الشيعة لقوله تعالى : ﴿ **يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس إن الله لا يهدى القوم الكافرين** ﴾ [المائدة 67] .

(54) حكومت إسلامي ، ص 18 .

(55) المصدر السابق ، ص 58 .

أما فيما يتعلق بالولاية الاعتبارية فإنها تكون لأي فرد لائق يتمتع بالعلم والعدل حيث يوكل إليه تشكيل الحكومة وإدارة المجتمع ويلزم إطاعته من جانب جميع الناس ، فعندما نقول إن الولاية التي كانت للرسول الكريم ﷺ وللأئمة من بعده تنتقل في زمن غيبة الإمام الثاني عشر إلى الفقيه العادل دون أن يكون له نفس مقام الرسول الكريم ولا الأئمة ، ومن هنا تكون الولاية الاعتبارية وظيفة وليست سلطة ، يقول الخميني ما ترجمته : « إن ولاية الفقيه من الأمور الاعتبارية العقلانية وليس لها واقع سوى الإقرار والتعيين تماما مثل القيم على الصغار فليس هناك أي فرق بين القيم على الأمة والقيم على الصغار من ناحية الواجب أو الظروف ، مثل أن يعين الإمام شخصا للحضانة أو للحكومة أو لمنصب من المناصب ، وفي هذا الموضع ليس من المعقول أن يكون هناك فرق بين الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أو الإمام وبين الفقيه ، فمن الأمور التي يتولاها الفقيه مثلا تنفيذ الحدود أي قانون العقوبات الإسلامي فهل يكون هناك تمايز في تنفيذ الحدود بين الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله أو الإمام وبين الفقيه ؟ »[56] .

ويؤكد الخميني على أن الولاية الاعتبارية شأنها شأن الولاية التكوينية من ناحية الصلاحيات السياسية ويجزم بأن جميع الصلاحيات السياسية والإدارية والتنظيمية والتنفيذية التي كانت للرسول ﷺ وللأئمة من بعده في شئون تشكيل الحكومة والتصدي لإدراتها تنتقل من بعدهم للفقيه في ولايته ، ولكنه يستدرك مؤكدا على أن الفقيه ليس وليا مطلقا بمعنى أنه لاتكون له ولاية على جميع فقهاء زمانه أو أنه يستطيع أن يعين فقيها أو يعزل آخر ، وأنه ليس في هذا المعنى مراتب أو درجات بحيث يكون أحد الفقهاء في مرتبة أعلى وآخر في مرتبة أدنى أو أن يكون أحدهم وليا وآخر أكثر ولاية ، وإنما يلزم بعد ثبوت القضية أن يشكل الفقهاء مجتمعين أو يشكل فرد منهم الحكومة الشرعية لتنفيذ الحدود وحفظ النظام والثغور وبذلك يصبح هذا التكليف واجبا عينيا على الفقيه وواجب كفاية على عامة الفقهاء وفي هذه الحالة

(56) نفسه ، ص 56 .

لا تسقط الولاية لأنها تكليف إلٰهي (57) .

ومن هنا يكون ضمان استقرار الحاكم ونظام الحكم وما يترتب عليه من استقرار في حياة المجتمع وأفراده فيكون السبيل ممهدا للعمل والإنتاج والتقدم والرخاء . إلا أن الدارس يمكنه ملاحظة التناقض الواضح بين الصلاحيات التي تعطيها النظرية للفقيه في الولاية الاعتبارية وبين مبدإ الإقرار والتعيين الذي ضرب له الخميني مثلا بنظام القيم على الصغار أو الحاضن لأن المفهوم أن الفقيه يتولى والقيم يعين ، كما أن الإطار الذي يعمل كل منهما خلاله ليس إطارا واحدا من حيث حرية إطلاق اليد والصلاحيات .

ب ــ شكل الحكومة الإسلامية :

يرى الخميني أن الحكومة الإسلامية ليست واحدة من أنواع أو نظم الحكومات الموجودة في العالم فهي ليست استبدادية بحيث يكون رئيسها ديكتاتورا أو مستبدا برأيه يتصرف حسب هواه في أموال الناس وأرواحهم ، يقتل من يشاء وينعم على من يشاء ، ويوزع أموال الأمة وأملاكها على هذا أو ذاك ، حيث يؤكد الخميني أن مثل هذه السلطات لم تكن للرسول الأكرم ﷺ كما لم تكن لأمير المؤمنين علي كرم الله وجهه ولا لسائر الأئمة والخلفاء ، فالحكومة الإسلامية في رأيه ليست استبدادية ولا مطلقة بل مشروطة تماما ، وهي ليست نيابية بالمعنى الفعلي المتعارف عليه بحيث يكون إقرار القوانين فيها وفقا لرأي الأغلبية بل بمعنى أن المسئولين فيها مقيدون في السلطة والإدارة بمجموعة من الشروط التي حددها القرآن وسنة رسول الله ﷺ ، ومجموعة الشروط هذه هي نفسها أحكام الإسلام وقوانينه التي ينبغي أن تحترم وتنفذ ، ومن هنا فإن الحكومة الإسلامية حكومة قانون إلٰهي على الناس (58) .

والفرق بين الحكومة الإسلامية والحكومات النيابية سواء كانت ملكية أو جمهورية هو في رأي الخميني ــ أن ممثلي الشعب أو الملك في مثل تلك النظم يقومون

---

(57) نفسه ، ص 57 .

(58) نفسه ، ص 45 .

بسن القوانين ، في حين أن السلطة المشرعة وحق التشريع في الإسلام هو من اختصاص الله سبحانه وتعالى . فالشارع الإسلامي المقدس هو السلطة التشريعية الوحيدة ، وليس لأحد حق وضع القوانين ، ولا يمكن تنفيذ أي قانون سوى حكم الشارع ، وبناء على هذا فإنه يوجد في الحكومة الإسلامية مجلس للتخطيط يكون بديلا عن مجلس النواب الذي هو أحد السلطات الثلاث في الحكومات ، وهذا المجلس البديل هو الذي ينظم برامج الوزارات المختلفة في ضوء أحكام الإسلام ، ويحدد من خلال هذه البرامج كيفية القيام بالخدمات العامة في جميع أنحاء البلاد [59] .

ومن هنا فإن أمر الحكومة الإسلامية سهل ويتعلق بالناس أنفسهم ، باعتبار أن مجموعة القوانين الإسلامية التي جمعها المسلمون من القرآن والسنة مقبولة ومطاعة ، وهذا التوافق والقبول هو الذي يسهل عمل الحكومة ، في حين أن الحكومات النيابية الملكية والجمهورية تقوم أغلبية مجلس النواب فيها بإقرار ما تراه باسم القانون ثم تفرضه على جميع الناس [60] .

فالحكومة الإسلامية من خلال هذا المعنى — في رأي الخميني — حكومة قانون ، والحكم في هذا النوع من الحكومة لله وحده والقانون فيها هو أمر الله وحكمه وقانون الإسلام أي أوامر الله لها السلطة التامة على جميع الأفراد على الحكومة الإسلامية ، والخميني بهذا يفسر معنى « خليفة الله في الأرض » بأن الإنسان لا يشكل الحكومة وفق رأيه ثم يصبح رئيسا للمسلمين . بل يكون ملتزما ومسئولا عن تنفيذ أوامر الله ، وله في هذه الحالة حق الاتباع والطاعة بحكم قوله تعالى : ﴿ **أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم** ﴾لأن الطاعة والاتباع في هذه الحالة طاعة لله واتباع لإرادته [61] .

---

(59) نفسه ، ص 46 .

(60) نفسه ، ص 47 .

(61) نفسه ، ص 47 — 48 .

ولهذا فالحكومة الإسلامية ليست ملكية ولا شاهنشاهية ولا إمبراطورية بل هي على العكس ، فلا أثر فيها للقصور الفخمة والعمارات الضخمة والخدم والحشم والمكتب الخاص أو ديوان ولي العهد أو سائر مظاهر الملكية التي يحمل نصف تكاليفها أو أكثر على ميزانية الدولة ، كما أنه ليس في الحكومة الإسلامية تشريفات مكلفة أو نفقات زائدة أو اختلاسات ولا تعرف ميزانيتها العجز ولا تطلب القروض والمساعدات ، كما أنها تستغني عن الإدارات الزائدة والروتين وازدواج المسئولية (62) .

وفضلا عن ذلك فإننا نجد الخميني يضيف ميزة أخرى إلى الحكومة الإسلامية تتعلق بالهدف الأسمى الذي تتطلع هذه الحكومة إلى تحقيقه ، والذي يتبلور في مجموعة من الواجبات التي حددها الإمام علي بن أبي طالب في أحد أحاديثه التي وردت في كتاب نهج البلاغة ويقول فيه : « اللهم إنك قد تعلم أنه لم يكن الذي كان منا منافسة في سلطان ولا التماس شيء من فضول الحطام ، ولكن لنرد المعالم من دينك ونظهر الإصلاح في بلادك فيأمن المظلومون من عبادك وتقام المعطلة من حدودك » ويعلق الخميني على ما ورد في هذا الحديث بأنه الأهداف العليا للحكومة التي يتولاها الفقيه ، ويضيف أن هذا الحديث يأتي مكملا لحديثه في مسجد المدينة المنورة عقب البيعة العامة له بالخلافة في أسباب قبوله للبيعة والذي يقول فيه : « إن الله تبارك وتعالى أخذ على العلماء أن لا يقاروا في كظة ظالم ولا في سغب مظلوم » (63) .

جـ ــ مزايا ولاية الفقيه :

يؤكد آية الله الخميني أن تولي الفقهاء الحكم ليس تشريفا لهم وإنما هو تكليف إلهي وهذا بطبيعة الحال ينعكس على الحكومة الإسلامية مما يجعل لنظام ولاية الفقيه ميزات يتميز بها على غيره من النظم بشكل جوهري وواضح ولعل من أهم هذه المزايا :

---

(62) نفسه ، ص 49 — 50 .
(63) نفسه ، ص 61 .

أولا : ولاية الفقيه ليست سلطة :

وإنما أداء واجب تكليفي حيث يكون تولي الحكم ليس شأنا أو مقاما في حد ذاته وإنما وسيلة للقيام بواجب تنفيذ الأحكام الإلهية وإقرار أوضاع عادلة في المجتمع الإسلامي ، ويستشهد الخميني على ذلك بحديث دار بين الإمام علي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما حيث يقول ما ترجمته : « قال حضرة أمير المؤمنين عليه السلام لابن عباس في شأن الحكومة والقيادة : كم يساوي هذا الحذاء ؟ فقال : لا شيء قال : إن أمارتي عليكم عندي ليست أغلى من هذا ، اللهم إلا أن أستطيع عن طريق الإمارة والحكم أن أقر الحق وأبطل الباطل » . ويعلق الخميني بأن الحكم والإمارة ذاتها ليست أكثر من وسيلة لا قيمة لها إن لم تكن وسيلة لعمل الخير لعباد الله وتحقيق الأهداف السامية (64) .

ثم يتطرق الخميني إلى الفصل بين المقام المعنوي للإمامة وبين سلطة الحاكم مؤكدا أن التصدي للحكم ليس وسيلة لكسب مقام معنوي لأن المقام المعنوي لا يغتصب والحديث عن السلطة السياسية للحاكم ليس المقصود منه المقام بل الواجب ، فالحكم وتنفيذ قوانين الشرع المقدس واجب ثقيل ومهم ولا يمنح القائم به مقاما أو شأنا غير عادي ولا يرفعه عن حدود الإنسان العادي أو يعطيه أية امتيازات ، ويرى الخميني أنه يقع الخلط أحيانا بين المزايا الخاصة للرسول الكريم ﷺ باعتباره نبيا أو الصفات الخاصة للأئمة باعتبارهم معصومين وبين صلاحيات الحكم ، ففضائل الرسول الكريم والأئمة الأطهار فوق ما يتمتع به جميع الناس ولكن زيادة الفضائل المعنوية لا تزيد من صلاحيات الحاكم التي تشمل تعبئة القوات وحشد الجيوش وتعيين الولاة والمحافظين وتحصيل الضرائب وانفاقها على مصالح المسلمين وغير ذلك من وظائف الحاكم ، ومن هنا فإن مقام الفقيه ليس كمقام الرسول الكريم ولا الإمام في حين أن له سلطاتهما السياسية (65) .

---

(64) نفسه ، ص 59 .
(65) نفسه ، ص 55 — 56 .

ثانيا : المواصفات الخاصة للفقيه :

حيث يؤكد الخميني أن عالم الدين لا يكون فقيها ما لم تتوافر فيه الصفات الملزمة التي حددها الإمام علي بن أبي طالب والتي وردت في حديثه الذي يقول فيه : « اللهم إني أول من أناب وسمع وأجاب ، لم يسبقني إلا رسول الله بالصلاة ، وقد علمتم أنه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين البخيل ، ولا الجاهل فيضلهم بجهله ، ولا الجافي فيقطعهم بجفائه ، ولا الخائف للدول فيتخذ قوما دون قوم ، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق ويقف بينها دون المقاصد ، ولا المعطل للسنة فيهلك الأمة » (66) .

ثالثا : الصفات العامة للفقيه :

حيث يرى الخميني أن هناك بعض الصفات العامة التي ينبغي توافرها في الوالي الفقيه والتي من الضروري أن تكون متعلقة بطبيعة نظام الحكومة الإسلامية ، ولذلك فهو يجعل على رأس هذه الصفات العقل والتدبير كشرطين أساسيين طبيعيين في الوالي الفقيه ، ثم يستخرج من حصيلة أحاديث الأئمة وخاصة الإمام علي بن أبي طالب شرطين أساسيين آخرين وهما العلم بالقانون والعدالة في تطبيقه ، وهو يضع في استنباطه لهاتين الصفتين مبررات كثيرة أهمها :

أولا : إنه لما كانت الحكومة الإسلامية حكومة قانون فمن الواجب على الحاكم أن يكون عالما بالقوانين ، وهذا ليس ضروريا بالنسبة للحاكم فقط بل بالنسبة لكل من له منصب في هذه الحكومة أيضا ، غاية الأمر أن يكون الحاكم أفضلهم ، ويستند الخميني في ذلك إلى الاستدلال بأفضلية الأئمة على من سواهم .

ثانيا : إن العدالة باعتبارها تبلورا لكمال الاعتقاد وكمال الأخلاق ، فلا بد أن تتوافر لدى الحاكم بالضرورة العقلية (67) وانطلاقا من العدالة في الإلزام فإن الخميني

---

(66) نفسه ، ص 62 — 63 .

(67) نفسه ، ص 50 — 51 .

الملاحظة الثانية : أهمية الإعلام الإسلامي :

وقد ترتبت هذه الملحوظة على الملحوظة السابقة حيث إن الأوضاع الاجتماعية للمسلمين تتطلب إعلاما إسلاميا يخلق نسقا فكريا يمكنه الصمود أمام مراكز الدعاية المضادة للإسلام حيث يقوم علماء الدين بالاستفادة من الاجتماعات الإسلامية التي يذهب إليها الناس برغبتهم مثل الحج وصلاة الجمعة وسرادقات العزاء في عاشوراء والمناسبات الدينية والمذهبية المختلفة . يقول الخميني ما ترجمته : « ينبغي الاستفادة من هذه الاجتماعات بهدف الإعلام والتعليم الديني وتوسيع النهضة الاعتقادية والسياسية الإسلامية » (71) . ويشرح الخميني أسلوب الإعلام الإسلامي فيقول ما ترجمته : « إنكم لو قدمتم الإسلام وعرفتم الناس شمولية عقائد الإسلام وأصوله وأحكامه ونظامه الاجتماعي فإن الناس ستقبل عليكم بشوق تام ... إن الناس يريدون شخصا يقف ويتحدث بشجاعة وأنتم يا أبناء الإسلام الشجعان قفوا برجولة وتحدثوا للناس واشرحوا الحقائق بلغة بسيطة لجماهير الناس وحمسوهم وحركوهم .. اجعلوا الإسلام الذي هو مدرسة جهاد ودين كفاح في متناول الناس حتى يصححوا عقائدهم وأخلاقهم من خلاله » (72)

الملاحظة الثالثة : ارتباط الولاية بالعمامة والعباءة :

يرى الخميني أن الولي الفقيه لا يكفي أن يكون من المتفقهين في الدين بل ينبغي أن يكون من علماء الدين المعممين رجال الحوزات العلمية الدينية . حيث يقول ما ترجمته : « إذا أردنا أن نشكل حكومة إسلامية فينبغي أن نشكلها بهذه العباءة وهذه العمامة وإلا كان ذلك مخالفا للمروءة والعدالة (73) . بل ويذهب إلى أبعد من ذلك عندما يؤكد أن علماء الدين فقهاء الحوزات العلمية الدينية هم حصون الإسلام وأن عليهم أن يثبتوا من خلال شرح العقائد والنظم الإسلامية والمحافظة عليها والدفاع

---

(71) نفسه ، ص 157 .

(72) نفسه ، ص 158 — 159 .

(73) نفسه ، ص 15 .

عنها ، أنهم موقظو الأمة وقادتها [74] بل لقد جعل هذا الواجب أهم من الفرائض الدينية حيث يقول ما ترجمته : « نحن مكلفون أن نحافظ على الإسلام وهذا التكليف من الواجبات الهامة بل أوجب حتى من الصلاة والصوم » [75] ويعزو ذلك إلى كون الفقهاء أوصياء رسول الله حيث يقول ما ترجمته : « إننا نفهم من الروايات أن الفقهاء أوصياء رسول الله صلى الله عليه وآله بالدرجة الثانية وأن الشئون التي يوكلها رسول الله إلى الأئمة ثابتة للفقهاء ، وينبغي القيام بشئون رسول الله كما قام بها حضرة أمير المؤمنين » [76] وقد رتب الخميني على ذلك أن يكون الفقيه هو حجة الله على الناس حيث يقول ما ترجمته : « حجة الله حجة على المسلمين فإذا تخلف أحد فسوف يصبح عليه الاحتجاج وعليه إقامة الدعوى والبرهان لأن الله سوف يحتج على الناس إذا رجعوا للظالمين دونه » [77] .

ومن هنا كان على الخميني أن يطالب بتطهير المجامع العلمية الدينية من مدعي القداسة إن لم تجد فيهم النصيحة والتنبيه ، كما دعا إلى إصلاح هذه المجامع عن طريق وضع برنامج تعليمي وتثقيفي وإعلامي لعلماء الدين بهدف الإصلاح الفكري والأخلاقي ومحو الآثار الفكرية والنفسية الناتجة عن دعايات الأجانب وسياسات الحكومات الخائنة والفاسدة باعتبار أن المجامع العلمية الدينية جزء من المجتمع والشعب [78] . كما دعا الخميني علماء الدين إلى التحلي بالفضائل واجتناب الرذائل وإصلاح النفس واكتساب المكارم ورفع طاقتهم المعنوية وتملك نظرة فقهية عميقة [79] . بل لقد طالب الخميني علماء الدين بأكثر من هذا عندما قال ما ترجمته « إن الواجبات التي على فقهاء الإسلام ليست على غيرهم ، ومن ثم فإن عليهم

---

(74) نفسه ، ص 159 .

(75) نفسه ، ص 75 .

(76) نفسه ، ص 86 .

(77) نفسه ، ص 90 .

(78) نفسه ، ص 164 .

(79) نفسه ، ص 116 .

أن يتركوا كثيرا من المباحات ويعرضوا عنها كما ينبغي أن يتركوا التقية في المواضع التي يستخدمها فيها غيرهم » [80] .

الملاحظة الرابعة : دور القضاء في حكومة الفقيه :

حيث رتب الخميني دورا خاصا لجهاز القضاء في الحكومة الإسلامية خلال نظرية ولاية الفقيه لا ينفصل عن دور الحاكم حيث يقول ما ترجمته : « إن القضاء أساسا هو أحد فروع الحكومة وأحد شئونها وإن الآية الشريفة ﴿ **وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل** ﴾ تشمل القاضي والحاكم في نفس الوقت [81] ومن هنا فقد جعل الخميني من يتولى منصب القضاء يكون من نفس صنف الوالي أي من الفقهاء ، حيث يقول ما ترجمته : « منصب القضاء هو للفقيه العادل ، وهذا الموضوع من ضرورات الفقه وليس فيه خلاف ، ومن البديهي أنه ليس الفقيه العادل أي فقيه بل يكون بالطبع عالما بالقضاء » [82] .

وقد جعل هذا الموقف الخميني يخلط بين وظيفة الحاكم والقاضي عند حديثه عن طبيعة الحكومة الإسلامية ، حيث يقول ما ترجمته : « لما كانت حكومة الإسلام حكومة قانون فإن علماء القانون ومن هم أعلى منهم من علماء الدين أي الفقهاء ينبغي أن يديروها حيث يراقبون جميع الشئون التنفيذية والإدارية والتخطيط في البلاد . فالفقهاء أمناء في تنفيذ الأحكام الإلهية ، وإن الحاكم في الحقيقة قانون والجميع في حماية القانون » [83] . وقد دعا الخميني كلا من القضاة والحكام إلى أخذ المصلحة العامة في الاعتبار وغض الطرف عن القضايا الخاصة والعواطف والمسائل الشخصية [84] .

---

(80) نفسه ، ص 175 .
(81) نفسه ، ص 94 .
(82) نفسه ، ص 85 .
(83) نفسه ، ص 80 — 81 .
(84) نفسه ، ص 95 .

الملاحظة الخامسة : ولاية الفقيه تمهد لحكومة إمام الزمان :

حيث يعتقد الخميني ويعتقد معه علماء الشيعة كافة حتمية ظهور الحكومة العالمية للإسلام بزعامة إمام الزمان المهدي المنتظر وأن هذه الحكومة سوف ترسم مستقبلا مشرقا لمحرومي العالم وأن إقامة إمام الزمان لهذه الحكومة وقيادته لها تأتي تتويجا لكل الجهود الشيعية في إقامة حكومة إسلامية تقوم على تنفيذ الأحكام الإلهية . بل إن الخميني يتخذ رجعة الإمام وتشكيله للحكومة الإسلامية الخاتمة دليلا على ضرورة تشكيل حكومة إسلامية تعمل خلال فترة الغيبة ، حيث يقول ما ترجمته : « لتوضيح الموضوع فإني أطرح هذا السؤال : لقد مضت أكثر من ألف سنة منذ الغيبة الصغرى وحتى الآن ومن الممكن أن تمضي مائة ألف سنة أخرى دون أن تقضي المصلحة بظهور حضرته (المهدي) ، فهل ينبغي أن تظل أحكام الإسلام مدفونة في الأرض طوال هذه المدة المديدة ولا تنفذ ؟! وكل من أراد شيئا يفعله ؟! ويسود الهرج والمرج ؟! هل كانت القوانين التي تعب رسول الإسلام في سبيل بيانها وتبليغها ونشرها وتنفيذها محدودة المدة ؟! هل حدد الله مدة مائتي عام لتنفيذ أحكامه بحيث يطلق الإسلام الحرية لكل شيء بعد الغيبة الصغرى ؟! إن الاعتقاد بمثل هذا الأمر أو إظهاره أسوأ من اعتقاد وإعلان نسخ الإسلام » [85] .

---

(85) نفسه ، ص 26 — 27 .

ملاحظـات عامة على نظرية ولاية الفقيه

أكد آية الله الخميني أن موضوع ولاية الفقيه ليس من ابتكاره حيث قال ما ترجمته : « كما قلت من قبل فإن موضوع ولاية الفقيه ليس شيئا جديدا أتيت به ، ولكن هذه القضية كانت موضوع بحث منذ البداية » .[86] وقد أشار الخميني إلى بعض العلماء المتأخرين ممن حاولوا الاستفادة من الفكرة مثل آية الله ميرزاي شيرازي الذي أصدر حكما بتحريم التنباكو ، ولما كان حكمه أمرا تتمثل فيه الحكومة الإسلامية فكان واجب الاتباع من جانب سائر الفقهاء ، وقد سايره معظم الفقهاء الكبار لا باعتباره حكما قضائيا ولكنه حكم حكومة لصالح المسلمين واتخذ اسم الحكم عنوانا له . كما أشار الخميني إلى حكم الجهاد الذي أصدره آية الله ميرزا محمد تقي شيرازي تحت اسم الدفاع وتبعه جميع العلماء باعتباره حكم حكومة . ولكن آية الله الخميني عندما طرح الموضوع لم يكن يريد له أن يكون اجتهادا فرديا في حكم من الأحكام وإنما طلب من الجيل الحاضر والأجيال القادمة من العلماء أن يبحثوه ويقوموا بتنفيذ فكرة الحكومة بشكل كامل [87] .

والواقع أن الخميني قبل أن يدون كتابه « الحكومة الإسلامية » لم تكن لديه نظرية محددة حول هذا الموضوع . لقد كان مقتنعا بفكرة ولاية الفقيه ، وكان معجبا بالخطوات العملية التي قام بها بعض علماء الشيعة في مقاومة السلطة الحاكمة من قبله . وقد حاول هو نفسه أن يقوم بمثل ما قاموا به ، ولكنه لم يصدر حكما على مستوى الحكومة الإسلامية ، وإنما تركزت معارضته لنظام الشاه محمد رضا بهلوي في ثلاث نقاط أعلنها في البرقية التي أرسلها إلى الشاه قبل أن يصدر الأمر بنفيه خارج

---

(86) حكومت إسلامي ، ص 149 .

(87) المصدر السابق ، ص 150 .

إيران ، وهذه النقاط هي : ضرورة تعديل قانون الإصلاح الزراعي ، معارضة تحرير المرأة حسب الأسلوب المتبع في الغرب ، معارضة التحالف مع الصهيونية وقطع العلاقات مع إسرائيل . وتبين أشرطة التسجيل التي كان يرسلها إلى إيران من منفاه بعد ذلك تمسكه بهذه النقاط فضلا عن المطالبة بإعطاء علماء الدين الشيعة حقهم في إبداء الرأي لدى السلطة الحاكمة في القوانين التي تصدرها ، بمعنى أن يكون علماء الدين مرجعا يؤخذ برأيه فيما يصدر من قوانين (88) . ويبدو أن الأحداث المتعاقبة في إيران قد أدت بالخميني إلى تطوير موقفه فأخذ يبلور أفكاره حول الحكومة الإسلامية من خلال ولاية الفقيه وإثبات صلاحية الفقهاء للقيام بدور الزعامة في المجتمع الإسلامي من خلال ميزتين : الأولى أن الفقيه شخصية تستمد قوتها واحترامها من كونه مرجعا للشيعة يصدر لهم الفتوى في أمور دينهم ودنياهم طوال الفترة التي يتغيب فيها الإمام المهدي المنتظر ، والثانية : أنه مجتهد أي لديه القدرة العقلية على التحليل والاستنباط والقياس ولديه أدوات العلم والدراسة بحيث يستطيع أن يجد إجابة شافية عن كل مسألة فقهية تستحدث على مر الزمان .

ومن الواضح أن آية الله الخميني قد استطاع خلال فترة نفيه أن يجد في نفسه صفات الفقيه ، بعد أن استكمل جوانب نظرية ولاية الفقيه . وأخذ يدون الفكرة من خلال رؤيته الخاصة مستفيدا من دراساته الفقهية في المذهب الشيعي حتى يقدم صيغة جديدة قوية ومقبولة ، ليس لدى الشيعة وحدهم ، بل لدى العالم الإسلامي أيضا ، وربما وصل به طموحه لأن يقدمها للعالم كله . ومن هنا فإن الخميني لم يطرح خلال النظرية مجرد وجهة نظر في الفقه السياسي عند الشيعة ، ولكنه أراد أن تتميز النظرية بالجانب العملي فيها والذي يجعلها صالحة للتطبيق .

وقد أدى اهتمام الخميني بالجانب العملي في نظريته إلى النظر في واقع المجتمع الإيراني المعاصر ومواءمة كثير من أفكاره العملية مع الظروف السياسية التي كانت

---

(88) استمع المؤلف إلى بعض هذه الشرائط أثناء فترة دراسته في طهران سنة 1970م .

ثانيا : اهتمام النظرية بالجانب العملي يفرض أسلوبا معينا في تطبيقها ، ربما لا يتناسب في جزئياته أو في بعض كلياته مع ظروف المجتمعات الإسلامية التي قد تحاول تجربة تنفيذ النظرية أو بعض محتوياتها بأسلوب معملي .

ثالثا : تعويل النظرية على ظروف المجتمع الإيراني قبل الثورة الأخيرة في صياغة جوانب كثيرة من هذه النظرية تفتقد شمولية النظرة إلى أحوال المسلمين عامة في مختلف البلدان الإسلامية مما يجعل الميل لرفضها أقرب من قبولها .

رابعا : محاولة النظرية دمج فكرة الثورة مع فكرة الولاية للفقيه مع ما بين هاتين الفكرتين من تناقض لأن هذه المحاولة اتخذت شكل محاولة ضم قطبين متنافرين في اتجاه واحد أو صهر مادتين متناقضتين في بوتقة واحدة ، لأن فكرة الثورة في اتجاه الخروج على الواقع والتمرد على التقليد ، وفكرة ولاية الفقيه في اتجاه الدخول إلى السكون والطاعة لمرجع التقليد ، وربما جعلت النظرية الخيط الوحيد الذي يجمع الفكرتين هو خيط الجبر والقدرية وهو خيط سرعان ما ينقطع أمام تيار الوعي الإسلامي .

خامسا : أن انغلاق النظرية على فكرة الإمامة الشيعية ، جعل آفاقها لا تتسع باتساع الفكر الإسلامي العام ، كما جعلها لا تتجاوب مع النظريات الإسلامية الأخرى حول شكل الحكومة الإسلامية حتى تكتسب الشمولية المطلوبة ، مما أدى بالنظرية إلى أن تمضي خطوات بعيدة في طريق التطرف الفكري بعيدا عن الوسطية الإسلامية التي يألفها جميع مسلمي العالم .

المبحث الثاني

التطبيق العملي لنظرية ولاية الفقيه في إيران

ملامح الفترة الانتقالية في التطبيق

قامت الثورة الأخيرة في إيران ، وأعلن عن نجاحها في الثاني والعشرين من شهر بهمن سنة 1358 هـ . ش (11 / 2 / 1979 م) وبذلك بدأت مرحلة اقتسام السلطة في إيران لأن الأطراف صاحبة المصلحة التي سعت إلى تغيير النظام السياسي وإسقاط نظام الشاه قد حاولت الخروج بأكبر نصيب من ثمرات الانتصار ، وراحت تعطي لنفسها الحق في الحصول عليه بنفسها ، فإذا كان أصحاب الاتجاه الإسلامي من علماء الدين والمفكرين والمثقفين والحراس وكذلك الجبهة الوطنية ، ومعها الجماعات السياسية الليبرالية ذات الميول الغربية فضلا عن أصحاب الاتجاه اليساري وحزب توده قد التقوا عند الرغبة في تغيير شكل النظام وإسقاط الشاه وعملوا من أجل ذلك ، فإن ما يمكن أن نسميه بالتحالف الخميني الذي ضم أصحاب الاتجاه الإسلامي إضافة إلى أحد جناحي الجبهة الوطنية وعلى رأسه الدكتور كريم سنجابي ، وكذلك عدد من الليبراليين ، قد نجح في الاستيلاء على السلطة وراح يقتسمها بحيث تحددت مراكز القوى في مؤسسات الدولة وإداراتها وأجهزتها ومرافقها ومحافظاتها بل وفي مدنها وقراها في ضوء الأوضاع التي سادت إيران بعد الثورة ويمكن أن يراها الدارس على النحو التالي :

1 ـ الزعامة للمراجع الدينيين وعلى رأسهم الخميني .

2 ـ المؤسسات التشريعية والقضائية تحت إشراف علماء الدين

3 ـ المؤسسات التنفيذية بمختلف أجهزتها من نصيب المثقفين الإسلاميين والليبراليين .

4 ـ المؤسسات الإعلامية والصحفية لليبراليين واليساريين .

5 ـ المؤسسات العسكرية والأمنية تحت سيطرة الحرس الثوري بمساعدة الطلاب والعمال .

6 ـــ وزارات الحكومة وزعت على الزعماء السياسيين بمختلف اتجاهاتهم .

ولاشك أن تقسيم السلطة بالشكل الذي تم عند نجاح الثورة الإيرانية في الوصول إلى الحكم لم يكن وفق خطة مدروسة وضعت مسبقا ، ولكن الواضح أن اجتماعا موسعا ضم كل زعماء الجماعات السياسية التي شاركت في الثورة ، وقرر المجتمعون في نهاية مناقشات طويلة الاتفاق على إقامة حكومة مؤقتة تتولى تنظيم شئون البلاد لصالح استمرار الثورة ، ثم بدأ بعد ذلك كل طرف من هذه الأطراف يطرح على الساحة فكره وإنجازاته السابقة وتضحياته من أجل قيام الثورة وأثناء الثورة وكذلك أفكاره وتصوراته حول مستقبل النظام السياسي الإيراني وأسلوب تطبيقها .

والحق أن الساحة السياسية في إيران كانت مشوقة إلى التغيير ، وكانت تموج بأفكار عديدة في هذا المجال . وإذا كان مفهوم الحضارة الإيرانية العظيمة الذي طرحه الشاه على الساحة منذ فترة لم يلق أذانا صاغية بين جماهير الشعب ، فإن ذلك مرجعه إلى أن الشاه قد ابتعد في فكره ونظريته عن جوهر نظرية الحكم الديني عند الإيرانيين ، فليست مركزية الحكم في حد ذاتها هي جوهر النظرية ، وإنما ارتباط الحكم بالدين ووضع الملك موضع القدوة والمثل هو الذي يعطيه الحق في خلافة الله على الأرض على عكس ما حاول الشاه أن يصوره من أن الحكم موهبة إلهية بمعنى أن السلطة يهبها الله لمن يشاء وليس في ذلك موضع مناقشة أو اعتراض [1] .

وإذا كان الشاه عند رحيله عن إيران قد اختار شابور بختيار ليتولى إدارة شئون البلاد في هذه الظروف الحرجة على أمل إقامة المصالحة الوطنية تحت الملكية الدستورية باعتبار أن بختيار كان زعيما قويا في الجبهة الوطنية ، إلا أن بختيار كانت لديه أفكاره الخاصة عن إطار هذه المصالحة تستند إلى فكر الجبهة الوطنية في ظل الملكية الديمقراطية ، حيث أرجع بختيار أسباب فساد الحكم في ظل الملكية الدستورية إلى السماح للأجانب بالتدخل في جميع شئون البلاد . كما حاول أن يرجع إلى جوهر النظرية الإيرانية القديمة

---

(1) صحيفة إطلاعات ، في 21 دي ، سنة 1357 هـ . ش 11 / 1 / 1978 م .

في الحكم الديني ، حيث أكد على أن الإصلاح لا يمكن إلا من خلال الرجوع إلى الدين عن طريق فتح قناة للحوار بين الحاكم وعلماء الدين ، وقد أعلن بختيار بعد رحيل الشاه عن أفكاره في شكل مقترحات طرحها على الساحة السياسية في إيران ، وقد جاء على رأس هذه المقترحات فكرة أن يستبدل بهيئة الأمن والمعلومات (سافاك) جهاز معلومات يخدم استقلال البلاد وأمن الشعب ، وفكرة إنشاء محكمة وطنية لمحاكمة المفسدين ، وفكرة تشكيل لجنة محايدة للتحقيق في أعمال السافاك وإحالة مخالفاتها للقضاء وفكرة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين كافة ، وفكرة الإلغاء التدريجي لحالة الطوارئ والأحكام العسكرية ، وفكرة التخلص من الخبراء والفنيين الأجانب الزائدين عن الحاجة ، وفكرة إيجاد قنوات للتفاهم والتعاون بين الحكومة وعلماء الدين بالشكل الذي يرضي الآيات العظام مراجع التقليد [2] .

وإذا كانت نظرية بختيار تقوم على إيجاد نوع من التوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية فإن الجديد الذي قدمته هذه النظرية هو تغيير نظرية السلطة التنفيذية إلى علماء الدين ، بل وتغيير نوع العلاقة بين الطرفين حيث يتحول علماء الدين من مجرد أداة في خدمة السلطة التنفيذية إلى هيئة للرقابة والإشراف والتوجيه لهذه السلطة . وقد كان للدور الفعال الذي قام به علماء الدين في مناهضة النظام أثره القوي في تمكينهم من الحصول على هذه المكانة إذ ظهر أنه من المستحيل أن تتم عملية الإصلاح نظريا أو عمليا ، دون أن يحتل علماء الدين مكانا بارزًا في هذه العملية ، وقد اعترف بختيار بهذا الأمر عندما صرح بما ترجمته : « لقد نفذت حتى الآن أكثر رغبات آية الله الخميني وما زالت أنفذ » [3] كما أكد مرة أخرى أنه يحصل على الرأي من الإمام الخميني [4] .

وإذا كان بختيار قد فقد القدرة على الاستمرار في الحكم بنظريته واضطر آخر

---

(2) المصدر السابق .

(3) إطلاعات ، في 28 دي سنة 1357 هـ . ش ، 18 / 1 / 1978 م .

(4) إطلاعات ، في 8 بهمن سنة 1357 هـ . ش ، 28 / 1 / 1978 م .

الأمر إلى مغادرة إيران للمنفى الاختياري إلا أنه ترك لنفسه رصيدا طيبا بين عدد من طوائف الشعب نتيجة محاولته الاقتراب من النظرية الإيرانية في الحكم الديني مما سمح له بعد ذلك بتكوين جبهة معارضة للنظام الحاكم في الخارج تحت اسم « جمعية إنقاذ إيران » تجد من يمد لها يد العون داخل إيران ، وقد عبر بختيار عن هذا الموقف في رسالة وجهها إلى شعب إيران ، يقول فيها ما ترجمته : « لقد كانت فترة ولايتي حتمية تاريخية ، وكنت أعلم أن احتمال نجاح البرامج المختلفة مع كل الجهود والإجراءات السريعة احتمال ضئيل ، ولكني لم أخف . وأنا أقول اليوم لشعب إيران بكل فخر وإباء إن كل ما توقعته قد حدث وإن كل ما أنجزته خلال الفترة القصيرة جدا لولايتي يدعو للفخر والمباهاة » (5) .

ولقد بدأت الثورة الإيرانية ــ شأنها شأن كل الثورات ــ نشاطها بأسلوب صارخ حيث قامت بتثبيت نفسها أولا عن طريق العنف في مواجهة أعداء الثورة من الملكيين وغيرهم والتخلص منهم بمحاكمات سريعة كانت نتائجها الإعدام غالبا ، ثم تصفية العناصر المتنافرة داخل الثورة بعضها بعضا ، فتخلصت بذلك من الشيوعيين والقوميين وكثير من الليبراليين بالقتل أو السجن أو النفي أو الإرغام على الهرب ، ثم تمثلت الخطوة الثانية للثورة في محاولة قيام علماء الدين بمساعدة عدد من الليبراليين بتغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية ، فقامت على سبيل المثال بتأميم البنوك والصناعات الكبيرة والمصادر الطبيعية كالغابات وأراضي البناء والمراعي والمياه ، وتقليل صادرات النفط والحد من الاستيراد ، وإنشاء وحدات إنتاج وتوزيع جديدة يغلب عليها الأسلوب الاشتراكي ، وإعادة توزيع الأراضي الزراعية من خلال مشروع أقره ثلاثة من الفقهاء هم منتظري وبهشتي ومشكيني ، ثم محاولة القيام بثورة ثقافية ضد الثقافة الغربية وتغيير نظم التعليم ، ثم محاولة القيام بثورة إدارية ومحاولة التخلص خلال هاتين الحركتين من معظم التيارات القومية والليبرالية واليسارية والملكية (6) .

---

(5) بيام جهاني ، دكتر شابور بختيار ، به ملت إيران ــ إحدى نشريات « جمعيت نجات إيران » .
(6) كيهان 11838 ، في 20 فروردين سنة 1362 هـ . ش ، 9 / 4 / 1983 م ، تحقيق عن إنجازات الثورة .

ويبدو أن آية الله الخميني قد حاول أن يصلح كثيرا من أخطاء قادة الثورة ويصحح مفاهيمهم ويعدل اتجاهاتهم ، ويمنحهم الفرصة تلو الفرصة لإدارة شئون البلاد بعد الثورة ، وكان يقدم الخبراء من غير علماء الدين ممن كانت لهم اتجاهات دينية واضحة لتولى هذا الأمر ، ويبدو أن سبب ذلك هو خوفه الذي كان يخفيه من فشل علماء الدين في إدارة البلاد فينقلب الرأي العام عليهم وتضيع منهم فرصة حكم البلاد ، لذلك آثر في بداية الأمر أن يكون موقع علماء الدين من السلطة هو موقع التوجيه والرقابة والإشراف حتى تكتمل خبرتهم في المسائل الإدارية والفنية . ولقد أكد على هذا المفهوم في كتابه « الحكومة الإسلامية » عندما نادى بضرورة التعاون بين علماء الدين ورجال العلم المناضلين والأحرار من أجل إقامة حكومة إسلامية ، وبضرورة وجود جسر من الثقة الكاملة بين هذه الأطراف من أجل وجود مثل هذا التعاون [7] ، وكذلك في إجابته على سؤال للصحفي المصري محمد حسنين هيكل عما يستطيع أن يفعل بعد إسقاط الشاه فقال : « إن مذهبنا مذهب سياسي ، ولدينا العلماء في كل فروع المعرفة ، فإذا ذهب الشاه طردنا معه عصابة اللصوص وحل محلهم خبراؤنا » [8] ويقول ما ترجمته : « ليس من حاجة بعد تشكيل الحكومة إلى الجلوس لوضع القوانين أو استعارة قوانين الأجانب لأن هذه القوانين موجودة في الإسلام وجاهزة للتنفيذ ، وإنما تبقى برامج الوزارات التي يمكن أن تطرح بمساعدة عدد من الخبراء والمستشارين والمساعدين المتخصصين في المجالات المختلفة ويناقشها مجلس شورى ويقرها » [9] .

وتنفيذا لهذه الفكرة فقد اختار مهدي بازركان ليكون أول رئيس للحكومة بعد الثورة ومنحه صلاحيات كبيرة ، وترك له فرصة اختيار معاونيه من مختلف زعماء الثورة . وقد استطاع بازركان أن ينجح في تشكيل الحكومة بمساعدة فكرة اقتسام

---

(7) حكومت إسلامي ، ص 166 .

(8) كيهان 10643 ، في 2 أسفند سنة 1357 هـ . ش ، 21 / 2 / 1979 م .

(9) حكومت إسلامي ، ص 166 — 167 .

السلطة ، ولكن من الواضح أن هذه الحكومة لم تكن مؤقتة فقط كما أطلق عليها بل كانت ـــ كما اتضح من الأحداث ـــ شكلية تماما . فرغم أن هذه الحكومة قد ضمت معظم الشخصيات السياسية والدينية التي تزعمت أحداث الثورة الإيرانية وقامت بدور بارز فيها ، ورغم أن هذه الحكومة قد تشكلت تحت رعاية آية الله الخميني الزعيم الروحي للثورة ، ورغم أن هذه الحكومة وخاصة رئيسها مهدي بازركان قد شمرت عن ساعد الجد للعمل من أجل استقرار الأوضاع في إيران وإعادة البلاد إلى حالتها الطبيعية واستكمال مسيرة الثورة وفق الأهداف التي أعلنتها ، إلا أن الأحداث التي وقعت خلال فترة حكمها أكدت أن زمام الأمور لم يكن في يد هذه الحكومة . فرغم إخلاص بازركان الواضح في عمله من أجل إيران وثورتها إلا أن كل وزير في حكومته كان يعمل من أجل تمكين جماعته السياسية من النفوذ إلى الوظائف الهامة في الدولة ، كما اتضح أن السلطة الحقيقية كانت بيد مجلس الثورة الذي لم يحل مع تشكيل هذه الحكومة وظل يمارس سلطاته مع وجودها وكان يستمد سلطته من حرس الخميني الذي أطلق عليه بعد ذلك اسم « حراس الثورة الإسلامية » وقد اضطر بازركان مع هذه الأوضاع إلى أن يعلن أن مهمة الحكومة سوف تنتهي بمجرد إعلان نتيجة الاستفتاء على شكل النظام الجديد وهو الجمهورية الإسلامية واختيار رئيس البلاد (10) .

والحق أن المهندس مهدي بازركان الذي كان زعيما لجمعية الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان يعتبر مصلحا معتدل الأفكار واقعي النظرة حيث كانت آراؤه تتلخص في نقطتين : الحرية والإصلاح الاجتماعي من خلال منظور العقيدة ، لذلك فقد وجد منزلة كبيرة لدى الخميني وصار من المقربين له خاصة مع نصاعة ماضيه وأمانته في الفكر والعمل وإخلاصه لإيران ، فكان هو وأنصاره من أوائل الأطراف التي كونت جبهة الخميني ، وكان على رأس الفنيين الموثوق بهم مما أهله لأن يكون أول رئيس حكومة بعد الثورة وأول مسئول رسمي يتولى السلطة التنفيذية في إيران .

---

(10) كيهان 10692 ، في 24 اسفند سنة 1357 هـ.ش ، 14 / 3 / 1979 م .

وكان واضحا في سلوكه خلال هذه الفترة أنه لم يتطرف ، بل وقف في مواجهة التطرف مؤكدا أن الثورة تواجه مشكلاتها في الداخل ، وأن جزءًا من حلها في يد الحكومة وباقي الأجزاء في يد أفراد الشعب ، ولم يكن بازركان مع المحاكمات السريعة لموظفي النظام الملكي لأن هذا يسيء إلى سمعة الثورة ، وهذا موقف طبيعي منه لأنه كان على رأس الجمعية التي عارضت الاعتقال السياسي بدون محاكم أو التعذيب في السجون أو تزييف المحاكمات ، كما أنه كان يعتقد أن الثورة ما قامت إلا باتحاد وتضامن الجماهير بغض النظر عن عقائدهم واتجاهاتهم ، وأن على هذا الاتحاد أن يبقى حتى تستمر الثورة ، وأن الثورة لم تنتصر بعد انتصارا كاملا ، وأن هذا ليس وقت اقتسام الغنائم ، وقد شبه الثورة بالمسجد في بنائه حيث صممه شخص وقام بالعمل فيه بضعة أشخاص وتبرع له هذا بمائة تومان وتبرع ذاك بعشرة آلاف والجميع يعتبرون أنفسهم مالكين له وشركاء فيه في حين أن المسجد لا مالك له إلا الله [11] . ولطالما ردد بازركان في أحاديثه وخطبه أن الإسلام ليس دين عداوة أو حقد أو إيذاء ولكنه دين مسئولية وحب ورعاية والجميع راع والجميع مسئول [12] .

وقد يبدو غريبا في أول الأمر انتقال مهدي بازركان بثقله السياسي من مقاعد الحكم إلى مقاعد المعارضة بشكل سريع وتلقائي ، ولكن رأي صديقه آية الله طالقاني فيه يبدد هذه الغرابة حيث يقول عنه ، من خلال صداقة ومعرفة دامت أكثر من أربعين سنة ، ما ترجمته : « إنه إنساني عاطفي جدا ولكنه حازم في عقيدته ، وفكره شديد المراس ، وإنه معروف الوجه واضح الأفكار ، ولكن كان عليه أن يبقي يده مفتوحة للناس حتى تمر الأزمة » [13] .

والواقع أن عدم اتفاق بازركان مع علماء الدين من زعماء الثورة وتركه للسلطة التنفيذية ، وترشيح نفسه في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي واتخاذه موقف

---

(11) كيهان ، 10692 في 5 أرديبهشت سنة 1358 هـ . ش ، 25 / 4 / 1979 م .
(12) كيهان ، 10710 في 26 أرديبهشت سنة 1358 هـ . ش ، 16 / 5 / 1979 م .
(13) كيهان ، 10663 ، في 26 أسفند سنة 1357 هـ . ش ، 16 / 3 / 1979 م .

المعارضة للحكومة في المجلس يرجع إلى اختلاف نظرته مع علماء الدين حول مفهوم الحرية والديمقراطية حيث يميل بازركان إلى المفهوم الغربي الليبرالي لهذين المعنيين .

ويبدو أن الخميني لم يكن يحبذ هذا الصدام بين علماء الدين ورجال السياسة والعلم من زعماء الثورة بل كان يرى منذ البداية ضرورة التعاون بينهم حيث أكد هذا الأمر في أول رسالة وجهها إلى أول مجلس للشورى في إيران بعد الثورة والذي تمكن علماء الدين من احتلال معظم مقاعده حيث قال ما ترجمته : « إن خاصية هذا المجلس وظروف البلاد في هذه الفترة يوجبان التنسيق بين المجلس والحكومة حتى يتمكنا من حل مشكلات البلاد ، وإن على كل طرف من مؤسسات الجمهوريات الإسلامية وخاصة رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والمجلس ألا يحطم كل منهم عمل الآخر ، وأن يضع كل منهم نفسه بشكل جدي في خدمة الإسلام والبلاد » (14) .

لقد كان الخميني في بادئ الأمر يحبذ أن تظل الحكومة في يد رجال العلم والساسة ممن لهم اتجاهات إسلامية ، كما نجح علماء الدين في أن يحتلوا معظم مقاعدة مجلس الشورى الإسلامي ، لذلك فإنه عندما رأى عدم إمكان تحقيق تقدم في ظل حكومة بازركان لم يفقد الأمل في رجال العلم واختار شخصية علمية أخرى هي الدكتور أبو الحسن بني صدر المستشار الاقتصادي للحكومة المؤقتة والذي كان عضوا في لجنة الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان التي كان يتزعمها مهدي بازركان ، ودفع به إلى مقدمة الصفوف ورشحه لتولي رئاسة الجمهورية وسانده حتى نجح في الانتخابات وصار أول رئيس لجمهورية إيران الإسلامية . ورغم وضوح المنهج الليبرالي الذي كان ينتهجه بني صدر في الإدارة إلا أنه يمكن القول بأن فكر بني صدر قد اتفق مع نظرية آية الله الخميني حول عدة نقاط تصلح للتطبيق ، ومن أهمها اتفاق رأييهما حول التخلص من التبعية وتطبيق مبدإ اللاشرقية واللاغربية الذي رفعه الخميني ، حيث أكد بني صدر في كتابه « إيران غربة السياسة والثروة » أن

---

(14) بامداد 294 ، في 8 خرداد سنة 1359 هـ . ش 29 / 5 / 1980 م .

التقدم في ظل التبعية الاقتصادية مستحيل ، لأن التقدم الذي كان يتظاهر به النظام السابق يتلخص في عملية استهلاك واردات مدفوع ثمنها من الصادرات ، وهو تبديد لثروات البلاد خاصة وأن الواردات ليست حيادية لأنها تؤثر على الاقتصاد بطريقة تؤدي إلى تدميره ، ومن هنا فإنه يرى ضرورة التحرك على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيديولوجية لإقامة توازن سلبي بين القوتين العظميين من خلال العمل بطريقة تؤدي إلى إزالة سيطرة قوة منهما مع منع القوة الأخرى من التدخل [15] . وقد أوضح بني صدر طريقة القيام بذلك في ضرورة قطع الروابط العضوية لتبعية الخارج وتدمير النظام المصرفي الموجود وإقامة غيره ، وتحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي ، وكذلك إعادة دمج البترول بالاقتصاد الوطني ، وقطع العلاقات الاقتصادية الموجودة مع الخارج بتغيير بنية الصادرات وتوزيع الأنشطة على مختلف فروع الاقتصاد ، مؤكدا أن هذا يستتبع وضع تصور مماثل للنظام السياسي ، وكذلك إضفاء طابع شعبي على الجيش وتنظيم دفاع شعبي وحل جهاز السافاك [16] .

وقد ركز بني صدر على أن البترول الإيراني غريب عن الاقتصاد الإيراني ، بل إنه أحد العوامل الرئيسة في تفكك هذا الاقتصاد لأنه سبب عملية تحول لنمط الحياة من خلال حاجات يتعلق إشباعها بسلع منتجة في الخارج ، كما صار عامل تتبيع لعناصر لا يمكن تتبيعها بالنظام المسيطر ، كما أن النفقات العسكرية يمكن اعتبارها القوة المحركة لتبعية الجيش والاقتصاد الإيراني[17] .

كما ركز بني صدر أيضا على قضية التتبيع الثقافي مؤكدا أن الأجيال الشابة باتت منفصلة عن الحقيقة الاجتماعية الشاملة نتيجة حرمانها من كل نشاط مهني وفكري فضلا عن سيطرة القلق تجاه المستقبل عليها [18] .

---

(15) بني صدر : إيران غربة السياسة والثروة ، ص 123 .

(16) المصدر السابق ، ص 133 .

(17) نفسه ، ص 19 — 20 .

(18)نفسه : 27 .

وقد زاد من ارتباط الخميني ببني صدر تلك الحلول التي طرحها في كتابه : « قواعد الحكم الإسلامي وضوابطه » والتي حاول تطبيقها بعد توليه رئاسة الجمهورية . وتتلخص هذه الأفكار في إقامة نظام جمهوري إسلامي بعد القضاء على النظام الملكي الشاهنشاهي ، وقد اتفقت آراء بني صدر في أسس هذه الجمهورية مع الخميني حول المبادئ الخمسة التي طرحها بني صدر ، وهي : التوحيد ، الرسالة المحمدية ، الإمامة ، العدل خط الحركة ، المعاد وجهة الحركة . فقد وجد الخميني أن هذه الأسس تؤدي إلى النتيجة نفسها التي يرتضيها للنظام وهو نظام ولاية الفقيه .

في حين أن بني صدر وإن تظاهر بالموافقة إلا أنه كان يرمي إلى نتيجة أخرى يمكن الوصول إليها في ظل هذه الأسس ، حيث كان يريد ألا يصل مباشرة لفكرة ولاية الفقيه ، بل كان يرى ضرورة دراسة الجماعات وعوامل الحركة المجمعة للسلطة ونوع وكيفية علاقاتها بجماعات تجميع القوى في العالم ثم تحذف هذه العلاقات من خلال الأسس الخمسة للنظام ، وهذا من شأنه أيضا أن يمنع وصول جماعة إلى السلطة باسم العقيدة ، ثم تجعل العقيدة سلاحا لها بعد ذلك وتمسخها ، بل إنه يرى ضرورة أن تكون قواعد ومقررات النظام الإسلامي هي التي تحدد أعمال الحاكم أي أن تكون الحكومة الإسلامية منفذة للعقيدة وتابعة لها وليست حاكمة عليها وألا تكون العقيدة سلاحا في خدمة السلطة بل تكون الحكومة أداة العقيدة بحيث تتضح العقيدة من خلال عمل الحكومة فيزول الفرق بين النظرية والتطبيق [19] .

لقد كان آية الله الخميني يرى أن نظرية بني صدر في الحكم الإسلامي هي أقرب النظريات إلى فكره ومن ثم فقد تجاهل الهدف الذي كان بني صدر يرمي إليه ، على اعتبارين : الأول : أن تكون أفكار بني صدر العملية وسيلة لتحقيق فكرته هو أي الوصول من خلال نفس هذه الأفكار العملية بالممارسة إلى ضرورة تطبيق فكرة ولاية الفقيه . والثاني : أنه وضع في اعتباره أن تكون أفكار بني صدر العملية

---

(19) كيهان ، 10641 ، في 30 بهمن سنة 1357 هـ . ش ، والأعداد التالية له (19 / 2 / 1979 م) .

مرحلة لابد منها وأن الظروف والوقت لن يدعاها تصل إلى النتائج التي استهدفها بني صدر . ولهذا وقف الخميني بثقله وراء بني صدر حتى لقد منحه كل السلطات اللازمة عندما وافق على أن يكون القائد العام لكل القوات .

ولكن بني صدر عندما أصبح على قمة السلطة التنفيذية لم يجامل الخميني في تطبيق أفكاره ، بل سعى إلى تأكيد الخطوات التي توصله إلى النتيجة التي يرتضيها هو فبدأ بالاتجاه إلى محاربة الفردية واتخاذ الإجراءات التي من شأنها منع احتكار السلطة واتخاذ القرار عن طريق الاتصال بالجماعات السياسية المختلفة سواء المؤيدة للنظام أو المعارضة له والتي لم تنجح في الوصول إلى مراكز حساسة في الحكومة الجديدة ، كما حاول أن يدعم مبدأ حرية التعبير والنقد والتقويم كأساس من أسس المجتمع من خلال مبدإ إسلامي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وقد أغضبت هذه الإجراءات علماء الدين المؤيدين لفكرة ولاية الفقيه والذين تجمعوا في حزب واحد هو حزب الجمهورية الإسلامية ، وبدءوا في اتخاذ مواقف عملية لمواجهة بني صدر تحت دعوى أن أسلوبه في التطبيق قد سمح لأعداء الإسلام والثورة أن يدسوا السم في العسل ويعملوا في القضاء على النظام الإسلامي . ويبدو أن علماء الدين من حزب الجمهورية الإسلامية لم يكونوا موافقين منذ البداية على تولي بني صدر رئاسة الجمهورية التي كانوا يريدونها لأنفسهم ، ولذلك فقد بدأ الصراع بين الطرفين منذ اللحظة الأولى لتوليه سواء بالضغط عليه في مجلس قيادة الثورة لينصرف عن فكرة تشكيل وزارة مؤقتة برئاسته تسهل عليه تنفيذ أفكاره ، أو من خلال استخدام علماء الدين نفوذهم بقوة في الانتخابات البرلمانية من أجل السيطرة على مجلس الشورى الإسلامي أو من خلال محاولة فرض رئيس وزراء مناهض لأفكار بني صدر ، ولم يكن لبني صدر وسيلة لمواجهة ضغوط علماء الدين سوى اللجوء إلى الخميني نفسه لمساعدته ، وقد ساعده الخميني في البداية بإعطائه ثلاثة امتيازات هي أن يكون اختيار رئيس الوزراء بموافقة الخميني شخصيا وأن تكون قيادة كل القوات النظامية وغير النظامية والشعبية في يد بني صدر ، وإحكام قبضة

بني صدر على هيئة الإذاعة والتليفزيون لدعم موقفه الإعلامي في مواجهة المساجد التي يسيطر عليها علماء الدين والصحف الكثيرة المناهضة له والمؤيدة لعلماء الدين التي ظهرت على الساحة .

وعندما تصاعد الصراع بين بني صدر وعلماء الدين كان من الطبيعي أن يميل الخميني إلى ناحية علماء الدين . وعندما أدرك بني صدر ذلك أخذ يدعم نفسه باللجوء إلى القوات المسلحة وإلى الجماعات السياسية ذات النفوذ والقوة في المجتمع مثل « مجاهدي خلق » وقد بلغ الصراع ذروته عند الخلاف على تعيين رئيس للوزراء ، وقد نجح علماء الدين في فرض محمد علي رجائي رئيسا للوزراء بموافقة الخميني ، وكان هذا بداية لتدهور موقف بني صدر وزيادة قدرة علماء الدين في الساحة السياسية مما أدى إلى خروج بني صدر عن هدوئه واتزانه فهاجم علماء الدين علانية في وسائل الإعلام وفي المحافل الشعبية المختلفة واتهمهم بالديكتاتورية والتسلط ومحاولة تصفية معارضيهم . ومن أمثلة ذلك تلك الرسالة التي أذاعتها وسائل الإعلام لبني صدر بمناسبة ذكرى الخامس عشر من شهر خرداد [20] حيث يقول فيها ما ترجمته : « إنني في الوقت الذي أقبل فيه مسئوليتي في مواجهة الحرب التحميلية باعتباري قائدا للقوات المسلحة وباعتبارها من الواجبات الأساسية لي كمسلم مسئول أمام الله والناس ، لا أستطيع أن أتغافل عن الأحداث التي تهدد أساس وأصالة الثورة والجمهورية الإسلامية داخل البلاد . وسوف أجتهد بالاعتماد على قوى الشعب الواعي في بذل الطاقة لإزالة المشاكل والحرمان ، ﴿ **إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت** ﴾ [21] .

وقد أذاعت أجهزة الإعلام في الوقت نفسه وبنفس الحجم رسالة لمحمد علي رجائي رئيس الوزراء يقول فيها ما ترجمته : « إن يوم الخامس عشر من خرداد هو يوم المساجد والتكايا والمجامع العلمية الدينية وعلماء المسلمين وهو يوم المسلمين ويوم

---

(20) يوم 15 خرداد هو يوم قيام المظاهرات الدامية التي نظمها علماء الدين ، اعتراضا على اعتقال الخميني ، والتي أدت إلى الإفراج عنه ثم نفيه إلى الخارج .

(21) إطلاعات 16445 في 16 خرداد سنة 1360 هـ . ش 6 / 5 / 1981 م .

المراجع ويوم ولاية الفقيه ، إن ولاية الفقيه التي هي محور تحقيق الثورة الإسلامية تعتبر مؤثرا على الأماني الثورية للشعب المقاتل ، وقد ألزم نفسه ومازال يلزمها بقبول هذا المبدإ التحرري » [22] .

وقد أكد أحمد علاقمند المستشار الإعلامي لبني صدر في حديث صحفي له أنه حاول أن ينبه بني صدر إلى أن كثيرا من الإجراءات والممارسات التي تتم من خلال أنصاره ومعاونيه تثير حنق علماء الدين وتزيد من شكواهم إلى الخميني ، ولكن بني صدر كان يقول له : إنني لم أصبح رئيسا للجمهورية لكي أستمع إلى مخاوف الأفراد . ويعلق أحمد علاقمند على ذلك بقوله إنني لم أقصد أن أحدثه عن مخاوف شخصية ولكنني أردت أن أقول له إن الانفجار وشيك [23] .

وقد نجح علماء الدين في أن يجمعوا الأسباب التي تؤدي إلى عزل بني صدر ، فاتهموه بالتردد في مواجهة الحرب العراقية الإيرانية ، وعدم الكفاءة في إدارة شئون البلاد ، والإسراف ، ودعم القوى المعارضة للنظام الإسلامي . وعرضوا على مجلس الشورى الإسلامي اقتراحا بسحب الثقة منه كرئيس للجمهورية فوافق المجلس على الاقتراح بأغلبية حزب الجمهورية 31 خرداد هـ . ش 21 / 6 /1981 ، وقد صدق الخميني على هذا القرار (1 تير سنة 1360 هـ . ش 22 / 6 / 1981 م) . وقد أدلى المهندس بهزاد نبوي الذي كان وزير الدولة للشئون التنفيذية ومتحدثا رسميا باسم حكومة رجائي بحديث صحفي أكد فيه أن المآخذ التي أخذها مجلس الشورى الإسلامي على بني صدر تتركز حول فساد أسلوبه في الإدارة وفي قيادة الجيش حيث أعاد ضباط الجيش في النظام السابق إلى الخدمة بعد أن فصلوا منها ، وأمر بقصف الطائرات الأمريكية المشتركة في حادث طبس [24] . لتغطية علاقته بالحادث

---

(22) المصدر السابق .

(23) إطلاعات 16480 في 28 تير سنة 1360 هـ . ش 19 / 7 / 1981 م .

(24) حادث طبس هو محاولة عسكرية أمريكية فشلت في إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الذين كانوا محتجزين في السفارة الأمريكية في طهران على يد الطلاب الموالين للخميني في 5 فروردين سنة 1359 هـ . ش 25 / 4 / 1980 .

الذي يمثل مؤامرة أمريكية لقلب نظام الحكم ، ثم صلته بالجماعات المناهضة لنظام الجمهورية الإسلامية [25] .

وقد وصف سيد علي خامنه إي الذي تولى رئاسة الجمهورية بعد ذلك ثم صار زعيما للنظام بعد وفاة الخميني ، الصراع بين علماء الدين من حزب الجمهورية وبين بني صدر في حديث صحفي قال فيه ما ترجمته : « لاشك في أننا لم نسع في البداية إلى عزل بني صدر ، ومن الخطإ أن يتصور أحد أننا سعينا إلى إبعاده أو عزله ثم نجحنا في ذلك ، لا فهذا التفكير ليس سليما تماما . لقد سعى بني صدر نفسه إلى هذه الأحداث وكان هو نفسه سبب كل ذلك ، لقد كانت هناك أحداث مضادة لحكم الإسلام في المجتمع ، وكان يشترك فيها أشخاص مسلمون ولكنهم لم يكونوا راضين تماما عن حكم الإسلام بمعناه الحقيقي ، وكان تفكيرهم يدعو إلى اعتزال الإمام (الخميني) حتى يستطيع خليفته أن يفكر بشكل آخر . وكانت الأحداث تميل إلى الاتجاهات القومية وإلى فكر الجماعات الليبرالية وأمثالها وكان بني صدر ظهيرا لهم ، ولذلك فقد قررنا بالطبع مواجهتهم ، لقد صرفنا فكرنا وهمنا وجهودنا إلى أن نجعل الإسلام بالشكل الذي يعتقد فيه الإمام والذي يعتقد فيه علماء الدين وجموع المتدينين بنفس الخصائص التي طبقناها في المجتمع . إننا لم نستحسن أسلوب تلك الجماعات التي كان بني صدر يمثلها ولكن لم يكن همنا إقصاء بني صدر ، وإنما أن نجعل مجلس الشورى إسلاميا بحق ، وأن نجعل مجلس الرقابة على القوانين بنفس الصدق والقدرة التي حددها له الدستور ، وأن يكون اتجاه القوانين اتجاها إسلاميا ، وأن يكون رئيس الجمهورية متمتعا بالمزايا والشروط التي يعين من أجلها ، وأن يكون اختيار رئيس الوزراء على أساس الموازين الإسلامية . ولست أدري ما الذي جعلهم ينفرون من الفقه ومن علماء الدين ويصفونهم بالتقليدية . لقد رفضوا محمد علي رجائي بادعاء أنه إنسان تقليدي وجاف ورفضوا وزراءه بادعاء أنهم كانوا متدينين ولكن ليسوا على تخصص أو خبرة أو دراية ، وكانوا يسخرون من مجلس

---

(25) إطلاعات 16492 ، في 13 مرداد سنة 1360 هـ . ش 4 / 8 / 1981 م .

الشورى الإسلامي ومن كلمة « إسلامي » وكانوا يعتبرونها عبثا وغير لازمة. لقد كان الإسلام متمركزا في لجان الثورة الإسلامية، وفي جيش حراس الثورة الإسلامية، وكان لهاتين المؤسستين جوانب ثورية إسلامية، ولم تكونا راضيتين عن الأوضاع والاتجاهات غير الإسلامية، ولقد تزعم المرحوم بهشتي هذا الاتجاه للمحافظة على الأسلوب الإسلامي وكنا معه ومن الطبيعي أن ننجح في ذلك » (26)

والحق أن الخميني كان يحاول أن يكبح من جماح علماء الدين قدر استطاعته عندما رآهم مقبلين على السلطة ويحاولون إقصاء بني صدر والليبراليين والعلماء غير المعممين لينفردوا هم بالسلطة ويديروا البلاد بأنفسهم. ولذلك فإنهم عندما كانوا يشكون إليه من تصرفات بني صدر ومحاولة النيل منه عند الخميني، كان الخميني يقول لهم ما ترجمته : « ابقوا في مواقعكم ولا تضعفوا، وحولوا دون إسقاطه، فقط أبعدوا عنه العناصر التي تحاول أن تنفذ إلى جهازه وإدارته » (27) .

لقد كان الخميني يؤمن بضرورة أن تختلف هذه الثورة عن الانقلابات، وكان يحاول إبعاد شبح فكرة أن علماء الدين قد انقلبوا على رجال العلم والسياسة، وكان يريد أن يؤكد على أن هذه الثورة تختلف عن سائر ثورات إيران وعن سائر الثورات التي قامت في مختلف أنحاء العالم ونقلت السلطة من حاكم إلى حاكم أو من اتجاه إلى اتجاه. كان يريد أن تحدث الثورة في باطن الناس وأن تمثل ميل مختلف طبقات الشعب إلى الإسلام، ويمكن أن ندرك هذا من بعض أحاديثه عن الثورة (28) .

ولعل الخميني قد آثر، خلال الفترة التي تولى فيها رجال العلم والسياسة شئون الإدارة في إيران بعد الثورة، أن يتفرغ لإصلاح المجامع الدينية وتربية مجموعة من علماء

---

(26) إطلاعات 17917 في 5 تير 1365 هـ. ش 26 / 6 / 1986 م.
(27) إطلاعات 16480 في 28 تير سنة 1360 هـ. ش 19 / 7 / 1981 م.
(28) إطلاعات 17813 في 23 بهمن سنة 1364 هـ. ش 12 / 2 /1986 م.

الدين تستطيع أن تمسك بميزان الحركة الثورية في المجتمع الإيراني ، وهو من خلال ذلك يحاول أن يقبض بشدة على زمام صغار علماء الدين الذين سال لعابهم للحكم وراودتهم أحلام تولي السلطة المطلقة في إيران ، فحاول الخميني أن يكبح جماحهم ، ويؤكد لهم أنهم يستطيعون أن يحكموا البلاد من فوق منبر المسجد وكرسي الدرس ، وذلك أفضل لهم من كرسي الحكم والوزارة . ولعل من المسائل التي يمكن الوقوف عندها كنموذج من فكر الخميني في هذا الصدد ، محاربته لاتجاه العلماء والطلاب الدينيين إلى خلع زي علماء الدين وارتداء الملابس المدنية باعتبار أن ذلك يمثل نوعا من الذوبان في المجتمع ، وخلطا بين السلطة الحقيقية والسلطة الشعبية ، فيفقد علماء الدين المكانة التي حصلوا عليها كسلطة أعلى من كل السلطات . يقول الخميني في لقائه مع علماء الدين وأعضاء مجلس الخبراء ما ترجمته : « أنا بدوري لست قلقا أبدا على الثورة ، لقد اتخذت الثورة طريقها وتسير فيه و لم يعد لها ارتباط بفرد معين . وسوف تظل الثورة محفوظة إن شاء الله ولن يلحقها ضرر من الخارج ، ولكن الشيء الذي يقلق الإنسان إلى حد ما ، هو في الحقيقة موضوعان يتعلقان بعلماء الدين ، الموضوع الأول هو : أنني أخشى من أنه في الوقت الذي ينبغي فيه على علماء الدين أن يدعموا الثورة ـــ وقد حدث هذا بفضل توجيهكم أيها السادة ـــ يحدث لا قدر الله من علماء الدين والمعممين بعض الأعمال التي تؤدي إلى تطرق الضعف لفترة في المجامع العلمية الدينية ، القضية الأولى هي قضية زي علماء الدين الذي هو زي طلاب العلوم الدينية فإذا خرجنا عليه ، خرجنا على الذي كان لشيوخنا طوال التاريخ وكان لأئمة الهدى سلام الله عليهم ، أخشى أن يلحق بالمجامع العلمية الدينية انكسار ، وانكسار هذه المجامع انكسار للإسلام ، إن الإسلام محال بدون علماء الدين ، محال أن يستمر في حركته ، إنهم هم الذين يعرفون بالإسلام ويتقدمون به وهكذا كانوا منذ البداية ، فإذا خرجنا لا قدر الله عن زي الإسلام المعروف وتوجهنا إلى الماديات في حين أننا نسمي أنفسنا علماء الدين فمن الممكن أن تنكسر المجامع العلمية الدينية ، وهذا ما يبعث القلق في قلبي .. إن هذه الفئة التي تريد أن ترشد الناس وتدلهم على طريق الجنة وتدعوهم إلى طريق الله ينبغي أن تكون أقوالها موافقة لأعمالها أي أنكم أيها الذين تحذرون الناس من الدنيا لو اتجهتم إلى الدنيا وحرصتم عليها فإن الناس

لن يصدقوكم فأية مصيبة إذا ضعف اعتقاد الناس فيكم ؟! وإن القضية الثانية التي تخيف الإنسان والتي يمكن لا قدر الله أن تصيب هذه الثورة بضربة هي أن يقع الخلاف بينكم أيها السادة في البلاد لأنه إذا وقع خلاف بين أبناء طائفة من طوائف الشعب فإن هذا الخلاف لا يمتد إلى طائفة أخرى ، ولكن إذا وقع الخلاف بين أفراد طائفتنا (علماء الدين) فإنه يسري إلى الطوائف الأخرى ، إلى السوق وإلى الشارع ، فلأنكم ترشدون الناس فلابد أن تتعصب جماعة لهذا وجماعة لذاك وسيمتد الخلاف إلى جميع أنحاء إيران ، فهل ينبغي أن نختلف نحن في حين إننا ندعو الناس إلى وحدة الكلمة ؟! إن أساس الخلاف هو حب النفس وحسن الظن بها وسوء الظن بالآخرين وهذا خطأ فهذا ليس لله ولا من أجل الله ، إنه خداع النفس الأمارة بالسوء ، وهو عمل سيئ ستكون نتيجته ضياع الإسلام وذنبه في رقبتنا ، إن مسئوليتكم هي تكليف إلهي وقد قبلتموها فقوموا بها لله ، وأحسنوا الظن ببعضكم وأنا أحسن الظن بكم كثيرا ونحن نعرف بعضنا عن قرب ، فاعملوا بما يليق بكم والله يوفقكم » [29] .

والواقع أن حديث الخميني هذا لا يحتاج إلى تعليق حيث يتضح من كلامه إدراكه أن علماء الدين شأنهم شأن سائر البشر تغريهم السلطة ويبهرهم بريق النفوذ فإذا ما ضعفوا وساروا خلف هواهم ثبت خطأ نظرية ولاية الفقيه من الأساس وسقط النظام ووقعت البلاد في براثن الفساد والفتنة ، ولا شك أن زي علماء الدين ربما يكون عاملا مؤثرا في التزام هؤلاء العلماء لأنه يفضحهم إذا ما أخطئوا ، لذلك كان الخميني حريصا على ألا يخلع علماء الدين عنهم هذا الزي الذي يميزهم عن سائر الناس ويساعد على اتحادهم ، فضلا عن أن الخلاف بين علماء الدين — كما يرى الخميني — قد يقع ، وهو واقع لا محالة لأن النظرية التي صاغها تساعد على وقوع الخلاف بينهم لأن الخلاف لن يكون في الرأي فقط إنما يكون كذلك في التربص وسوء الظن خلال الممارسة السياسية . ولاشك أن حديث الخميني هذا يوحي بقصور النظرية وعجزها وضعف فرضياتها الأساسية حول علماء الدين الذين هم أساس قيام هذه النظرية ووسيلة تطبيقها .

---

(29) إطلاعات 17062 ، في 29 تير سنة 1362 هـ . ش ، 20 / 7 / 1983 م .

دستـور نظام ولاية الفقيه

إذا أردنا أن نناقش خط النظام الحاكم في إيران ومدى علاقته بنظرية ولاية الفقيه ومدى تطبيقه لها ، فمن البدهي أن نبدأ من الدستور الذي وضعه علماء النظام للجمهورية الإسلامية في إيران ، لأن هذا الدستور هو أول وثيقة رسمية معلنة صدرت من جانب النظام حول شكل الحكم ، ولأن هذا الدستور قد اشترك في صياغته كبار فقهاء النظام ومجلس الخبراء الذي تم انتخابه في 12 مرداد سنة 1358 ، 3 / 7 / 1979 م وانتهي من مناقشته وافتتح رسميا في 28 مرداد سنة 1358 ، 19 / 8 / 1979 م ، ثم عرض على نواب مجلس الشورى الإسلامي ، ثم عرض على فقهاء مجلس الرقابة على القوانين ثم أقره الفقهاء المراجع ، واعتمده آية الله الخميني زعيم الثورة ومؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران ، وهو الوثيقة التي فرضها النظام أساسا للحكم بعد أن استقرت الثورة الإيرانية ووصلت الأمور إلى أيدي علماء الدين من أتباع آية الله الخميني وقد طرح للاستفتاء في 10 آذر سنة 1358 ، 1/ 12/ 1979 م[30] .

وقد تم التصديق على هذا الدستور في 12 اذر سنة 1358 هـ . ش الموافق 3 ديسمبر سنة 1979 م من قبل أكثر من ثلثي نواب المجلس المكلف بالمراجعة النهائية للدستور بعد أن طرحت مسودته للمناقشة بين العلماء والمسئولين وعموم الجمهور الإيراني عندما نشرت لأول مرة في الصحف الإيرانية بتاريخ 8 أرديبهشت سنة 1358 هـ . ش الموافق 28 أبريل سنة 1979 م ، أي أن مناقشة هذا الدستور على مختلف مستويات المناقشين قد استغرقت أكثر من ستة أشهر .

---

(30) نشرت ترجمة عربية لهذا الدستور في أول صفر سنة 1400 هـ / 30 آذر سنة 1358 هـ . ش ، 21 / 12 / 1979 م ، في مجلة الشهيد التي تصدر في مدينة قم الإيرانية .

ويتكون الدستور الإيراني من اثني عشر فصلا تضم مائة وخمسا وسبعين مادة ، وقد تضمنت المواد : الثانية والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والسابعة بعد المائة والتاسعة بعد المائة المباني الفقهية للنظام ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

إن نظام الجمهورية الإسلامية نظام يقوم على أساس الإيمان بالله الواحد ، فالحكم له والتشريع به والتسليم لأمره ، ثم الوحي الإلهي ودوره الأساسي في بيان القوانين ، ثم المعاد ودروه الفعال في مسيرة تكامل الإنسان نحو الله ، ثم العدل الإلهي في الخلق والتشريع ، ثم الإمامة والزعامة المستمرة ودورها الأساسي في استمرار الثورة الإسلامية ، ثم الكرامة والقيمة العالية للإنسان وحريته الملازمة لمسئوليته أمام الله عن طريق الاجتهاد المستمر للفقهاء جامعي الشروط على أساس القرآن وسنة الأئمة ، والاستفادة من العلوم والفنون والتجارب الإنسانية الراقية ومحاولة تطويرها ونفي أي نوع من التسلط والظلم والنسيطرة فضلا عن إثبات العدل والقسط والاستقلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتضامن الوطني ، والعمل بمبدإ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كواجب اجتماعي من أجل أن يتحقق تطابق الأقوال بالأفعال حسب العقيدة [31] .

ومن الواضح أن الدستور الإيراني قد أخذ كثيرا من مبانيه الفقهية عن نظرية ولاية الفقيه فقد حرص على تثبيت الدعائم الدينية للنظام والتي هي في معظمها شركة بين جميع المسلمين على اختلاف مذاهبهم وهي التوحيد والعدل الإلهي والنبوة والمعاد ، فيما عدا أصلا واحدا يتعلق بالأمانة والزعامة أي الاعتقاد بحق الحكم للإمام علي بن أبي طالب بعد الرسول ﷺ ، وتدرج الإمامة في اثني عشر إماما من نسله ، ثم تأتي الزعامة في فترة غيبة الإمام الثاني عشر المهدي المنتظر ، وتكون الزعامة للفقيه العادل المتقي العالم بالزمان الشجاع المدير المدبر الذي يعرفه أكثر الناس ويعترفون بزعامته ، وتتلخص الشروط العامة الواجب توافرها في الزعيم في شرطين أساسيين

(31) قانون أساسي جمهوري إسلامي ، إيران ، طبعة موجودي ، ص : 10 ، 12 ، 33 ، 34 .

هما الصلاحية العلمية والعدل ، فضلا عن التقوى اللازمة للإفتاء ، والبصيرة السياسية والاجتماعية ، والشجاعة والكفاءة والقدرة ، وهكذا نرى أن الدستور الإيراني بعد الثورة قد نص على ولاية الفقيه واختار له لقب الزعيم بدلا من الوالي أو الحاكم حيث ورد في المادة الخامسة ما ترجمته : « في غيبة حضرة ولي العصر ــ عجل الله تعالى فرجه ــ تكون ولاية الأمر والإمامة في جمهورية إيران الإسلامية مسئولية فقيه عادل متقٍ عارف بالعصر شجاع مدير ومدبر تعترف بزعامته أغلبية الناس وتقبله ، وفي حالة عدم وجود فقيه له مثل هذه الأغلبية تكون الزعامة مسئولية زعيم أو مجلس مكون من فقهاء يتمتعون بالشروط المشار إليها كما في المادة السابعة بعد المائة »[32] .

وبذلك يكون علماء النظام الإيراني قد أضافوا على مبدإ ولاية الفقيه شرط اعتراف أغلبية الناس بزعامته ، والحق أن هذا الشرط لم يرد في نظرية الخميني على أساس أن الفقيه المستوفي للشروط ملزم قبوله كزعيم أو ولي أمر بالضرورة على المسلمين ولا يخضع ذلك لشرط من الشروط حتى لشرط قبول أغلبية الناس أو رفضهم لأن ولايته حق إلهي وضرورة إسلامية ، وإذا كان المراد هنا من قبول أغلبية الناس أو رفضهم للوالي كشرط في حالة تعدد الفقهاء وضرورة الاختيار والمفاضلة بينهم إلا أن هذا المعنى لا يفهم من نص الدستور لأن الدستور وضع بديلا موجودا في النظرية وهو مجلس الزعامة إذا تعدد الفقهاء دون أن يتميز منهم أحد ، لأن عملية التفضيل بين الفقهاء ليست واردة لأن وجود من يرجح منهم لا ينفي صلاحية الآخرين . ويبدو أن الخميني وعددا من فقهاء النظام الإيراني لم يوافقوا في البداية على هذه الإضافة ولكنهم عادوا ورضخوا لسببين ؛ الأول أن الخميني قد توافرت له الجماهيرية المطلوبة وهذه الإضافة ليست عائقا أمام توليه الزعامة والثاني هو الاشتراك الجماهيري المكثف في الثورة وضرورة حصولها على دور مؤثر في ساحة السياسة الإيرانية فضلا عن الحفاظ على الشكل الديمقراطي . ومن الواضح أن كل فقهاء الشيعة ممن كتبوا حول ولاية الفقيه لم يذكروا شيئا عن الدور الجماهيري بل إن

---

(32) قانون أساسي جمهوري إسلامي ، إيران : ص 12 .

بعضهم لم يشترط صفة العدل في الفقيه كصفة ملزمة لتولية الحكم ، ومنهم آية الله حسين علي منتظري الذي انتخب في وقت من الأوقات نائبا للخميني حيث يرى ضرورة وجود الولي الفقيه في الظروف القهرية ولو كان ظالما معللا ذلك بأن الفتنة والفوضى أخطر على المسلمين من الحكومة الظالمة . ويستشهد على ذلك بقول الإمام علي بن أبي طالب « وال ظلوم غشوم خير من فتنة تدوم » (كلمات القصار 10109) وقوله في الرد على كلام الخوارج : « هؤلاء يقولون لا إمرة إلا لله وأنه لابد من أمير بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ويتمتع فيها الكافر » . (نهج البلاغة 40) [33] وقد جاءت موافقة الخميني وسائر الفقهاء على هذه الإضافة إرضاء لباقي الأطراف من غير المعممين ومحاولة للتقرب من جماهير الشعب الذين يعول علماء الدين عليهم كثيرا في حماية نظام ولاية الفقيه خاصة وأن النظام كان في أول تجربة عملية وفي بدايتها و لم تكن أركانه قد توطدت بعد .

لقد واجهت قضية الزعامة الثورة الإيرانية منذ قيامها ، فكان تعدد الزعامات من بين الأشياء التي كانت تهدد الثورة بالفشل ، ولعل إحساس جميع الوطنيين والثوريين بهذا الأمر هو الذي جعلهم يسلمون في النهاية بزعامة الخميني ، وقد استطاع الخميني أن يعمق في نفسه صورة الزعيم ونجح في جعل فكرة ولاية الفقيه أساسا لنظام الحكم في إيران فيما جاهد تلامذته لتكون الزعامة دائمة فيهم من بعده ، ورغم أن الدستور الذي وضعه فقهاء النظام الإيراني قد ترك الباب مفتوحا في مسألة الانفراد بالزعامة أو جماعية الزعامة بعد أن ثبت الخميني في الزعامة منذ مقدمة الدستور التي أشارت إلى زعامة مرجع التقليد العظيم حضرة آية الله العظمى الإمام الخميني [34] والجديد في هذه العبارة أن فقهاء النظام قد منحوا لقب الإمام للخميني فضلا على لقب الزعامة وهي ظاهرة جديدة في النظام الشيعي لأن الإمامة

(33) حسين علي منتظري : مباني فقهي حكومت إسلامي ، نشر صحيفة كيهان 13235 ، في 1 بهمن سنة 1366 هـ . ش ، 21 / 1 / 1988 م .

(34) قانون أساسي جمهوري إسلامي ، إيران ، ص 2 .

عند الشيعة تعني الأئمة من آل بيت الرسول عليه السلام ، ولقد أكدت مقدمة الدستور أيضا على زعامة علماء الدين .

ومن منطلق استمرار زعامة علماء الدين خاض الإيرانيون تجربة تعيين خليفة للولي الفقيه ولكنها فشلت حيث أمر الخميني نفسه بإقصاء نائبه عن هذا المنصب تحت دعوى خروجه عن خط الخميني ، وإن كنا نعتقد أن السبب الرئيس في عزل الخميني له هو خوف الخميني من ارتباط هذه المسألة بمسألة ولاية العهد التي رفضها في نظريته واعتبرها نظاما غير إسلامي ، ومن الضروري هنا أن نتوقف قليلا عند هذه التجربة .

ولعل منطلق طرح هذه الفكرة جاء في برقية حملت توقيع أكثر من ثلاثمائة فرد من أئمة الجمعة في إيران إلى الخميني بمناسبة اختيار آية الله حسين علي منتظري نائبا له ، حيث تقول البرقية ما ترجمته : « إن كثيرا من الروايات الدينية تشهد بوضوح أن مسألة الزعامة واستمرارها تتمتع بأهمية خاصة وكبيرة جدا من جانب الشرع الإسلامي المقدس ، وإن ثورة إيران الإسلامية أيضا تعمل على استمرار النهضة النبوية وثبات الأهداف الإلهية في مجتمع اليوم ، وإن الشعب قد أعطى صوته للجمهورية الإسلامية بزعامتكم الواعية لجهادكم وتضحياتكم المادية والمعنوية التي لاحد لها من أجل الوصول بمسلمي بلادنا إلى النصر ، وقيادتكم منذ البداية ببعد فكركم ودقة نظركم للجماهير لحظة بلحظة لتحقيق الأهداف الإسلامية المقدسة ، وإن أئمة الجمعة ، في جميع أنحاء البلاد والذين يعكسون رأي الناس ويتحدثون بلسانهم ضمن تأييد رأي الأغلبية المطلقة للجماهير وخبراء الشعب باختيار آية الله العظمى منتظري ، ليقدمون التهاني لجنابكم العالي سائلين الله تعالى لكم السلامة وطول العمر حتى ظهور حضرة المهدي » (35) .

ويمكن أن نتوقف هنا عند خطوات تجربة اختيار خليفة للولي الفقيه حتى نتبين

---

(35) كيهان 12639 ، في 17 دي سنة 1364 هـ . ش ، 7 / 1 /1986 م .

إلى أي مدى يقترب الإيرانيون من تطبيق نظرية ولاية الفقيه . ويمكن أن ننقل هنا تصريحا لأكبر هاشمي رفسنجاني باعتباره نائب رئيس مجلس الخبراء في ذلك الوقت حول أسلوب اختيار منتظري نائبا للزعيم ، إذ يقول ما ترجمته : لقد عقد مجلس الخبراء جلسته السنوية العادية ، وحسب المعمول به فإنه يعقد جلسات غير عادية خلال السنة ، ولقد بحثنا في الجلسة السنوية التي كانت منذ أربعة أو خمسة أشهر موضوع المادة السابعة بعد المائة من الدستور [36] ومسألة الزعيم ونائب الزعيم (خليفته) وطرحت في اللجان بعض البنود التي تم بحثها ، وقد وصل بنا البحث إلى أن واجب مجلس الخبراء يكمن في تنفيذ هذه المادة من الدستور (107) وأن عليه أن يتوقع الأحداث ويستعد لها في وجود الزعيم حتى لا تقع حادثة ولا تبقى البلاد بدون زعيم ولو ليوم واحد ، وقد طرح حوالي خمسين عضوا من الخبراء في جلسة المجلس اقتراحا باختيار آية الله العظمى منتظري زعيما قادما بعد الإمام ، وتقرر تحويل هذا الاقتراح إلى لجنة لبحث وجود أشخاص آخرين صالحين على أن يناقش قرار هذه اللجنة في جلسة قادمة ، وقد عقدت هذه الجلسة التالية ودار فيها نقاش طويل حول تقرير اللجنة استمر بعدها ثلاث جلسات توصل المجلس في نهايتها إلى هذه النتيجة بعد الاقتراع ، ومن المعروف أن القرار لا يصدر إلا بأغلبية الثلثين من الأعضاء ، وقد أضاف المجلس على القرار عبارة أن « مجلس الخبراء » يرى هذا الاختيار من جانب الشعب صائبا « باعتبار أن الاقتراح جاء طرحا لرغبة الجماهير على المجلس » [37] .

ويبرر رفسنجاني أسباب اختيار آية الله منتظري دون غيره لهذا المنصب في إحدى خطب الجمعة فيما ترجمته : « أنتم تعلمون أن أسبوع الوحدة من ابتكار آية الله

---

(36) تقول المادة 107 من الدستور ما ترجمته « وفي غير هذه الصورة في حالة عدم وجود الخميني يتشاور الخبراء المنتخبون من الشعب ويدرسون ما يتعلق بالأشخاص الذين لديهم صلاحية المرجعية والزعامة وحينما يجدون مرجعا يتمتع بتميز خاص للزعامة يقدمونه للناس كزعيم وإلا فإنهم يحددون ثلاثة أو خمسة مراجع تتوافر لديهم شروط الزعامة ويقدمونهم للناس كأعضاء مجلس زعامة » ص 33 .

(37) جمهوري إسلامي ، 1883 ، في 6 آذر سنة 1364 هـ . ش ، 27 / 11 / 1985 م .

منتظري فقد اقترح حضرته إقامة أسبوع وحدة بمناسبة يوم ميلاد الرسول عليه السلام لأن الشيعة يؤرخون لمولده في السابع عشر من ربيع الأول في حين أن معظم أهل السنة يؤرخون له في الثاني عشر من ربيع الأول ، ومن هنا كان اقتراح آية الله منتظري يجعل ما بين التاريخين أسبوعا لوحدة المسلمين ... وكما يعلم الجميع فإن آية الله العظمى منتظري أقوى سواعد هذه الثورة بعد الإمام وهو بحق أمل شعبنا وقواتنا الثورية ومقاتلينا ويعرف العدو أيضا ذلك » (38) .

ويقول حجة الإسلام سيد صدر الدين موسوي ما ترجمته : « إن أحد أركان النظام وهو الزعامة مستهدف من أعداء النظام ، ومن هنا ينبغي أن نقدر قرار مجلس الخبراء المصيري باختيار آية الله منتظري نائبا لزعيم الثورة ، بل من الحق أن نقول إنه أكبر ضامن لاستمرار خط الإمام ، وإنه أن لم يكن هذا الاختيار الشجاع لكان من الجائز أن يتعرض النظام لمثل ما حدث في السقيفة فيعيد التاريخ نفسه ويتكرر الانقسام في الإسلام » (39) .

ويقول بيان المجمع العلمي الديني في قم ما ترجمته : « أن هذا الاختيار المبارك هو في ذاته تعبير عن عمق الوضوح والوعي السياسي والتقوى لدى أعضاء مجلس الخبراء المحترمين بالزعامة » (40) .

ولم يمض وقت طويل حتى شهدنا فشل تجربة اختيار نائب للزعيم أو بمعنى أوضح نائب للولي الفقيه ، حيث سرعان ما أصدر الخميني أمرا بعزل منتظري عن منصبه بعد أن كال له العديد من الاتهامات التي تبرر إقدامه على عزله والتي تؤكد تقصيره في واجبه وابتعاده عن الخط السياسي للنظام ، ولا شك أن المبررات التي ساقها الخميني تصب جميعها عند أصل واحد ، وهو الوقوع في مخالفة اتجاه الفكر الخميني ، لأن منتظري باعتباره من المراجع ومع حصوله على منصب نائب الولي الفقيه

---

(38) إطلاعات 17187 ، في 30 آذر سنة 1362 هـ . ش ، 21 / 12 / 1983 م .

(39) كيهان 12957 ، في 19 بهمن سنة 1365 هـ ش ، 8 / 2 / 1987 م .

(40) منشور رقم 12 ، للحوزة نشر في كيهان 12661 ، في 13 بهمن سنة 1364 هـ . ش ، 2 / 2 / 1986 م .

اتخذ لنفسه مندوبين في الأجهزة المختلفة للدولة خاصة في الأجهزة العلمية والثقافية والإعلامية ، ثم بدأ يتصل بأشخاص يمثلون اتجاهات سياسية مختلفة محاولا أن يظهر نفسه بالشخصية المعتدلة في النظام الحاكم ، ونظرا لأن الخميني كان قد قبل تعيينه من قبل مجلس الخبراء وبإلحاح من رفنسجاني على مضض فقد وجد الفرصة التي تتيح له التخلص منه حيث صوره في صورة المتساهل في تحقيق أهداف النظام ، والتساهل من الأشياء التي حذر منها الإمام علي بن أبي طالب مما يجعله يفقد إحدى مقومات الفقيه .

ولقد أدى عزل الخميني لمنتظري من منصبه كنائب للولي الفقيه إلى أن ينصرف مجلس الخبراء عن تعيينه زعيما بعد وفاة الخميني ، واختار خامنه إي الذي يصغره بكثير لا لسبب إلا لأنه متمسك بخط ولاية الفقيه الذي حدده الخميني .

ملاحظـات حـول الدستـور

لقد حاول النظام الإيراني أن يجعل دستور جمهورية إيران الإسلامية متوازنا بين الخصوصيات الشيعية والعموميات الإسلامية حيث حاول أن يبرز عددا من الإيجابيات الإسلامية التي تساعد على إظهار صلاح النظام الإيراني وإسلاميته ونموذجية خطه فقد نص الدستور مثلا على مبدإ الشورى الإسلامية في المادة السابعة على هذا النحو : « طبقا لأوامر القرآن الكريم ﴿ **وأمرهم شورى بينهم** ﴾ و ﴿ **وشاورهم في الأمر** ﴾ فإن مجالس المحافظات والبلديات والمدن والأحياء والأقسام والقرى وغيرها هي من أركان اتخاذ القرارات وإدارة شئون البلاد » (41) .

كما نصت المادة الثامنة على مبدإ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على هذا النحو : « إن الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جمهورية إيران الإسلامية واجب عام ومتقابل على عاتق الناس بالنسبة لبعضهم البعض وعلى الحكومة بالنسبة للشعب وعلى الشعب بالنسبة للحكومة ، ويحدد القانون شروطها وحدودها وكيفيتها ﴿ **والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر** ﴾ (42) .

وقد نصت المادة الحادية عشرة على مبدإ وحدة المسلمين وواجب النظام في العمل على تحقيقها فقالت ما ترجمته : « بحكم الآية الكريمة ﴿ **إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون** ﴾ فإن جميع المسلمين أمة واحدة ، وإن حكومة جمهورية إيران الإسلامية مكلفة بإرساء سياستها العامة على أساس ائتلاف واتحاد

---

(41) قانون أساسي جمهوري إسلامي ، إيران ، ص 12 .
(42) المرجع السابق : ص 12 — 13 .

الشعوب الإسلامية وأن تعمل بجهد متواصل حتى تحقق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي » [43] .

وإذا كانت المادة الثانية عشرة قد نصت على أن الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب هو المذهب الجعفري الاثني عشري بدون تغيير إلى الأبد والاحترام الكامل للمذاهب الإسلامية الأخرى مثل الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي وحرية أتباع هذه المذاهب في أداء مناسكهم حسب مذاهبهم الفقهية وحفظ حقوقهم في أحكام دينهم ودنياهم ، فقد نصت المادة الرابعة عشرة على معاملة غير المسلمين بالحسنى على هذا النحو : « بحكم الآية الشريفة ﴿ **لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين** ﴾ فإن حكومة إيران الإسلامية والمسلمين مكلفون بمعاملة الأفراد غير المسلمين بالأخلاق الحسنة والقسط والعدل الإسلامي وأن يراعوا حقوقهم الإنسانية ، ويطبق هذا المبدأ على الأشخاص الذين لا يتآمرون أو يقومون بعمل ضد الإسلام وجمهورية إيران الإسلامية » [44] .

وفضلا عن ذلك فقد نصت المادة السابعة عشرة على أن يكون التقويم الرسمي هو التاريخ الهجري ، ونصت قبلها المادة السادسة عشرة على الاهتمام باللغة العربية باعتبارها لغة الدين الإسلامي ، كما نصت المادة العشرون على المساواة بين الرجل والمرأة في كافة الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ضوء الموازين الإسلامية ، وغير ذلك من المواد التي سعت القيادة الإيرانية إلى إيجاد التوازن في الدستور عن طريقها .

فإذا كان لنا أن نجيز للدستور الإيراني اهتمامه بالمبادئ الشيعية بتأثير المذهب السائد في إيران إلا أن ما يمكن أن يلاحظه الدارس خارج إطار الإسلام هو وقوع

---

(43) نفس المرجع : ص 13 .
(44) نفسه : ص 14 .

المشرعين الإيرانيين تحت تأثير الشعارات التي يرفعها الثوريون والاشتراكيون واليساريون في العالم المعاصر ، ويبدو ذلك واضحا في صياغة المواد المتعلقة بالانتخابات والمساواة بين الرجل والمرأة وتوفير فرص العمل والتعليم والمسكن والعلاج والضمان الاجتماعي كما في المواد العشرين ، الثانية والعشرين ، السابعة والعشرين ، التاسعة والعشرين ، الثلاثين ، الحادية والثلاثين . حقيقة إن هذه المبادئ لها أصول إسلامية ولكن أسلوب الصياغة الذي يوجه التطبيق ينحو نحو أسلوب الثوريين اليساريين في رفع الشعارات وتطبيقها ، ويمكن أن نلمح هذا الاتجاه في تصريحات المسئولين الإيرانيين حيث يقول سيد علي خامنه إي على سبيل المثال ما ترجمته :

« إن الدستور هو الإطار الأساسي لحياة كل مجتمع ، وهو الذي تقوم جميع أنشطة الحياة في المجتمع في حدوده أو بعبارة أخرى فالدستور هو الثورة وليست الثورة حركة تقوم بها بل ينبغي أن تحل القيم الجديدة محل القيم السابقة ، وبعد أن انتصرت الثورة فإنه ينبغي أن يظهر شكل جديد للمجتمع ، ويتضح في صورة دستور مدون ، وعلى هذا فالدستور في الحقيقة هو تبلور الثورة » [45] .

ورغم المظهر الواضح للديمقراطية في الشكل العام لخط النظام إلا أن مبدأ ولاية الفقيه بالأبعاد والصلاحيات التي منحها الدستور للولي الفقيه تحطم تماما كل ما يتعلق بهذا المظهر كما هو واضح في المادة الثانية البند الخامس الذي ينص على الإمامة والزعامة المستمرة ودورها الأساسي في استمرار الثورة الإسلامية [46] ، وكذلك المادة الخامسة التي تتعلق بولاية الأمر وإمامة الأمة في فترة غيبة ولي العصر المهدي المنتظر [47] كما في المادة السابعة بعد المائة [48] حول نفس الموضوع .

---

(45) كيهان 13200 ، في 21 آذر سنة 1366 هـ . ش ، 12 / 12 / 1987 م .

(46) قانون أساسي جمهوري إسلامي ، إيران ، ص 10 .

(47) المرجع السابق ، ص 12 .

(48) نفس المرجع السابق ، ص 33 .

كما اتخذ المشرعون الإيرانيون مبدأ نصرة المستضعفين حجة للتدخل في شئون الدول الأخرى وفق ما ورد في البند السادس عشر من المادة الثالثة الذي نص على الالتزام الأخوي تجاه جميع المسلمين والدعم الفوري والمباشر لمستضعفي العالم [49] .

---

(49) نفسه ، ص 11 .

الممارسة السياسية في ظل ولاية الفقيه

أ ـ الانتخابـات :

بدأت الممارسة السياسية في إيران بعد نجاح الثورة الإيرانية في إسقاط النظام الحاكم بصورة عفوية بالإجماع على أن يكون آية الله روح الله الموسوي الخميني زعيما للثورة ، ولكن هذا الإجماع لم يأت من خلال استفتاء على منصب الزعامة ، وإنما أقر جميع زعماء الثورة ، باختلاف اتجاهاتهم وميولهم ، للخميني بالزعامة ولم ينافسه أحد منهم عليها كما لم يجد اعتراضا من جانب الشعب ، فأصبح معروفا أن الخميني قد أصبح زعيما للثورة وللنظام الجديد ، وعندما طرح الخميني تطبيق فكرة ولاية الفقيه لم يعترض أحد من حيث المبدإ ، ولكن المناقشات حول هذه الفكرة كانت تظهر عند كل خطوة يخطوها النظام الجديد ، ويبدو أن كل طرف من زعماء الثورة الإيرانية عندما وافق على تطبيق نظرية الخميني لم يكن يتصور أن تقوم ولاية الفقيه بدون مؤسسات دستورية ، وبدون أن يكون لكل طرف دور في قيام هذه المؤسسات وتنظيماتها ، لذلك فإن الموافقة على تطبيق ولاية الفقيه كانت في الحقيقة موافقة على أن يصبح الخميني رمزا لهذه الثورة وشعارا لوحدة الكلمة فيها ، وحكما عند اختلاف الأطراف المتنافسة ، على اعتبار أن تظل هذه الأطراف في مواقعها التي حصلت عليها من النظام الحاكم في إيران ، وفي ذروة الحماس ونشوة الانتصار لم يكن يتوقف أحد عند التفاصيل المستقبلية ، ونظرا لقوة التيار الديني وتمكنه من التأثير في الجماهير كانت آراء علماء الدين تبدو أكثر معقولية وقبولا ، وكانت أصواتهم تعلو فوق كل الأصوات ، ومن خلال ذلك كان التأييد الجماهيري للخميني وتأكيد زعامته والموافقة على ولايته .

ويمكن أن يلاحظ الدارس أن الممارسة السياسية في هذه المرحلة كانت

عفوية ؛ فرغم أن علماء الدين كانوا يوجهون الناس ويرشدونهم إلى الاتجاه نحو النظام الإسلامي ويشرحون لهم مزاياه ويقدمون لهم الوعود ويخوفونهم من الانتكاسة إلا أن هذا التوجيه لم يخرج في أسلوبه عن الحكمة والموعظة ، و لم تكن الجماهير الإيرانية تشعر في ذلك بأي نوع من الضغط ، كما كان الزعماء السياسيون يظهرون توددا لعلماء الدين وعدم مخالفة لتوجيهاتهم حرصا على أن تستمر الثورة وانتظارا لتطور الأحداث وتحينا للفرصة المناسبة لكي يطرح كل منهم توجهاته .

وكان أول شكل واضح للممارسة السياسية في إيران بعد الثورة هو الاستفتاء على نظام الحكم الجديد ، وقد جاءت نتيجة الاستفتاء باختيار نظام الجمهورية الإسلامية بالأغلبية القريبة من الإجماع 98,2 ٪ ، ورغم أن الاستفتاء لم يطرح نظما أخرى بديلة مع نظام الجمهورية الإسلامية إلا أنه لم ترتفع أصوات بالمطالبة بشكل آخر أو بنظام آخر ، وقد كانت الموافقة على نظام الجمهورية رغبة شعبية في تغيير نظام الحكم الملكي الشاهنشاهي الذي ارتبط في أذهانهم بالقهر والظلم ، لا حبا في نظام الجمهورية ذاته أو اقتناعا به ، كما أن الموافقة على أن تكون الجمهورية إسلامية جاءت نتيجة اشتداد التيار الإسلامي المنظم الذي كان يقوده علماء الدين ، وكذلك ضعف التيارات الأخرى العلمانية والاشتراكية والشيوعية والملكية الديمقراطية . ومن هنا أيضا يمكن القول بأن هذه العملية الانتخابية رغم توجيه علماء الدين لها وعدم وجود معارضة حقيقية على الساحة السياسية أو الشعبية كانت عفوية تماما هي الأخرى .

أما التجربة الثالثة في الممارسة السياسية فقد تجلت في عملية انتخاب أول رئيس لجمهورية إيران الإسلامية في 5 بهمن سنة 1358 هـ . ش ، 25 / 1 / 1980 م ، وهذه التجربة تحتاج إلى التوقف عندها حيث إن الأسس الانتخابية كانت قد تحددت بشكل واضح ، كما أن عملية انتخاب رئيس للبلاد تخرج عن إطار المعاني العامة التي تخدش الثورة ، فإذا لم تر الجماعات السياسية أو العسكرية أو الشعبية بدا من السكوت أمام اختيار الزعامة أو اختيار النظام الإسلامي فمن الطبيعي أن تتحرك

عند اختيار رئيس للجمهورية .

ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل أن قائمة المرشحين لرئاسة الجمهورية قد خلت من أسماء كبار علماء الدين حيث كان أبرز المرشحين من الليبراليين والعسكريين والمثقفين الإسلاميين ، وقد برز من بين هؤلاء : الدكتور أبو الحسن بني صدر ، والأدميرال أحمد مدني ، وجلال الدين فارسي .

وإذا كان بني صدر قد نجح في الانتخابات وصار أول رئيس لجمهورية إيران الإسلامية فإن هذا لم يتحقق له بسبب شعبيته أو إنجازاته على الساحة الوطنية أو دوره البارز في الثورة ، فقد كان من المثقفين الثوريين المغتربين وكان صاحب رأي في نظام الحكم ولكن هذا لا يكفيه كرصيد للنجاح في الانتخابات ، وإنما كان نجاحه بسبب أنه من جبهة الخميني أولا ومن أعضاء مجلس قيادة الثورة ثانيا ، ومن الفنيين أي رجال الاقتصاد ثالثا ، فلقي دعاية ودعما وتأييدا من الخميني وتلاميذه من علماء الدين والقاعدة الشعبية العريضة التي اكتسبوها إلى صفهم ، ومن هنا يمكن القول بأن هذه التجربة الديمقراطية كانت موجهة أساسا من رجال الدين مع عدم وجود معارضة كبيرة من الأحزاب والجماعات السياسية والشعبية الموجودة على الساحة من غير علماء الدين ؛ لعدة أسباب أهمها أن بني صدر من المثقفين الوطنيين وأنه من رجال العلم والاقتصاد ، كما أنه رغم ميوله الإسلامية لم يكن من علماء الدين فضلا عن انتهاجه أسلوبا ليبراليا في الفكر والحركة وكذلك رفعه شعار التفاهم مع كل الاتجاهات السياسية في إيران .

والواقع أن الحماس الشعبي للثورة والنظام الجديد قد أدى إلى مشاركة فعلية من الجماهير في هذه العملية الانتخابية ، وكان السبب الأساسي لتصويتهم لصالح بني صدر هو أنه موضع قبول الزعماء الساسيين للثورة فضلا عن دعم الخميني له ، ويمكن أن نلمس هذا الأمر في تصريحات المسئولين الإيرانيين أنفسهم ، حيث علق رفسنجاني في إحدى خطبه على انتخاب بني صدر كأول رئيس للجمهورية الإسلامية وذلك بعد عزله عن هذا المنصب بقوله الذي ترجمته : « إنني لا أقول إن الأشخاص

الذين أعطوا أصواتهم لبني صدر وكذلك الأشخاص الذين قاموا بالدعاية له كانوا مغرضين ، ولكن كان من الواضح أنهم جميعا علماء معروفون إلا أن كثيرا منهم قاموا بهذا العمل بحسن نية وبالخطإ » (1) .

وقال خامنه إي ما ترجمته : « إن جميع الأفراد بمختلف أعمارهم وأنواعهم وأعمالهم قد اشتركوا بشكل مباشر وحماسي في الانتخابات وهذا أحد عناصر الفخر لثورتنا فعندما قامت الثورة لم يكن لها فترة انتقالية على عكس ما يحدث في الثورات الأخرى حيث لا يكون للجماهير في هذه الفترة الانتقالية أي دور ولا تكون هناك انتخابات بحجة عدم تعريض الثورة للخطر فتسلب حريات الجماهير بهذا الزعم ، أما في ثورتنا فلم يمض شهران حتى ذهبت الجماهير إلى صناديق الاقتراع ، ففي الثاني والعشرين من بهمن كان انتصار الثورة وفي العاشر من فروردين ذهبت الجماهير للاستفتاء على نظام الحكم أي لم يمض بين الحدثين غير ثمانية وأربعين يوما ، ولم يمض وقت حتى اشتركت الجماهير في انتخابات مجلس الخبراء ، ولم يمض وقت حتى وضع الدستور الجديد وذهبت الجماهير للاقتراع عليه ، وهذا فخر لثورتنا ولمجتمعنا » (2) .

وقد جرت أول انتخابات لمجلس الشورى الإسلامي في الرابع والعشرين من شهر إسفند سنة 1358 هـ . ش ، ويبدو من مجرياتها أن حماس الجماهير قد فتر عما قبل كما زاد الصراع بين الجماعات السياسية المختلفة فتسابقت لدخول هذا المجلس مما اضطر الخميني معه إلى أن يوجه نداء للشعب في الثامن والعشرين من شهر بهمن أي قبل إجراء الانتخابات بشهر تقريبا ، وقال في هذا النداء ما ترجمته : « أرسلوا إلى مجلس الشورى الإسلامي نوابا ملتزمين مفكرين حريصين على الشعب ، وخاصة طبقة المستضعفين ، وخداما للإسلام والمسلمين » (3) .

---

(1) إطلاعات 16755 في 5 تير سنة 1361 هـ . ش 26 / 6 / 1982 م .
(2) إذاعة طهران بالفارسية في 13 / 4 / 1984 م .
(3) إطلاعات 17895 في 7 خرداد سنة 1365 هـ . ش 18 /5 / 1986 م .

وعندما وجد الخميني أن الجماعات السياسية تزيد من نشاطها وضغطها وتنجح في اكتساب الناخبين إلى صفوفها اضطر إلى أن يوجه نداء آخر قبل إجراء الانتخابات بثلاثة أيام فقط يقول فيه ما ترجمته : « إن الأمل معقود على أن يعطي الشعب المناضل الملتزم صوته بعد مطالعة دقيقة لماضي المرشحين من المستقلين والجماعات لأشخاص أوفياء للإسلام العزيز والدستور ومنزهين عن الميول لليسار أو لليمين ومعروفين بحسن ماضيهم وملتزمين بالأحكام الإسلامية وحب الشعب » (4) .

ورغم الضغوط التي مارسها الخميني ومن ورائه علماء الدين لإنجاح مرشحي المجامع العلمية الدينية حتى يدخل مجلس الشورى أكبر عدد من علماء الدين إلا أن الجماعات السياسية المختلفة التي نشطت خلال هذه الممارسة نجحت في تعويق عدد كبير من علماء الدين ، عن دخول المجلس وجاءت نتيجة الانتخابات مخيبة لآمال الخميني حيث لم يحصل أكثر من سبعة وتسعين عضوا على الأغلبية المطلقة ، ولم يكن معظمهم من علماء الدين لذلك أجريت انتخابات إعادة لباقي المرشحين واضطر الخميني مرة أخرى إلى توجيه نداء ثالث إلى الشعب في السابع عشر من أرديبهشت سنة 1359 هـ . ش أي قبل انتخابات الإعادة بيومين فقط ، وقال في هذا النداء ما ترجمته : « يجب ألا تعطوا أصواتكم لمن يحتمل انحرافهم سواء من الناحية العقائدية أو الأخلاقية ، وأن يكون المنتخبون مسلمين معتقدين في الأحكام الإسلامية مائة في المائة ومعارضين للمذاهب الانحرافية ومعتقدين في الجمهورية الإسلامية » (5) .

وقد تمت انتخابات الإعادة في التاسع عشر من شهر أرديبهشت ونجح فيها مائة وسبعة وثلاثون عضوا بحيث صار عدد أعضاء المجلس مائتين وأربعة وثلاثين عضوا يمثلون أكثر من ثلثي مجموع عدد الأعضاء (180 عضوا) ، لذلك بدأ المجلس أعماله في الرابع من شهر خرداد ، وقد حضر الخميني بنفسه الجلسة الافتتاحية

---

(4) المصدر السابق .
(5) نفس المصدر السابق .

للمجلس وألقى فيها كلمة قال فيها ما ترجمته : « إن مجلس الشورى الإسلامي المقدس الذي يفتتح اليوم هو أول مجلس في الجمهورية الإسلامية ، وأول مجلس يقوم من خلال انتخابات حرة ، وإني آمل أن يكون هذا المجلس المبارك مجلس عدل تابعا للإسلام ولمصلحة المسلمين ودولة المسلمين ، والحمد لله أن نجح شعب إيران في مدة قصيرة في أن يضع أساس الجمهورية الإسلامية في حرية وهدوء ، إن المجلس هو مركز كل القوانين والسلطات فإذا حاول رئيس الحكومة أو رئيس الجمهورية إضعافه فإنه سيسقط قبله وإذا حاول المجلس إضعاف الحكومة أو رئيس الجمهورية أو السلطة التنفيذية فإنه يضعف نفسه »(6) .

ومن الواضح أن تهديدات الخميني وتخويفه لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية وتحذيره لهما من خطورة الصراع لم تجد فتيلا ، حيث دار الصراع على أشده بين رئيس الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي وبلغ ذروته عندما تمكن المجلس — كما أشرنا — من إضعاف رئيس الجمهورية وإسقاطه بعد سحب الثقة منه واضطراره للفرار حتى لا يقدم للمحاكمة ، ثم الاعتقال بعد ذلك .

وقد أبدى آية الله الخميني تحمسا أكبر بالنسبة لانتخابات الدورة الثانية لمجلس الشورى الإسلامي محاولا تضييق الخناق على العناصر غير الإسلامية ، فعندما حان موعد انتخابات هذه الدورة الثانية عقد الخميني في تاريخ 3/ 3 /1984 م اجتماعا مع علي أكبر ناطق نوري وزير الداخلية في ذلك الوقت وكان من علماء الدين ممن يحملون لقب حجة الإسلام وكذلك مع محافظي المحافظات الإيرانية المختلفة الذين كانوا مجتمعين في طهران للإعداد للانتخابات ، وتحدث إليهم عن أهمية هذه الانتخابات في كلمة جاء فيها ما ترجمته : « إن اشتراك الشعب كله في هذه الانتخابات أمر حيوي وضروري ويعكس الإحساس بالمسئولية المشتركة بين الحكومة والشعب ،

(6) بامداد 294 في 8 خرداد سنة 1359 هـ.ش 29 / 5 / 1980 م .

وعليكم أن تحلوا كل المشاكل المتعلقة بإجراء الانتخابات بحيث يكون السبيل ممهدا لإجرائها بصورة صحيحة وبحيث يشترك فيها كل الناس ، وكذلك ينبغي أن يكون سلوككم وسلوك متبوعيكم لائقا أثناء الانتخابات بحيث يرضى عنه الناس ويشعرون أن الانتخابات من الأمور الأساسية في حياتهم وأنها من أجلهم ولصالحهم ، وإنني آمل أن يشترك أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب من منطلق أن هذه الانتخابات واجب ديني ووطني واجتماعي وإنساني وأخلاقي وهذا يتوقف عليكم » (7) .

و لم يكن الخميني وحده مهتما بهذه الانتخابات بل شاركه تلامذته أيضا في هذا الاهتمام آملين أن يحصلوا منها ما فاتهم في الدورة البرلمانية الأولى ، وكان النظام أيضا قد استعد لهذه الدورة فأصدر قانونا جديدًا للانتخابات ، حيث قال رفسنجاني في هذا الصدد ما ترجمته : « إن الانتخابات الإسلامية هي أفضل نظم الانتخابات في العالم على عكس ما يدعي أعداء الإسلام ، إن المشكلة الحقيقية التي تواجه الانتخابات الإسلامية هي عدم تعريف المرشح الصالح للناس وفيما عدا ذلك فكل شيء حر ، لذلك فنحن نأمل أن تخرج هذه الانتخابات بشكل سليم وتمثل الشعب تمثيلا حقيقيا ، وينتج عنها مجلس صالح خاصة وأن قانون الانتخابات الجديد قد سد كل ثغرة لخداع الشعب ، حتى في تأثير خطب الجمعة بحيث نأمل أن يكون هذا القانون وتكون عملية الانتخاب نفسها قدوة لباقي الدول الإسلامية ، إن التقوى شرط ضروري لاختيار المرشح ، ولكن المسألة الضرورية الأخرى هي الخبرة بحيث تكون توأما للتقوى لأن المجلس يبحث شئون البلاد من خلال هذه الخبرة ولاشك أن الخبرة توجد خلافا ولكن هذا أمر ضروري للوصول إلى الأحسن وما دامت القرارات تؤخذ بالأغلبية فلن يحدث خطأ أو تقصير إن شاء الله »(8) .

وإلى جانب الأسس التي وضعها رفسنجاني وقانونه الجديد للانتخابات فقد

---

(7) إذاعة طهران بالفارسية في 4 / 3 / 1984 م .

(8) إذاعة طهران بالفارسية في 9 / 3 / 1984 م .

حدد آية الله حسين علي منتظري الذي كان مرشحا لخلافة الخميني ستة مبادئ للممارسة السياسية في هذه الانتخابات خلال بيان أصدره بمناسبة حلول موعد انتخابات الدورة الثانية لمجلس الشورى الإسلامي ، نترجم نصه فيما يلي : « بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها** ﴾ مع اقتراب انتخابات الدورة الثانية لمجلس الشورى الإسلامي يصل الشعب الفدائي العظيم إلى منعطف حساس في تاريخ ثورته الإسلامية ، ولعل حساسية هذا المنعطف تتضح جيدا من خلال الدعايات الاستعمارية التي تروجها الإذاعات الأجنبية بنغمات سيئة ، وإنني إزاء اهتمامي بأهمية وحساسية الموضوع أحب أن أذكركم بعدة أمور :

أولا: إن الاشتراك الفعال والجاد لجميع طوائف الشعب في الانتخابات الحالية واجب شرعي ووجداني لأن الرمز الأساسي للنجاح والمبدأ الأساسي للثورة واستمرارها في المعابر الخطيرة والهامة التي مررنا بها حتى الآن هو الاشتراك الفعال للجماهير الذين هم الأصحاب الأصليون للثورة ، وإن ما هو مرير لأعداء الثورة ولا يطيقونه هو الاشتراك الجماعي للشعب الواعي في هذه الانتخابات ، ولهذا فإني أتوقع من جميع مواطني الأعزاء إحباط جميع مؤامرات العدو عن طريق الاشتراك وجعله يائسا أكثر من ذي قبل .

ثانيا : إن الحرية الكاملة للجماهير في اختيار ممثليهم هي مبدأ لنا وإن كل إجبار أو فرض يؤثر على اختيارهم مدان من وجهة نظر الشرع والقانون .

ثالثا : بالنظر إلى الدور الحساس للمجلس في شئون الثورة ومصير البلاد فإن النائب ينبغي أن يكون ، علاوة على تدينه والتزامه بالإسلام ، ذا إحساس وفهم سياسي وتدبير وتفكر وقدرة على الاقتراح والتخطيط وأن يكون ملما بالأحداث اليومية والمشكلات السياسية في عصره ، فإذا اهتممنا بالجانب الديني والروحي فقط وغفلنا عن سائر النواحي الأخرى فمن الممكن أن يكون المجلس ، من ناحية إدراك القضايا والاحتياجات المعقدة للثورة والبلاد ، ضعيفا ، ولا يستطيع أن يلعب دوره الأساسي في هذه المرحلة الحساسة ، ينبغي أن تكون في المجلس تخصصات لوضع القوانين في جميع شئون البلاد ، وسعي قدر الطاقة للجمع بين الالتزام والتدين والتخصص في

هذا المجلس ولاشك أننا في حاجة أيضا إلى التخصص في العلوم الدينية والفقه ، وعلى المرشحين أن ينظروا من الأصلح ويقدموه على أنفسهم ويعرفوه للجماهير وليعلموا أن مثل هذا الإيثار والفدائية هما أكبر خدمة للإسلام والثورة ، وينبغي أن تعرف الجماهير في المرحلة الثانية مرشحيها قبل إعطاء الأصوات وتقارن بين سوابقه في الشخصية والأعمال قبل وبعد الثورة ومدى الالتزام والتضحيات والعقل والتدبير والحزم عنده ، فإذا لم تكن هذه الأمور متوافرة فإن إعطاء الصوت في هذا الحالة هو بدون أساس وليس جائزا من الناحية الشرعية إلا أن يكون معروفا بمواقفه الفكرية والأخلاقية وأعماله السابقة المؤيدة ويكون موضع الثقة تماما ، وبالنسبة للأشخاص الذين تقدمهم الأحزاب والجماعات يلزم أن يتحقق كل فرد من الناخبين من شخصية كل مرشح منهم ، وليس لنا الحق ، في هذه المسألة الحيوية المتعلقة بالثورة وبمصير الشعب ، أن نجعل ملاحظاتنا الشخصية أو الحزبية أساسا ، ونعطي أصواتنا لأشخاص لا نعرفهم بشكل عشوائي ، ومن الممكن أن يكون الأفراد لا يتمتعون بشهرة كبيرة ولكن لهم الأولوية في اللياقة والكفاءة والتقوى ، وإن الأميين الذين لا يعرفون القراءة أو الكتابة عليهم قبل الذهاب لصندوق الاقتراع أن يطلبوا العون من شخص مثقف ومعروف بالتقوى .

رابعا : يجب أن نكون دقيقين في تعريف الأفراد ولا ينبغي عن طريق الإجبار أو الشائعات أن نشوه صورة الحسن ونجمل صورة السيئ ــ لا قدر الله ــ ولا ينبغي أن تكون الإهانة قرينة تعريف للأفراد المخالفين لأن النيل من الكرامة والعزة لعباد الله وتحطيم القوى الفعالة في البلاد من الكبائر فليسع الأخوة والأخوات ألا يجعلوا أنفسهم موضع غضب الله سبحانه وتعالى .

خامسا : على مسئولي وزارة الداخلية وحفظة صناديق الاقتراع ومراقبي اللجان أن يعلموا أن أصوات الناس أمانة في أعناقهم وكل سحب أو تغيير أو تبديل فيها خيانة للأمانة ، ينبغي أن يراعوا الدقة في حفظ الأصوات وفي فرزها وفي الإعلان عنها وأن يمتنعوا تماما عن إبداء وجهة نظرهم الشخصية أو الحزبية .

سادسا : يجب أن يراعي المرشحون والناخبون أن الانتخابات ليست فرصة لإظهار الحقد والضغائن سواء أثناء الانتخابات أو بعدها ، وأن يراعوا الأخلاق الإسلامية ووحدة الكلمة ، وعلى الفائز أو الخاسر أن يراعي كل منهما احترام الآخر ويقدم له العون الفكري عند اللزوم ولايمتنع عن القيام بما فيه مصلحة البلاد والثورة . وعلى كل حال ففي هذه الظروف التي تتحد فيها قوى الشرق والغرب ضدنا متربصة لهزيمتنا أو لانزواء الثورة الإسلامية فإن الواجب الوطني والإسلامي على جميع الطوائف واجب ثقيل ، واليوم فإن المحافظة على دماء أبطال الإسلام الشهداء مرهونة بإخلاص النية ووحدة الكلمة ويجب أن ندرك أن ثورتنا العظيمة وقفت على أقدامها من خلال ثمن فادح دفعته ، فلنسع إلى تجنب الميول والأهواء النفسية في سبيل الحفاظ على الإسلام والثورة وأن نضع في اعتبارنا مصالح الإسلام والثورة وأن نمتنع عن قبول ما نعجز عن حمله ونضع الأمور في أيدي الأفراد الأكفاء الملتزمين ، فإن جميع المسئوليات السياسية أمانة إلهية ينبغي أن تكون في أيدي أفراد أقوياء وأمناء ، ولا ينبغي أن نفكر في المنصب حتى لا ينزوي الأقوياء ويتولى الضعفاء والمتملقون الأمور وسوف ينتج عن هذا انحطاط البلاد ولا غير ، ينبغي أن نعلم قدر هذا الشعب الفدائي ومنزلة هذه الثورة العظيمة وهذا الزعيم العظيم والقائد الكبير الذي قلما يوجد له نظير في التاريخ وأن نجعل من أنفسنا خداما لهذا الشعب الشريف ، أسأل الله العظيم انتصار جنود الإسلام وعلو درجات الشهداء والصبر والسلوان لذويهم ، والعظمة والقوة للإسلام والمسلمين ، والسلامة وطول العمر لزعيم الثورة ، والتوفيق لجميع العاملين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، في 22 فروردين سنة 1363 هـ ش (11 / 4 / 1984 م) حسين علي منتظري » [9] .

ويمكن للدارس أن يلاحظ أن منتظري يحاول في هذه التوجيهات السياسية أن يقحم رأي الدين والشرع في كل نقطة يعرضها فيكثر من استعمال اصطلاحات فقهية مثل الواجب والجائز والشرعي وغضب الله والنية والأمانة الإلهية وغير ذلك

(9) إذاعة طهران بالفارسية في 11 / 4 / 1984 م .

فرغم أن التوجيهات التي يقدمها معقولة ومقبولة كتوجيهات سياسية إلا أن حرص النظام الإيراني على أن يجعل لأعماله الشكل الديني هو الذي دفع منتظري إلى أن يصوغ توجيهاته السياسية في شكل فتاوى دينية ، ورغم أن هذا الأسلوب في الترغيب والإقناع قد يبدو مفيدا للنظام الإيراني في حينه إلا أنه قد يحدث رد فعل عكسي ولعل الأحداث التي توالت بعد ذلك تثبت هذا الأمر .

وقد شارك سيد علي خامنه إي في هذه الحملة الإعلامية عندما تحدث عن الانتخابات في إحدى خطب الجمعة محددا نظرة النظام والسلطة التنفيذية لهذه الانتخابات حيث قال ما ترجمته : « الواقع أنه لو لم توجد الجماهير في الساحة لما كان للنظام معنى أو مفهوم ، إن الجمهورية الإسلامية يجب أن تكون جماهيرية بمعنى الكلمة أي أن تبنى على أكتاف أفراد الشعب وهو نفسه المعنى الإسلامي للنظام ، ومن هنا كان الاشتراك العام للجماهير هاما في مواجهة أصحاب النوايا السيئة والحاقدين ودعاياتهم سواء داخل البلاد أو خارجها ، والذين كانوا يأملون ألا تشترك الجماهير في الساحة بنفس الكثافة التي كانت في أول الثورة ، وبعد خمس سنوات من عمر الثورة فإن ذهاب ملايين الناس إلى صناديق الاقتراع سوف يثبت للعالم كله أن هذا النظام مازال يستند على أكتاف آحاد الجماهير ، ومن ناحية أخرى فإن هذه الانتخابات لها أهمية من حيث إنها مقدمة لتشكيل مجلس الشورى الإسلامي ومجلس الشورى الإسلامي في نظام الجمهورية الإسلامية هو الركن الذي تلجأ إليه الجماهير في المشاكل والأحداث ، وتستمد منه العون ، إن مجلس الشورى الإسلامي له وظيفتان أساسيتان هامتان : الأولى هي وضع القوانين بحيث يجلس المائتان والسبعون عضوا لكي يبحثوا ويقرروا الضوابط التي يرتضيها آحاد الجماهير ، أما الوظيفة الثانية للمجلس فهي الرقابة على السلطة التنفيذية في كل حركاتها وتصرفاتها ، وعلى هذا فإن مجلس الشورى الإسلامي على رأس الأمور بمعنى الكلمة وليس بعد الزعامة أهم ولا أكثر حساسية في أجهزة الدولة إلا مجلس الشورى الإسلامي ، وإنكم بأصواتكم في الانتخابات تشكلون هذا المجلس الهام ، وهنا تأتي أهمية دوركم في تقرير المصير فهي ليست مسألة سياسية أو مناورة سياسية وإنما تقرير دوركم في تقرير مصير البلاد من خلال الانتخابات ، فإن هذا المجلس سيضع مئات القوانين طوال السنوات الأربع

القادمة ويرسم حركة الدولة وحركة الشعب القادمة خلالها ، وإزاء هذه الأهمية فإن أعداء البلاد ينظرون إلى الانتخابات بقلق خاصة القوى الاستكبارية والكبرى ، وربما نرى أصابعها تحاول إصدار البيانات المضللة ولكنها ستكون موضع استهزاء الشعب ، وإنني أؤكد أن محاولات أعداء الثورة في هذه الانتخابات ستكون أشد من محاولاتهم في انتخابات الدورة الأولى فهم يأملون النفوذ إلى هذا المجلس ، وقد تمكنوا بعض الشيء من النفوذ في الدورة الأولى للمجلس ولذلك سيكون نشاطهم أكبر وسيقومون بالمؤامرات من أجل إفساد هذه الانتخابات ، أما فيما يتعلق بالصفات التي يجب توافرها فيمن ينبغي انتخابه فينبغي أولا أن يكون متدينا ثم يكون ثوريا مؤمنا بمبادئ الثورة ، لديه التخصص اللازم فإنها تعتمد على التخصص والخبرة والمعرفة في شئون البلاد ولكن ليس كبديل عن شرط التدين والتقيد بالفكر الإسلامي والعمل الإسلامي ، فالتدين والتخصص شرطان أساسيان عامان ولازمان ولايستغنى بأحدهما عن الآخر ، أما فيما يتعلق بالناخبين فينبغي أن يعطوا أصواتهم عن علم ووعي ، وهذا ليس معناه معرفة تكتيك المرشحين فقط أو الوسوسة التي يروجونها في نفوس الناس بل ينبغي توافر المعرفة الشخصية ، لذلك فإني أهيب بكم أيها الأخوة والأخوات في كل مكان من بلادنا ضرورة الاهتمام بالمعرفة عن طريق التحقيق والبحث من خلال أفراد بصيرين ومؤمنين وأمناء إن كنتم لا تعرفون المرشحين جيدا شخصيا ، إن الانتخاب عملية مهمة ولكن ليس بصورة عشوائية فاسألوا أهل الخبرة وأهل المعرفة وأهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ، ولا ينبغي ـــ لا قدر الله ـــ أن تكون الأصوات قليلة ، كما لا ينبغي ـــ لاقدر الله ـــ أن يكون عدد المنتخبين قليلا ، وإني أحذركم بهذه المناسبة من التوقيعات المضللة على البيانات مثل توقيع حزب الله مركز طهران ، أو حزب الله شرق طهران ، أو أتباع الإمام المسلمين ، فلا تلتفتوا لمثل هذه التوقيعات ودققوا في مصدرها ، وانتخبوا الأشخاص الذين تطمئنون إليهم وتعرفونهم جيدا ، كما أحب أن أشير إلى أن البعض يميل إلى ارتكاب المخالفات وهؤلاء سيقعون تحت طائلة الحد القانوني ، وإن كنت من الناس الذين لا يميلون إلى الإكثار من استخدام حدود القانون ، وأستشرف التقوى في النفوس والأفكار لأن المخالفات وإن كان مرتكبوها سوف يحاسبون بالقانون إلا أن آثارها سوف تبقى بعد ذلك

في أذهان الناس وفي الواقع الاجتماعي ، لذلك أهيب بالجميع من مرشحين وأنصار مرشحين وناخبين أن يسعوا للتحرك في حدود القانون وهذا من أحد عناصر التقوى الإلهية فواجب على جميع الأفراد احترام القوانين والمقررات التي وضعها المسئولون في النظام الجمهوري ، فاحترام الموازين القانونية معناه احترام الموازين الشرعية ، وآمل أن يوفقكم الله جميعا لانتخاب النواب الصالحين » (10) .

ويستطيع الدارس ملاحظة أن الفترة التي سبقت انتخابات الدورة الثانية لمجلس الشورى الإسلامي قد شهدت تحركا مدروسا ومكثفا للنظام الإيراني الحاكم لاستكمال مسيرته نحو مجلس نيابي يحكم سيطرته عليه بعد أن نجح في الدورة الأولى في إيصال عدد لابأس به من علماء الدين والعناصر المؤيدة للنظام إلى عضوية هذا المجلس فإذا كان النظام الإيراني قد نجح في الجولة الأولى للانتخابات في هذه الدورة الثانية في إحكام قبضته على كثير من الدوائر الانتخابية إلا أنه قد واجه بعض المصاعب في عدد من الدوائر يصل إلى أكثر من ثلث الدوائر الانتخابية في إيران ، خاصة في كردستان والمناطق التي تقع بعيدا عن العاصمة أو عن مراكز الضغط المؤيدة للنظام ، مما جعل هذه الدوائر تدخل مرحلة الإعادة لعدم تمكن المرشحين من الحصول على الأغلبية المطلوبة لدخول المجلس ، لذلك لجأ النظام الإيراني في هذه الدوائر إلى نفس أوراقه التي ربحت في الجولة الأولى للانتخابات وهي الطلاب حيث عقد المؤتمرات الطلابية في الجامعات ، وقد عبر مير حسين موسوي عن نظرة حكومته تجاه هذه المؤتمرات ودورها في الانتخابات فقال ما ترجمته : « إن حضور الشعب في ساحة الانتخابات ضمان لاتخاذ السياسة شكلا ثوريا إسلاميا من خلال المجلس لمواجهة التحديات واستمرار جهود المجلس الأول ، وإذا كان الطلاب سيشتركون في عملية الانتخابات فإن واجبهم الأول هو التعريف بالمرشحين الصالحين لأسرهم وذويهم وأفراد الشعب حتى تدخل المجلس أفضل العناصر الصالحة » (11)

---

(10) إذاعة طهران بالفارسية ، في 13 / 4 / 1984 م .

(11) إذاعة طهران بالفارسية ، في 15 / 3 /1984 م .

كما كان النظام حريصا على اشتراك النساء وكسب أصواتهن في الانتخابات حيث اجتمع الخميني بعضوات المكتب الإسلامي في قم وتحدث إليهن فقال ما ترجمته : « اعلمن أن الانتخابات من الأمور التي لها دخل كبير في تقرير مصيركن ومصير بلادنا بل لعل لها أهم دور في ذلك ، وعلى هذا ينبغي عليكن بما لكن من دور فعال ألا تدعن قيام مجلس يسيطر عليه ـــ لاقدر الله ـــ عناصر غير صالحة تجذبه ناحية الشرق أو ناحية الغرب ، وينبغي أن يكون لجميعكن رأي في الشئون السياسية لأنها ليست خاصة بفئة ، تماما كالعلم ، وينبغي على النساء الاشتراك في الأنشطة السياسية والاجتماعية مع الرجال مع حفظ تعاليم الإسلام ، فينبغي اشتراككن وحضوركن وذهابكن إلى صناديق الانتخابات لإحباط نشاط أعدائنا في الداخل والخارج »[12] .

وفضلا عن قيام النظام الإيراني بمحاولة كسب تأييد الطلاب والنساء فقد عمد إلى محاولة كسب ود أسر المعتقلين السياسيين حيث أمر آية الله الخميني حجة الإسلام يوسف صانعي المدعي العام للبلاد بضرورة الإسراع في الإجراءات الكفيلة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين تثبت الدراسة والبحث استحقاقهم للعفو .

إن تحليل الأحداث التي وقعت في إيران خلال فترة انتخابات الدورة الثانية لمجلس الشورى الإسلامي يكشف عن نجاح النظام الحاكم في إبعاد بعض الأجنحة المعارضة للولاية المطلقة للفقيه عن المنافسة في رسم السياسة الإيرانية سواء في مجلس الشورى الإسلامي أو في مجلس الخبراء حيث تمت عملية انتخاب أعضاء نصف المدة لمجلس الخبراء مع عملية انتخاب نواب مجلس الشورى ، وإذا تتبعنا خطوات النظام الإيراني لتحقيق هذا الهدف نجد أنه بدأ عملية الانتخابات قبل موعد إجرائها بوقت كاف سمح له بشحن الجماهير عاطفيا ووجدانيا لاشتراك عام في هذه الانتخابات بعد أن خوفهم من خطر السلبية واللامبالاة ، ووعدهم بضمان حرية الانتخابات إلى أقصى حد ، وأصدر قانونا جديدا للانتخابات سمح للجميع بالتصويت اعتبارا من سن السادسة عشرة ومن واقع البطاقة الشخصية ودون كشوف محددة للناخبين ، وقد ساعد على زيادة عدد الناخبين والمرشحين بمطالبة الفنيين والمتخصصين والخبراء

---

(12) إذاعة طهران بالفارسية في 8 / 4 / 1984 م .

المغمورين بترشيح أنفسهم لحاجة النظام والمجلس لخدماتهم ، ولكنه طالب الجماهير بعد ذلك بألّا يعطوا أصواتهم إلا لمن يعرفونهم من المرشحين أو استشارة علماء الدين ، وفضلا على ذلك فقد زاد النظام من عدد لجان الانتخابات فأضاف لجانا متنقلة إلى جانب اللجان الثابتة لتصل إلى الجماهير سواء في طهران أو المحافظات كما أرسل لجانا انتخابية لمناطق الحرب والجبهات ، وقد اتخذ النظام إجراءات أمن لم يسبق لها مثيل رغم عدم وجود حالة طوارئ أو أحكام عرفية ، ثم سمح للمعتقلين السياسيين والمسجونين بالإدلاء بأصواتهم في لجان خاصة . والأكثر من هذا فقد قام بالضغط على الجناح المعتدل في حركة تحرير إيران بزعامة مهدي بازركان ، وهي الحزب الشرعي الوحيد إلى جانب حزب الجمهورية الإسلامية تلك الحركة التي تلقى دعما من تجار السوق المركزي في طهران ـــ البازار ـــ والذين لهم نفوذ في جميع أنحاء إيران ، وذلك لمنع أعضائها من الترشيح مما جعل قوائم الترشيح تتحدد فئاتها بحيث يتصدر علماء الدين هذه الفئات بالإضافة إلى عدد من أعضاء المجلس في دورته الأولى ، أما الباقون من المتخصصين والفنيين فلم يمثلوا ثقلا في هذه القوائم لأن غالبيتهم من المغمورين الذين لم يتمكنوا من تعريف أنفسهم للناخبين مع قصر المدة التي سمح بها النظام لقيام المرشحين بالدعاية لأنفسهم ، إلى جانب تخويف النظام للناخبين من خطر العناصر المندسة بين المرشحين للانحراف بالثورة عن منسارها ، وكذلك التأثير على نوعية الدعاية من خلال الضغوط الدينية والمذهبية .

ولقد كان الخميني عنيفا في مواجهته الجماعات السياسية المختلفة الخارجة على نظرية ولاية الفقيه خلال عملية الانتخابات حيث وجه إليهم تحذيرا شديد اللهجة قبل انتخابات الإعادة مباشرة ، قال فيه ما ترجمته : « لقد لوحظ أنه بعد انتخابات المرحلة الأولى من الدورة الثانية لانتخابات مجلس الشورى الإسلامي ، أن أفرادا يروجون الشائعات حول عدم نزاهة أعضاء لجنة الرقابة على الانتخابات تهدف إلى إضعاف أو إهانة أعضاء هذه اللجنة الموقرة التي تعمل من أجل رفعة الإسلام ، وقد وصل الأمر بهؤلاء الأفراد إلى أن يوصلوا هذه الشائعات إلى الصحف والمطبوعات والمحافل ، غافلين عن أن القيام بهذه الأعمال سوف تكون له نتائج سيئة في دور الإعادة

وفي مستقبل الثورة الإسلامية ، وأني آمل أن تكون هذه الأعمال صادرة عن غفلة بنتائجها السيئة ، وليس معلوما أنه قد وجهت مثل هذه الأعمال إلى لجان الرقابة على الانتخابات في فترة الحكم النيابي الملكي رغم أنهم طردوا الفقهاء من المجلس النيابي وفعلوا بالشعب ما رأيتم ، وإنني أحذر هؤلاء الأفراد من أن إضعاف أو إهانة الفقهاء أو أعضاء لجان المراقبة أمر خطير لأن الانحرافات تدخل أي نظام بالتدريج وتسقط هذا النظام آخر الأمر ، ومن اللازم أن نهتم بصورة أكيدة بمصالح الإسلام والمسلمين ونحترم القوانين مهما كانت مخالفة لوجهة نظرنا الشخصية وأن نكون أوفياء لهذه الجمهورية الإسلامية التي تتعرض لعداء القوى العظمى ، وينبغي أن أقول في النهاية إن حضرات فقهاء لجنة الرقابة قد عينوا نتيجة معرفتي بهم وبأخلاقهم وأرى أن احترامهم وحفظ مقامهم لازمان ، وآمل ألّا تتكرر مثل هذه الأمور ، وأذكر لجنة الرقابة أن يكونوا حاسمين في عملهم وأن يعلموا بدقة وحزم ويعتمدوا على الله تعالى ، وأسأل الله تعالى العناية والرحمة للشعب العزيز » (13) .

ب ـ السلـطة التنفيذيـة :

أما فيما يتعلق بالممارسة السياسية من خلال انتخابات رئاسة الجمهورية فيستطيع الدارس أن يدرك أنها تختلف تماما عن الديمقراطية بالمفهوم الغربي ، حيث تبلورت وجهة نظر النظام حول هذا الموضوع ، ومؤداها أنه لا يريد أن يشغل منصب رئيس الجمهورية إلا من هو على خط الولي الفقيه ، فالخميني هو الذي دفع ببني صدر إلى مقدمة المرشحين للرئاسة في أول عملية لانتخاب أول رئيس للجمهورية الإسلامية بعد نجاح الثورة ، والخميني هو الذي رفع دعمه عن بني صدر عندما تمادى في أسلوبه الليبرالي فعزل عن هذا المنصب وبموافقة الخميني ، ثم دفع علماء الدين برئيس الوزراء الذي فرضوه من قبل على بني صدر وهو محمد علي رجائي ليتولى منصب رئيس الجمهورية ، وبدعم من الخميني نجح رجائي في أن يكون ثاني رئيس للجمهورية ، ولكنه اغتيل عندما فجرت منظمة مجاهدي خلق مبنى رئاسة الوزراء

(13) إذاعة طهران بالفارسية في 15 / 5/ 1974 .

في 8 شهر يور سنة 1360 هـ . ش ، 30 / 8 / 1981 م وكان متواجدًا فيه آنذاك ، ثم دفع الخميني بأحد تلامذته إلى هذا المنصب وهو سيد علي خامنه إي فنجح في الانتخابات بدعاية علماء الدين له في 10 مهر سنة 1360 هـ . ش 2 / 10 / 1981 وعندما اشتدت المطالبة بأن تتسع قاعدة المرشحين لانتخابات الرئاسة وسمح النظام بذلك تقدم خمسون مرشحا للدخول في معركة الانتخابات على كرسي الرئاسة ولكن الخميني شكل لجنة من مجلس الرقابة على القوانين لبحث طلبات المرشحين والتأكد من صلاحياتهم ، وقد سمحت لجنة مجلس الرقابة على القوانين لثلاثة مرشحين فقط من بين الخمسين مرشحا للدخول في معركة الانتخابات التي جرت في أغسطس عام 1985 م وهؤلاء المرشحون الثلاثة هم حجة الإسلام سيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية الذي انتهت مدة رئاسته ، حبيب الله أصغر أولادي الذي يمثل الاتجاه المحافظ الذي يحظى بمساندة جانب كبير من تجار البازار حيث لعب شقيقه دورا أساسيا في غرفة التجارة وكان يتولى منصب وزير التجارة حتى عام 1984 ثم تخلى عن منصبه الوزاري على أثر تصويت بعدم الثقة في مجلس الشورى الإسلامي ، وكان قد تقدم في شهر أبريل من العام نفسه للانتخابات التشريعية في طهران ولم ينجح في الوصول إلى عضوية مجلس الشورى ، وكان حبيب الله قد لعب دورا هاما في الإعداد للثورة وصدر ضده حكم بالسجن مدى الحياة عام 1963 لاشتراكه في اغتيال حسين علي منصور رئيس الوزراء في حكومة الشاه في ذلك الوقت وأطلق سراحه عام 1977 م . أما المرشح الثالث فهو محمود مصطفوي كاشاني ولم يكن أحد الوجوه المألوفة على الساحة السياسية رغم أن اسمه معروف للإيرانيين لأنه ابن آية الله كاشاني الذي لعب دورا كبيرا كنائب في البرلمان في عهد حكومة محمد مصدق (1951 — 1953 م) . وقد قام محمود بالتدريس في جامعة بيلي في طهران في عهد الشاه كأستاذ في القانون بعد أن تلقى علومه في إيران وباريس ، وكان ينتهج الخط المحافظ الإسلامي وإن كان أقل راديكالية من أصغر أولادي ، ويحظى مصطفوي كاشاني بصداقات بين علماء الدين الذين يملكون نفوذا كبيرا ، وقد ذكر حجة الإسلام أمامي كاشاني المتحدث باسم مجلس الرقابة على القوانين أن الموافقة على هذه الشخصيات تمت على أساس صفاتهم السياسية والدينية وما أبرزوه في السابق من

قدرات وقد استبعدت لجنة مجلس الرقابة ترشيح مهدي بازركان زعيم حركة تحرير إيران الذي شغل منصب رئيس الوزراء في الحكومة المؤقتة التي شكلت عقب الإطاحة بالشاه وكان قد قاطع في العام السابق مع حركته الانتخابات التشريعية وندد بغياب الديمقراطية ، وعقب إعلان تاريخ انتخابات الرئاسة نشر قائمة بشروط ضمان سيرها بصورة طبيعية ، وأعلن ترشيحه هذه المرة بعد أن أشار إلى توافر عدد كبير من هذه الشروط ، وكانت السلطات القضائية قد سمحت قبل ذلك بإعادة فتح مكاتب حركة تحرير إيران المغلقة منذ الحادي عشر من فبراير من العام نفسه بعد هجومها على عدة مئات من الراديكاليين الدينيين من أعضاء ما يسمى بحزب الله (14) .

وقد أسفرت عمليات فرز أصوات الناخبين بصورة نهائية عن فوز حجة الإسلام سيد علي خامنه إي بأغلبية ساحقة حيث حصل على 12,203,870 صوتا من مجموع الأصوات الصحيحة البالغ 13,889,583 صوتا في حين حصل سيد محمود كاشاني على 1,402,416 صوتا وحصل حبيب الله أولادي على 283,297 صوتا (15) .

وكان واضحا أن النظام قد خطط جيدا لإعادة انتخاب خامنه إي فترة رئاسة ثانية حيث لم يكن منافساه ، اللذان سمحت لهما لجنة مجلس الرقابة على القوانين بالترشيح ، في مستوى المنافسة الحقيقية في حين أبعدت اللجنة بعض المنافسين الأقوياء أمثال بازركان ، وقد أقلقت نتيجة الانتخابات بعض جماعات المعارضة فأغرت سيد محمود كاشاني بالهجوم على الحكومة واتهامها بالضعف وعدم تهيئة المجال المناسب لنجاح الانتخابات ، وقد اضطر ميرحسين موسوي رئيس الوزراء في ذلك الوقت إلى عقد مؤتمر صحفي رد فيه على هذه الاتهامات حيث قال ما ترجمته : « لقد تمت انتخابات رئاسة الجمهورية على الرغم من المؤامرات والضغوط والتضليل الذي أذاعت وسائل إعلامنا جانبا منه ، فلقد كانت دعايات المرشحين أحيانا تخرج كثيرا

---

(14) وكالات الأنباء ، في 29 / 7 / 1985 م .

(15) إذاعة طهران بالفارسية ، في 19 / 8 / 1985 م .

عن حد الإنصاف ، وعلينا أن نسعى إلى أن تكون حركتنا بالشكل الذي يتيح للحكومة الحالية والحكومات القادمة مناخا مفتوحا تستكمل فيه نموها في ظل الجمهورية الإسلامية وتزيد خلاله إجادتها للعمل ، إن الحكومة في ظل النظام الجمهوري الإسلامي هي إحدى مؤسسات السلطة التنفيذية وتقع على عاتقها مشاكل الحرب والاقتصاد والمجتمع ، وإن حكومتنا ببركة الثورة والأسس التي أرستها تضطلع بأعباء خدمة الناس ، بحيث لم تعد الجماهير تعتبر الحكومة شيئا غريبا عنها ، ولكن أحيانا ما تكون الحكومة موضع هجوم نتيجة بعض الظروف ، ولكننا أيضا نقبل النقد لأننا إذا واجهنا الضغط بالقوة فإن السلطة التنفيذية سوف تقوى ولن نستفيد من المناخ المعنوي الموجود في بلادنا ، إننا نتصور أن الاجتهادات التي تدور حول سياسة الجمهورية الإسلامية ينبغي أن تكون عادلة ومنصفة وتتمتع بقدر أكبر من القيم المعنوية ولكننا عندما لا نشعر بهذا تكون الحكومة دائما موضع اتهام وطعن ، وعند ذلك يحدث شرخ في داخل مجتمعنا الإسلامي في حين إن علينا أن نراعي دائما طبيعة نظامنا الإسلامي بقيمه الإلهية ، إن الاتهام الذي وجهه بعض المرشحين للحكومة بأنها ضعيفة يخرج عن حد الإنصاف لأن الحكومة تواجه ضغوطا مختلفة من الداخل والخارج وتقوم قوى الاستكبار بوضع العراقيل والعقبات أمام كل خطوة تحاول الحكومة أن تخطوها لذلك فإن المواجهة العنيفة ليست أسلوبا مناسبا وإنما ينبغي اتباع أسلوب أكثر منطقية وتعقلا ، إن الأسلوب الصحيح الذي وضعه نظام الجمهورية الإسلامية للنقد يحتم على كل من ينتقد الحكومة أن يبين الأسباب والملابسات ويضع الاقتراحات حتى لا يحرج الحكومة ، إننا في هذه الظروف نحتاج إلى التشجيع لأن من يتصدى للعمل في الأجهزة الحكومية في هذه الظروف لاشك أنه يخطئ ولكنه بجانب الخطإ يقوم بأعمال إيجابية كثيرة ، وإن تشجيع خدماته يؤدي إلى نمو الخدمات في المجتمع ، إن إذاعة الـ (بي بي سي) وسائر أجهزة الإعلام الغربية هي التي تردد أن شيئا لم يتم في إيران وأن الخراب في كل مكان ، وهذه الادعاءات ليس لها حل ، إنني أعتقد أن الأخ الذي يقول إن الحكومة لم تنجح في تخفيض الأسعار كان من الأفضل أن يقول إن الحكومة خفضت التضخم من 25٪ إلى 4,3 ٪ وإنني

أعد بأن أخفض التضخم إلى 2 ٪ إذا وصلت إلى منصب الرئيس وعندئذ تقبل عليه الجماهير ، أما أن يوجه الاتهامات إلى الحكومة فقط فهذا أمر غير منصف ولاترضاه الجماهير ، وإذا كان النقد في الحدود التي يقبلها الجميع فليس في الحكومة من لا يقبل النقد ولكننا نرى أن النقد إذا تجاوز الحدود وأنكر كل خدمات الحكومة فلن يكون له أي نفع لأننا لا نهتم بالنقد الذي يتناقض مع مبدإ الخدمة ، إننا نرضى أن يوجه إلينا النقد بأننا مقصرون في تقديم الخدمات للمستضعفين ولكن أن يقال لنا دعوا المصانع لنا حتى تتفرغ الحكومة فإننا نعتبر هذا القول من قبيل الخطإ وجر الحكومة إلى التضليل لأن الحكومة التي ترفع شعار خدمة المستضعفين ينبغي أن تفكر في المحرومين ، ومن المسائل التي انتقد فيها المرشحون الحكومة هي مسألة القطاع الخاص ، وإن الحكومة لا ترد على مثل هذه الانتقادات إلا من خلال الأرقام والإحصائيات . ولقد ضربت أمثلة على ذلك خلال الحديث التليفزيوني الذي تحدثت فيه عن القطاع الخاص بعد توجيهات الإمام ؛ لأن توضيح مثل هذه المسائل بالأرقام للجماهير يخدم هذه القضية ، ولا شك أن الإحصائيات توضح زيادة مساعدات الحكومة للقطاع الخاص بنسبة 80 ٪ عن عهد الشاه ، وأن مصادرة النظام لمصانع عملاء الشاه وأذناب العهد البائد ليس ذنبنا وأن الحاكم الشرعي هو الذي صادر بعضها لمصلحة الشعب وليس للحكومة الحق في إلغاء هذا التصرف ، وما من رخصة شرعية تسمح لنا أن نصرف النظر عن حق الجماهير وليست لدينا الوقاحة أن نتجرأ على المعتقدات الإسلامية وسوف نكون مستعدين أمام الله أن نسأل عن إنفاق كل ريال ولن نعتذر بتوجيهات هؤلاء لأن أحدا لا يحمل وزر أحد أمام الله فإذا ثبت أنه قد صودرت أموال فرد أو ممتلكاته بصورة غير شرعية فإن السلطة القضائية سوف تتخذ الإجراءات وسوف تعيدها إليه ، ولكن أن نبيع المصانع لجماعة بأرخص ريال واحد من ثمنها فإننا لا نقبل هذا مطلقا ليس على المستوى الشخصي ولكن على مستوى الحكومة كلها لأننا نتبع المصلحة العامة ، إننا لم نضع العراقيل أمام أحد في مجال الاستثمار بل شجعنا الجميع وهذا من مفاخرنا ، وإنني أطالب أجهزة الإعلام بالتحري عن هذه المسائل حتى تكتشف الإنجازات التي حققتها الحكومة بالنسبة لحكومات

العهد البائد ، لقد اتهم أحد المرشحين الحكومة بالعجز أمام خبرات الولايات المتحدة الأمريكية في ساحة محكمة العدل الدولية بلاهاي وأن المحامين الإيرانيين فشلوا في الحصول على حكم لصالح إيران وأنا أقول إنه لا صحة إطلاقا لهذه المزاعم فعندما ناقشت محكمة العدل الدولية اتفاق الجزائر كان ذلك في عهد حكومة الشهيد رجائي ولم يحدث في عهد هذه الحكومة ، ولقد نوقش هذا العمل في ذلك العهد بصورة حاسمة ولقد شرح الشهيد رجائي وقائع هذا الموضوع لمجلس الشورى الإسلامي وشريط تسجيل هذه الجلسة مازال موجودا ، ولقد دلت كل المناقشات في المجالس المسئولة المختلفة وتسجيلاتها موجودة على أن أسلوب الشهيد رجائي في معالجة هذه القضية كان أفضل أسلوب متاح في ذلك الوقت ، فإذا كانت هذه المحكمة تعاني من النقص فلماذا يتعامل معها هذا الأخ ؟ وإذا كان معارضا لرأي مجلس الشورى فلماذا ظل عضوا فيه ؟ وأحب أن أصحح لحضرته بأن محامي إيران في محكمة العدل الدولية لم يكن لهم رئيس ، والمعروف أن المحامين في هذا المجال لهم نفس الحقوق ولذلك فإن الدولة لم تعين لهم رئيسا . وليس صحيحا أنه هو نفسه كان رئيسا لبعضهم ولقد زعم حضرته أنه مؤسس جهاز تعبئة رجال القانون وهذا ليس صحيحا فإن الشهيد رجائي هو الذي أسسه وبدأ عمله في مكتب الخدمات القانونية الدولية بمقر رئاسة الوزراء وكان رئيسه هو السيد / افتخار كهرمي وهو من رجال القانون الملتزمين ، فلماذا ينسب هذا المرشح لنفسه الخدمات الجليلة التي يقوم بها غيره ؟
أما فيما يتعلق بالقرار الذي أصدرناه بعزله خلال ربيع وصيف ذلك العام فإننا نذكره بأن هذا كان احتراما لسياسة الهيئة العليا للرقابة لأن حضرته كان يتجاهل التصحيحات التي كانت تقدمها الحكومة لأعماله في هذا المجال ، ولقد قال عندها إنه سوف يرفع ضدنا دعوى قضائية وسوف يوجه إلينا لطمة في هذا المجال وعندئذ أرسلت إليه رسالة صريحة بأنه إما أن يحترم توجيه الهيئة العليا للرقابة وإما أن يستقيل من منصبه إلا أنه استمر في منازعاته وقال إنه إذا أقالتني الحكومة فإنها تكون مستمرة في السير في ركاب أمريكا لأنها رجعت إلى أمريكا في هذا الخصوص ، ألا يعرف حضرته بأن إمام الأمة هو الذي أصدر قرارا بعزله ؟! لماذا لا يدرك حضرته هذه

الأمور ؟ لقد واجهنا المحكمة التي تتحكم في ملايين الدولارات و لم نسمح بأن تجرنا إلى وضع يستفيد منه العدو ، لماذا كان يظن حضرته أنه إذا ترك الحكومة فإن الأمور ستفسد ؟ ولاشك أن مثله هو الذي لا يقوى على مواجهة محكمة العدل الدولية ، لقد كان محامونا من أفضل القضاة والعناصر في المجلس الأعلى للقضاء ومنهم السيد / موسوي أردبيلي ولا نعتقد أن الوفد الإيراني في المحكمة كان ضعيفا بل كان يعمل بشكل أقوى من السابق [16] .

ويتضح للدارس أن حديث مير حسين موسوي يكشف النقاب عن أشياء جوهرية في التطبيق تخالف شكل وروح نظرية ولاية الفقيه ، فهو حين يدافع عن الحكومة يشير إلى تجاوزها عن أشياء ثابتة في أسس النظرية ، ونذكر منها على سبيل المثال الخطوات الاشتراكية الواضحة وأهمها قضية تأميم المصانع وإدارة الدولة لها إدارة كاملة ورفض موسوي صراحة التنازل عن ذلك الأمر مع أنه يتناقض مع فكرة الإدارة في نظرية ولاية الفقيه . بل إن الحكومة تلقي اللوم على حاكم الشرع الذي أمر بمصادرة مصانع الأثرياء ، وهناك أيضا نقطة أخرى أخطر يشير إليها موسوي وهي أن الحكومة لن تبيع المصانع للناس بأرخص ريال واحد من ثمنها في الوقت الذي تدعي فيه على لسان موسوي أنها حكومة خدمة الجماهير بل طالب موسوي أجهزة الإعلام بتغطية موقف الحكومة ودعمها أمام خصومها .

أما فيما يتعلق بتشكيل الوزارة فرغم أن دستور الجمهورية الإسلامية قبل التعديل الذي أدخله رفسنجاني كان يعطي الحق لرئيس الجمهورية في ترشيح رئيس الوزراء والوزراء إلا أن واقع الممارسة العملية في ساحة السياسة الإيرانية قد فرغ هذا الحق من محتواه ، لأن القانون الذي وضع للتصويت على الثقة في رئيس الوزراء وحكومته في مجلس الشورى الإسلامي قد جعل هذا المجلس هو صاحب السلطة الحقيقية في اختيار رئيس الوزراء والوزراء ، ومن خلال المناقشات التي تدور بصفة رسمية أو

---

(16) إذاعة طهران بالفارسية ، في 19 / 8 / 1985 م .

غير رسمية بين رئاسة المجلس ورئاسة الجمهورية للاتفاق على الحكومة يتم في أغلب الأحيان فرض رئيس للوزراء على رئيس الجمهورية كما حدث مع بني صدور ورجائي وخامنه إي ، والأمر لايتوقف عند هذا الحد بل يكون اختيار واستمرار كل وزير على حدة مرهونا بثقة أعضاء مجلس الشورى الإسلامي به .

ويستطيع الدارس أن يدرك أن حكومة مير حسين موسوي تعتبر أول حكومة تمثلت فيها أبعاد حكومة الولي الفقيه سواء بسبب استقرار السلطة التنفيذية في يد علماء الدين بعد نجاح سيد على خامنه إي أحد حجج الإسلام البارزين من تلامذة الخميني في أن يصبح رئيسا للجمهورية ، أو بسبب السيطرة الكاملة التي حققها علماء الدين على مجلس الشورى الإسلامي أو بسبب اختيار شخصية فنية متجاوبة نتيجة لهذين العاملين كشخصية مير حسين موسوي لرئاسة مجلس الوزراء ومن خلال تبين ملامح تاريخ حياة مير حسين موسوي يمكن القول بأن علماء الدين قد اختاروا الشخص المناسب حقا لتكتمل به دائرة ولاية الفقيه حيث ولد مير حسين موسوي في مدينة خامنه بالقرب من تبريز والتي يرجع إليها أصل رئيس الجمهورية وذلك سنة 1942 م ، وأتم تعليمه في قسم العمارة وبناء المدن بجامعة طهران الأهلية دانشكاه ملي سنة 1970 م (1348 هـ . ش) وقد مارس النشاط السياسي المعادي لنظام الشاه حتى اعتقل بسببه سنة 1974 م (1352 هـ . ش) واشتغل بالتدريس في جامعة طهران الأهلية بعد الإفراج عنه منذ سنة 1974 م (1353 هـ . ش) وأسس حركة الإيرانيين الإسلامية (جنبش إسلامي إيرانيان) سنة 1976 م (1355 هـ .ش) وانضم إلى حزب الجمهورية الإسلامية بعد قيام الثورة وأسس صحيفة الجمهورية الإسلامية وصار رئيس تحريرها المسئول ، ثم صار عضوا في مجلس قيادة الثورة ، واختاره محمد علي رجائي وزيرا للخارجية في حكومته ، وظل في هذا المنصب في حكومة باهنر ، وقد اختير رئيسا لوزراء إيران اعتبارا من 31 / 10 / 1981 م .

ويستطيع الدارس أن يدرك أن موسوي اشتراكي النزعة من خلال ممارساته السياسية ومحاولاته دعم استمرار الخطوات الاشتراكية التي تقوم بها الحكومة .

ويستطيع المحلل للأحداث داخل إيران خلال هذه الفترة أن يتبين بوضوح أن الصراع على حق إصدار القرار الذي دار بين علي أكبر هاشمي رفسنجاني باعتباره على رأس السلطة التشريعية وسيد علي خامنه إي باعتباره على رأس السلطة التنفيذية وهما من علماء الدين وتلامذة الخميني ممن يحملون لقب « حجة الإسلام والمسلمين » والذي هدأ في أعقاب الاتفاق الودي الذي أبرماه فيما بينهما بعد مقابلة للخميني بتوزيع السلطات ، وفتح قناة للاتصال والتشاور فيما بينهما ، وقد دفع أحد المتنافسين وهو سيد علي خامنه إي إلى أن يحرض مير حسين موسوي رئيس الوزراء على المطالبة بسلطات أوسع في إدارة الشئون الداخلية للبلاد ، وما دام خامنه إي رئيس حزب الجمهورية الإسلامية هو الذي اختار موسوي أحد أعضاء حزبه والمتحدث الرسمي باسم الحزب لكي يساعده فإن مطالبة موسوي بسلطات أوسع تعني سلطات أوسع لخامنه إي نفسه ، وهكذا أجرى موسوي اتصالات واسعة بالخميني ونائبه المنتظر (منتظري) وعدد من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي من أعضاء حزب الجمهورية الإسلامية ليحصل على تأييدهم لمطالبه ، ثم تقدم إلى مجلس الشورى بطلب للتصويت على منحه هو وحكومته الثقة .

والجديد في الأمر أن هذه هي المرة الأولى منذ قيام الثورة في إيران التي تطلب فيها الحكومة شرعية ذاتية باعتبارها جهازا مستقلا لا تابعا لرئيس الجمهورية الذي كان يواجه المجلس النيابي وحده للحصول على موافقته على رئيس الوزراء الذي اختاره وبهذا وضع موسوي النظام الحاكم أمام طريق جديد واختيار جديد يلقى دعما من أقوى حزب في البلاد وهو الجمهورية الإسلامية ورئيسه خامنه إي رئيس الجمهورية وهو إعطاء رئيس الوزراء مقعدا رسميا على طاولة إصدار القرار التي تضم كبار القادة السياسيين ، وكذلك منح وزرائه مجالا فسيحا للتحرك بحرية على الساحة الداخلية لإيران ، وكان معنى أن يرفض مجلس الشورى الإسلامي طلب رئيس الوزراء الوقوع في مأزق الإفصاح عن طبيعة متخلفة للنظام الإيراني الحاكم ، وهو ما سعى هذا النظام دائما أن يبعد شبحه عنه وأن ينفي هذا الاتهام عن نفسه ، لذلك كان علي رفسنجاني

ومجلس الشورى معه أن يفكروا مليا في طريقة معقولة ومقبولة للخروج من هذا المأزق [17] .

وقد استطاع موسوي أن يثبت أقدامه بالاعتماد على خامنه إي رئيس الجمهورية وبحسن علاقاته مع كل أجهزة الدولة ومؤسساتها اعتبارا من الزعيم ونائبه إلى السلطة القضائية ومجلس الرقابة على القوانين ، إلا أن مجلس الشورى الإسلامي وعلى رأسه رفسنجاني أحد أخطر أعمدة نظام ولاية الفقيه كان يحجم من نشاطه ويوقف من طموحاته ويعرقل من خططه الاشتراكية ، ولقد كان الخميني نفسه يتعاطف مع اتجاه موسوي الاشتراكي إلا أن رفسنجاني كان يحول دون أن يثمر هذا التعاطف أية سياسة .

ولقد كان موسوي حريصا على اختيار وزراء يمثلون نفس اتجاهه بالتشاور مع خامنه إي رئيس الجمهورية ولكنه لم يكن يستطيع أن يتجاهل أشخاصا صاروا من أعمدة النظام فكان مجبرا على أن يضمهم في تشكيله ، كما كان مجلس الشورى الإسلامي يحاول تخفيف اتجاهه الاشتراكي بعد إعطاء الثقة لبعض وزرائه ، ولنضرب مثلا بالوزارة التي شكلها في السابع من شهر أغسطس سنة 1984 م وطرحها للثقة في مجلس الشورى الإسلامي وتتكون من ستة وعشرين وزيرا هم على النحو التالي :

1 ـــ علي أكبر برورش	وزيرا للتربية والتعليم
2 ـــ سيد محمد خاتمي	وزيرا للإرشاد الإسلامي
3 ـــ حسين نمازي	وزيرا للشئون الاقتصادية والمالية
4 ـــ علي أكبر ولايتي	وزيرا للخارجية
5 ـــ حسن عابدي جعفري	وزيرا للتجارة
6 ـــ هادي منافي	وزيرا للصحة
7 ـــ جواد إيجري	وزيرا للدولة لشئون البيئة

(17) إذاعة طهران بالفارسية ، خلال الفترة من 1 / 7 / 1984 م حتى 8 / 8 / 1984 م

8 ـــ محمد تقي بانكي — وزيرا للدولة ورئيسا لهيئة التخطيط والميزانية
9 ـــ مرتضى نبوي — وزيرا للبريد والبرق والهاتف
10 ـــ العميد محمد سليمي — وزيرا للدفاع .
11 ـــ هادي نجاد حسينيان — وزيرا للطرق والنقل
12 ـــ بيزن نامدار زنكنه — وزيرا لجهاد التعمير
13 ـــ محسن رفيق دوست — وزيرا لجيش حراس الثورة الإسلامية
14 ـــ سيد مصطفى هاشمي — وزيرا للصناعة .
15 ـــ بهزاد نبوي — وزيرا للصناعات الثقيلة
16 ـــ محمد علي نجفي — وزيرا للثقافة والتعليم العالي
17 ـــ حسين نيلي — وزيرا للتعدين .
18 ـــ أبو القاسم سرحدى زاده — وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية
19 ـــ علي أكبر ناطق نوري — وزيرا للداخلية
20 ـــ عباس علي زالي — وزيرا للزراعة .
21 ـــ حسن غفوري فرد — وزيرا للطاقة
22 ـــ سيد محمد غرضي — وزيرا للنفط
23 ـــ غلا مرضا أقازاده — وزيرا للدولة للشئون التنفيذية
24 ـــ محمد محمدي ريشهري — وزيرا للمعلومات
25 ـــ حسن حبيبي — وزيرا للعدل
26 ـــ سراج الدين كازروني — وزيرا للإسكان وبناء المدن (18)

ويلاحظ من هذا التشكيل الوزاري الذي اختاره مير حسين موسوي أن الفنيين قد احتلوا معظم المقاعد حيث إننا نرى في هذا التشكيل أحد عشر مهندسا وخمسة أطباء بينهم طبيب نفسي واثنين من رجال الاقتصاد واثنين من رجال التعليم أي أن عشرين وزيرا من بين الستة والعشرين الذين قدمهم موسوي هم من الفنيين من

---

(18) إذاعة طهران بتاريخ 7 / 8 / 1984 م بالفارسية .

بينهم سبعة من الحاصلين على درجة الدكتوراة ، أما باقي الوزراء الستة المكملين لحكومته فمنهم ثلاثة يحملون لقب حجة الإسلام وتاجر واحد واثنان من العسكريين أحدهما من الجيش والآخر من الحراس ، وكان مجلس الشورى الإسلامي الذي استعد للمواجهة مع السلطة التنفيذية التي تسعى للتوسع ، فقبل مناقشة إعطاء الثقة للحكومة الجديدة كان قد أقر عددا من الضوابط في خمس مواد قانونية على هذا النحو :

المادة الأولى : على رئيس الوزراء أن يتقدم خلال مدة شهرين من انتخاب مجلس الشورى الإسلامي ، واختيار هيئة رئاسته بطلب إلى المجلس للتصويت على الثقة بحكومته .

ملحوظة أولى : يقوم رئيس مجلس الشورى الإسلامي بقراءة طلب رئيس الوزراء في أول جلسة بعد تسلمه الطلب ويطرح هذا الطلب للمناقشة خلال مدة يومين إلى أربعة أيام .

ملحوظة ثانية : يستطيع رئيس الوزراء بعد تقديمه للطلب أن يتحدث لمدة ساعتين أمام المجلس لشرح إنجازات وزارته وخططها المستقبلية في كل المجالات .

ملحوظة ثالثة : يستطيع رئيس الوزراء إذا أراد أن يخصص وقتا للتحدث مع النواب الموافقين .

ملحوظة رابعة : يستطيع النواب الموافقون والمخالفون الحديث حول هذا الموضوع لمدة ثلاث ساعات بحيث لا تزيد مدة المتحدث عن خمس عشرة دقيقة ، ويمكن لأي نائب أن يعطي رأيه للمتحدث ، وفي هذه الحالة تضاف نصف ساعة أخرى للحديث .

ملحوظة خامسة : بعد مناقشة النواب مع رئيس الوزراء يتم أخذ الأصوات في اقتراع سري .

ملحوظة سادسة : تكون الموافقة على منح الحكومة الثقة بالأغلبية المطلقة من

مجموع أصوات الحاضرين في جلسة التصويت [19] .

المادة الثانية : على رئيس الوزراء عندما يحصل على الثقة بحكومته من المجلس أن يقدم أعضاء وزارته إلى المجلس خلال أسبوع من تاريخ التصويت .

ملحوظة أولى : على الحكومة أن تقدم للمجلس خلال عشرين يوما بيانا بأعمال كل وزير وبرنامجه المستقبلي ليتعرف أعضاء المجلس أكثر على الوزراء .

ملحوظة ثانية : يستطيع نواب المجلس الموافقون والمعارضون مناقشة بيانات الوزراء خلال خمس ساعات على الأكثر بحيث لا يزيد وقت حديث كل نائب عن خمس عشرة دقيقة ، ويستطيع كل نائب يسجل اسمه أن يستفيد من الاستيضاح من المتحدث .

ملحوظة ثالثة : يستطيع كل وزير أن يدافع عن بيانه وبرنامجه إزاء كل متحدث من النواب .

ملحوظة رابعة : بعد مناقشات النواب الموافقين والمعارضين للوزراء ورد الوزراء يؤخذ التصويت السري بالثقة على كل وزير على حدة .

ملحوظة خامسة : سوف يكون منح الثقة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين في جلسة التصويت الذين لهم حق التصويت .

المادة الثالثة : في حالة ما إذا لم يمنح المجلس الثقة لوزير أو أكثر فإن على رئيس الوزراء أن يقوم خلال خمسة عشر يوما بتقديم وزير جديد أو أكثر للحصول لهم على الثقة من المجلس .

المادة الرابعة : في حالة إذا لم يمنح المجلس الثقة لرئيس الوزراء فإن على رئيس الجمهورية أن يقدم للمجلس مرشحا آخر خلال نفس المدة المذكورة للحصول على ثقة المجلس .

---

(19) إذاعة طهران بتاريخ 29 / 7 / 1984 م بالفارسية .

المادة الخامسة : سوف يكون منح الثقة لرئيس الوزراء والوزراء طبقا للمادة السابعة والثمانين والمائة والسادسة والثلاثين بعد المائة من القانون [20] .

وهكذا فصل القانون الجديد للتصويت بين أعضاء الحكومة فأبطل منح الحكومة الثقة دفعة واحدة وإنما جعل ذلك لكل عضو من أعضائها على حدة ابتداء من رئيس الوزراء ، ومعنى هذا أن المجلس وعلى رأسه رفسنجاني قد عمل على تتبيع الحكومة له بحيث تعمل على إرضائه أكثر مما تعمل على إرضاء رئيس الجمهورية فإذا كان خامنه إي يقوم بدور رئيس في اختيار رئيس الوزراء فإن رفسنجاني يقوم بدور رئيس في تمكينهم من العمل وبالحرية التي يسمح بها لكل منهم ، وأصبح في مقدوره أن يخرج أيا منهم متى يشاء ودون أن يجد هذا الوزير عونا من زملائه أو رئيسه حيث فتت القانون الجديد وحدة الحكومة وفتح فيها مجالا للأنانية والتمرد على الرئاسة .

وإذا تطرقنا إلى بعض التفاصيل في الحرب المحدودة التي دارت في هذا الإطار بين خامنه إي وموسوي من جهة وبين رفسنجاني من جهة أخرى ، نجد أن موسوي قد بدأ بإضافة ثلاثة وزراء جدد إلى حكومته هم حجة الإسلام محمدي ريشهري للمعلومات والدكتور حسن حبيبي للعدل والمهندس سراج الدين كازروني للإسكان وبناء المدن ، ونظرا لأن الوزراء الثلاثة الجدد من بين الشخصيات القوية في النظام ، فريشهري من علماء الدين البارزين وحبيبي حاصل على دكتوراة في القانون وكان مرشحا قويا لرئاسة الوزارة وكازروني من المهندسين الزراعيين البارزين ، فقد أراد موسوي أن يدعم بهم حكومته التي طرحها للحصول على الثقة خاصة مع استحداثه وزارة المعلومات لريشهري والتي خطط لها لتحل محل جهاز المخابرات العامة « ساواما » ، كما أراد موسوي بهذه الإضافة أيضا أن يفتح حوارا ساخنا بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في هذه الظروف الحساسة ، وعندما ثار الجدل داخل

---

(20) إذاعة طهران بالفارسية بتاريخ 30 / 7 / 1984 م .

مجلس الشورى الإسلامي حول تصرف موسوي ، صعد موسوي المواجهة فطلب من المجلس التصويت بالثقة عليه وعلى حكومته ، ويبدو أن المجلس قد قرر معاقبة موسوي حيث تمكن من عزل خمسة وزراء من حكومته هم وزيرا التربية والتعليم ، الثقافة والتعليم العالي بتهمة أنهما لم يتجاوبا مع الثورة الثقافية التي قادها رفسنجاني في الجامعات والمدارس ومعاهد العلم ودور الثقافة والإعلام ، وكذلك وزير الصحة بتهمة قصور الخدمات الصحية وخاصة في الريف ، ووزير الصناعة بتهمة عدم قدرة وزارته على التحرك في اتجاه إقامة صناعات تخدم المجهود الحربي ، ووزير الدفاع بتهمة قصور دوره داخل القيادة المشتركة للقوات المسلحة والواقع أن رفسنجاني سعى لفصله نتيجة آرائه المخالفة له فيما يتعلق بسير الحرب العراقية الإيرانية حيث كان رفسنجاني ممثلا للزعيم في المجلس الأعلى للدفاع .

وقد تقدم موسوي إلى المجلس النيابي بأربعة وزراء جدد على وجه السرعة بعد تشاوره مع خامنه إي وهم محمد رضا رحيمي للدفاع وعلي رضا مرندي للصحة ومؤيد للتربية والتعليم ومحمد علي ذاكر للصناعة ، والغريب في الأمر اختيار موسوي مهندسا لوزارة التربية والتعليم وإداريا لوزارة الصناعة ولم يختر وزيرا خامسا من بين أساتذة الجامعات لوزارة الثقافة والتعليم العالي ، ولعل السبب الحقيقي الذي أخر موسوي عن تقديم وزير جامعي هو أن الجامعات خلال مرحلة الثورة الثقافية كانت تزخر بحركة دائبة وصعود وهبوط بين الاتجاهات السياسية المختلفة ، فضلا عن أن الذي يصلح من أساتذة الجامعات للوزارة يقع تحت التأثير الشديد لرفسنجاني الذي يتزعم أساتذة الجامعات المتدينين التقدميين الذين يسمون أنفسهم « أتباع خط الإمام » .

وقد أسفر التصويت على منح الثقة بوزراء الحكومة عن النتيجة التالية :

الاســـــــم	الـــــوزارة	مـؤيـد	معـارض	ممتنـــع
1 ـــ علي أكبر ولايتي	للخارجية	166	23	17
2 ـــ علي أكبر ناطق نوري	للداخلية	107	69	29
3 ـــ حسين نمازي	للاقتصاد والشئون المالية	106	36	56
4 ـــ حسن عابدي جعفري	للتجارة	156	29	17
5 ـــ بهزاد نبوي	للصناعات الثقيلة	140	43	24
6 ـــ سيد محمد غرضي	للنفـــط	154	23	29
7 ـــ حسن نيلي	للتعــدين	106	28	60
8 ـــ حسن غفوري فرد	للطـــاقة	179	11	18
9 ـــ عباس علي زالي	للزراعة	141	26	35
10 ـــ هادي نجاد حسينيان	للطرق والنقل	190	6	12
11 ـــ غلا مرضا شافعي	للصناعة	187	7	15
12 ـــ أبو القاسم سرحدي زاده	للعمل والشئون الاجتماعية	162	19	23
13 ـــ مرتضى نبوي	للبريد والبرق والهاتف	106	65	32
14 ـــ بيزن نامدار زنجنه	لجهاد التعمير	161	16	27
15 ـــ سيد محمد خاتمي	للإرشاد الإسلامي	158	28	19
16 ـــ علي رضا مرندي	للصحة	174	19	16
17 ـــ إيرج فاضل	للثقافة والتعليم العالي	178	14	17
18 ـــ محمد محمدي ريشهري	للمعلومات	176	11	13
19 ـــ حسن حبيبي	للعـــدل	176	14	10
20 ـــ سراج الدين كازروني	للإسكان وبناء المدن	174	12	13
21 ـــ محسن رفيق دوست	لجيش حراس الثورة	154	28	23
22 ـــ سيد كاظم رضا أكرمي	للتربية والتعليم	110	61	32

وقد فشل وزير الدفاع في الحصول على ثقة المجلس مما اضطر موسوي إلى أن يحتفظ لنفسه بالإشراف على هذه الوزارة ويعين لها أمينا إداريا من قبله ، كما أسقط المجلس وزارات الدولة ضغطا للنفقات [21] .

وكان من المتوقع أن يقوم مير حسين موسوي بتغييرات في سياسة حكومته بعد أن حصل على ثقة المجلس تجنح بها في اتجاه الاشتراكية ، وبالفعل فقد انتهز فرصة ذكرى مصرع رئيس الوزراء السابق محمد جواد باهنر وأقام أسبوعا للحكومة تركز فيه الأضواء على جهودها السابقة تمهيدا للانطلاق إلى التغيير المأمول ، وكان مغزى هذا العمل على ما يبدو أن يضرب عصفورين بحجر واحد ، فذكرى مصرع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء السابقين في حادث تفجير مقر رئاسة الوزراء ، تمنح نوعا من التعاطف النفسي للجماهير والمسئولين في الأجهزة الأخرى تجاه الحكومة باعتبار أن موقفها من العمل الوطني يجعلها دائما مفتوحة الصدر للأعداء تتلقى منهم الطعنات ، والأمر الثاني أن كافة الأجهزة غير التنفيذية مثل مجلس الشورى الإسلامي والمجلس الأعلى للقضاء وغيرها قد حصلت على إجازتها السنوية في هذا الأسبوع مما يفسح المجال للحكومة في أن تتعرف بحرية أكبر لكونها الوحيدة الباقية في الساحة رغم وطأة الحرب والمشاكل .

وقد شهد أسبوع الحكومة (25 — 31 / 8 / 1984 م) نشاطا مكثفا من جانب رئيس الوزراء والوزراء حيث استفادوا من شعائر صلاة الجمعة في مخاطبة الجماهير المحتشدة للصلاة ، سواء في طهران أو في قم أو في باقي المحافظات حيث وزع الوزراء أنفسهم على محافظات إيران بصورة واعية وحسب إنجازات كل وزارة مما جعل الوزراء يحظون بترحيب حار من الجماهير أينما ذهبوا مما شجع الحكومة على أن تعلن نواياها في التغيير في اتجاه خط اشتراكي مغلف بإطار إسلامي بحجة تحقيق أكبر فائدة للطبقات المحرومة والمستضعفة بالإضافة إلى دعم جبهات القتال ورفع

(21) إذاعة طهران بالفارسية ، بتاريخ من 15 / 8 / 1984 م .

شعار « احتياجات الجبهة فوق احتياجات السوق المحلي » كما بدأت الحكومة تعلن الاعتمادات التي رصدتها لعدد من المشروعات تطبيقا لسياستها [22] .

ونظرا لأن اتجاه الحكومة يخرج عن إطار نظرية ولاية الفقية التي حددت سياسة الحكومة الإسلامية فقد أقلق آية الله الخميني مما جعله يجتمع برئيس الجمهورية سيد علي خامنه إي ورئيس وزرائه مير حسين موسوي ويصدر إليهما تعليماته بضرورة إعطاء مزيد من الحرية للمواطنين خاصة في المجالات الاقتصادية بل وطلب من الحكومة أن تسحب يدها من سوق الاستيراد وتترك للتجار هذا المجال على أن تكتفي بالرقابة على السلع الإستراتيجية مؤكدا أنه ليس معنى منح الحكومة الثقة أن تخرج عن الخط الذي رسمه النظام وإنما تزيد من مسئوليتها في أن تمنح مزيدا من المشاركة الشعبية في إنجاز الخطط الوطنية بحيث تجعل الشعب — على حد قوله — شريكا للحكومة في المشروعات الصناعية والتجارية ، ثم ذكر الخميني موسوي بوجود عناصر مفسدة داخل الحكومة وطالبه بالتخلص منها عن طريق وضع مراقبين ومحققين في كل وزارة أو جهاز تنفيذي أو إدارة حكومية [23] ولاشك أن توجيهات الخميني للحكومة في مجالات الصناعة والتجارة والإدارة كانت بمثابة ضربة موجهة لتغييرات الحكومة في أسبوعها .

وقد اجتمع منتظري أيضا بموسوي ووجه للحكومة انتقادات حادة وبأسلوب مباشر حيث قال له معنفا ما ترجمته : « أرجو أن يؤدي أسبوع الحكومة إلى مزيد من التفاهم بين الحكومة والشعب ، وإنني نظرا لاتصالي المستمر بالجماهير واطلاعي على مشاكلهم وشكاواهم ومطالبهم سواء بالبريد أو الهاتف أو عن طريق اللقاءات المباشرة أعتبر نفسي متحدثا بلسان الناس إليكم ولي الحق في أن أطرح عليكم مطالب

---

(22) إذاعة طهران بالفارسية ، بتاريخ 24 — 25 / 8 / 1984 م .

(23) المصدر السابق ، بتاريخ 26 / 8 / 1984 م .

الجماهير بطبقاتها المختلفة ، ولاشك أن الحكومة لا تستطيع أن تفعل شيئا بدون الاعتماد على الشعب ، وإنكم تلاحظون معي أنه لولا مساعدات الجماهير ما كان قد تم شيء من مشروعات دعم جبهات القتال أو خطوطها الخلفية أو مشروعات إعادة البناء والتعمير ، وإني أطالبكم بتغيير أسلوب الحكومة في التعامل مع الجماهير بشكل عام ومن خلال الإدارات المتعاملة مع الجمهور ، والتحقيق في انحرافات الموظفين وتطهير الإدارات من الموظفين المنحرفين ، وتغيير أسلوب تعيين الموظفين من الأقارب والمعارف تحت شعار أهل الثقة وألا تجعل أداء الصلاة شرطا كافيا لتعيينهم [24] .

ولقد أذهلت الوقفة الصلبة للخميني ومنتظري تجاه رغبة التغيير لدى الحكومة رئيس الوزراء الذي كان قد أعد قائمة بالتغييرات الاشتراكية لأن النقاط التي طالبه بها كل من الخميني ومنتظري رغم عدم جوهريتها إلا أنها بمثابة سيف مسلط على رقبة الحكومة ؛ لأن الخطوة التالية لها هي الاتهام بالفساد والانحراف وسحب الثقة منه ، لذلك بادر بإصدار عدة قرارات ارتجالية بمنح مساعد رئيس الوزراء للشئون الإدارية والتوظيف منصور رضوي سلطة الإشراف على لجان التحقيق مع الموظفين بالإدارات والمؤسسات والوزارات ، فضلا عن قرار إطلاق حرية التجار في القطاع الخاص في مجال الاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية ، وقرار أولويات مشروعات الحكومة في المحافظات ، ثم ألقى موسوي كلمة قبل خطبة الجمعة في مدينة قم الدينية أعلن فيها أنه يتبع خطوات أول حكومة كانت تسير على خط الإمام بعد انتصار الثورة الإسلامية وهي حكومة محمد علي رجائي[25] . والمعروف أن رجائي الذي عين رئيسا للوزراء في عهد بني صدر ورغما عنه كان قد اتخذ خطا اشتراكيا إسلاميا في سياسته وذلك قبل أن يدعم مجلس الشورى الإسلامي برئاسة رفسنجاني تجار

---

(24) إذاعة طهران بالفارسية بتاريخ 28 / 8 / 1984 م .

(25) المصدر السابق بتاريخ 31 / 8 / 1984 م .

السوق المركزي .

وعندما أعيد انتخاب سيد علي خامنه إي رئيسا للجمهورية للمرة الثانية ، أكد على ثقته في مير حسين موسوي واختاره ليشكل حكومة جديدة ، وقد أجرى موسوي تعديلات محدودة في وزرائه لتدعيم سياسته وتمكن من الحصول على ثقة مجلس الشورى الإسلامي وإقرار حكومته على هذا النحو :



الاســـم	الــوزارة	مـؤيـد	معـارض	ممتنـع
1 ــ حسن حبيبي	للعدل	241	3	14
2 ــ محمد محمدي ريشهري	للمعلومات	233	3	14
3 ــ سيد محمد خاتمي	للإرشاد الإسلامي	221	18	19
4 ــ بيزن نامدار زنجنه	لجهاد التعمير	218	14	26
5 ــ محمد فرهادي	للثقافة والتعليم العالي	217	13	28
6 ــ محمد غرضي	للبريد والبرق والهاتف	214	14	30
7 ــ علي أكبر ولايتي	للخارجية	210	17	31
8 ــ سراج الدين كازروني	للإسكـان	202	20	36
9 ــ العقيد محمد حسين جلالي	للدفاع	195	17	46
10 ــ كاظم رضا أكرمي	للتربية والتعليم	192	32	34
11 ــ محسن رفيق دوست	لجيش حراس الثورة	182	33	43
12 ــ أبو القاسم سرحدي زاده	للعمل والشئون الاجتماعية	176	45	37
13 ــ محمد سعيد كيا	للنقل والطرق	170	25	63
14 ــ حسن عابدي جعفري	للتجارة	167	46	45
15 ــ محمد تقي بانكي	للطاقة	165	44	49
16 ــ عباس على زالي	للزراعة	163	57	38
17 ــ علي أكبر محتشمي	للداخلية	163	32	14
18 ــ غلام رضا شافعي	للصناعة	161	34	63
19 ــ بهزاد نبوي	للصناعات الثقيلة	159	65	34
20 ــ غلا مرضا أقازاده	للنفط	146	65	47
21 ــ مسعود روغنى زنجاني	للتخطيط والميزانية	144	55	59
22 ــ علي رضا مرندي	للصحة والعلاج	144	75	39
23 ــ حسن نيلي	للتعدين	126	83	49
24 ــ حسين نمازي	للاقتصاد والمالية	115	73	70 (26)

(26) إذاعة طهران بالفارسية بتاريخ 28 / 10 / 1985 م .

الممارسة السياسية حتى وفاة الخميني

وقد استمرت عملية الممارسة السياسية على نفس الصورة طوال حياة الخميني وبنفس الملامح التي أوضحناها سابقا ، وقد استمر الصراع بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية أيضا حول مدى صلاحيات كل منها ، ومدى نفوذ كل من رؤسائها في توجيه دفة الأحداث في إيران مع وجود الخميني الذي انحصر دوره في الفصل في نزاعات هؤلاء الرؤساء وسلطاتهم الثلاث ، وقد كان الخميني يميل عند الفصل لمن يتقرب إليه أكثر ويبدي استعدادا أكبر للالتزام بنظرية ولاية الفقيه ، ولا يتسع مجال البحث لعرض تفاصيل هذا الأمر ولكن من الممكن أن نعرض هنا عددا من القضايا الهامة التي طرحت على ساحة السياسة الإيرانية وكيف تمت معالجتها في إطار النظرية بما يوضح موقف الأطراف المتنافسة على النفوذ والسلطة في إيران .

ولعل من أهم القضايا التي أثارت جدلا كبيرا في إيران خلال الفترة التي سبقت مرض الخميني الأخير هي قضية صلاحية الحكومة في فرض شروط إلزامية على المواطنين حيث عرضت الحكومة على مجلس الشورى الإسلامي مشروع قانون يفرض شروطا إلزامية على الوحدات التي تستفيد من إمكانات الدولة وخدمات الحكومة ، ولكن مناقشة هذا المشروع داخل المجلس أسفرت عن رفضه ، فما كان من وزير العمل والشئون الاجتماعية في حكومة موسوي وهو أبو القاسم سرحدي زاده إلا أن تقدم إلى الخميني يطلب فتواه في هذا الأمر خلال رسالة قال فيها ما ترجمته : « بالنظر إلى كيفية ونوع عمل هذه الوزارة في ارتباطها بالوحدات الإنتاجية والخدمات في القطاع الخاص ، هل يمكن وضع شروط إلزامية على الوحدات التي تستفيد من إمكانات وخدمات الحكومة والقطاع العام مثل الماء والكهرباء والهاتف والوقود والعملات والمواد الأولية والمواني والطرق

وأرصفة الشحن والنظام الإداري والنظام المصرفي (القرض الحسن) وغير ذلك بصورة من الصور سواء كانت هذه الاستفادة في الماضي أو مستمرة في الحاضر أو سوف يعمل بها حديثا ؟ » وقد رد الخميني على هذه الرسالة بما ترجمته : « تستطيع الحكومة أن تقرر شروطا إلزامية في كلا الحالين سواء في الماضي أو الحاضر » [27] .

وقد صرح وزير العمل في حديث صحفي لمراسل كيهان بأسباب طلب الفتوى من الخميني وهي تتلخص في الخلاف بين الحكومة ومجلس الشورى الإسلامي حول صلاحيات الحكومة في التعامل مع القطاع الخاص بما يشير إلى عدم تنازل أي من الطرفين عن موقفه واستحالة التوصل إلى حل يرضي الطرفين ، وقد فسر وزير العمل فتوى الخميني على النحو التالي ؛ يقول ما ترجمته : « لقد فتحت فتوى الإمام أبعادا واسعة جدا تستطيع الحكومة من خلالها أن تتدخل في الشئون الاجتماعية كل وقت ، ويكون تدخلها مشروعا وتستطيع حيثما اقتضت الحاجة أن تنفذ قانونا أو تضع خطة أو مشروعا للشئون الاجتماعية والثقافية والسياسية الخاصة بها ؛ فيمكن مثلا أن تتدخل في أسعار السلع وأن تضع قوانين حماية العامل وتحسين أحواله على أساس توافق العامل وصاحب العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية » [28] .

وقد أكد محمد سلامتي وكيل وزارة العمل للشئون البرلمانية أن فتوى الخميني سوف تحل مشكلة الإقرار النهائي لقانون العمل في مجلس الرقابة على القوانين ، وسوف تمنع ظهور إشكالات محتملة في مناقشة القانون ولوائحه ، وهذا لن يتعلق بقانون العمل فحسب بل سيفيد في حل المشاكل العامة لنظام التقنين ، وأعمال سياسات الحكومة ، بحيث تعتبر هذه الفتوى نقطة تحول في الحركة الأساسية لثورة إيران الإسلامية [29] كما علق مير حسين موسوي رئيس الوزراء على فتوى الخميني بما ترجمته : « إن هذه الفتوى لن تقف عند حدود قانون العمل ولكنها أمر عام سيؤثر

---

(27) كيهان ، العدد 13197 ، في 17 آذر سنة 1366 هـ . ش ، 8 / 12 / 1987 م .

(28) المصدر السابق ، نفس العدد ونفس التاريخ .

(29) المصدر نفسه .

على كل قانون آخر نقدمه ، وسوف تطلق يد الحكومة في كثير من المجالات في خدمة المحرومين والمنافع العامة والمصالح الكلية للنظام » [30] .

وقد أثارت فتوى الخميني وتفسيرات الحكومة بمختلف مستوياتها لهذه الفتوى جدلا كبيرا في الأوساط العلمية والدينية وفي المجامع العلمية الدينية وفي الجامعات وفي المساجد ، وبدأت التعليقات تزداد والخلاف يحتدم حول مدى صلاحيات الحكومة ، وأراد مجلس الرقابة على القوانين أن يحسم الخلاف فتقدم آية الله صافي أمين المجلس بطلب إلى الخميني لكي يضع تفسيرا محددًا لفتواه حيث يقول آية الله صافي في طلبه ما ترجمته : « إن الحكومة يمكنها بالاستفادة من هذه السلطة أن تغير القوانين والنظم الإسلامية الأصيلة بقوانين أخرى تتعلق بأي نوع آخر من النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو العمل أو الأسرة أو التجارة أو شئون المدن أو الزراعة وغيرها وفي هذه الحالة فإن تدخل الحكومة في الشئون التي لا تقدم فيها خدمات وشمولية تدخلها ، يثير القلق لدى طوائف الشعب وطبقاته وأفراده ، وفي رأيهم أن الباب سيكون مفتوحا لأي نظام ، وهذا يدعونا إلى التماس رأيكم المبارك في هذا الشأن » [31] .

إلا أن الخميني في رده على أمين مجلس الرقابة على القوانين أصر على فتواه وزاد عليها حيث قال ما ترجمته : « إن الحكومة تستطيع أن تضع شروطا إسلامية وحتى بدون شرط السعر في كل المواضع التي يستفيد الناس فيها من الإمكانات والخدمات الحكومية ، ويسري هذا على جميع المواضع التي تحت سلطة الحكومة ، وليس فقط في المواضع التي وردت في رسالة وزير العمل بل في الأنفال التي كانت مع الحكومة في عهد الحكومة الإسلامية يمكنها أن تنفذ هذا الأمر بدون شروط أو بشرط إلزامي ، وعلى السادة المحترمين ألا يلقوا بالا للشائعات التي يروجها المستغلون المتبجحون

(30) كيهان ، 13199 ، في 19 آذر سنة 1366 هـ . ش ، 10 / 12 / 1987 م .
(31) جمهوري إسلامي ، 2488 في 3 دي سنة 1366 هـ .ش 24 / 12 / 1987 م .

ومعارضو نظام الجمهورية الإسلامية » (32) .

وقد زاد رد الخميني المسألة تعقيدا حيث أدى إلى زيادة نشاط الحكومة في اتجاه الإجراءات الاشتراكية وزيادة القلق لدى الأطراف المعارضة ، مما أدى إلى زيادة الجدل واحتدام الخلاف ، وقد حاول سيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية أن يعمل على تهدئة الأمور حتى لا يفلت الزمام من يده ، فانتهز فرصة أول خطبة جمعة له وتناول بالحديث معاني وأبعاد الحكومة الإسلامية ، وأكد أن سلطة الحكومة تمتد إلى الفروع دون الأصول وأن الأحكام الأصولية في الإسلام فوق الحكومة وعليها أن تلتزم بها ولا تخرج عنها ولا تحاول أن تتعداها بتشريعات وقتية تتنافى مع الترتيب الفقهي للأصول والفروع (33) .

إلا أن الخميني لم يعجبه كلام خامنه إي فأرسل إليه رسالة نشرت في الصحف يؤكد له فيها أن الحكومة الإسلامية ولاية مطلقة وهي أهم الأحكام الإلهية وأهم من جميع الأحكام الفرعية ، فقال ما ترجمته : « إن الحكومة الإسلامية التي هي شعبة من الولاية المطلقة لرسول الله ﷺ هي أحد الأركان الأساسية في الإسلام ، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج ، فالحاكم يستطيع أن يهدم مسجدا أو منزلا ويدفع ثمنه لصاحبه ، كما تستطيع الحكومة أن تلغي أي اتفاق شرعي من جانبها مع الناس إذا رأت أنه يتعارض مع مصالح البلاد والإسلام ، وتستطيع الحكومة أن تمنع الحج الذي هو من الفرائض الإلهية الهامة في الظروف التي ترى فيها أنه ضد مصلحة الدولة الإسلامية ، وحتى لو حدث ما أشيع عن تغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية فرضا فإن هذا أيضا من سلطات الحكومة ، وهي أعلى من كل هذه المسائل » (34) .

وهكذا كشف الخميني عن بعد جديد من أبعاد نظريته لم يكن قد حاول أن

---

(32) كيهان ، 13211 ، بتاريخ 3 دي سنة 1366 هـ . ش ، 24 / 12 / 1987 م .

(33) كيهان ، 13218 ، بتاريخ 12 دي سنة 1366 هـ . ش ، 2 / 1 / 1988 م .

(34) كيهان ، 13223 ، بتاريخ 19 دي سنة 1366 هـ . ش ، 9 / 1 / 1988 م .

يكشفه من قبل ؛ نظرا لخطورته ولكونه من الآراء الفقهية التي لم تصبح موضع اتفاق فقهاء الشيعة بعد ، وهذا البعد هو الذي يوصل نظرية ولاية الفقيه إلى ذروتها ، والحق أن الدارس يتعجب من الجرأة التي واتت الخميني لكي يعلن رأيه هذا بعد أن ظل يكتمه طوال هذه الفترة ، ولعله ظن أن الأمور قد استقرت تحت حكم نظريته وأن السيطرة الكاملة على البلاد قد دانت له وأن المكانة التي اكتسبها بين الناس قد أصبحت من القوة بحيث تتيح له أن يفرض أكثر آرائه خطورة ويطبقها في إيران .

إن خطورة رأي الخميني لا تنبع من كونه قد خلط بين الولاية التكوينية للإمام وبين الولاية الاعتبارية للفقيه بعد أن كان حريصا على تحديد حجم كل منها كما كان واضحا في كتابه الحكومة الإسلامية ؛ لأن هذا الأمر وارد لدى فقهاء الشيعة وقد يختلفون حول تحديد حجم كل من الولايتين إلا أن الأمر يظل محصورا في كتب الفقه وكذلك في المناقشات الفقهية المجردة ، ولكن خطورة الرأي تنبع من كون الخميني قد فرض نفسه واليا على المسلمين فكل رأي يراه باعتباره فقيها عليه أن ينفذه باعتباره وليا ، وهناك فرق بين أن يثير رأيا يكون موضع خلاف بين الفقهاء وبين أن يقر هذا الأمر ويطبقه على الناس باعتباره من المسلمات .

كما أن خطورة هذا الأمر لا تقف عند حد ديكتاتورية الولي الفقيه وما يترتب عليها من آثار وأضرار وإنما تمتد إلى نقض أسس النظرية ذاتها وإلى هدم النظام القائم على هذه النظرية ، لأن النظرية تضع مبدأ فصل السلطات واستقلاليتها وحدود صلاحياتها وتجعلها معا تكون إطار الحكومة الإسلامية ، فالحكومة الإسلامية في مفهوم النظرية هي مجموعة المؤسسات والأجهزة والسلطات الحاكمة في البلاد كل حسب اختصاصه وعلى رأسها الولي الفقيه ، إلا أن الفتوى التي قدمها الخميني للسلطة التنفيذية بل للوزارة فقط تجعل معنى الحكومة الإسلامية منحصرا فيها فقط دون اعتبار لباقي السلطات والهيئات والمؤسسات الأخرى بما فيها القضاء والمجالس التشريعية بل ومجلس الرقابة على القوانين .

ويستطيع الدارس أن يدرك أن تلامذة الخميني كان لهم الفضل الأكبر في تسوية

هذه القضية والحيلولة دون أية نتائج مدمرة للنظام الإيراني أو حدوث أية مضاعفات من شأنها إحداث انشقاق أو تصدع في النظام ؛ لأن تلامذة الخميني ، من خلال ممارساتهم السياسية ومعرفتهم الجيدة بشخصية الخميني ونفوذهم داخل المجتمع الإيراني وحسن علاقاتهم بمعظم كبار علماء الدين الشيعة ، قد حالوا دون حدوث مواجهة بين الخميني ومعارضي رأيه ، ورغم أن عددا كبيرا من تلامذة الخميني قد أعربوا في البداية عن مخالفتهم لرأي الخميني وقدموا الأدلة الفقهية على موقفهم أو أبدوا عدم اقتناعهم بمبررات فتوى الخميني ، إلا أنهم على ما يبدو قد رأوا أنه ليس من مصلحة النظام ولا من مصلحة علماء الدين الشيعة أنفسهم ولا من مصلحة عموم الشيعة أن تتسع القضية أكبر من هذا ، كما رأوا أنه ليس من المصلحة الوقوف في وجه الخميني وهم يعرفون شدة عناده ، لذلك يلاحظ الدارس أن رأيهم قد استقر على إبداء الموافقة على رأي الخميني من ناحية والعمل على عدم تطبيقه ومحاولة تغييره من ناحية أخرى .

وقد لخص سيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية الذي كان على رأس مخالفي فتوى الخميني الرأي الذي اتفق عليه تلامذة الخميني لحسم هذه القضية عندما قال في إحدى خطب الجمعة ما ترجمته : « يجب أن أذعن فقد كان حسم وصراحة كلام حضرة الإمام (الخميني) وتوجهه للأصول الإسلامية ، مما جعل الثورة الإسلامية تنتصر في إيران ، ويجب أن نستفيد كثيرا من دروس وتجارب حضرة الإمام هذه التي هي سبب النمو الفكري للمجتمع . إن الدين هو مجموعة من الأحكام فإذا حذفت قضية الحكومة والولاية من الدين فإنه لن يستطيع أن يقوم برسالته الأساسية يقينا . إنه بدون الإمامة والولاية لا يكون للمجتمع الإسلامي نظام . إن الولي الفقيه يشخص مصلحة المجتمع وهو تابع لحكم الله . إن أصول الحكومة من الأحكام الأولية ومثل أحكام الله وهي واجبة الاتباع ، إن جميع الأجهزة في المجتمع الإسلامي تستمد مشروعيتها واعتبارها من اتصالها بولاية الفقيه ، إن ولاية الفقيه مثل الروح في قالب النظام . وإن الدستور يستمد مشروعيته واعتباره من قبول وتأييد ولاية الفقيه الذي هو نفسه الإمام الإسلامي ، ويمكن للولي الفقيه أن يمنح سلطاته لشخص أو جهاز

في بعض المواضع بحيث يستفيد ذلك الشخص أو ذلك الجهاز من هذه الصلاحيات » [35] .

ويبدو أن علي أكبر هاشمي رفسنجاني كان صاحب الرأي الذي اتفق عليه تلامذة الخميني ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تصريحاته واتصالاته خلال هذه الفترة بعلماء الدين وكبار المسئولين في النظام الإيراني ، ومن التصريحات التي أدلى بها حول هذا الأمر للصحافة وأجهزة الإعلام قوله الذي ترجمته : « لا ينبغي علينا بعد ذلك أن نعطي لأنفسنا الحق في طرح شعارات مبهمة ومتشابهة في المستقبل ، ولا أن نحمل الإسلام بأشياء من عند أنفسنا . إن حضرة الإمام (الخميني) هو مرجع التقليد بالنسبة لنا وهو زعيم الثورة وهو موضع القبول في أعماق أفكارنا »[36] .

وقال موسوي أردبيلي رئيس السلطة القضائية ما ترجمته : « لقد أفتى الإمام (الخميني) بأن أحكام الحكومة والولاية من الأحكام الأولية للإسلام ونحن نقبل ذلك لأنها قضية علمية ، وينبغي القول بأن أساسها مصلحة المسلمين لذلك نحن نقبلها . إن قضية سلطة الحكومة لا تقبل المقارنة من حيث الأهمية من شيء إلا مع مبدإ الثورة وإن رأي الإمام في جميع المواضع هو المحور الأصلي » [37] .

ويبدو أن الخميني قد فطن إلى رأي تلامذته ورأى أنه من الحلول المعقولة التي تنهي القضية وتحفظ هيبة الولي الفقيه وتخفف التوتر وترضي معظم الأطراف ، فأرسل رسالة إلى سيد علي خامنه إي يعبر فيها عن ارتياحه لموقف تلامذته ويدعوهم إلى متابعة موقفهم حيث يقول فيها ما ترجمته : « لقد كان لي بكم صلة قريبة قبل الثورة ومازالت هذه الصلة باقية إلى الآن بحمد الله تعالى ، وإني أعتبركم أحد السواعد القادرة للجمهورية الإسلامية وأعتبركم مثل أخي ، وأعلم أنكم عارفون بالمسائل الفقهية ملتزمون بها تناصرون الأسس المتعلقة بالولاية المطلقة بحسم ، وأنت من بين الأفراد

---

(35) كيهان ، 13236 ، بتاريخ 3 بهمن سنة 1366 هـ .ش ، 23 / 1 / 1988 م .
(36) رسالت ، 582 ، بتاريخ 17 دي سنة 1366 هـ . ش ، 7 / 1 / 1988 م .
(37) كيهان ، 13230 ، بتاريخ 26 دي سنة 1366 هـ . ش ، 16 / 1 / 1988 م .

النادرين والأصدقاء والملتزمين بالإسلام والمباني الإسلامية الذين يضيئون كالشمس ، ومع الأسف أن الجمهورية الإسلامية وزعماءها المحترمين صاروا موضع هجوم من الإعلام الاستكباري بتهمة اتجاههم الإسلامي وبسط العدالة الإسلامية في العالم ، ومن حسن الحظ أن رأيت الكتاب والمتحدثين الملتزمين والواعين بالقضايا الإسلامية يطرحون أخيرا مسائل تتعلق بموضوع حدود ولاية الفقيه في المجالس والصحف للبحث ، وإني أشكرهم جميعا وآمل من أئمة الجمعة المحترمين وخاصة أمثالكم ممن لهم قدرة كاملة على شرح المسائل أن يتابعوا القضية في خطب الجمعة لكي يوضحوها في أذهان العامة ويقطعوا لسان أعداء الإسلام » (38) .

وقد ساعد على تهدئة الأمور اقتراب موعد انتخابات الدورة الثالثة لمجلس الشورى الإسلامي فانصرف علماء الدين إلى هذا الأمر ، وقد نجح رفسنجاني في أن يظل على رأس السلطة التشريعية في إيران دون معارضة حيث انتخب رئيسا لمجلس الشورى الإسلامي بأغلبية 187 من مجموع 192 صوتا وامتناع خمسة أصوات ودون صوت معارض واحد (39) .

وكان من الطبيعي أيضا أن تنشغل الحكومة بقضية الانتخابات وبرنامجها الجديد حيث ينبغي أن تطرحه على المجلس الجديد حسب القانون للحصول على الثقة وخوفا من عودة التوتر مرة أخرى فقد اتفق مجلس الشورى الإسلامي على إعطاء الثقة من جديد لمير حسين موسوي رئيس الوزراء وللمرة الثالثة والأخيرة (40) وقد أسفرت عملية التصويت على حكومة موسوي عن خروج عدد من الوزراء وحدوث تغيير في بعض المناصب فكانت النتيجة على النحو التالي :

---

(38) كيهان ، 13227 ، بتاريخ 22 دي سنة 1366 هـ . ش ، 12 / 1 / 1988 م .
(39) إذاعة طهران بالفارسية ، بتاريخ 18 خرداد سنة 1367 هـ . ش 7 / 6 / 1988 م .
(40) إذاعة طهران بالفارسية ، بتاريخ 9 تيرماه سنة 1367 هـ . ش ، 30 / 6 / 1988 .

الاســم	الــوزارة	عدد الأصوات .
1 ـــ مهندس سيد محمد غرضي	وزيرا للبرق والبريد والهاتف	210
2 ـــ د . علي رضا مرتدي	وزيرا للصحة والعلاج	124
3 ـــ مهندس بهزاد نبوي	وزيرا للصناعات الثقيلة	128
4 ـــ مهندس غلا مرضا شافعي	وزيرا للصناعة	134
5 ـــ مهندس محمد رضا آيت اللهي	وزيرا للمعادن والفلزات	186
6 ـــ محمد جواد إيرواني	وزيرا للمالية والاقتصاد	175
7 ـــ خجة الإسلام علي أكبر محتشمي	وزيرا للداخلية	133
8 ـــ د . محمد فرهادي	وزيرا للثقافة والتعليم العالي	176
9 ـــ غلا مرضا أقازاده	وزيرا للنفط	164
10 ـــ أبو القاسم سرحدي زاده	وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية	133
11 ـــ د . علي أكبر ولايتي	وزيرا للخارجية	225
12 ـــ مهندس سراج الدين كازروني	وزيرا للإسكان	127
13 ـــ د . حسن إبراهيم حبيبي	وزيرا للعدل	216
14 ـــ عقيد محمد حسين جلالي	وزيرا للدفاع	138
15 ـــ مهندس محمد سعيدي كيا	وزيرا للنقل والطرق	166
16 ـــ مسعود روحاني زنجاني	وزيرا للتخطيط والميزانية	192
17 ـــ حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري	وزيرا للمعلومات	154
18 ـــ محمد خاقاني	وزيرا للدولة	175
19 ـــ حجة الإسلام سيد محمد خاتمي	وزيرا للإرشاد الإسلامي	158 [41]

(41) إذاعة طهران بالفارسية ، بتاريخ 21 شهر يور سنة 1367 هـ . ش ، 12 / 9 / 1988 م .

ويلاحظ الدارس فشل ثلاثة وزراء في الحصول على ثقة المجلس وهم : محسن رفيق دوست الذي كان وزيرا لجيش حراس الثورة الإسلامية وكاظم رضا إكرامي الذي كان وزيرا للتربية والتعليم والدكتور عباس علي زالي الذي كان وزيرا للزراعة ، ونجح ثلاثة وزراء جدد هم محمد رضا آيت اللهي كوزير للمعادن والفلزات ومحمد جواد إيرواني كوزير للمالية والاقتصاد ومحمد خاقاني كوزير للدولة ، وقد دخل هؤلاء بدلا من كل من حسين نيلي وحسين نمازي وحسن غفوري فرد ومحمد تقي بانكي الذين لم يتضمنهم التشكيل الوزاري ، وقد حصل أبو القاسم سرحدي زاده وزير العمل والشئون الاجتماعية الذي كان قد أثار قضية صلاحيات الحكومة بطلبه الفتوى من آية الله الخميني وما ترتب عليها على أقل عدد من الأصوات ، ويبدو أنه قد حدث خلاف حول حجب الثقة عنه إلا أن رفسنجاني قد تدخل لصالحه منعا لتصعيد الأمور ، وكذلك حصل المتضامنون من الوزراء مع وزير العمل على أقل نسبة من الأصوات وهم وزراء الصحة والداخلية والصناعات الثقيلة والإسكان ، وقد حدث تبادل في بعض الوزارات حيث ترك بيزن نامدار زنكنه وزارة جهاد التعمير إلى وزارة الطاقة وذلك ضمن القائمة الملحقة التي اضطر مير حسين موسوي إلى تقديمها للمجلس عوضا عن الوزراء الذين سحبت الثقة منهم ، وقد فشل أيضا أحد أعضاء هذه القائمة وهو مجيد هدايت زاده الذي كان مرشحا لوزارة التجارة مما اضطر موسوي أن يشرف بنفسه على وزارة التجارة ، وبذلك صارت نتيجة الاقتراع على القائمة الملحقة على النحو التالي :

20 ـ بيزن نامدار زنكنه	وزيرا للطاقة	177
21 ـ غلا مرضا فروزش	وزيرا لجهاد التعمير	180
22 ـ محمد علي نجفي	وزيرا للتربية والتعليم	128
23 ـ عيسى كلانتري	وزيرا للزراعة	171
24 ـ علي شعباني	وزيرا لجيش حراس الثورة	202 [42]

(42) إذاعة طهران بالفارسية ، بتاريخ 29 شهر يور سنة 1367 هـ . ش ، 20 / 9 / 1988 م .

أما القضية الثانية الهامة التي أثيرت خلال هذه الفترة من الممارسة السياسية فهي قضية نائب الزعيم أو نائب الولي الفقيه حيث لم تتضمن النظرية أية إشارة إلى ضرورة وجود نائب للولي الفقيه ، ومن الواضح أن الخميني خلال ممارسته للسياسة بعد نجاح الثورة في إيران لم يكن يؤمن بضرورة وجود نائب للولي الفقيه ، ولكن هذه الفكرة قد فرضت عليه فرضا وتقبلها على مضض ثم عمل على إلغائها وقد نجح في ذلك ، ولقد أشرنا فيما سبق لظروف اختيار آية الله منتظري نائبا للزعيم عند اشتداد المرض على الخميني ومن منطلق استمرار الزعامة في النظام الإيراني ، ولعله يجدر بنا هنا أن نعرض طريقة الخميني في إلغاء هذا المنصب وملابساتها وردود الفعل التي أحدثتها في إيران .

والحق أن خطاب منتظري إلى الخميني الذي يعرض فيه استقالته من منصبه ورد الخميني عليه بقبول الاستقالة يلخصان بصراحة تامة حقيقة الموقف ورأي الخميني في منصب نائب الولي الفقيه وتجاوز مجلس الخبراء أصول نظرية ولاية الفقيه باستحداث هذا المنصب وتعيين آية الله حسين علي منتظري ، لذلك نعرض ترجمة نص الخطابين فيما يلي ، يقول منتظري : « وصلت رسالتكم الشريفة بتاريخ 6 / 1 / 1368 هـ . ش (26 / 3 / 1989 م) وفي الوقت الذي أتقدم فيه بالشكر لإرشاداتكم وتوجيهاتكم أعرض على حضرتكم ما يلي : كونوا على ثقة من أنني ــ وكما كنت ــ مضحيا ومطيعا منذ بدء النضال وحتى الآن ــ أرى لزاما على إطاعتكم وتنفيذ أوامر حضرتكم لأن بقاء وثبات النظام الإسلامي مرهون بإطاعة القائد العظيم ، ولا يساور أحد الشك في أن هذه الثورة العظيمة قد تخطت كل هذه المخاطر في ظل زعامة وإرشاد حضرتكم للثورة التي لها أعداء كثيرون أمثال المنافقين عمي القلوب والذين تلطخت أيديهم حتى المرافق بدماء آلاف الناس والشخصيات العزيزة ومن بينها ابني العزيز ، إضافة إلى باقي الأجنحة المعارضة للثورة والمخادعين والليبراليين المنحرفين فكريا ، هؤلاء جميعا أخرجتهم الثورة من الساحة . هل يمكن أن ننسى الجرائم المروعة والضربات الغادرة التي وجهها أصحاب القلوب العمياء للثورة والوطن

والشعب المضحي العزيز . لقد أخطأت الأبواق المأجورة والإذاعات الأجنبية عند تصورها أنها بخلق التوتر ونشر الأكاذيب والإشاعات واستغلال اسمي ، أن بإمكانها الوصول إلى أهدافها المشئومة والنيل من وحدة الأمة ، وأما بالنسبة إلى تعييني في منصب نائب الزعيم فلقد كنت منذ البداية معارضا لهذا التعيين ومع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل الجمة وجسامة المسئولية فقد أبلغت مجلس الخبراء في حينه بأن تعييني لم يكن من المصلحة ، والآن فإنني أعلن أيضا وبصراحة عدم استعدادي لتحمل هذه المسئولية وأرجو من حضرتكم أن تصدروا أمركم إلى مجلس الخبراء بأن يأخذ مصلحة مستقبل الإسلام والثورة والبلاد بعين الاعتبار بجدية وحزم ، واسمحوا لي أن أكون ــ كما كنت في السابق ــ طالبا متواضعا أقوم بمهمة التدريس في الحوزة العلمية وأخدم الإسلام والثورة في ظل قيادتكم الحكيمة ، وإذا كانت قد بدرت أخطاء ونقاط ضعف وهي من طبيعة ذات الإنسان فسوف تزول بقيادتكم إن شاء الله ، وأطلب من جميع الأخوة والأخوات الأعزاء ألا يقوموا بعمل ما أو يتفوهوا بكلمة واحدة حول قرار القيادة العظيمة والخبراء المحترمين بحجة مساندتي ودعمي ؛ ذلك أن القيادة العظيمة والخبراء لا يبغون سوى خير ومصلحة الإسلام والثورة ، وآمل أن تتكرموا على تلميذكم المخلص هذا بالتوجيهات القيمة وتغمروه بدعاء الخير » (43) .

ويمكن للدارس أن يلاحظ أن الخميني كان قد أرسل رسالة إلى منتظري ينتقد فيها بعض تصرفاته ويشير إلى أخطائه ، ونظرا لأن هذه الرسالة لم تنشر فلاشك أن فيها تعنيفا شديدا وقسوة بالغة جعلت منتظري يبادر بتقديم استقالته . على أن من الواضح في رد منتظري أن الخميني لم يوجه إلى منتظري اتهامات بدون دليل أو تعنيف بدون توجيه فقد رتب الأمور وأحكم التدبير . وقد وجد منتظري ــ الذي اتجه في تصرفاته خلال فترة وجوده نائبا للولي الفقيه إلى الاعتدال والبعد عن

---

(43) إذاعة طهران بالفارسية ، بتاريخ 8 فروردين سنة 1368 هـ . ش ، 28 / 3 / 1989 م .

التطرف ـــ نفسه مضطرا إلى أن يختار بين الرضوخ إلى رغبة الخميني واتجاهه ، ومقاومته ، وهو يدرك أن السبيل الثاني معناه أن تقوم الحرب بين المعتدلين من مؤيدي منتظري وبين حماة ولاية الفقيه من أتباع الخميني ، ولاشك أن منتظري قد وزن الأمور وقدر قوته وقارنها بقوة الخميني ، وعندما وجد أن الخميني كفته أرجح آثر التعقل والامتثال والنزول على رغبة الخميني بترك منصبه وتقديم استقالته ، وقد تعلل في هذا الاستسلام بأنه يرى بقاء النظام الإيراني وثباته في وحدة الكلمة خلف زعيم واحد في مواجهة أعداء يمثلون جميع الاتجاهات في الداخل والخارج ، وقد دافع منتظري عما نسبه الخميني إليه بأن هذه التصرفات إنما هي محض افتراء وإشاعات كاذبة روجتها أجهزة الدعاية الأجنبية والأبواق العميلة وقد أكد منذ أول الرسالة ولاءه وذكر بأنه ممن ضحوا بكل شيء في سبيل الثورة حتى ولده الذي اغتالته الجماعات السياسية المعارضة ، والحق أن منتظري قد أبدى تمنعا عند تلقيه خبر اختيار مجلس الخبراء له نائبا للولي الفقيه وقد جعل هذا التمنع في رسالته جسرا يعبر من خلاله إلى صفوف المضحين المؤثرين وخروجه من صفوف الطامعين ، وأن تمنعه لم يكن إلا لإدراكه جسامة المسئولية وثقل الحمل ولتبصره بالمصلحة وبعد نظره إزاءها ، وألقى اللوم على مجلس الخبراء لإصراره على تعيينه رغم إخطار منتظري للمجلس بعدم رغبته في هذا المنصب ، وقد طلب منتظري من الخميني أن يأمر المجلس بإلغاء قراره وأن يأخذ مصلحة مستقبل الإسلام والثورة والبلاد بنظر الاعتبار بجدية وحزم ، ولاشك أن هذه العبارة وهذا الطلب يحمل كثيرا من المعاني التي بين السطور بل إنه يضع تساؤلا كبيرا وهو : ألم يضع مجلس الخبراء ـــ وهو يختار منتظري بإجماع الآراء لهذا المنصب ـــ البلاد والثورة في اعتباره بجدية وحزم خلال فترة مرض الخميني ؟! ولاشك أن منتظري بهذه العبارة يريد أن يقول للخميني أترى وأنت فقيه واحد رأي فقهاء الشيعة الآخرين خاطئا ؟! وقد صور منتظري في رسالته نفسه شهيدا عندما طلب أن يبقى طالب علم ومدرسا متواضعا وعندما اعتذر عما نسب إليه من أخطاء على أنه من طبيعة الإنسان ، وأنه مازال يعتبر نفسه تلميذا للخميني وعندما دعا مؤيديه إلى الامتناع عن معارضة قرار الخميني قولا وعملا .

وقد رد الخميني على رسالة منتظري مفندا أقواله وقابلا استقالته بنفسه دون الرجوع إلى مجلس الخبراء حيث قال فيها ما ترجمته : « حضرة حجة الإسلام والمسلمين السيد / منتظري دامت إفاضاته ؛ بعد السلام والتمنيات لكم بالتوفيق وكما ذكرتم في رسالتكم فإن قيادة نظام الجمهورية الإسلامية ليس بالأمر الهين فهي مسئولية جسيمة وخطيرة لا طاقة لكم بها ولهذا فقد كنا ــ أنتم وأنا ــ نعارض انتخابكم لذلك ونحمل نفس الرأي حول هذا الأمر ، لكن الخبراء كانوا قد وصلوا إلى قناعة معينة و لم أكن أرغب في التدخل في صلاحياتهم القانونية وإنني إذ أشكركم جزيل الشكر على إعلان عدم استعدادكم لتحمل مسئولية القيادة المقبلة أعلمكم بقبولي ذلك ، إن الجميع يعلم أنكم حصيلة عمري وأنني أكن لكم ودا عميقا ، وأنصحكم من أجل ألا تتكرر أخطاء الماضي بأن تطهروا بيتكم من الأشخاص غير الصالحين وأن تحولوا بحزم دون أن يتردد عليه من يتظاهرون بحب الإسلام والحرص على الجمهورية الإسلامية ، وقد ذكرتكم بذلك في قضية مهدي هاشمي إنني أرى أن مصلحتكم ومصلحة الثورة في أن تظلوا فقيها يستنير بآرائكم النظام والشعب ولا تتأثروا بما تشيعه الإذاعات الأجنبية من أكاذيب فشعبنا الذي يعرفكم حق المعرفة يدرك جيدا حيل الأعداء الذين يكشفون عن حقدهم على الإسلام من خلال افترائهم على مسئولي الجمهورية الإسلامية . على الطلاب الأعزاء وأئمة الجمعة والجماعة المحترمين وعلى الصحافة والإذاعة والتليفزيون أن يوضحوا للشعب هذه البدهية وهي أن مصلحة النظام في الإسلام تفوق كل شيء وعلينا جميعا العمل وفق ذلك . آمل أن تواصلوا دعم الحوزة العلمية والنظام بالحيوية عبر دروسكم وبحوثكم . والسلام عليكم » (44) .

ويستطيع الدارس ملاحظة أن الخميني خاطب منتظري بلقب حجة الإسلام والمسلمين وليس بآية الله شأنه في ذلك شأن تلامذة الخميني جميعا مشيرا إلى أن

---

(44) المصدر السابق .

لقب آية الله منحته له أجهزة الإعلام لترفعه إلى الزعامة و لم يمنحه له مجلس المراجع الشيعة ، ثم أكد الخميني ضعف منتظري وعدم قدرته على تحمل مسئولية القيادة التي تحتاج إلى رجل متشدد وأنه لم يغير رأيه فيه منذ البداية و لم يمنع صدور قرار الخبراء حتى لا يتدخل في صلاحياتهم الدستورية ـــ والخميني رغم محاولة إبداء الود والعطف لمنتظري قد أكد أن ما اتهمه به حقيقة وليس من قبيل الشائعات لأنه ذكره من قبل مشيرا إلى قضية مهدي هاشمي أحد أقربائه الذي كان يدبر مؤامرة لقلب نظام الحكم في إيران فاعتقل وأدين واعترف بأنه كان يتردد على منزل منتظري وأنه تربطه به علاقة وثيقة ، لذلك فقد طالب الخميني منتظري ، إمعانا في اتهامه ، بتطهير بيته من الأشخاص غير الصالحين وهذا أسوأ ما يمكن أن يتهم به أحد كبار علماء الدين ، و لم يكتف الخميني بذلك بل فرض عليه إقامة جبرية وحدد إقامته عندما طلب منه في شكل النصيحة أن يحول بحزم دون أن يتردد عليه أحد من أعوانه والذين وصفهم الخميني بالمنافقين في قوله إنهم يتظاهرون بحب الإسلام والحرص على الجمهورية الإسلامية . وقد أنهى الخميني رسالته بتوجيه الطلاب الدينيين وأئمة الجمعة والجماعات والصحافة والإذاعة والتليفزيون إلى تصوير القضية على أنها لمصلحة النظام والإسلام وأن يأخذوا العبرة من هذا الأمر بأن الخميني لن يتوانى عن القضاء على أي شخص يخرج عن خط النظام والنظرية .

ويشك الدارس في أن قضية تعيين منتظري نائبا للولي الفقيه ثم عزله وإبعاده هي قضية مدبرة من قبل كل من الخميني ورفسنجاني معا ؛ فقد كان واضحا من طريقة تعيين منتظري أن رفسنجاني ضغط بشدة على مجلس الخبراء لتعيين منتظري وتولى بنفسه رئاسة الجلسات والإعلان عن النتيجة وتقديم التبريرات لها في حين إنه لم يكن رئيسا للمجلس بل نائبا للرئيس ولعل تغيب الرئيس آية الله مشكيني المتعمد في الظاهر كان احتجاجا على أسلوب رفسنجاني الذي لم يبال بغياب مشكيني وقاد العملية الانتخابية بنفسه ، وهو لا يستطيع أن يغامر ـــ وهو الحريص ـــ بهذا الأمر ما لم يكن يلقى الدعم من الخميني نفسه ، وتظاهر الخميني بالمرض أمر معروف عنه عندما لا يريد أن يقابل أحدا أو يواجه أمرا ، وتظاهر الخميني أيضا بالمعارضة

مع النزول على رغبة مجلس الخبراء أمر مفتعل لأن المعروف عنه أنه صلب الرأي لا يتنازل إلا لمصلحة .

وفضلا عن ذلك فإن الخميني لم يشر إلى رفسنجاني ولا إلى مجلس الخبراء بسوء رغم أنهم فرضوا عليه أمرا لا يريده ، كذلك فإن مكانة رفسنجاني لم تتأثر عند الخميني بعد تعيين منتظري ، بل إن الخميني قد كافأه بعد إقالة منتظري بتعيينه نائبا للقائد العام لكل القوى الذي يتولاه الخميني نفسه بل وأعطاه كل صلاحياته العسكرية بمعنى أن يمسك رفسنجاني زمام الأمور جميعا في إيران مع وجود الخميني ، بل ووافق الخميني على اقتراح رفسنجاني بوقف إطلاق النار في الحرب العراقية الإيرانية .

كل ذلك يجعل الدارس يشك في أن الخميني ورفسنجاني قد خططا معا لإبعاد منتظري بعد أن ظهر اعتداله واكتسابه أنصارا ومؤيدين وابتعاده عن خط الخميني الذي هو خط ولاية الفقيه عندما بدأ يطالب بتعدد الأحزاب وحرية الممارسة السياسية لكل الاتجاهات الوطنية والدعوة إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإخراج إيران من عزلتها بالتفاهم مع الدول الغربية والشرقية على السواء وتخفيف الضغط على دول الخليج العربية وإقامة أسبوع للوحدة بين الدول الإسلامية على اختلاف مذاهبها .

المبحث الثالث

أثر ولاية الفقيه على الحرب العــراقيــة الإيــرانيــة

المرحلة الأولى من الحرب الإيرانية

لقد كان من أهم معطيات نظرية ولاية الفقيه التي قدمها الخميني وطبقها في إيران أن الإسلام دين جهاد وكفاح ، ولقد تبين للدارس عند مناقشة رأي الخميني في الجهاد الإسلامي أن الجهاد عنده كمصطلح يساوي مصطلح الثورة وأن الجهاد ثورة بكل أبعادها ومعانيها ، كما كان الخميني يقدم جهاد النفس على جهاد أعداء الإسلام ، والحق أن الخميني قد طبق مفهومه للجهاد الذي قدمه في نظريته بكل أبعاده عند قيام الثورة الإيرانية وعند إقامة نظام الجمهورية الإسلامية ، وكان من الطبيعي أن نتوقع من الخميني تطبيق هذا المفهوم عندما قامت الحرب العراقية الإيرانية ، وكان من الطبيعي أيضا أن يتساءل الدارس كيف يطبق الخميني مفهوم الجهاد بمعنى الثورة في معالجته لقضية الحرب ، خاصة وأن التزامه بإقامة حكومة إسلامية بمفهوم الفقه الشيعي في إيران يستتبع بالضرورة أن تكون معالجاته لقضايا السلم والحرب وفق المنظور الإسلامي ؛ لذلك فإن هذا المبحث يتابع البصمات التي تركتها نظرية ولاية الفقيه للخميني على مجريات الحرب العراقية الإيرانية ونتائجها ، ومن هنا فإن هذا المبحث لا يتعرض لمناقشة هذه الحرب بصفة عامة ولا يحاول أن يقدم حكما فيها وإنما يكون التركيز على الخط الأساسي لهذا البحث وهو نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها على مسألة الحرب ومناقشة الأفكار الإيرانية وأسلوب تطبيقها مما يقتضي أن نعرض خلال ذلك ما قدمته المصادر الإيرانية حول هذا الموضوع ثم نناقشه مناقشة منطقية وموضوعية وعلمية من خلال المنهج الذي اخترناه لهذه الدراسة .

ويستطيع الدارس أن يدرك ، خلال متابعته لأقوال الخميني وتصريحاته بل ومن خلال ما قدمه من وسائل عملية وقابلة للتطبيق في نظريته ، أن الخميني لم يضع في اعتباره وهو يقدم نظريته أو خلال محاولته تطبيقها في إيران أن يتعرض نظام

حكمه لحرب مع دولة أخرى أو نظام آخر . حقيقة أنه وضع في اعتباره تصدير نظريته وأفكاره حول الحكم الإسلامي والثورة الإسلامية ، وكان يتوقع أن تصطدم هذه الأفكار وهذه المحاولات بالحكومات العربية والإسلامية القائمة ، ولكنه لفرط ثقته بنفسه وبنظريته تصور أن الشعوب الإسلامية سوف تسانده وتتقبل أفكاره وتحول دون تحرش الحكومات به ، وتوقع أن تنشغل هذه الحكومات بمواجهة تيار الثورة الإسلامية في داخل بلادها عن أن تقوم بمحاربته أو الضغط عليه أو إعلان الحرب رسميا ضده ، لذلك يرجح الدارس أن الخميني في غمرة انشغاله بتثبيت دعائم نظريته وحكمه في إيران فوجئ بالموقف العراقي ضده .

مقدمات الحــرب

تذكر المصادر الإيرانية أن الحرب العراقية الإيرانية قد بدأت في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين الحادي والثلاثين من شهر يور سنة 1359 هـ . ش (22 / 9 / 1980 م) * عندما أغارت المقاتلات العراقية بشكل مكثف على القواعد العسكرية والمطارات والمؤسسات الاقتصادية الإيرانية في مدن طهران والأهواز وعبدان وتبريز وباختران وبوشهر وخرج وهمدان وأصفهان وبضع مدن أخرى ، كما ذكرت هذه المصادر أنه قد سبق هذه الغارة عدة اشتباكات محدودة بين القوات العراقية والقوات الإيرانية كما قامت الطائرات العراقية بقصف مواقع حدودية متفرقة في غرب إيران خلال شهر خرداد سنة 1358 هـ . ش (مايو / يونيو سنة 1979 م) وقد أعلنت العراق أن هذا القصف نتيجة خطإ في التقديرات واجتمعت لجنة عراقية إيرانية مشتركة لبحث الآثار الناجمة عن هذا القصف في شهر مهر سنة 1358 هـ . ش (سبتمبر / أكتوبر سنة 1979 م) ، كما اشتبكت طائرات الهليكوبتر العراقية مع وحدات من الجيش والجندرمة الإيرانية بالقرب من مدينة باوه الكردية داخل الحدود الإيرانية في شهر أبان سنة 1358 هـ . ش (أكتوبر / نوفمبر سنة 1979 م) ، ونتيجة لاشتباك آخر وقع في شهر آذر سنة 1358 هـ . ش (نوفمبر / ديسمبر سنة 1979 م) استولت القوات العراقية على معسكر « بزمير أباد » الحدودي غرب مدينة باختران الإيرانية ، وعلى أثر ذلك قرر مجلس قيادة الثورة الإيرانية قطع العلاقات مع العراق فزاد التوتر على الحدود ووقعت عدة اشتباكات

(*) تذكر المصادر العراقية أن العدوان الإيراني قد بدأ في 4 / 9 / 1980 م وأن الرد العراقي قد بدأ في 22 / 9 / 1980 م .

محدودة وقصف متفرق خلال أشهر دي وبهمن وأسفند سنة 1358 هـ . ش (يناير / فبراير / مارس سنة 1980 م) .

وقد قامت إيران باستدعاء جميع أعضاء سفارتها في بغداد في شهر فروردين سنة 1359 هـ .ش (أبريل سنة 1980 م) ، وتزايد التوتر بين الدولتين حتى أعلنت العراق في 27 شهر يور سنة 1359 هـ . ش (17 / 9 / 1980 م) أن اتفاقية الجزائر سنة 1975 م التي تقسم الحدود بين الدولتين في شط العرب قد أصبحت حبرا على ورق ، وأن جزر أبي موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى جزر عربية ينبغي أن تعود للسيادة العربية وأن على إيران أن تخرج منها ، كذلك قامت العراق بإعادة أربعين ألفا من الإيرانيين المقيمين في العراق . ومع استمرار التحرشات على الحدود أصبح الموقف ينذر بنشوب حرب فقامت القوات العراقية بمناورة على الحدود الإيرانية عند خوزستان وعيلام في شهر خرداد سنة 1359 هـ . ش (مايو سنة 1980 م) اشترك فيها أكثر من مائتين وخمسين دبابة عراقية استقرت على الشريط الحدودي عند نهاية المناورة .

واستمر تبادل إطلاق النار بين العراق وإيران في شكل تراشق منذ شهر تير سنة 1359 هـ . ش (يونيو / يوليو سنة 1980 م) في أكثر من اثنتي عشرة منطقة حدودية [1] .

وقد أصدر الجيش الإيراني أول بيان عسكري رسمي له في التاسع عشر من شهر تير سنة 1359 هـ . ش (10 / 7 / 1980 م) ، وقد صدر هذا البيان عن قيادة الفرقة 81 المدرعة في منطقة كرمانشاه وجاء فيه ما ترجمته : « خلال الثمان والأربعين ساعة الماضية قامت مدفعية الجيش العراقي « العميل » المهاجم بقصف جميع النقاط الحدودية الإيرانية من أزكله إلى باويسي ونفتشهر قصفا مركزا ، وقد ردت

---

(1) وردت هذه المعلومات في الصحف الإيرانية باللغة الفارسية اعتبارا من العدد 10720 لصحيفة كيهان الصادر في 5 خرداد سنة 1358 هـ . ش 26 / 5 / 1979 م حتى 31 شهر يور سنة 1359 هـ . ش 23 / 9 / 1980 م .

القوات المقاتلة للفرقة 81 المدرعة بكرمانشاه وجيش حراس الثورة الإسلامية بشدة واقتدار بنيران مدفعيتها ، وقد استشهد في هذه الاشتباكات اثنان من الأخوة الجنود وجرح تسعة أفراد ، وقد منيت القوات العراقية « المأجورة » بخسائر فادحة »[2] .

ولعل هذا البيان يشير إلى أوضاع النظام الإيراني الحاكم قبله وبعده ، فإن تأخر صدور بيان عسكري عن الأحداث السابقة التي أشرنا إليها يعني أن النظام الإيراني كان منصرفا إلى شئونه الداخلية ومحاولة فرض نظرية ولاية الفقيه على نظام الحكم ، وعدم وجود قيادة عسكرية عامة تصدر عنها البيانات العسكرية يعني أن زعماء الثورة الإيرانية كانوا مشغولين في صراعاتهم حول السلطة السياسية ومراكز النفوذ ، كما كان علماء الدين في إيران مشغولين بالانتخابات المتتالية سواء في الاستفتاء على نظام الحكم أو على الدستور أو انتخاب رئيس للجمهورية أو انتخابات مجلس الشورى الإسلامي حتى يثبتوا أنفسهم في مقاعد الحكم وعلى طاولة إصدار القرار ، كذلك فإن صدور قرار عسكري من جانب قيادة فرقة حدودية يعني عدم وجود قادة عسكريين كبار بعد سلسلة الإعدامات التي شملت عددا منهم فضلا عن فرار بعضهم إلى الخارج ، وكذلك يتضح من قصر البيان وتركيزه قلة الخبرة التي لدى القيادات العسكرية الصغيرة على الحدود وعدم وجود قيادة مركزية مسئولة تهتم بشئون الحدود والاشتباكات الدائرة هناك ، كما أشار البيان إلى اشتراك حراس الثورة الإسلامية مما يشير إلى الفوضى التي كانت سائدة في المؤسسة العسكرية الإيرانية وفوضى التنظيم ، ومحاولة حراس الثورة تكوين جيش لهم ومزاحمة الجيش النظامي في معسكراته وفرض نفوذهم في إدارة شئون إيران العسكرية .

ويلاحظ الدارس أن الخميني باعتباره القائد العام لكل القوى قد أصدر أمرا بالتعبئة العامة وإنشاء جيش شعبي قوامه عشرون مليون فرد وذلك في الخامس من شهر آذر سنة 1359 هـ : ش (26 / 11 / 1980 م) ، ثم أصدر أمرا بتعيين أبي

---

(2) إذاعة طهران بالفارسية في 10 / 7 / 1980 م .

الحسن بني صدر رئيس الجمهورية قائدا أعلى للقوات المسلحة ، كما تم تعيين اللواء مصطفى جمران قائدا للقوات المسلحة واللواء قره ني رئيسا للقيادة المشتركة ورئيسا للأركان واللواء ولي الله فلاحي مساعدا له ، وزيادة من الخميني في دعم بني صدر منحه صلاحيات نائب القائد العام لكل القوى حتى تساعده على التنسيق بين الجهات العسكرية المختلفة من جيش وحراس ولجان ثورة وقوات جندرمة وقوات التعبئة العامة الشعبية وكلفه بمسئولية معالجة قضية الحرب ، ولكن الحرب التي شنها علماء الدين ضد بني صدر في الداخل شغلته عن الحرب العراقية وقد أشرنا إلى الرسالة التي وجهها إلى شعب إيران في ذكرى الخامس من شهر خرداد والتي يشرح فيها الموقف [3] وبدلا من أن تأتي هذه الرسالة بالنتيجة المرجوة منها فيلتف الشعب والمسئولون حول رئيس الجمهورية للخروج من هذه المحنة ومعالجة هذه المشكلة بحكمة زاد الخلاف والصراع بين كل الأطراف ؛ لذلك فإن الجيش العراقي عندما طور عملياته ودخل الأراضي الإيرانية لم يجد مقاومة حقيقية تذكر من القوات المسلحة الإيرانية ، ولقد كان من أهم التهم التي وجهت لبني صدر وأدت إلى عزله هي تهمة التردد في معالجة الحرب العراقية ، ولقد كان بني صدر بحق الضحية الأولى للهجوم العراقي على الأراضي الإيرانية فقد عزل عن القيادة في 20 خرداد سنة 1360 هـ . ش (10 / 6 / 1981 م) وسحب مجلس الشورى منه الثقة في 31 خرداد سنة 1360 هـ . ش (21 / 6 / 1981 م) وأصدر الخميني قرار عزله عن الرئاسة في أول تير سنة 1360 هـ . ش (22 / 6 / 1981 م) وفي الوقت الذي عزل فيه بني صدر قتل اللواء مصطفى جمران في المعارك في 31 خرداد سنة 1360 هـ . ش (21 / 6 / 1981 م) كما قتل اللواء ولي الله فلاحي والعميد موسى نامجو واللواء جواد فكوري من القيادة المشتركة ويوسف كلاهدوز وعلي جهان آرا من قيادة حراس الثورة في حادث طائرة على الحدود العراقية في 8 مهر سنة 1360 هـ . ش (30 / 9 / 1981 م) وكذلك قتل اللواء قره ني رئيس القيادة

(3) إطلاعات 16445 ، في 16 خرداد سنة 1360 هـ . ش ، (6 / 6 / 1981 م) .

المشتركة ، فكان عزل بني صدر وفراره إلى الخارج نذير شئوم على القيادة العسكرية الإيرانية للجيش والحراس حيث وقعت هذه الحوادث في مدة قصيرة لم تتجاوز أربعة أشهر ، ورغم انتخاب محمد علي رجائي في 22 مهر سنة 1360 هـ . ش (24 / 7 / 1981 م) لرئاسة الجمهورية الإيرانية وتعيين محمد جواد باهنر رئيسا للوزراء وبدء الاهتمام بالحرب إلا أن الأحداث السيئة كانت ملازمة للنظام الإيراني خلال تلك الشهور الأربعة ؛ حيث وقع انفجار في مقر رئاسة مجلس الوزراء الإيراني في 8 شهر يور سنة 1360 هـ . ش (30 / 8 / 1981 م) قام به معارضو النظام من منظمة مجاهدي خلق انتقاما لعزل بني صدر وقتل فيه كل من رئيس الجمهورية محمد علي رجائي ورئيس الوزراء محمد جواد باهنر حيث كانا متواجدين في هذا المبنى وقت الانفجار ، ولكن النظام لم ييأس حيث تولى سيد علي خامنه إي رئاسة الجمهورية بعد أن نجح في الانتخابات في 10 مهر سنة 1360 هـ . ش (2 / 10 / 1981 م) والواقع أنه مع بداية تولي خامنه أي رئاسة الجمهورية بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطبيق نظرية ولاية الفقيه في إيران في مختلف مجالات التطبيق داخليا وخارجيا ، سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، لذلك فإننا قبل أن نتعرض بالحديث عن أثر هذه المرحلة في الحرب العراقية الإيرانية ينبغي أن نتوقف عند موقف الخميني الولي الفقيه في المرحلة السابقة وحتى تولى خامنه إي رئاسة الجمهورية .

معنى التعبئة العامة عند الخميني

لقد أشرنا إلى أن أول رد فعل للخميني باعتباره الولي الفقيه تجاه الحرب العراقية الإيرانية بغض النظر عن قطع مجلس الثورة الإيراني العلاقات مع العراق هو إعلان التعبئة العامة ومطالبة المسئولين بإنشاء جيش شعبي قوامه عشرون مليونا من الإيرانيين يكون تابعا لجيش حراس الثورة الإسلامية ، وقد يبدو قرار الخميني بتشكيل جيش قوامه عشرون مليونا أي نصف عدد سكان إيران كلها من خلال التعبئة العامة أمرا غير منطقي ، ولكن الدارس لظروف إيران خلال هذه الفترة والتي أشرنا إليها من قبل يدرك أن هذا القرار من أذكى القرارات التي اتخذها الخميني ، حيث إن التعبئة العامة التي أمر بها الخميني لم تكن إجراء طارئا تحتمه حالة الحرب على الجبهات أو الظروف الأمنية داخل البلاد أو حتى الإعداد لهجوم كبير تسترد به إيران ما فقدته من أراض ومدن وقرى ومرتفعات خلال الحرب بل اتخذت التعبئة العامة معنى جديدا صاغه الخميني وتلامذته حيث أصبحت هذه الفكرة إستراتيجية سياسية في المقام الأول تمثل ركيزة أساسية لبقاء النظام الإيراني واستمرار الفقيه في الحكم ، وأسلوبا لسياسة حكمه في المستقبل ، وقد اعتمدت إستراتيجية التعبئة العامة أساسا على مبدإ شغل المواطنين الإيرانيين عن ذاتهم وحياتهم الخاصة والعامة ومشاكلهم وكذلك عن التفكير في المستقبل الفردي أو الجماعي أو الوطني مع السعي لشحن المواطن الإيراني بمشاعر مذهبية تدفعه للحرب والجهاد والاستشهاد باعتباره أضحية الإسلام وامتدادا لحركة الحسين بن علي الإمام الشهيد .

ولقد وجد النظام الإيراني الحاكم في فكرة التعبئة العامة أسلوبا ثوريا مناسبا لحل مشاكله في عدة قطاعات دفعة واحدة علاوة على كونها وسيلة لتحقيق منجزات عسكرية وسياسية لصالحه ، وذلك من خلال الأفكار التالية :

أ ـــ مواجهة القصور العسكري في التسليح والتنظيم والتخطيط بفكرة الدفع الذاتي للأمواج البشرية المتلاحمة بمساعدة الحماس الديني والمذهبي والوطني وبهدف رفع الروح المعنوية لآلة الحرب الإيرانية مما يجعل لها مردودا في الروح المعنوية للقوات المعادية في الداخل والخارج .

ب ـــ خلق عنصر المنافسة بين الفئات المختلفة من القبائل والطوائف والمحافظات والتي تنتمي إلى أجناس شتى من فرس وترك وبلوش وأكراد وتركمان وعرب ومغول وهنود وأفغان ، وذلك من خلال نظام الوحدات المتطوعة المتكاملة سواء في التسليح أو الفنيين أو القادة أو الموجهين المذهبيين من نسيج واحد وأبناء محافظة واحدة أو قبيلة واحدة أو جنس واحد استكمالا لنظرية الدفع الذاتي التي تعتمدها قيادات التعبئة العامة .

جـ ـــ مواجهة القصور الاقتصادي عن طريق تفريغ مواقع الطلب على السلع الغذائية والضرورية ، وسد المجال أمام طلبات الاستيراد لغير السلع الإستراتيجية في تلك المرحلة ووقف المطالبات بتوفير مستلزمات حياة مستقرة اقتصاديا في إيران .

د ـــ الاستحواذ على القوى البشرية المؤثرة في المجتمع لخدمة أهداف النظام الحاكم ، وسد السبيل على الجماعات السياسية المعارضة للنظام في الاستفادة من هذه القوى لصالحها أو المساعدة على خلق توتر مستمر للنظام بأعمال إرهابية ضاغطة ، فضلا عن إخلاء الساحة للجان الثورة الإسلامية من أجل تعقب أعداء النظام في الداخل .

هـ ـــ شغل العراق ودول المنطقة والدول الكبرى بتحليل حركة التعبئة العامة عن القيام بمبادرات أو أعمال تزيد الضغط الواقع على النظام الإيراني خلال هذه المرحلة .

وقد نظمت عملية التعبئة العامة من خلال مشروع تجنيدي تحت اسم « لبيك يا خميني » عينت له قيادة خاصة برئاسة حجة الإسلام محمد علي رحماني مسئول التعبئة العامة بجيش حراس الثورة الإسلامية ، وقد نجح هذا المشروع في إنشاء جيش

من القوات الشعبية المدربة تحت اسم « فتح واحد » وقد استغرق إنشاء هذا الجيش أقل من عامين ، وقد ألحق به جيش آخر تحت اسم « فتح 2 » أرسل إلى الجبهات في الثاني عشر من شهر فروردين سنة 1363 هـ . ش (1 / 4 / 1984 م) (4) يقول سيد علي خامنه إي حول هذا الجيش ما ترجمته : « لقد كان المحور الحقيقي لهذا الجيش منذ بداية تنظيمه هو التشكيلات الشعبية والتنظيمات الجماهيرية التي أنشئت من أجل أن يتمكن الشعب من الدفاع عن ثورته الإسلامية ، ولذلك ينبغي أن يعلم الشعب أن جيش التعبئة ليس منظمة شكلت لمراقبة الجماهير بل أن التعبئة هي الجماهيرية التي شكلت لمراقبة الثورة ، إن التعبئة ليست منظمة لضبط تصرفات الناس بل إن التعبئة هي بمعنى الحضور المنظم القوي للجماهير في ساحات الثورة الإسلامية والسيطرة على الأوضاع ومواجهة معارضي الثورة ، ولذلك فإني أؤكد على أهمية العمل العقائدي في جيش التعبئة وأن تظل المساجد هي قواعد التعبئة الأساسية ومن خلالها تنمو التعبئة ، وينبغي أن يشعر الأخوة الذين يخدمون في جيش التعبئة أنهم يخدمون في ركاب رسول الله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله (5) .

وهكذا يكشف خامنه إي ملامح وأهداف حركة التعبئة العامة التي أمر بها الخميني والتي استمرت حتى يومنا هذا وظل المسئولون يؤكدون على هذه الأهداف مع تطوير الحركة ، يقول خامنه إي ماترجمته : « ليست التعبئة العامة بمعنى حركة خارج القاعدة والقانون بل إن التعبئة العامة بمعنى العمل من خلال هدف وحب وحماس وصفاء وإيمان وحركة » (6)

ويقول هاشمي رفسنجاني ما ترجمته : « إن التعبئة العامة صرح لا يمثل فرعا رئيسيا من النظام فحسب بل هو مسئولية رئيسة على أكتاف النظام . إن لدينا جنود تعبئة من بين حراس الثورة ، وإننا نرى في التعبئة العامة نوعا من الحركة الثقافية

---

(4) إذاعة طهران باللغة الفارسية بتاريخ 3 / 4 / 1984 م .

(5) المصدر السابق بتاريخ 19 / 11 / 1984 م .

(6) كيهان العدد 12983 في 20 اسفند سنة 1365 هـ . ش 11 / 3 / 1987 م .

فضلا عن الحركة العسكرية ، إذا كنا نريد جنودا في الجبهات لهم مزايا جنود التعبئة . ولم تكن هناك هيئة التعبئة العامة فما ينبغي أن نعمل ، وكم كنا ننفق ، وكم من قوات كنا نستخدم من أجل إيجادهم واختيارهم وتعليمهم وتدريبهم وتنظيمهم ؟! ما كان هذا ليحدث من خلال الإمكانات المادية العادية . إن هذه التشكيلات قد تكونت في ظروف الثورة بناء على تعليمات الإمام (الخميني) وكان للتعبئة حقا أبعاد كثيرة ليست منحصرة في الحرب ، ولا في الأمن الداخلي فقط ، ولكن قواعد التعبئة كانت مبعث ثقة الناس واطمئنانهم . إن حضور هؤلاء الشباب في القواعد والمساجد والأحياء وحيثما كانوا هو ثمرة من ثمرات الثورة التي أفهمت الآخرين أن الناس أنفسهم هم حماة الثورة »(7) .

وهكذا يؤكد رفسنجاني على معنى التعبئة العامة الذي أراده الخميني وعلى الهدف من إقامة جيش شعبي قوامه عشرون مليونا ، لقد كانت الظروف مهيأة لتنفيذ رأي الخميني فالدافع موجود وهو رد القوات العراقية عن الأراضي الإيرانية والطريقة جاهزة وهي نفس تشكيلات حراس الثورة ؛ لذلك أسندت المهمة لجيش الحراس وليس للجيش النظامي فضلا عن ظروف النظام الذي يحتاج لدعم أكبر من القوات الفعلية ، لذلك كانت قوات التعبئة العامة جيشا احتياطيا مساندا للحراس في جميع الميادين . وكان من الطبيعي أن يرحب قادة الحراس بتولي هذه المهمة والعمل بجدية على تنفيذها حيث رأينا قائد الحراس يطالب الخميني بعد انتهائه من تشكيل الجيش الثاني « فتح 2 » بأسلحة متخصصة من برية وبحرية وجوية ودفاع جوي وصواريخ بعيدة المدى كما سنعرض بالتفصيل فيما بعد .

(7) جمهوري إسلامي العدد 2466 في 8 آذر سنة 1366 هـ . ش 29 / 11 / 1987 م

تكفير نظام الحكم في العراق

لقد كان ثاني رد فعل من جانب الخميني باعتباره الولي الفقيه تجاه الحرب العراقية الإيرانية هو ما أعلنه لوفد المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الطائف وقرر القيام بالوساطة بين العراق وإيران لوقف الحرب ، ويضم هذا الوفد أحمد سيكوتوري رئيس جمهورية غينيا وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والحبيب الشطي سكرتير عام المؤتمر الإسلامي . وقد استقبل الخميني هذا الوفد في مقره حسينية جمران بطهران ، وتحدث إليهم بالفارسية لمدة عشرين دقيقة شرح لهم فيها موقفه ورأيه الفقهي في الحرب العراقية الإيرانية دون أن يسمح لأحد بأن يترجم له في هذه الجلسة ، وقد عكف الوفد على ترجمتها ودراستها بعد انتهاء المقابلة . والحق أن كلمة الخميني تتلخص في اتهام النظام العراقي الحاكم بالكفر ، ومن ثم فقد أعلن الخميني شعاره المشهور بعد خمسة أشهر من بدء الحرب رسميا وهو « لا معنى للصلح بين الإسلام والكفر » . ونظرا لأهمية هذه الكلمة في تحديد أثر ولاية الفقيه على الحرب العراقية الإيرانية ، فإننا نلخصها هنا ونترجم بالنص أهم ما ورد فيها ، حيث بدأ الخميني كلمته بالإشارة إلى أن مشكلة المسلمين تكمن في أنهم يرفعون شعار الإسلام ولا يطبقونه ، وخاصة بعض الحكام الذين يتخذون الدين ستارا لتحقيق مطامعهم الشخصية أو لإرضاء القوى الكبرى التي يخضعون لها . ثم عمد إلى شرح الويلات التي لاقاها الشعب الإيراني على يد القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والملوك الذين حكموا إيران وخاصة الشاه محمد رضا بهلوي الذي كان عميلا للغرب في نظره . ثم أخذ يحصي للوفد الأضرار التي لحقت بإيران نتيجة هذه الحرب وهي أكثر من ستين ألف قتيل وأكثر من مائة ألف مصاب وكثير من الأسرى وفقد أكثر من خمسين ألف أسرة لعائلها ، وأكثر من مليون ونصف مليون مشرد أخرجوا من ديارهم ، وقاسوا ، فضلا عن فقد جزء كبير من الأراضي الإيرانية وعدد كبير من القرى

والمدن ، مؤكدا أن جريمة إيران الوحيدة هي العودة للإسلام وخدمة الإسلام وقطع يد القوى الكبرى عن بلاد الإسلام ، والتخلص من الحكم الجائر ، والحياةُ تحت لواء الإسلام والدعوة إلى الوحدة الإسلامية . وقد حاول الخميني أن يبرئ الشعب العراقي ويلقي بالتبعة على الرئيس صدام حسين الذي اتهمه بالعمالة ، ثم قال للوفد ما ترجمته : « إن أردتم أن ترتفعوا بالإسلام فوق الشعارات ، فينبغي أن تأتوا وتشاهدوا ماذا حدث لشبابنا ونسائنا وأطفالنا في المدن والخراب الذي مازالت آثاره ماثلة في مدننا ، إذا أردتم أن تنقلوا الإسلام من الشعار إلى الشعور وإذا كانت الدول الإسلامية تريد أن تنتقل من الشعارات إلى الشعور وإلى الواقع وإلى العمل ، ينبغي أن توقف الضجة وترفع يدها عن الظلم وتنضم إلى شعوبها ، فإذا مكثتم هنا مدة وأخليتم آذانكم من الدعايات المضادة لإيران ولمستم الواقع في إيران ورأيتم قضايا إيران وأهداف شعب إيران وحكومة إيران هل يريدون الإسلام ويلجئون إليه أم لا ؟! » هل يريدون التحزب والتعصب ورفع الشعوبية الفارسية وخفض العرب أم لا ؟! » ثم حاول الخميني الرد على صدام عندما قال ما ترجمته : « إنه يقول إن إيران معتدية ! وأنتم ألم تسألوه أين آثار اعتداءات إيران ؟ هل نحارب الآن فوق الأراضي العراقية أم فوق الأراضي الإيرانية ؟ إذا كنا نحارب فوق الأراضي الإيرانية فإن العراق يكون هو المعتدي ، وإذا كنا قد هاجمنا يوما أراضي العراق يكون العدوان منا ، ولكن إذا كنا ندافع عن حقوق الشعب وعن الإسلام وعن حقوق العراق وعن المسلمين ، فلا ينبغي أن يسكت مؤتمر الطائف ، ولا ينبغي أن تفكروا بهذا الأسلوب أن شعبين في مواجهة بعضهما ! إن الشعب العراقي ينتظر ما ينتظره الشعب الإيراني لأنه فقد أيضا علماء وشبابا وشيوخا وأطفالا على يد هذا النظام الفاسد ، يجب أن تعلموا بما أمرت به آيات القرآن بحيث إذا اعتدت طائفة من المسلمين — على فرض أنها مسلمة — على طائفة أخرى فعلى جميع المسلمين أن يقاتلوها ، فاعملوا بهذا الواجب الإلهي ونحن لا نتوقع منكم أكثر من هذا ، انظروا من المعتدي وأرسلوا مندوبين ليدرسوا الحدود ، ويشاهدوا مواضع الاعتداء ، ولينظروا عدد القبور في كلا الجانبين وعدد المشردين ، فإذا تبينتم أننا اعتدينا فحاربونا ، وإذا تبينتم أنهم اعتدوا فحاربوهم ،

فلا معنى للصلح بين الإسلام والكفر ، ولا ينبغي أن يتصور أي مسلم أن يقيم السلام بين الإسلام والمسلم وبين غير الإسلام وغير المسلم بل ينبغي أن يعمل بحكم الله ، وينبغي أن نكون جميعا تابعين للقرآن الكريم ، فلا تظنوا أن في إيران اليوم حكومة مستبدة يمكن أن تتصالح مع شخص يعارضه شعبه ، أو أن يكون فيها رئيس جمهورية يمكن أن يتحدث مع الآخرين ، أو شخص مستبد هنا يستطيع أن يعمل خلاف رغبة الشعب . إن رأي الشعب هو الذي يحكم هنا ، وهذه الأجهزة الشعب هو الذي عينها ولا يجوز لأي شخص أن يتخلف عن حكم الشعب » .

وقد طالب الخميني الوفد بعقد محكمة لمحاكمة المعتدي وتأديبه والضغط عليه ليخرج من إيران وليوقف جيشه عن الاعتداء ، وأن يقف وفد دولي بين الطرفين ويحقق في الجرائم ويؤدب المذنب ، كما طلب من اللجنة أن تحقق فيما إذا كان شعب العراق يريد حكومته أم لا وكذلك بالنسبة لإيران وتحديد قانونية كلتا الحكومتين من خلال استفتاء عام ، فإن قبلت العراق ذلك فإن إيران تقبله ، وهناك يكون مجال للتفاهم والتفاوض والمصالحة ، وبغير ذلك لن تصل المباحثات إلى شيء [8] .

يستطيع الدارس المحلل لكلمة الخميني إلى وفد المصالحة المنبثق عن المؤتمر الإسلامي أن يدرك الهدف الذي يرمي إليه الخميني من رأيه الفقهي في قضية الحرب والمطالب التي قدمها للوفد وهو يعرف مسبقا أنها لن تكون مقبولة من الطرف الآخر لعدم معقوليتها لدى فريق يرى نفسه منتصرا في حرب . ولقد رتب الخميني النقاط التي وردت في كلمته بشكل جيد وذكي ، فقد بدأها بالضرب على وتر الإسلام الحساس لدى جميع المسلمين ، ثم حاول أن يظهر في صورة المظلوم المعتدى عليه المستحق للإنصاف ، ثم تدرج من ذلك إلى الاستفادة من نصوص القرآن وأحاديث الرسول ﷺ ، ثم خرج باستنتاجات منها لصالحه ، بعد ذلك حاول أن يظهر نفسه

(8) جمهوري إسلامي ، 506 ، في 11 أسفند سنة 1359 هـ . ش ، 2 / 3 / 1981 م .

في صورة المطالب بالحق الملتزم به الواثق منه ثم عاد ونسف هذا كله عندما ناقش موقف العراق ودرسه واستنتج منه انطباق حكم الكافر على نظامه الحاكم ، ولذلك كانت النتيجة والموقف الذي ترتب عليها بعدم التصالح بين المسلم الذي يمثله النظام الإيراني والكافر الذي يمثله النظام العراقي مؤكدا أنه ليس في إيران شخص اعتبارا من الولي الفقيه إلى عامة الشعب يقبل المصالحة مع الحكومة العراقية . ثم ذهب إلى أبعد من ذلك عندما طالب بعقد محاكمة لمحاكمة نظام صدام ومعاقبته ، ثم تجاوز ذلك بطلب أبعد وهو عمل استفتاء في كل من العراق وإيران حول مدى قبول كل من الشعب العراقي والشعب الإيراني لنظامه الحاكم ، وبعد ذلك يمكن قبول التفاوض والمصالحة .

ويدرك الدارس المدقق أن الموقف الذي اتخذه الخميني باعتباره الولي الفقيه موقف سياسي وليس موقفا إسلاميا رغم شكله الإسلامي ، وهذا الشكل الإسلامي الذي اكتسبه موقفه السياسي جاء نتيجة للاستفادة الذكية من القرآن والحديث النبوي لصالح هذا الموقف السياسي ، لقد فسر الخميني آية ﴿ **وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين * إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون** ﴾ [الحجرات 9 ـ 10] فسرها الخميني بأن من الواضح أن العراق اعتدى على إيران ولذلك يكون من الواجب على المسلمين جميعا أن يحاربوا العراق ويعاقبوه . وهذا في رأينا استنتاج في غير موضعه ، لأن الأصل في هاتين الآيتين هو مبدأ الإصلاح ، والبغي يحارب حال استمراره فإن توقف يكون إعادة الحق لأصحابه بالعدل والقسط ، فالحرب تكون فقط حال استمرار المعتدي في اعتدائه ، وما دام العراق قد قبل وساطة المؤتمر الإسلامي وتوقف عن عملياته العسكرية فيبقى على المسلمين واجب إعطاء كل حق لصاحبه لا محاربة المعتدي . وكان يمكن للخميني المطالبة بالتعويضات عن الأضرار التي لحقت ببلاده وشعبه واسترداد أرضه بدعوى أنه المعتدى عليه ، فإن لم يتحقق له ذلك كان له أن يطالب المسلمين بوقف العدوان عليه . ولكن الخميني رفض

التفاوض قبل التأديب والمعاقبة التي لم ترد في نص الآية الكريمة مؤكدا أنه إذا رفض هو فلن يوجد في إيران حكومة وشعبا من يقبل التفاوض دونه . كما طلب شيئا ثانيا لم يرد في نص الآية وهو الاستفتاء لدى الشعبين حول قانونية الحكومتين ، وهذا المطلب مبالغة في الرفض لأنه أصر على أن يجري الاستفتاء في العراق أولا فإن قبلته العراق فسوف يقبله هو . والأكثر من ذلك أن الخميني قد حكم على الاعتداء من خلال الأمر الواقع وليس من المبدإ فطلب من الوفد أن يدرس الآثار الماثلة للعدوان وليس مبدأه والظروف التي بدأ خلالها ، فقد يعتدي الضعيف أولا ثم يهزمه الطرف الآخر نتيجة عدوانه ، وإن تلميح الخميني بالحديث الشريف الذي يشير إلى أنه إذا التقى مسلمان بسيفيهما فإن القاتل والمقتول في النار ينطبق عليه أيضا وليس على العراق فقط باعتراف البيانات العسكرية .

وفوق كل ذلك فقد وقع آية الله الخميني في مزلق فقهي ، حيث خلط بين حكم الله وحكم الشعب ، فهو في الوقت الذي طالب فيه المسلمين بأن يعملوا بحكم الله ولايعملوا بالصلح بين الإسلام والمسلم وبين غير الإسلام وغير المسلم نفى أن يكون في إيران مستبد أيا كانت وظيفته يعمل خلاف رغبة الشعب مؤكدا أن رأي الشعب هو الذي يحكم في إيران وأن الشعب هو الذي عين الأجهزة الحاكمة وأنه لا يجوز لشخص التخلف عن حكم الشعب ، لذلك فقد خلط بين حكم الله وحكم الشعب بل رفع حكم الشعب فوق حكم الله دون قصد في حماسه لموقفه .

ولعل السؤال الذي ينبغي أن يطرحه الدارس هنا هو أنه طالما كان موقف الولي الفقيه في إيران موقفا سياسيا استفاد فيه من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ولم يكن موقفا دينيا ، فما الهدف الذي سعى إليه الخميني من وراء هذا الموقف وما المبررات التي جعلته يتخذ هذا الموقف ؟! .

ويستطيع الدارس المتتبع لظروف النظام الحاكم في إيران بعد تطبيق نظرية ولاية الفقيه أن يدرك الإجابة على هذا التساؤل . ولقد ألمحنا إلى قرار الخميني بالتعبئة العامة وإنشاء جيش قوامه عشرون مليونا من الإيرانيين قبل قيام الدول الإسلامية بمحاولات الوساطة بين العراق وإيران ، هذا القرار الذي أكد المسئولون الإيرانيون على أبعاده

السياسية التي تخدم بقاء نظام ولاية الفقيه واستمراره في الحكم ، لذلك فإن قبول الخميني للصلح يهدم الأساس الذي بناه من أجل استمرار حكمه وحل مشاكله في الداخل والخارج ، ولقد اعترف الخميني نفسه في أكثر من مناسبة بأن الحرب العراقية الإيرانية كانت فرصة إلهية له ليدعم من خلالها حكمه ويحدث التغييرات التي يتطلبها في المجتمع الإيراني وتوجهاته .

لقد كانت الأوضاع على جبهات القتال سيئة جدا بالنسبة للإيرانيين وتدعو إلى الإحباط واليأس لدرجة أن الجنود الإيرانيين كانوا يرفعون أكف الدعاء بطلب قدوم المهدي المنتظر الذي يخلصهم من هذه الحالة وهذا الموقف الصعب . يقول الصحفي الإيراني محمد ذو الأنوار يصف أحوال الجبهة في تلك الفترة ما ترجمته : « إذا كان البعض بالأمس يجلس مؤملا ظهور الإمام (المهدي) فإن جنود الثورة الإسلامية اليوم في شوق لظهور الإمام وإنشاء مجتمع القسط القرآني ، إنهم يدعون طوال الليالي ويملئون الصحراء ضجة بصوت التماسهم ويسندون رءوسهم إلى حوائط الخنادق منتظرين ظهور صاحب الزمان ، ويقولون مثلا إن إمام الزمان قد ظهر في خونين شهر (خرمشهر المدينة الدامية) وفي عبدان وأضاء بنوره المقدس في الظلمات »[9] . ويحاول هذا الصحفي أن يبرر هذا الموقف بأنها الفكرة التي كانت سائدة منذ عصر الصفويين : إنه إذا زاد الظلم والفساد في العالم فإن إمام الزمان سوف يظهر ، وإن البعض يقولون إن الفساد قد زاد في خرمشهر حيث الحرب والعذاب الناتج عنها . ولكن الصحفي يستدرك مدافعا عن الجنود الإيرانيين حيث يقول ما ترجمته : « ولكن النقطة النورانية التي أدركها الآن جنودنا في الجبهات شيء آخر وهي أننا إذا تحركنا على جادة الحق ورفعنا بالتدريج درجات نمونا وقواتنا وتجلت الأسس الإنسانية والقيم العقائدية في تصرفاتنا ، فإن الباطل لن يقعد عن محاربتنا وسوف يهاجمنا وعند ذلك سوف يصل الفساد إلى أوجه ، بينما يتبدى الإسلام

(9) إطلاعات ، في 28 تير سنة 1360 هـ . ش ، 19 / 7 / 1981 م .

وتشتد المقاومة فهذا يكون مجال ظهور حضرته (إمام الزمان) ..[10] .

إن فكرة انتظار المهدي أو انتظار الخلاص على يد الإمام الغائب لم تكن تخطر ببال الخميني عندما رفض وساطات الصلح ، بل كانت في الواقع تعبيرا شعبيا عن الضائقة التي يمر بها شعب إيران خلال هذه الفترة ويرجو الخلاص منها ، حيث إن واقع الشعب ولسان حال الجماهير قد ساعد على شيوع أخبار بظهور الإمام في المدن الواقعة تحت الاحتلال العراقي ، وتاريخ الشيعة حافل بالمواقف التي تدل على أن الشيعة عندما يشتد بهم البلاء وتعجزهم الحيلة يرفعون أيديهم بالدعاء إلى الله ليعجل لهم عودة المهدي المنتظر بالفرج . وقد استثمر بعض الساسة وبعض الساعين للنفوذ والسلطة هذه الفكرة في مراحل كثيرة من تاريخ الشيعة بالإعلان عن ظهور المهدي في أماكن معينة حتى يعتبرهم الناس من حاشيته فيحصلوا على هدفهم السياسي أو الجاه والنفوذ والمال الذي يريدون . وليس أدل على ذلك من حركة البابية وحركة البهائية فقد بدأتا كحركة تبشير لعامة الشيعة بقدوم المهدي المنتظر [11] .

لم يكن الخميني هو مصدر شيوع الأخبار وترويج الشائعات بشأن ظهور المهدي المنتظر في مناطق القتال والمدن المحتلة ، إلا أنه استثمرها لصالحه وصالح نظريته وقد أشرنا في مبحث سابق إلى رأي الخميني في قضية انتظار المهدي وأسلوب قيام دولته وكيفية الإعداد لقيام مثل هذه الدولة . إنه يخالف الفكرة الصفوية عن ظهور المهدي ويعتقد أن الثورة الشعبية هي أفضل وسيلة للتمهيد لظهوره وإقامة الدولة الإسلامية وفق المبادئ الشيعية التي انتقاها الخميني، ولكنه على كل حال استثمر شائعات ظهور المهدي في جبهات القتال لصالح رفضه للصلح . ولقد ذهب الخميني إلى أبعد من ذلك عندما أصدر فتواه التي استفاد فيها من هذا الموقف ومن فرصة حلول ذكرى المولد النبوي الشريف فبلور هذه الفكرة وأعلنها على الملإ حيث قال

---

(10) المصـــدر السابق .

(11) تفاصيل هذا الموضوع تخرج عن نطاق البحث ويمكن للقارئ الرجوع إلى الكتب التي تناولت هذا الموضوع وهي كثيرة .

ما ترجمته : « يقول البعض إن استمرار الحرب مخالف لما جاء في القرآن لكنني أقول لمن يعارضوننا ولرجال الفتوى في البلاط (يقصد بهم علماء السنة) لا ينبغي سوء الاستفادة من القرآن ، إن حربنا ليست مخالفة للقرآن بل بالعكس هي وفق تعاليم القرآن ، فإذا قال شخص لا تحاربوا الفاسد كان هو الذي يخالف القرآن فقد قال الله تعالى : ﴿ **وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة** ﴾ وهذا معناه أن القرآن يأمر المسلمين بالقتال منعا للفتنة ، أي حرب حتى زوال الفتنة من العالم ، إن شعار « حرب حرب حتى النصر » الذي يرفعه شبابنا هو رشحة من رشحات القرآن ، وإن أولئك الذين هم أتباع القرآن يحاربون ما دامت فيهم القدرة على الحرب حتى تزول الفتنة من العالم » [12] .

وهكذا حول الخميني الحرب من مجرد حرب بسبب خلاف على الحدود إلى حرب سياسية عقائدية ، ومن مجرد قضية إقليمية إلى قضية جهاد إسلامي . والحق أن رأي الخميني لم يكن هو الرأي الوحيد السائد في إيران خلال هذه الفترة فقد اتخذ بعض مراجع الشيعة في إيران موقفا مغايرا ، بل لعلهم أصدروا فتوى بضرورة وقف الحرب . وكان على رأس هؤلاء « آية الله العظمى » حسين طباطبائي قمي وهو أحد المراجع العظام وكان مقره في مدينة مشهد بجوار قبر الإمام علي الرضا وأكبر المراكز المذهبية في إيران بعد قم . ورغم حماس « آية الله قمي » لنظرية ولاية الفقيه إلا أنه لم يقبلها برمتها بل كانت له بعض الملاحظات عليها خاصة فيما يتعلق بالولاية التكوينية ومدى صلاحيات الولي الفقيه ، ولقد أثارت آراؤه حنق الخميني فضيق عليه الخناق وأغرى به حراس الثورة الإسلامية ليمنعوا تزايد أنصاره ومقلديه ، فاعتكف طباطبائي قمي في بيته ولكنه لم يتوقف عن معارضة الخميني في قضية الحرب وكان يصدر البيانات والفتاوى الداعية لوقفها والتي يناقض فيها فتاوى الخميني وآراءه . يقول طباطبائي قمي في إحدى فتاويه ما ترجمته : « أما قوله إن حربنا حرب

---

(12) إذاعة طهران بالفارسية بتاريخ 11 / 12 / 1984 م .

بين الإسلام والكفر ولا معنى للصلح بين الإسلام والكفر ، فهل جيش العراق الذي تحاربه والذي يأتي إلى الجبهة ـــ حسب قولك ـــ رغما عنه كله كافر في رأيك ؟! أم أن غالبيته الساحقة مسلمة ؟ إن أغلب مسلمي العراق شيعة وقد صاحبوك (في منفاك) إلا أنك تعلن بكل فخر أنك قتلت وجرحت الآلاف ! أتفخر بقتل المسلمين وشيعة أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه ؟ وتقول أريد أن أنقذ شعب العراق من يد حزب البعث فهل ستجيب بنفس الدليل على حساب القبر وفي محكمة العدل الإلهي يوم القيامة ؟! ليس الأمر كذلك بل إنك تريد أن تطيل عمر حكومتك بضعة أيام أخرى بهذه الجرائم ؛ وعلى فرض ـــ وهذا محال ـــ أن حربك هي حرب بين المسلمين والكفار فإن الصلح بين الإسلام والكفر ليس فقط له معنى بل يكون أيضا واجبا أو في حكم الواجب إذا اقتضت المصلحة ذلك ، لقد نسيت سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبب شهوة النفس وغرور الحكم والرياسة الدنيوية القصيرة ، فمن المعروف أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد عقد صلح الحديبية مع كفار قريش الذي تقرر خلاله وقف الحرب وقيام السلام لمدة عشر سنوات بين المسلمين بزعامة حضرته عليه السلام وبين كفار قريش رغم الأذى ـــ ولعلك تذكره ـــ الذي تعرض له من كفار قريش في مكة ثم معاركه معهم في بدر والمواقع الأخرى والتي سقط فيها كثير من الشهداء المسلمين ، ومع ذلك عقد الصلح ولم يعترض أحد على موقف الرسول الكريم وكذلك عند عقد الصلح مع نصارى نجران » (13) .

وهكذا أوقع « آية الله » طباطبائي قمي الخميني في موقف حرج حيث رد على موقف الخميني وفتواه من نفس المنطلق الفقهي وبنفس الأسلوب الذي استعمله الخميني في الاستنتاج والاستنباط من القرآن الكريم والسنة النبوية التي يأخذ بها علماء الشيعة عن طريق ما ورد منها عن أئمتهم فقط ، مجادلا إياه من موقف الند ومتحفزا للرد والاستشكال مما يمثل خطرا على موقف الخميني ويؤدي إلى فساد قضيته من

---

(13) بيان آية الله العظمى طباطبائي قمي صدر في مشهد بتاريخ 27 / 10 / 1984 م .

أساسها وما يترتب عليه ذلك من سقوط النظرية لذلك فقد اضطر الخميني إلى إعادة صياغة فتواه فانتهز فرصة حلول ذكرى مولد الإمام علي بن أبي طالب وتحدث عن سيرته واستنبط منها فتواه التي يرد بها تفصيليا على فتوى طباطبائي قمي فقال فيها ما ترجمته : « إننا لا نعتبر حزب البعث العراقي مسلما بل إننا نعتبره ضده الإسلام ، إن حزب البعث أقل إسلاما من الخارجين على حكم الإمام علي بن أبي طالب فحاربهم ، بل خاض ضدهم ثلاث حروب رغم كونهم شهدوا بالإسلام ورغم أنهم كانوا من صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورغم أنهم كانوا أكثر إسلاما من حزب البعث العراقي ، لذلك فإن من الواجب حسب العقيدة الشيعية محاربة حزب البعث العراقي اقتداء بالإمام علي بن أبي طالب » (14) .

ولعل من الأهمية بمكان أن نعرض هنا رد « آية الله » طباطبائي قمي على هذه الفتوى حتى يتضح لنا مدى الصراع والتمزق الذي أحدثته مواقف الخميني في تطبيقه بعناد نظرية الولاية المطلقة للفقيه . يقول طباطبائي قمي ما ترجمته : « إن قياس هذه الحرب بحروب حضرة أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه وهو قياس مع الفارق ، وفيه كثير من الجهل ، وليس بينهما أدنى شبه ، لأنه بناء على الروايات الواردة عن حضرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد كان حضرته مأمورا بهذه الحروب الثلاث حيث قال الإمام علي عليه السلام « أمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين ففعلت ما أمرت به » . ولما كانت هذه الحروب بأوامر صريحة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحضرته فقد كان من الواجب أن يقوم بها ، وقد ظل هذا الأمر واجبا في عهد الإمام وسبطه ، كما كان حضرته خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإجماع السنة والشيعة سواء كان الأول في نظر الشيعة أو الرابع في رأي السنة ، وإن الخروج على خليفة رسول الله من الانحرافات التي تستوجب الجهاد ، ورغم أن حضرته قد خاض الحرب ثلاث مرات ضد أعدائه إلا أنه لم يقتل شيعته أبدا ، ولكن الحرب مع العراق وأكثر أهلها

(14) إذاعة طهران بالفارسية بتاريخ 3 / 4 / 1985 م .

شيعة لايجعل بينها وبين حروب الإمام أي شبه ، أما قوله بمعاقبة المعتدي فإننا نريد معاقبة المعتدي أيضا ولكن طبقا للقوانين الشرعية والعقلية الصحيحة ، فأي دين أو مذهب وأي عقل أو منطق أو قانون أو وجدان يسمح بارتكاب كل هذه الجرائم من أجل معاقبة المعتدي لذلك أشرنا إلى أن هذه الحرب من المحرمات قطعا والقتل فيها يكون حراما » (15) .

ورغم هذه المعارضة فقد تطورت الحرب من مجرد حرب الخلاف على الحدود إلى حرب سياسية عقائدية ، ومن مجرد قضية إقليمية إلى قضية جهاد إسلامي ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل فيما بعد .

---

(15) بيان لآية الله طباطبائي قمي صدر في مشهد بتاريخ 5 / 4 / 1985 م .

المرحلة الثانية من الحرب الإيرانية

تذكر المصادر الإيرانية أن عمليات ثامن الأئمة التي بدأتها القوات الإيرانية في الخامس من شهر مهر سنة 1360 هـ . ش (27 / 9 / 1981 م) هي بداية مرحلة جديدة من مراحل الحرب العراقية الإيرانية حيث بدأت خلالها حرب تحرير المدن والمناطق التي يسيطر عليها الجيش العراقي ، وإذا كانت عملية ثامن الأئمة قد بدأت قبل تولي سيد علي خامنه إي رئاسة الجمهورية الإيرانية إلا أن الدارس يستطيع أن يجزم بأن هذه المرحلة من الحرب قد تمت من خلال جهود كل من سيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية وعلي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي وأنصارهما في الجيش وحراس الثورة والحكومة والمؤسسة الدينية ؛ فقد استطاعا في الواقع أن يترجما رغبات الخميني وتعليماته فيما يتعلق بشكل وأسلوب ومضمون وأهداف الحرب إلى واقع عملي .

وقد تركزت جهود هذين الرجلين في هذه المرحلة حول ربط الحرب بالدين وما يستتبع ذلك من تطوير للقيادة العسكرية والعمليات والتعبئة والدعم المادي واقتصاديات المجتمع وفوق ذلك كله المفهوم السياسي والعقائدي للحرب ، فقد تولى سيد علي خامنه إي ، فضلا عن كونه رئيس الجمهورية ، رئاسة المجلس الأعلى للدفاع وعين الخميني هاشمي رفسنجاني ممثلاً له في هذا المجلس فضلا عن كونه رئيسا لمجلس الشورى الإسلامي ومشرفا سياسيا على جيش حراس الثورة الإسلامية بحكم صلاته القوية بقياداته ، وكان لتولي محسن رضائي قيادة جيش الحراس أثره الكبير في التفاهم والانسجام بين القيادات العسكرية والقيادات السياسية لأنها تمثل رفقة كفاح طويل قبل قيام الثورة وبعد استقرار النظام .

لقد أصبح المعنى العقائدي للحرب في هذه المرحلة هو الجهاد في سبيل الله بالمفهوم الشيعي ووفق شروح الخميني وتلامذته حيث قسموا الجهاد من ناحية

متعلقاته إلى خمسة أقسام ، قسم منها كان يعمل به في عهد الرسول ﷺ ، أما الأقسام الأربعة الأخرى فيعمل بها في فترة غيبة إمام الزمان والأقسام الخمسة هي :

أ ــ الجهاد ضد الكفار إذا أرادوا الهجوم على بلاد المسلمين وهو بمعنى الدفاع عن أراضي الإسلام .

ب ــ الجهاد ضد من يريدون التسلط على دماء المسلمين وأعراضهم سواء كانوا من الكفار أو من المسلمين الطامعين في الدنيا وحب الرئاسة وهي حرب دفاعية أيضا .

جـ ــ الجهاد من أجل الدفاع عن طائفة من المسلمين تحت رحمة الكفار وهو دفاع مشروع من أجل تخليص المسلمين من الكفار .

د ــ الجهاد من أجل إخراج الكفار من بلاد المسلمين التي استولوا عليها وينطبق هذا على المحتلين ولو كانوا مسلمين .

هـ ــ الجهاد ضد الكفار بعد دعوتهم إلى الإسلام وعدم قبولهم له وهذا الجهاد بمعناه الخاص يستوجب التوجه إلى بلاد الكفار .

ويرى الشيعة الإيرانيون تقدم الأقسام الأربعة الأولى في الأهمية على القسم الخامس في الجهاد نظرا للأولويات التالية :

أ ــ عدم اشتراط حضور الإمام أو نائبه ويكفي وجود شخص عادل قادر على إدارة الحرب والدعوة للقتال وذلك في الأقسام الأربعة الأولى في حين يشترط وجود الإمام أو نائبه الخاص في القسم الخامس .

ب ــ لا يجوز التخلف عن الفتنة بمعنى أنه إذا طلب المعتدي عقد الصلح والتفاوض فلا يجوز الموافقة إذا كان قائد المعتدين ما زال على قيد الحياة ؛ لأن هذا الصلح سيكون بمثابة هدنة يمكن للمعتدين خلالها جمع شملهم والعودة لمهاجمة المسلمين ، وقد استند الخميني على هذا المبدإ الشيعي في رفضه وساطات الصلح مع العراق .

جـ ــ لا يستثنى في الأقسام الأربعة الأولى من المشتركين في الجهاد سوى المريض الذي يخشى موته في حين يكون الجهاد في القسم الخامس فرض كفاية بمعنى

أن بعض المسلمين ينوب عن بعضهم في الحرب .

د ــ القسم الخامس من الجهاد ينبغي أن يكون ضد الكفار فقط في حين يجوز الجهاد في الأقسام الأربعة السابقة ضد المسلمين والمؤمنين الذين يوالون الكفار أو يطمعون في الدنيا وحب الرئاسة وإن كانوا على خلاف مذهب المسلمين المدافعين .

هـ ــ في القسم الخامس من الجهاد ينبغي أن توزن قوة المسلمين جيدا قبل بدء الجهاد في حين لا يكون من الضروري ذلك في الأقسام الأربعة الأولى الخاصة بالدفاع وإنما يكون بقدر الإمكان .

و ــ لا ينبغي الجهاد في القسم الخامس خلال الأشهر الحرم وإنما يجوز الدفاع في الأقسام الأربعة الأولى في هذه الأشهر .

ز ــ يكفي الجهاد في القسم الخامس مرة واحدة في السنة ، ولكن يكون في الأقسام الأربعة الأولى مستمرا ولو كل يوم حتى يتحقق النصر .

ح ــ ليس من داع لدعوة المعتدي إلى الإسلام في جهاد الدفاع بأقسامه الأربعة ، ولكن دعوة الكفار إلى الإسلام ضرورية قبل محاربتهم في الجهاد بقسمه الخامس .

ط ــ في القسم الخامس يجوز للإمام أن يأخذ من أموال المسلمين بقدر ما يسمحون به لتجهيز الجيش للجهاد أما في الأقسام الأربعة الأولى فيحق للولي الفقيه أن يأخذ من أموال الناس للدفاع حتى يتحقق النصر دون حساب لميزانية الحرب .

ي ــ لا يكفي إخراج المعتدين من بلاد الإسلام بل ينبغي تعقبهم حتى يطيعوا أمر الله عملا بآية ﴿ **حتى تفيء إلى أمر الله** ﴾ في سورة الحجرات ، ويدعي فقهاء الشيعة الإيرانيون أن هذا المبدأ معمول به عند أبي حنيفة من فقهاء أهل السنة ، وهو ما ينبغي أن تطبقه الحكومة الإيرانية ضد القوات العراقية [16] .

---

(16) الخميني : تحرير الوسيلة ــ باب مسائل للدفاع + كتاب توضيح المسائل ، ص 313 ، 314 مع شروح =

وقد حاول فقهاء النظام الإيراني أن يقننوا كل ما يتعلق بالحرب وفق مبادئ الجهاد التي وضعوها والتي حاولوا تأصيلها من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومن أقوال أئمة الشيعة وأفعالهم والروايات التي وردت عنهم في كتب الشيعة وخاصة الإمام علي بن أبي طالب وكتاب نهج البلاغة المنسوب إليه ، وكذلك الإمام الحسين ابن علي ثالث الأئمة الذي يلقبونه بسيد الشهداء ، ولا يسمح مجال البحث بتفصيل كل ذلك ، ولكن سنكتفي هنا بإيراد بعض الأمثلة التي توضح هذا المعنى وتؤكده .

يقول الخميني في حديثه لجنود التعبئة العامة ما ترجمته : « إن الله تبارك وتعالى قد منحكم القوة ومنحكم الهمة وإن كل سهم ترمونه بأيديكم يبلغه الله تبارك وتعالى إلى هدفه ، إن طريقكم هو سبيل الله وسوف يهبكم الله نصره ، إلٰهي إن هؤلاء هم عبيدك ، تواجدوا في حضرتك ، إنهم يخدمون إسلامك ويبذلون النفس من أجل هزيمة الكفار فأيدهم واحفظهم وسلمهم واختم لهم بالخير » (17) .

ويقول عن نفسه ما ترجمته : « لقد أعددت نفسي دمي وروحي الضعيفة من أجل أداء واجب الحق وفريضة الدفاع عن المسلمين ، وإنني في انتظار الفوز العظيم بالشهادة ، لقد أدركت جيدا منذ اليوم الأول لبدء الكفاح وليس في الحرب التحميلية فقط ، إننا من أجل هدفنا العظيم والأماني الإسلامية والإلٰهية ينبغي أن ندفع ثمنا باهظا ، وأن نقدم الشهداء الأعزاء ، وإن مجرمي العالم لن يدعونا في هدوء وراحة بل يسفكوا دماء أعزائنا في الأزقة والشوارع وعلى حدودنا » (18) .

ويقول في مناسبة أخرى ما ترجمته : « إن الإسلام العزيز وخاصة التشيع له سوابق مضيئة طوال التاريخ منذ صدر الإسلام في ميادين الدم والسيف فلطالما استلوا السيوف بحكم القرآن الكريم وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وسيرة

= فقهاء النظام الإيراني المنشورة في الصحف الفارسية منذ 1 / 9 / 1981 حتى 3 / 5 / 1985 م .

(17) إطلاعات جبهة 29 ، في أول آذر سنة 1366 هـ . ش ، 22 / 11 / 1987 م .

(18) إطلاعات جبهة 13 ، في 11 مرداد سنة 1366 هـ . ش ، 2 / 8 / 1987 م .

الأئمة المعصومين عليهم صلوات الله من أجل الأهداف الإسلامية المقدسة. وقطع الفساد ، وقدموا تضحيات عظيمة في هذا الطريق المقدس ، وإن شعب إيران العظيم اقتداء بأولياء الإسلام عظام الشأن قد بدأ هذا الدفاع المقدس وقدم التضحيات في قيامه به وفي الوصول إلى الأهداف العليا للقرآن بالروح والمال ، إن شعبنا أقام ثورة ابتغاء رضوان الله تعالى ونهض من أجل القيم المعنوية والإنسانية فأي خوف من استشهاد الأعزاء وإصابة نور العيون وتحمل الصعاب والمكاره ؟! فجنة الله ، التي هي فوق تصور العارفين ، محفوفة بالمكاره »[19] .

وهكذا وضع الخميني بتصريحاته حول الحرب والسلام اللبنة الأساسية في تصور النظام الإيراني الحاكم لمحور القضية ، فانطلق تلامذته يبحثون ويستخرجون ويستنبطون من الفقه الشيعي وأحاديث أئمتهم وسيرهم ما يكملون به الحائط الخامس لنظرية الجهاد .

يقول آية الله مرتضى رضوي عضو مجلس الشورى الإسلامي ما ترجمته : « إن الحقائق تظهر نفسها بالحروب ، والواقع يختلف عن الحقيقة ، إن الشيطان يخلق الحرب ، وبدء الحرب ليس بحق ولا حقيقة ، والبادئ بها ليس على حق ، يقول الإمام علي (زين العابدين) : « إن الحرب تكشف حقيقة الصلاة إن كانت لله أم رياء ، وحتى حقيقة الحكومة إن كانت يزيدية أم حسينية ، كما أن مصاديق شعارات الحرب الحقيقية تتحدد بعد الحرب ؛ إن كانت في جبهة الحق أم جبهة الباطل :

الحرب قد بانت لها الحقائق قد ظهرت من بعدها المصادق
والله رب العرش لا نفارق جموعكم أو تغمد البوارق »

إن مدرسة آل البيت كانت مظلومة طوال التاريخ حتى بين المسلمين أنفسهم ، وقد منع الطواغيت وطلاب الدنيا والمترفون والطامعون والموجهون الإسلام لمصلحة الأغنياء أن يبين أو يوضح أو تزدهر هذه المدرسة عمليا في أبعادها سوى في الحقوق

---

(19) كيهان 12678 ، في 4 أسفند سنة 1364 هـ . ش ، 23 / 2 / 1986 م .

والأخلاق ، لماذا لا نقبل الصلح ؟ هل هو شر ؟ نعم فالصلح نوعان ؛ نوع إلهي هو عين الحقيقة ، وصلح شيطاني مذل ، وهيهات منا الذلة ، إن الصلح الإلهي لا يجر إلى الحرب ولكن عندما تقوم الحرب لا يكون هناك مجال لصلح إلهي طالما لم يتغير طرفا الحرب ، فهل تغير الحسين أو تغير ابن سعد ؟ فإن أحد طرفي الحرب حتما ظالم والآخر مظلوم وعندما تتحول ماهية الحق ترتبط بالحقيقة . إن الصلح وسط الميدان لا معنى له ، والقرآن لم يأمر بالصلح وإنما أمر بالإصلاح فقال ﴿ **أصلحوا** ﴾ ولم يقل صالحوا وهذا معناه إصلاح الطرف الظالم أولا » (20) .

وعلى هذا النسق يمضي تلامذة الخميني في شرح الأسس التي وضعها ونادى بها الخميني لقضية الحرب والسلام ، وكذلك في الدعوة لشرح رأي المذهب الشيعي في هذه القضية من خلال تفسير أقوال الأئمة ، يقول آية الله حسين نوري همداني ما ترجمته : « إن رمز نصر المؤمنين على الكافرين هو تعريف سبيل الفقه بمعنى الإدراك الصحيح والرؤية الشمولية الصحيحة للمجاهدين الإسلاميين ؛ ففي قول الله تعالى : ﴿ **يأيها النبى حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون** ﴾ ونفس التعبير في سورة التحريم آية 9 يستفاد منه أن نبي الإسلام العظيم قد أمر بجهاد المنافقين كما أمر بجهاد الكافرين تماما » (21) .

ويستطيع الدارس ملاحظة أن الآية الكريمة التي استشهد بها الخميني من القرآن الكريم في حديثه إلى وفد الوساطة المنبثق عن المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية لهذا الغرض ، وهي ﴿ **وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ...** ﴾ الآية كانت محورا لكثير من تفسيرات تلامذة الخميني يستخرجون منها ما شاءوا ويؤولون معناها ، ومن أبرز المعاني المستخرجة ما يقوله آية الله حسين نوري همداني في تفسيره آية ﴿ **وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا** ﴾

---

(20) كيهان 12679 ، في 4 أسفند سنة 1364 هـ . ش ، 23 / 2 / 1986 م .

(21) إطلاعات جبهة 33 ، في 29 آذر سنة 1366 هـ . ش ، 20 / 12 / 1987 م .

وترجمته : « إن هذه الآية تشير بوضوح إلى أن قتال المسلمين ليس محصورا في حرب الكفار والمشركين والمنافقين ، بل إنه يقر أساس انتشار العدل الإسلامي فإذا اعتدت جماعة من المؤمنين على جماعة أخرى فينبغي قمعها وقتالها حتى لا يكون لديها القدرة الكافية على الاستمرار في الظلم والاعتداء (22) .

وفي تفسير قول الإمام علي بن أبي طالب « ولقد كنا مع رسول الله ﷺ نقتل آباءنا وأبناءنا وإخواننا وأعمامنا ما يزيدنا ذلك إلا إيمانا وتسليما وقضيا على اللقم وصبرا على مضض الألم وجدا في جهاد العدو ، ولقد كان الرجل منا والآخر من عدونا يتصاولان تصاول الفحلين يتخالسان أنفسهما أيهما يسقي صاحبه كأس المنون فمرة لنا من عدونا ومرة لعدونا منا ، فلما رأى الله صدقنا أنزل بعدونا الكبت وأنزل علينا النصر حتى استقر الإسلام ملقيا جرانه ومتبوئا أوطانه ، ولعمري لو كنا نأتي ما أتيتم ما قام للدين عمود ولا اخضر للإيمان عود ، وايم الله لتحلبنها دما ولتتبعنها ندما » (23) . يقول قسم البحوث في صحيفة إطلاعات ما ترجمته : « إن الالتزام والمسئولية الأيديولوجية يحددان للإنسان الملتزم موقفه وسلوكه وليس للعاطفة أو القرابة أو سائر العلاقات أدنى دور في هذا ، وإن التسليم لله هو أوج نجاح المؤمن المجاهد وتقدمه في مراحل الإيمان ، وإن للكفاح لحظات حلوة ولحظات مريرة في النصر والهزيمة ولا مجال للسلبية أو اليأس » (24) .

ويأخذون من قول الإمام علي بن أبي طالب أيضا : « وايم الله لقد كنت من ساقها حتى تولت بحذافيرها واستوثقت في قيادها ما ضعفت ولا جبنت ولا خنثت ولا وهنت ، وايم الله لأبقرن الباطل حتى أخرج الحق من خاصرته ، مالي ولقريش ، والله لقد قاتلتهم كافرين ولأقاتلنهم مفتونين » . إن موقع الإمام في قافلة الهداية قيادة وتعقيبا كالحادي يقود ومساعده يضبط حركة القافلة ويتعقب الخارج عن الخط

---

(22) إطلاعات جبهة 34 ، في 6 دي سنة 1366 هـ . ش . 27 / 12 / 1987 م .
(23) نهج البلاغة ، خطبة 55 ، ص 144 ، طبع فيض .
(24) إطلاعات جبهة 13 ، في 11 مرداد سنة 1366 هـ . ش ، 2 / 8 / 1987 م .

والمتخلف عن الحركة ويضبط السرعة ويجمع الشتات ، وإن دور الإمامة هو استمرار الرسالة بعد موت الرسول ، وجبهة الإمام استمرار لجبهة الرسول عليه السلام [25] .

ويقول آية الله حسين نوري همداني في تفسيره آية : ﴿ **قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون** ﴾ ما ترجمته : « إن هذه الآية تشير إلى أن المسلمين والمؤمنين لا ينبغي أن يسكتوا وهم يشاهدون كيف يعطل الآخرون تنفيذ أحكام الله ويعملون ما هو حرام وذنب وينشرون الكفر بل عليهم واجب هو أن يحاربوا هذه الجماعات ويدخلوها في مسيرة الحركة تجاه الله بجهادهم الإيماني ، كما يستفاد من قوله تعالى : ﴿ **وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا** ﴾ أنه علاوة على المواضع التي تحددت للجهاد في سبيل الله ومحاربة الكفار وأعداء الدين فقد تقرر على المؤمنين الدفاع عن المظلومين والمستضعفين ، ولذلك عليهم أن يحاربوا من أجل إنقاذ المستضعفين والمظلومين حتى ينقذوهم من نيران الظلم » [26] .

لقد كانت الصحافة الإيرانية نشطة في ترويج أفكار فقهاء النظام الإيراني وآرائهم حول هذه القضية ، وخاصة صحيفة إطلاعات في تفسيرها لنهج البلاغة ومنه مثلا أنهم يأخذون من قول الإمام علي بن أبي طالب : « ولكنا إنما أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج والشبهة والتأويل فإذا طمعنا في خصلة يلم الله بها شعثنا ونتدانى بها إلى التبعية فيما بيننا ، رغبنا فيها وأمسكنا عما سواها » . إن الإمام كان يقاتل المسلمين حتى الملتزمين منهم بسبب الانحراف والانزلاق عن خط الإسلام الأصيل وهو إما أن يكون اختياريا نتيجة البحث

(25) المصدر السابق .

(26) إطلاعات جبهة 33 ، في 29 آذر سنة 1366 هـ . ش ، 20 / 12 / 1987 م .

والتحليل الفكري والاجتهاد الشخصي أو الجماعي وإما أن يكون بصورة مؤامرة وعمد . وإن الانحرافات التي تكون نتيجة الأغراض الشخصية في المجتمع ينفذ إليها أحيانا أساليب غير إسلامية تجر الملتزمين أيضا إلى الانحراف ، وإن الأخطاء التي تولد سلسلة من الغموض تخفي وجه الحق وتسلب القدرة على التشخيص ، كما إن تأويل الحقائق يبعد عن الحق ويقرب إلى الباطل ، ومن الضروري التبصر والمواجهة المنطقية واتخاذ موقف إزاء هذه الانحرافات لمنع الفرقة والتشتت وقد نلجأ للصدام المسلح وعدم قبول الصلح قبل إعادة الحق والوحدة للمجتمع (27) .

ويأخذون من قول الإمام علي بن أبي طالب في نهج البلاغة : « يا أشباه الرجال ولا رجال ، حلوم الأطفال وعقول ربات الحجال ، وددت لو أني لم أركم ولم أعرفكم معرفة والله جرت ندما وأعقبت سدما ، قاتلكم الله لقد ملأتم قلبي قيحا وشحنتم صدري غيظا وجرعتموني نضب التهمام أنفاسا وأفسدتم عليّ رأيي بالعصيان والخذلان » (28) . إن كل حقيقة يمكن لمسها في العمل وكل حقيقة تفقد قيمتها وأثرها العملي عينا ، هي من قبيل الباطل وشبه الحقيقة وليست الحقيقة نفسها ، وكل من لا يتوقع منه عملا لائقا مثل الوفاء والالتزام والرجولة لايكون رجلا بل شبه رجل ، ويخطئ من يطلب العافية والفرار من المسئولية بالحلم والصبر ، وإن فساد الرأي هو عقم المشروعات وهو الأسلوب السلبي في تنفيذ الخطط (29) وهكذا يتكامل تشابك خيوط النظام في دفع القضية لصالحه ، ويقول آية الله حسين نوري همداني ما ترجمته : « إن أحد سنن الله في خلقه هي موضوع الامتحان فقد تحدث الله تعالى مرارا في القرآن الكريم عن الامتحان الإلهي وعرف النعم والرخاء والألم والمشكلة كوسيلة لامتحان الناس ، وقد جعل المصائب والمشاكل سلما للوصول إلى التكامل الإنساني ، وإن موضوع الجهاد هو أحد مواضع امتحان الناس لذلك فقد

---

(27) إطلاعات جبهة 13 ، في 11 مرداد سنة 1366 هـ . ش ، 2 / 8 / 1987 م .

(28) نهج البلاغة ، خطبة 27 ، ص 95 .

(29) جبهة إطلاعات 13 ، في 11 مرداد سنة 1366 هـ . ش ، 4 / 8 / (198 م

ورد في الآية الكريمة : ﴿ **أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين** ﴾ وإن من ينجح في هذا الامتحان يدخل الجنة ، وقال تعالى : ﴿ **ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم** ﴾ [30] .

والحق أن تلامذة الخميني في اجتماعهم على نصرة رأي الخميني باعتباره الولي الفقيه ودعوتهم إليه وتبريرهم له إنما ينطبق عليهم قول الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه : « فيا عجبا ، عجبا والله يميت القلب ويجلب الهم من اجتماع هؤلاء القوم على باطلهم وتفرقكم عن حقكم » [31] لقد اجتمعوا على باطل وكأنهم يجتمعون على حق ، ومن أسف أن أصحاب الحق ودعاة الوحدة الإسلامية ودعاة الصلح لم يدركوا هذا الأمر فتفرقوا عن حقهم ، والغريب في الأمر أن فقهاء النظام الإيراني يفسرون هذه الخطبة للإمام علي بن أبي طالب لصالحهم ، خاصة الجزء الذي أوردناه وتكملته هي : « فقبحا لكم وترحا ، حين صرتم غرضا يرمى ، يغار عليكم ولا تغيرون ، وتغزون ولاتغزون ويعصى الله وترضون » حيث يستنتجون من هذا الجزء أن الوحدة والاتحاد من النتائج الطبيعية للاتجاه إلى الحق لأن الاتحاد في الفكر والإيمان بحقيقة يكون في هذا الاتجاه أولا ثم تتجلى الوحدة والتنسيق في العمل ، أما الباطل لأنه لا أساس له فإنه لا يستطيع أن يقدم هدفا محددا ومرتكزا ثابتا للاتحاد لا في الفكر ولا في العمل ولهذا فالتشتت والاختلاف من لزوميات جبهة الباطل ، ويمكن في المواضع التي لايكون الباطل فيها مطلقا وتتمتع جبهته بمواقف للمطالبة بأشياء تعرضها على أنها الحق فإن الاعتماد على هذه المواقف يمكن أن يخلق اتحادا ، وكذلك فإنه عندما يظهر الانحراف في جبهة الحق فإنها تختل ، ويمكن أن تنجح جبهة الباطل في خلق نوع من الوحدة والانسجام من خلال نوع من النفاق والتظاهر بخطة عمل لإبداء الأحقية من ناحية المواقف الفكرية والهدف الباطل ، وكذلك فإن جبهة الحق

---

(30) إطلاعات جبهة 31 ، في 15 آذر سنة 1366 هـ . ش ، 6 / 12 / 1987 م .

(31) نهج البلاغة ، خطبة 27 ، ص 95 .

عندما تكون خطة عملها باطلة تتعرض لنوع من التشتت والاختلاف [32] .

وهكذا يقلب فقهاء النظام الإيراني الشواهد لصالح موقفهم لإضفاء الشرعية عليه ، والواقع أنهم كثيرا ما ينجحون في ذلك فيخدعون قطاعا من عامة المسلمين خاصة في غياب علماء أهل السنة والجماعة عن ساحة العطاء ونصرة الحق ، ويأخذ فقهاء الشيعة الإيرانيون من قول الإمام علي بن أبي طالب : « وإذا أمرتكم بالسير إليهم في الشتاء قلتم هذه صبارة القر أمهلنا حتى ينسلخ عنا البرد ، كل هذا فرارا من الحر والقر ، فإذا كنتم من الحر والقر تفرون فأنتم والله من السيف أفر » [33] . إن التعلل بالمشكلات والظروف الصعبة للهرب من المسئوليات هو منطق من يرجح الرفاهية والراحة على الالتزام الأيديولوجي ، وهو نوع من النفاق ، والحجج لا تنتهي أمام أمر الجهاد في كل زمان ، والنفاق يظهر من ثنائية الاعتقاد والعمل ويترتب عليه عدم جدوى الوسائل ، وهكذا فإن التعلل بالظروف الجوية مدان ؛ لأن من لا يتحملها لا يتحمل القتال ، وكذلك التعلل بالتمهل لانتهاز الفرص مدان أيضا لأنه يمنع من القيام بعمل جدي ويصبح ذريعة للفشل عند القيام بالعمل ، لذلك تجب طاعة الزعيم لأن عمله قائم على طاعة الله [34] .

وقد بذل فقهاء النظام الإيراني غاية جهدهم لمنع تسرب اليأس إلى نفوس الإيرانيين ، والحيلولة دون تعللهم بالمشكلات والظروف الصعبة من أجل قبول الصلح فلم يتركوا منفذا إلى ذلك إلا سدوه ولم يتركوا شاهدا في هذا المعنى إلا أوردوه حتى تطرقوا إلى قضية المدد الغيبي ، ومن أمثلة ذلك ما يقوله آية الله حسين نوري همداني وترجمته : « إن الله يدعم المجاهدين ، من أجل رفع كلمة الإسلام ونشر دين الله وإزالة قوى الكفر والاستكبار وإقرار حكومة الله ، بالمدد الغيبي لتشجيعهم وتثبيتهم كما ورد مرارا في القرآن المجيد سواء بآلاف الملائكة كما في غزوة بدر أو

---

(32) إطلاعات جبهة 12 ، في 4 مرداد سنة 1366 هـ . ش ، 26 / 7 / 1987 م .

(33) نهج البلاغة ، خطبة 97 .

(34) إطلاعات جبهة 13 ، في 11 مرداد سنة 1366 هـ . ش ، 4 / 8 / 1987 م .

بإلقاء الخوف والرعب في قلوب الأعداء كما في غزوة الأحزاب » (35) .

كما تطرق فقهاء النظام الإيراني لدعم موقفهم إلى قضية الاستشهاد بكل أبعادها يقول رفسنجاني ما ترجمته : « إن الاستشهاد أفضل شيء يمكن أن يحصل عليه الإنسان من الدنيا وليس من مقام أعلى من مقام الشهيد إلا أننا مكلفون مع ذلك أن نخدم الإسلام ومأمورون أن نحارب بشكل جيد » (36) والحق أن قضية الحياة والموت كانت القضية الأولى التي تشغل بال جميع الإيرانيين خاصة ما يتعلق بالدوافع والأسلوب والأهداف .

يقول آية الله حسين نوري ما ترجمته : « طالما أن الموت نهاية كل إنسان فإن طريقة موته انعكاس لكيفية حياته فمن عاشوا طيبين ماتوا طيبين ، ومن أجل أن نعرف أفضل وأحلى طرق الموت ينبغي أن نستمع إلى كلمات مولى المتقين أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال : إن أكرم الموت القتل والذي نفس ابن أبي طالب بيده لألف ضربة بالسيف أهون عليّ من ميتة الفراش في غير طاعة الله . ولقد أعطى القرآن عظمة خاصة للمجاهدين الذين ينضمون للقاء الله ويخضبون وجه الإسلام بنثار الدم وهدية الروح » (37) .

وهكذا يدعم فقهاء النظام الإيراني فكرة الاستشهاد بآراء الأئمة وأقوالهم حتى يتمكنوا من رفع الروح المعنوية لدى الإيرانيين ودفعهم إلى القتال بجرأة وإخلاص تحقيقا لأهداف النظام ، يقول مصطفى باينده ما ترجمته : « إن ما هو أوج الجمال والكمال والنصر في كل من حرب الأحزاب والحرب التحميلية هو استجماع روح الشهادة وذكر الله في العروق والجلد والروح وكل وجود المؤمنين ، في حروب الإسلام يمنح عشق الله في القلوب وذكر الله على الشفاه في عرض الأرض وفضاء

(35) إطلاعات جبهة ، 34 ، في 6 دي سنة 1366 هـ. ش ، 27 / 12 / 1987 م .
(36) إطلاعات 17908 ، في 26 خرداد ، سنة 1365 هـ . ش ، 16 / 6 / 1986 م .
(37) إطلاعات جبهة 35 ، في 13 دي سنة 1366 هـ . ش ، 3 / 1 / 1988 م .

السماء زينة ورونقا آخر ، ويكون لنداء الله أكبر فوق القمم والسماوات طنين محبب آخر ، وما يبدو من حقيقة وما يستحوذ على كل الوجود هو الله وكفى ، أجل إن الموت في نظر علي الأكبر بن الحسين لا خشية منه ولا خوف ، وفي نظر القاسم بن الحسن أحلى من العسل لأنه يعتبر جسرا للعبور إلى الجنة تماما كما قال سيد الشهداء الحسين ابن علي لرفاقه ليلة عاشوراء » (38) .

ولقد كان في أقوال وأفعال كل من الإمام علي بن أبي طالب والإمام الحسين ابن علي معين لا ينضب يغترف منه فقهاء النظام الإيراني لتبرير دعوتهم وتأكيد رأيهم وضرب الأمثال للناس ، بل وفلسفة فكرة الاستشهاد باعتبارها مدرسة أئمة الشيعة حيث يأخذون من قول الإمام علي بن أبي طالب : « فوالله لولا طمعي عند لقائي عدوي في الشهادة وتوطيني نفسي على المنية لأحببت ألا ألقى مع هؤلاء يوما واحدا ولا ألتقي بهم أبدا » (39) إن الرغبة في الشهادة تدفع إلى قبول مسئوليات الحياة وإطالة الجهاد أمام العدو ، كما أن الرغبة في الشهادة تجعل القادة يقبلون قيادة الناس بما فيهم من عيوب فضلا عن أن الاستشهاد في سبيل الله ينزه الإنسان عن الهوى والغرض وطلب الدنيا (40) . ولعل هذا المعنى هو الذي قصده رفسنجاني في حديثه عن الاستشهاد الذي ذكرنا طرفا منه ، كما يرتب رفسنجاني على ذلك أمورا أخرى عندما يقول ما ترجمته : « إن من الأشياء الضرورية في نظري هو معرفة المقاتل الذي يضحي بروحه من أجل الإسلام والثورة بكل ما يدور خلف رأسه ، فإذا استطعتم أن تحللوا للمقاتل المتواجد في الجبهة الحرب العالمية الأولى والثانية أو حرب فيتنام أو الحروب الأخرى مثلا فإن هذا يكون مفيدا حقا ، وعندما تفتحوا صفحة لحديث على لسان مقاتل فإن زميله الذي يقرأ هذا الحديث يفهم أن لديه هو الآخر كلاما قيما فيكتبه أيضًا » (41) .

---

(38) كيهان 13023 ، في 20 أرديبهشت سنة 1366 هـ . ش ، 10 / 5 / 1987 م .

(39) نهج البلاغة ، الخطبة 97 .

(40) إطلاعات جبهة 13 ، في 11 مرداد سنة 1366 هـ . ش ، 2 / 8 / 1987 م .

(41) إطلاعات جبهة 12 ، في 4 مرداد سنة 1366 هـ . ش ، 26 / 7 / 1987 م .

ومن هنا يأخذون من قول الإمام علي بن أبي طالب : « لقد قالت قريش إن ابن أبي طالب رجل شجاع ولكن لا علم له بالحرب ، لله أبوهم وهل أحد منهم أشد لها مراسا وأقدم فيها مقاما مني ، لقد نهضت فيها وما بلغت العشرين وهأنذا قد ذرفت على الستين ولكن لا رأي لمن لا يطاع »[42] إن من أسلوب الدعاية للأعداء ضد الشخصيات الفاضلة عدم إنكار الفضل لهم بل تغطيته بغطاء قبيح بشكل ماكر ، وإن التجارب السابقة الواضحة وسيلة لإثبات التخصص والعلم ، وإن القصور والفشل والهزيمة أحيانا ليست دائما بسبب الأسلوب الحربي بل إن السبب الأساسي يكمن في العلاقة بين الأمة والإمام فإمكانات الإمام ليست كافية لتحقيق النصر والتكامل مالم تقم الأمة بمسئولياتها وواجباتها ومنها طاعة المركزية والزعامة والقيادة[43] .

وعلى كل حال فقد عمل فقهاء النظام الإيراني على تحويل الحرب إلى ممارسة دينية سياسية ، وقد لخص لنا حجة الإسلام سيد رضا تقوي عضو مجلس الشورى الإسلامي ما يقوم به علماء الدين في إيران خلال الحرب عندما قال ما ترجمته : « مع أننا في بداية هجوم العدو لم نكن نتمتع بتجارب عسكرية عالية إلا أننا اليوم في نفس مستوى التجربة ندون وننفذ أكبر وأعقد المشروعات العسكرية في الجو والبحر والبر ، في الماء والأرض والجبل والصحراء والرمال والوحل دون مستشارين عسكريين أجانب ، لقد نجحنا اليوم في ميدان جهادنا المقدس بهذا الوضوح والصفاء أن يكون الفن الحاكم على الحرب هو فن الله وليس الهوى ويكون فن القرآن وليس الشيطان . إن محللي المسائل العسكرية يعترفون أن شعارات الله أكبر لمقاتلي الإسلام أكبر تأثيرا في تحطيم استحكامات العدو من أية قنبلة للصداميين ، إن الشعب الذي غرس غصون شخصيته في أرض عاشوراء ورواها بالنبع الزلال لنداء « هيهات منا

---

(42) نهج البلاغة خطبة ، 27 ، ص 96 .

(43) إطلاعات جبهه 12 ، في 4 مرداد سنة 1366 هـ . ش 26 / 7 / 1987 م .

الذلة » وأودع رعايتها في يد شباب أهل الجنة سوف يمسك زمام مركب المستقبل ، إن المجتمع الذي يرى في الخندق محرابا وفي المقاتل عابدا وفي العابد عاشقا وفي العاشق مخلصا سوف يتسلم المستقبل طبقا للقانون الإلهي والسنة التاريخية ، إن الجمع الذي يدرك أن ميدان الحرب هو سبيل الله وأن مجموعة الرفاق هم جند الله وأنه قطرة في محيط حزب الله وأن روحه مستسلمة إلى روح الله فإن المستقبل بكل خيره وبركته سوف يبتسم لوجهه وحده »[44] .

(44) كيهان 12979 ، في 16 أسفند سنة 1365 هـ . ش ، 7 / 3 / 1987 م .

أثر النظرية على تخطيط المعارك

من الطبيعي أن يتوقف الدارس عند أثر المعالجة الدينية السياسية للحرب العراقية الإيرانية على أسلوب التخطيط للمعارك وآثاره خلال المراحل المختلفة للحرب . ولعل من التساؤلات التي يمكن طرحها في هذا المجال : إلى أي حد كانت الاستفادة من المناسبات الدينية والشيعية في تخطيط المعارك وفي اختيار أوقاتها ؟ هل كانت هناك علاقة بين نوعية العمليات الحربية وبين المناسبات أو الشخصيات أو الأشياء الدينية أو المذهبية التي سميت باسمها ؟ أو بين نوعية هذه العمليات والرموز الدينية أو المذهبية التي اتخذت لها ؟ أو حتى بين أسماء العمليات وبين رموزها ؟ .

والحق أن الإجابة عن هذه التساؤلات تبدو صعبة جدا حتى على الشيعة أنفسهم ؛ لأن الإجابة بالنفي أو الإيجاب عن هذه التساؤلات تستلزم إحاطة كاملة بالتاريخ التفصيلي لحياة أئمة الشيعة ومواقفهم وآرائهم ، وقد يبدو لأول وهلة أن العلاقة التي قد تكون بين هذه العمليات الحربية وبين المناسبات أو الشخصيات أو الأشياء الدينية والشيعية تكمن في رغبة الشيعة في التبرك بهذه المسميات أو هي علاقة من باب الأخذ بالفأل الحسن ، وهذا أمر غير مستبعد بالنسبة للشيعة خصوصا وللمسلمين عموما .

ويستطيع الدارس أن يلاحظ أن العمليات الهجومية التي قامت بها القوات الإيرانية ضد القوات العراقية سواء لاسترداد منطقة إيرانية أو الاستيلاء على منطقة عراقية هي التي اختصت بأسماء ورموز دينية أو مذهبية ، ومن خلالها فقط يمكن دراسة العلاقة بين هذه العمليات والمعاني الدينية والمذهبية المتعلقة بها . ويلاحظ الدارس أيضا أن نوعية العلاقة قد اختلفت بين هذه العمليات سواء في درجة وضوحها أو عمقها أو في قوة الارتباط بينها ، حيث لاحظ الدارس هذه العلاقة بشكل كلي في عدد كبير من هذه العمليات وبشكل جزئي في بعضها ، ولم يكد

يجزم بوجود هذه العلاقة في بعض آخر . ولاشك أن مسألة وجود علاقة بين العقيدة ونوعية العمليات الحربية تحتاج إلى دراسة أكثر تخصصا في بحث على حدة ، وأن مثل هذه الدراسة هامة في الكشف عن جوانب هامة ومعقدة في الشخصية الإيرانية ونواحي القوة أو الضعف فيها . ويمكن للدارس هنا مناقشة أهم العمليات الكبيرة التي أدرك الباحث من خلال بحثه وجود علاقة بينها وبين المسائل العقائدية :

أ ــ عمليات ثامن الأئمة :

سميت هذه العمليات باسم الإمام علي الرضا ؛ وهو الإمام الثامن لدى الشيعة الاثنى عشرية . وقد بدأت هذه العمليات بالفعل في ذكرى وفاة هذا الإمام في الثلاثين من شهر صفر ، حيث وافقت الخامس من شهر مهر سنة 1360 هـ . ش [45] 27 / 9 / 1981 م . وقد استهدفت هذه العمليات الهجومية استعادة أجزاء من محافظة خوزستان وكسر حصار عبدان ، وقد نجحت هذه العمليات بالفعل في استعادة مدينة عبدان الهامة . فإذا كانت عمليات ثامن الأئمة هي أولى العمليات الهجومية الكبيرة والجادة من أجل استعادة النظام الإيراني للأراضي الإيرانية بل واستعادته لهيبته ، فلاشك أنه قد خطط لها تخطيطا جيدا سواء في كيفية أدائها أو اختيار الوقت المناسب لها ، وكان من الطبيعي أن يمزج القادة الإيرانيون في هذا التخطيط بين الفكر العسكري والفكر العقائدي ، ليس على سبيل التبرك أو الفأل الحسن فقط وهو أمر وارد ، ولكن حتى يكسب النظام دعم الجماهير الإيرانية وتعاطفها معه بعد أن بدأ اليأس يسيطر على نفوسها ويهز ثقتها في قياداتها ونظامها .

ولعل من المناسب بمكان أن يتوقف الباحث عند سبب اختيار اسم الإمام الثامن علي الرضا بالذات لهذه العمليات وعن سبب اختيار تاريخ وفاته أيضا لبدء الهجوم . والإجابة على هذا التساؤل تكمن فيما يعتقده الشيعة حول سيرة هذا الإمام ؛ فقد

---

(45) تم تأصيل المعلومات الخاصة بالعمليات العسكرية الإيرانية من خلال البيانات العسكرية المذاعة من إذاعة طهران بالفارسية وما نشر في الصحف الإيرانية خلال هذه الفترة .

كانت لهذا الإمام صلة ببغداد وبالخلافة العباسية هناك ، فقد عينه الخليفة العباسي المأمون وليا لعهده لاستقطابه واسترضاء شيعته ، ثم غدر به فخلعه وتآمر عليه بدس السم له فمات مقتولا على يد النظام الحاكم في بغداد . ولاشك أن ذكرى وفاته تثير كثيرا من الشجن في نفوس الإيرانيين الشيعة كما تثير النقمة في صدورهم ضد قاتليه ومن تخلقوا بأخلاقهم .

ب ــ عمليات طريق القدس :

جاءت هذه العملية استكمالا لعمليات استرداد محافظة خوزستان ، وقد بدأت في الثامن من شهر آذر سنة 1360 هـ . ش 29 / 11 / 1981 م تحت رمز يا حسين أنت القائد « يا حسين فرمانده إي » ، وقد تزامنت مع ذكرى مقتل آية الله مدرس ، وكان أحد كبار علماء الثورة الدينية ضد الشاه وكان له شعبية كبيرة ومقلدون كثيرون في إيران . وقد نجحت هذه العمليات في استرداد مدينة البستان الإستراتيجية ، وإن كانت العلاقة هنا لا تبدو واضحة بين اسم المعارك ورمزها ولكنها تبدو واضحة بين رمز المعارك ومناسبتها ، فإذا كان آية الله مدرس وهو قائد الثورة الدينية قد مات ، فإن الإمام الحسين هو القائد الأصلي للثورة الدينية لدى الشيعة ، وإذا كان آية الله مدرس قد طالب بمحاربة إسرائيل وتحرير القدس ، فإن الإمام الحسين كان يستهدف بيت المقدس عن طريق كربلاء .

جـ ــ عمليات مطلع الفجر :

بدأت هذه العمليات في العشرين من شهر آذر سنة 1360 هـ . ش 11 / 12 / 1981 م ، وكانت برمز يا مهدي أدركني الله أكبر ، واستهدفت استعادة مرتفعات كيلا نغرب الإستراتيجية ، وقد تزامنت مع ذكرى وفاة السيدة فاطمة الزهراء في 13 جمادى الأولى ، وقد نجحت هذه العمليات أيضا في استرداد مرتفعات شياكو الإستراتيجية المطلة على خانقين على طريق قصر شيرين ــ نفتشهر الحدودي . والحق أن العلاقة بين اسم العمليات ورمزها وتوقيتها وهدفها ليست واضحة تماما لدى الباحث وتحتاج إلى مزيد من الدارسة ، ولعل الشيء الواضح الوحيد

فيها هو العلاقة بين مطلع الفجر وظهور المهدي المنتظر أي بين اسم العمليات ورمزها .

د ــ عمليات يا أمير المؤمنين :

بدأت هذه العمليات في أول أسفند سنة 1360 هـ . ش 20 / 2 / 1982 م تحت رمز يا علي أدركني واستهدفت الاستيلاء على مرتفعات رملي على بعد عشرة كيلو مترات شمال غرب مدينة البستان ، وقد تزامنت هذه العمليات مع ذكرى وفاة الإمام موسى الكاظم الإمام السابع لدى الشيعة الاثنى عشرية في الخامس والعشرين من شهر رجب . والعلاقة واضحة بين اسم العمليات ورمزها ، ولكنها ليست واضحة بينهما وبين التوقيت والهدف الذي نجحت في تحقيقه بالاستيلاء على هذه المرتفعات الإستراتيجية ، وتحتاج إلى مزيد من الدراسة .

هـ ــ عمليات بيت المقدس :

بدأ الهجوم الحاسم في هذه العمليات في الأول من شهر خرداد سنة 1361 هـ . ش 22 / 5 / 1982 م ، وقد تزامن مع ذكرى بعثة الرسول ﷺ في السابع والعشرين من شهر رجب ، ومن الواضح وجود علاقة بين اسم العمليات « بيت المقدس » وبين رمزها « محمد رسول الله » واقترانهما بحادثة الإسراء إلى بيت المقدس ومع استهدافها استرداد مدينة خرمشهر الإستراتيجية الهامة بالنسبة للنظام الإيراني والانطلاق منها إلى مياه الخليج العربي ، وقد نجحت في ذلك .

و ــ عمليات رمضان :

ولقد بدأت في الثاني والعشرين من شهر تير سنة 1361 هـ . ش 12 / 7 / 1983 م برمز « حضرة إمام الزمان » ، واستهدفت استكمال استعادة المناطق الجنوبية ونجحت في استرداد محاور طريق خرمشهر ــ أهواز بطول ثمانين كيلو مترا داخل الأراضي العراقية في منطقة در بند فضلا عن استرداد مائتين وخمسين كيلو مترا من الأراضي الإيرانية ، وقد تزامنت هذه العمليات مع وقفة عرفات ، لذلك يبدو صعبا فهم العلاقة بين اسم العملية ورمزها وتوقيتها والهدف منها ، وتحتاج إلى مزيد من الدراسة .

ز ــ عمليات محرم :

بدأت هذه العمليات في العاشر من شهر آبان سنة 1361 هــ . ش 1 / 11 / 1982 برمز « يا زينب سلام الله عليها » ، واستهدفت استرداد المناطق الوسطى على الحدود مع العراق عند عين خوش وفكه ومرتفعات الغرب عند شرهاني وزبيدات . وقد نجحت في استرداد خمسمائة كيلو متر من الأراضي الإيرانية وثلاثمائة كيلو مترا من الأراضي العراقية ، منها خمسون كيلو مترا من المرتفعات القريبة من الحقول النفطية . وقد تزامنت هذه العمليات مع ذكرى نفي الخميني من إيران إلى العراق ، وإذا كانت العلاقة واضحة بين شهر المحرم والسيدة زينب رضي الله عنها حيث شهدت فيه موقعة كربلاء ومقتل الإمام الحسين وما لذلك من أثر في نفوس الإيرانيين ، إلا أن العلاقة ليست واضحة تماما بين الاسم والرمز وبين التوقيت ، أما الهدف فيبدو أنه في اتجاه كربلاء .

وقد لاحظ الدارس أن العلاقة بين الرموز المذهبية والدينية وبين العمليات الحربية الإيرانية ، قد استمرت طوال المراحل التالية للحرب وحتى وقف إطلاق النار . كما لاحظ الدارس أيضا تطورا في هذه العلاقة في الأسلوب الخاص بالعمليات الحربية خلال المرحلة الثانية من هذه العمليات ، حيث كانت القوات الإيرانية قد ثبتت أقدامها في الحرب ونجحت في استرداد قطاع كبير من الأراضي الإيرانية التي كانت تحت سيطرة القوات العراقية ، وشعرت أنها أصبحت تمسك بزمام المبادرة في المعارك ، فكان النظام الإيراني خلال هذه المرحلة وما تلاها أشد حرصا على استمرار الحرب وأكثر دفعا للقوات الإيرانية لتحسم الحرب لصالحها .

ويمكن هنا أن نعرض بعض الأمثال على العلاقة بين الرموز الدينية والمذهبية وبين العمليات الحربية خلال المرحلة الثانية من مراحل العمليات الإيرانية :

أ ــ مجموعة عمليات « والفجر » :

هذه العمليات عبارة عن سلسلة عمليات متقطعة على عشر مراحل ، تسمى كل مرحلة منها بنفس الاسم مع الرقم الترتيبي لوقوعها ، مثل : « والفجر 1 » ، « و الفجر 2 » ، « والفجر 3 » وهكذا ، حتى « والفجر 10 » . ويلاحظ الدارس

أن هذه السلسلة من العمليات بدأت من فبراير سنة 1982 م واستمرت حتى يوليو سنة 1986 م ، واتخذت كل منها رمزا خاصا بها وتوقيتا خاصا ، واستهدفت الهجوم على منطقة معينة. ويلاحظ الدارس العلاقة الواضحة بين مسمى هذه العمليات وأهدافها ، حيث إن اسم هذه العمليات يرتبط عند الإيرانيين بشيئين : الأول هو الأصل القرآني في آيات سورة الفجر ﴿ **والفجر * وليال عشر * والشفع والوتر * والليل إذا يسر * هل فى ذلك قسم لذى حجر * ألم تر كيف فعل ربك بعاد * إرم ذات العماد** ﴾ إلى آخر السورة التي تشير إلى مصير الطواغيت في التاريخ . والشيء الثاني هو تمكن الثورة الإيرانية من القضاء على نظام الشاه وبدء عهد جديد في إيران ، حيث سميت الأيام العشرة الأولى لقدوم الخميني إلى إيران وتوليه القيادة « عشرة الفجر » (دهة فجر) تيمنا بسورة الفجر ، أما فيما يتعلق بالمعارك الحربية والعمليات الهجومية التي سميت باسم أول السورة ﴿ **والفجر** ﴾ ، فقد قسمت بحسب الليالي العشر إلى عشر عمليات ، واستهدفت بدء عهد جديد من الانتصارات العسكرية على القوات العراقية عن طريق تحطيم أكبر قدر ممكن من القوى العسكرية الضاربة للعراق وتحويل المعارك من الأراضي الإيرانية إلى الأراضي العراقية . فقد عمدت القوات الإيرانية في هذه السلسلة من العمليات إلى مهاجمة الأراضي العراقية على الجبهات الوسطى والجنوبية ، وقد تمكنت القوات الإيرانية من تحقيق إنجازات كبيرة خلال هذه السلسلة من العمليات . ومن أبرز هذه الإنجازات الاستيلاء على مرتفعات مهران الهامة جدا في عملية « والفجر 3 » التي استهدفت في هجومها الجبهة الوسطى ، واشتركت فيها قوات من الجيش والحراس وقوات رمزية من الجندرمة ، وانطلقت هذه القوات من قاعدتي النجف الأشرف وحمزة . أما الإنجاز الكبير الذي تحقق في هذه السلسلة من العمليات فهو الاستيلاء على مدينة الفاو العراقية في عملية « والفجر 8 » والواقع أن هذه العملية قد رفعت الروح المعنوية للنظام الإيراني إلى درجة أن قادته لم يخفوا فرحتهم بهذا الإنجاز الكبير ، وقد تحدثوا عنه بشكل مفصل سواء في البيانات العسكرية أو في خطب الجمعة أو في التصريحات والأحاديث الرسمية والشعبية . ومن أهم ما قيل حول هذه العملية ما ورد في خطبة الجمعة التي ألقاها رفسنجاني في المسجد الجامع بطهران في الثامن من شهر أسفند

سنة 1364 هـ . ش (20 / 2 / 1986 م) ، ومن الضروري بمكان هنا أن نترجم بعض ما ورد في هذه الخطبة حول إنجازات هذه العمليات والعلاقة بين الفكر العقائدي والتخطيط العسكري ، حيث يقول رفسنجاني ما ترجمته : « إن الحرب على أعتاب مرحلة تقرير مصيرها ومصير قضايا المنطقة ، وإن عمليات « والفجر 8 » مقدمة طيبة لهذه المرحلة » ، فقد اعتمدت هذه العمليات على دراسة للمسائل السياسية والعسكرية والاجتماعية في المنطقة لعدة شهور ، وقد كان من منجزات هذه العمليات تضليل عيون الجاسوسية في العالم باعتراف الأسرى العراقيين ، فلم تخدم المعلومات التي تحصل عليها العراق من الأقمار الصناعية التجسسية الأمريكية وطائرات الأواكس السعودية القوات العراقية فضلا عن جواسيسها من العملاء والجماعات المعارضة داخل إيران ، لقد كانت هذه العمليات معقدة جدا لأنها برية بحرية واعتمدت على ابتكارات القوات الشعبية . لقد عبرت القوات الإيرانية شط العرب من نقطة عرضها ألف متر . ولم يكن النهر عاديا لأنه متصل بالبحر وبه مد وجزر طوال الأربع والعشرين ساعة ، فضلا عن وجود النخيل على شاطئيه ، بالإضافة إلى السد الذي أقامته القوات العراقية ، وبعد السد مساحة من صفوف النخيل ثم خنادق رماية كل خمسين مترا وأمامها أسلاك شائكة فضلا عن أسياخ حديدية طولها متر ونصف المتر في شكل مجموعات كل مجموعة من ثمانية أسياخ مغروسة في الأرض ومكهربة في شكل حائط طوله متر ونصف المتر ، ثم سد ترابي وبعده مراكز دفاع جوي مزوده برادار « رازيت » الفرنسي المتقدم . وقد اكتسحت القوات الإيرانية مسافة خمسة وعشرين كيلو مترا في وقت قياسي . لقد اختارت القوات الإيرانية الوقت والظروف المناسبة لإشعار قوى الاستكبار بقدرة إيران ، واختارت هذا المكان للرد على قضية شط العرب التي هي سبب بدء الحرب والخلاف الأساسي بين إيران والعراق ، ونفس المكان هو مكان بدء الحرب ونقطة انتهائها ، لذلك فالمكان رمز . ولعل من أهم منجزات هذه العمليات هو نجاح التنسيق الذي تم بين القوات المختلفة من حراس وتعبئة عامة وقوات برية بكل إمكاناتها وطيران ودفاع جوي وبحرية وهيلكوبتر ، فضلا عن عملية الدعم من الخطوط الخلفية والأجهزة الطبية وأجهزة النقل والطرق والهندسة العسكرية وجهاد التعمير والفنيين

وعلماء الدين وطلاب الحوزة العلمية الدينية » (46) .

وقد قارن سيد علي خامنه إي في إحدى خطب الجمعة بين عمليتي استعادة خرمشهر والاستيلاء على الفاو فقال ما ترجمته : « إن الفاو أهم من خرمشهر ، إن عنصر المفاجأة كان مشتركا بين العمليتين ، ولكن الفرق أن القوات العراقية هربت من خرمشهر بينما استنفدت وسائل المقاومة والهجوم المضاد في الفاو » (47) . ويقول في خطبة أخرى ما ترجمته : « لاشك أن عمليات « والفجر 8 » قد استفادت من التجارب السابقة طوال ست سنوات مضت من الحرب في وضع برنامج دقيق واستخدام تكتيكات عسكرية جديدة . إن سلسلة عمليات والفجر تلخص سياسة تنشيط خطوط العمليات التي هي من النقاط البارزة في تكتيكات إيران العسكرية خلال السنة الأخيرة ، حيث شاهدنا نماذج محددة واضحة من عمليات دوريات الاختراق والنفوذ منذ شهر خرداد الماضي في جميع مناطق الاشتباك ، وإن ترادف عمليات والفجر 8 وتحرير الفاو مع عمليات والفجر 9 عند محافظة السليمانية الكردية القريبة من بغداد وكركوك في مناطق جبلية يمثل هذا الاتجاه » (48) .

ويقول محسن رفيق دوست وزير جيش الحراس ما ترجمته : « قبل عمليات والفجر 8 كانوا يقولون داخل إيران وخارجها إن الإيرانيين يتحركون في شكل موجات بشرية وليست لديهم مشروعات أو تخطيط أو ابتكارات ، ولكن عبور شط العرب وفتح الفاو دل على أن لدينا تخطيطا ، وأن أحد برامج الحراس هو الاستفادة من هذه الخلاقيات ، فضلا عن أننا استفدنا في هذه العمليات من أشياء مصنوعة محليا ، إننا بفتح الفاو قد أمسكنا صداما من حلقه ، وبهذا النصر سوف نأخذ روح صدام » (49) .

---

(46) إطلاعات 17821 في 3 أسفند سنة 1364 هـ . ش 21 / 2 / 1986 م .
(47) إطلاعات ، 17891 في 3 خرداد سنة 1365 هـ . ش 24 / 5 / 1986 م .
(48) إطلاعات 17827 في 10 أسفند سنة 1364 هـ . ش 1 / 3 / 1986 م .
(49) إطلاعات 17890 في أول خرداد سنة 1365 هـ . ش 22 / 5 / 1986 م .

ويقول حجة الإسلام محمد كاظم محمدي أصفهاني : « إن فتح الفاو بداية لانتهاء الحرب بفخر وكرامة » [50] .

ب ـ مجموعة عمليات كربلاء :

هي عبارة عن سلسلة عمليات متقطعة أيضا في عشر حلقات أو عشر مراحل ، كل مرحلة تسمى بنفس الاسم مع رقم ترتيبي لها مثل كربلاء 1 ، كربلاء 2 ، كربلاء 3 ، وهكذا حتى كربلاء 10 . وقد بدأت هذه العمليات في الثالث عشر من شهر تير سنة 1365 هـ . ش 4 / 7 / 1986 م للاستيلاء على المرتفعات الإستراتيجية الهامة في شمال غرب إيران ، وكذلك الجزر الإستراتيجية في شط العرب ونشر القوات جنوب وشرق البصرة ، وهذا معناه أن هذه العمليات تسعى لفتح عدة جبهات للعدو في وقت واحد وتحطيم الآلة العسكرية للقوات العراقية . ومن أهم منجزات هذه العمليات : استكمال الاستيلاء على مرتفعات مهران وحاج عمران وقصر شيرين ، ومحاصرة منطقة خور عبد الله ، والاستيلاء على رصيف الأمية وتدمير رصيف البكر ، والاستيلاء على جزر أم الرصاص وأم البابي وقطعة وسهيل وبوارين وفياض وأم الطويل والدعيجي في شط العرب ، ومحاصرة بحيرة الأسماك ، واستولت على مرتفعات شمال محور سربل ذهاب وقصر شيرين ومضيق بابا هادي ومنطقة بيشكاه ، وسيطرت على الطرق الرئيسة في هذه المناطق .

ولعل العلاقة تبدو واضحة بين الفكر المذهبي وهذه العمليات العسكرية ، فقد سميت باسم واقعة كربلاء التي دارت بين الإمام الحسين بن علي وجيش يزيد بن معاوية الأموي والتي انتهت باستشهاد الحسين في صحراء كربلاء . كما كان رمز هذه العمليات هو « يا أبا عبد الله الحسين » . وإن كانت بعض هذه العمليات قد تغيرت رموزها إلى « يا فاطمة الزهراء » أو إلى « يا مهدي أدركني » أو إلى « يا صاحب الزمان أدركني » ، فإن كل هذه الرموز تلتقي عند الرمز الأول ، وقد اكتسبت هذه العمليات نوعية المواجهة على غرار معركة كربلاء الأصلية ، وكان

---

(50) إطلاعات 17876 في 16 أرديبهشت سنة 1365 هـ . ش 6 / 5 / 1986 م .

نشر القوات الإيرانية يبدو على شكل هلال حول منطقة كربلاء ، والأماكن المقدسة عند الشيعة التي تقع داخل الأراضي العراقية . أما عن التوقيت فقد كان بدء العمليات في 13 تير سنة 1365 هـ . ش يوافق الاحتفالات بذكرى كربلاء عند الشيعة . وهكذا تمثل الفكر المذهبي بوضوح في هذه العمليات الكبيرة الهامة بالنسبة للنظام الإيراني في تحويل مجريات الحرب العراقية الإيرانية ، وهو ما تؤكده تصريحات قادة هذا النظام ، حيث صرح محسن رضائي القائد العام لجيش حراس الثورة الإيرانية قبل بدء هذه العمليات بحوالي شهر بما ترجمته : « لقد قررت القيادة العامة لكل القوى تنفيذ خطط كبيرة في هذا العام استمرارا للعمليات المخطط لها ، بحيث نجعل هذا العام عام الحسم » (51) .

ويقول في شرح هذه الخطط ما ترجمته : « لقد أنشأنا معسكر خاتم الأنبياء كمعسكر مشترك على مستوى الجيوش بين الجيش النظامي وجيش الحراس ، وهذا لم يسبق له مثيل في تاريخ الحرب ، ونحن نتوسع في هذا المشروع . وإن أحد برامجنا الجديدة أن تقوم القوى العراقية الداخلية ، التي سوف تحدد أهدافا في أوقات خاصة وأماكن معينة ، بسلسلة عمليات منظمة وسلسلة عمليات حيوية غير نظامية من خلال الخطة الجديدة ، حتى نقدم حربا كاملة ضد النظام العراقي » (52) .

ويقول رفسنجاني عن الإعداد لعمليات كربلاء ما ترجمته : « بعد عمليات والفجر « 8 » اتخذت الحرب شكلا آخر ، لقد دخلنا مرحلة جديدة من المعارك ، وينبغي أن نضع تحت تصرف القادة في الحرب قوات كافية ، وقد أرسلنا القوات الأساسية إلى الميدان ، ولدينا قوات الصف الثاني والصف الثالث لم نرسلها للميدان بعد ، ولكن علينا أن نجهز قوات أخرى ، وقد شكلنا قيادة دعم مستمرة طول الوقت في معسكر خاتم الأنبياء لاستمرار العمل » (53) .

---

(51) إطلاعات 17897 في 11 خرداد سنة 1365 هـ . ش 1 / 6 / 1986 م .

(52) إطلاعات 17897 في 11 خرداد سنة 1365 هـ . ش 1 / 6 / 1986 م .

(53) إطلاعات 17898 في 12 خرداد سنة 1365 هـ . ش 2 / 6 / 1986 م .

وقد صرح رفسنجاني بعد نجاح عمليات « كربلاء 10 » بما ترجمته : « لقد تحسنت ظروفنا من النواحي النفسية والمادية للشعب مع الانتصارات التي تحققت خلال الأشهر الخمسة الماضية في عمليات والفجر 8 وكربلاء ، وتحرير الفاو ومهران ، وهي تنطلق إلى أوجها ، وإن واجبكم أيها القادة العسكريون ألا تضيعوا الفرصة وأن تتعقبوا العدو حسب أوامر القرآن وتمهدوا السبيل لتنفيذ أوامر الإمام (الخميني) الأخيرة » [54] وقد دفعه النجاح الذي حققته عمليات كربلاء إلى أن يقول ما ترجمته : « سوف يكون النصف الثاني من هذا العام مصيريا في تاريخ الإسلام والمنطقة والعالم أجمع » [55] .

وقد حاول رفسنجاني تبرير توغل القوات الإيرانية في الأراضي العراقية فصرح بما ترجمته : « إذا كنا ندعي بأننا ينبغي أن ندافع عن أنفسنا داخل أراضي العراق ، فإنه يجوز لنا ذلك لأنه مبدأ وأساس سليم ومقبول لنا ، لأن العراق هو الذي بدأ الحرب وينبغي أن يعاقب ، وهذه المسألة مبدأ مقبول في العلاقات الدولية وقد طبق تماما في الحرب العالمية »[56] .

ويقول رفسنجاني عن رغبة النظام الإيراني في استمرار هذه النوعية من العمليات ما ترجمته : « لقد استجدت ظروف جديدة تماما مع بدء حركة جديدة في الجبهات ، وهذه الحركة تصدر عن أمر للقيادة العامة لكل القوى خلال مقابلة مع قادة الوحدات منذ فترة ، وهو المحافظة على استمرار العمليات وعدم السماح للعدو بتجديد قواته ، وقد وضعت خطة على أساس هذا الأمر القيادي ، وبدأت منذ أمس حركة عملية في الجبهات ، وسوف تقوم هذه الحركة على أسلوب يضمن تفكك قدرة العدو على نحو ما قبل أن تبدأ العمليات المصيرية لقوات الإسلام في الجبهات ، وسوف نعد المجال للنجاح الكامل في ظروف مناسبة لهجومنا المصيري » [57] .

---

(54) إطلاعات 17938 ، في 2 خرداد سنة 1365 هـ . ش ، 24 / 7 / 1986 .
(55) إطلاعات 17941 ، في 5 خرداد سنة 1365 هـ . ش ، 27 / 7 / 1986 م .
(56) المرجع السابق .
(57) إطلاعات 17971 ، في 11 شهر يور سنة 1365 هـ . ش ، 2 / 9 / 1986 م .

وقد عبر سيد علي خامنه إي عن فرحته بنجاح فكرة مزج الفكر العقائدي بالفكر العسكري في العمليات الحربية ، عندما أصدر أمره بتشكيل لجنة لكتابة تجارب الحرب . وصرح لأجهزة الإعلام تبريرا لهذا الأمر بما ترجمته : « إن تدوين تجاربنا في الحرب التحميلية أمر ضروري ليومنا وغدنا » (58) .

ويلاحظ الدارس أنه إذا كانت مجموعات العمليات التي ابتكرها النظام في شكل سلسلة تحت مسمى واحد ، بهدف تحطيم القوة العسكرية للعراق وعدم توقف الحركة على طول الجبهات التي بلغت أكثر من ألف ومائتي كيلو متر ، لم تكن متصلة الحلقات دائما وإنما كانت تنقطع أحيانا لأسباب فنية وتكتيكية أو لنقص في المعدات اللازمة أو لضعف القدرة القتالية لدى جنود التعبئة العامة (59) .

ومثلما حدث في سلسلة عمليات « والفجر » حين توقفت تماما بعد عملية « والفجر 6 » حوالي ثلاث سنوات ، وكذلك توقفت عمليات كربلاء بعد عملية « كربلاء 3 » لمدة خمسة أشهر . وكان النظام الإيراني يعوض هذا التوقف عن طريق القيام بعمليات مفردة محدودة تستهدف أحيانا ضرب التجمعات العسكرية والسياسية للجماعات المعارضة للنظام في إقليم كردستان أو على الحدود العراقية أو الحدود التركية . ومن أهم العمليات التي قام بها النظام الإيراني خلال توقف سلسلة عمليات والفجر عمليات خيبر وميمك وبدر وقصف المدن العراقية وقصف ناقلات النفط وتوقيف السفن التجارية في الخليج العربي وتفتيشها .

جـ ـ عمليات خيبر :

بدأت هذه العمليات في العشرين من شهر بهمن سنة 1362 هـ . ش 9 / 2 / 1984 م ، وقد استهدفت الاستيلاء على جزر مجنون الإستراتيجية في شط العرب . وقد تزامنت هذه العمليات مع ذكرى ميلاد الإمام علي بن أبي طالب في

---

(58) إطلاعات 17929 ، في 21 تير سنة 1365 هـ . ش ، 12 / 7 / 1986 م .

(59) صرح رفسنجاني بهذا القصور الذي تسبب في وقف العمليات مؤقتا وأعلن أن إيران بصدد التوصل إلى منافذ جديدة للإمدادات بالسلاح والعتاد لاستئناف العمليات ، وذلك في حديث لوكالة الأنباء الإيرانية في 4 / 3 / 1984 م وأذاعته إذاعة طهران بالفارسية .

الثالث عشر من شهر رجب ، واتخذت لها رمزا هو « يا علي بن أبي طالب » ، وهنا تتضح العلاقة التي تربط بين اسم العملية ورمزها وتوقيت بدئها ؛ فالإيرانيون يعتبرون الإمام علي بن أبي طالب هو فاتح خيبر ، ونتيجة لجهوده في هذه الغزوة فقد قال عنه رسول الله ﷺ « لا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار » ، كما أن اسم هذه العمليات يدل على طبيعتها ، فإذا كانت قد استهدفت احتلال جزر مجنون العراقية الإستراتيجية والنفطية كرد على حصار العراق لجزيرة خرج (خارك) الإيرانية النفطية فإن الدارس يلاحظ أن الإيرانيين قد دفعوا بحشود كبيرة إلى هذه الجزر عبر الجبهة الجنوبية لإيران مستخدمين الزوارق الصغيرة تحت مظلة وابل كثيف من نيران مدفعية الميدان على طول خطوط جبهة المواجهة مع العراق ، وتمكنوا بمساعدة الطائرات العمودية المزودة بالمدافع المتوسطة من السيطرة على أجزاء منها على محورين المحور الغربي والمحور الجنوبي . ولم تمض خمسة أيام حتى استولوا على هذه الجزر ، ولكن الوضع لم يستقر لهم على هذه الجزر لمدة بلغت شهرين ، وقد حاول رفسنجاني تبرير هذا الموقف بنقص الإمدادات والسلاح أولا ، ولاعتبار هذه العمليات مقدمة لعمليات أخرى تحت اسم الفتح المبين ثانيا ، وأكد أن القوات الإيرانية سوف تتبع تكتيكا خاصا يضمن لها إحكام قبضتها على الجزر (60) . وترجع أهمية هذه الجزر الإستراتيجية بالنسبة للنظام الإيراني إلى أنها قريبة من ناحية الجنوب من خطوط مواصلات العراقيين حتى تكاد تكون متصلة بالعراق من هذه الناحية ، لذلك تجعل الإيرانيين من ناحية الاتصالات والتليفونات والبث التليفزيوني في قلب العراق ، كما أن مساحة الجزيرة حوالي مائة وخمسين كيلو مترا وتحيطها المياه من الشرق والغرب والشمال مما يسمح ببناء مواقع دفاعية وهجومية للاحتفاظ بها فضلا عن أن جنوب الجزيرة ضيق لا يسمح للقوات العراقية بالانتشار (61) .

ويبدو أن احتلال جزر مجنون الذي كان لحراس الثورة الإسلامية الفضل الأكبر فيه ، قد شجع محسن رضائي القائد العام للحراس على أن يطلب من الخميني باعتباره

---

(60) خطبة الجمعة بمسجد طهران الجامع ، أذاعتها إذاعة طهران بالفارسية في 9 / 3 / 1984 م .
(61) المصدر السابق .

القائد العام لكل القوى تطوير جيش الحراس على غرار الجيوش النظامية بإنشاء قوات جوية وقوات بحرية له فضلا عن قواته البرية ، وإمداده بالأسلحة والمعدات اللازمة . وقد وافق الخميني على هذا الطلب وأصدر أمره إلى قادة الجيش بأسلحته المختلفة بالتعاون مع رضائي الذي كلف رسميا بإتمام هذا الأمر [62] .

ولاشك أن هذا القرار يحتاج إلى وقفة متأنية لما يتضمن من أبعاد ، حيث يلاحظ الدارس :

أولا : تقدم محسن رضائي بطلبه للخميني مباشرة متجاوزا بذلك التدرج القيادي ، سواء من الناحية الإدارية حيث تجاوز وزير جيش الحراس ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ، أو من الناحية العسكرية حيث تجاوز المجلس الأعلى للدفاع ورفسنجاني باعتباره ممثل الخميني في المجلس عن الحراس ورئيس المجلس خامنه إي .

ثانيا : يتضمن الطلب إنشاء قوات برية علاوة على طلب إنشاء قوات بحرية وجوية .

ثالثا : استند الخميني في موافقته على هذا الطلب إلى المادة المائة والخمسين من الدستور رغم أن الدستور لا يلزمه بمراجعة أحد أو شيء في إصداره للقرارات .

رابعا : ألزم القرار القوات المسلحة بالتعاون مع محسن رضائي في تنفيذ مهمته وفي حراسة إيران والدفاع عنها .

ومن هذه الملاحظات يمكن استنتاج الآتي :

1 ـــ أن العمليات العسكرية الأخيرة التي اشترك فيها جيش حراس الثورة الإسلامية إلى جانب القوات النظامية المسلحة قد أثبتت وجود تناقض وعدم تجانس بين الجيشين في المعارك .

---

(62) إذاعة طهران بتاريخ 19 / 9 / 1985 م .

2 ـ ساعدت أساليب حرب العصابات التي يعتمد عليها جيش حراس الثورة الإسلامية في المعارك على أن يكون في مقدمة القوات التي تستقر على أرض المعارك مما يجعله ينسب أية انتصارات تتحقق إلى تميز قواته ، مما أوجد كراهية وتنافسا غير صحي بين الجيش والحراس .

3 ـ أن قادة الجيش وكبار المسئولين في الدولة يعارضون تطوير جيش حراس الثورة مستندين إلى مبررات فنية وأصولية .

4 ـ أن الخميني يسعى لأن يحل جيش الحراس محل الجيش التقليدي ، وأن استعجاله في تحقيق ذلك أوقعه في مخالفات واضحة ، لأنه بقراره هذا قد عدل الدستور الإيراني عن غير قصد بصورة غير مباشرة لأن القرار ينقل صلاحيات الجيش النظامي لجيش الحراس ويمنح قائد جيش الحراس حق تسخير إمكانات الجيش النظامي لصالحه فضلا عن طاعة قادة الجيش له . ثم إن استناد الخميني في قراره إلى المادة المائة والخمسين من الدستور يكشف عن ضعف القرار وضعف موقفه حيث فسر هذه المادة بغير ما وضعت له .

5 ـ أن تطوير جيش الحراس بهذه الصورة أدى إلى وضع العقبات في وجهه بصورة غير مباشرة ولأسباب فنية وشخصية .

6 ـ أن تسرع الخميني في إصدار هذا القرار دون دراسة متخصصة أدى إلى أن يفقد جيش الحراس فعاليته في العمليات التالية وحريته في الحركة الدائبة مما ترتب عليه فقده للفاو ولجزر شط العرب بعد ذلك .

7 ـ أدى هذا القرار إلى حدوث نوع من الاحتجاج والضيق بين قادة الجيش النظامي كاد يؤدي إلى هزة في الجهاز القيادي العسكري والمدني ، وقد اضطر رئيس الجمهورية إرضاء للقادة العسكريين إلى أن يطلب من الخميني ترقيتهم إلى رتب أعلى ، حيث حصل العميد قاسم علي ظهير نجاد ممثل الخميني في المجلس الأعلى للدفاع عن الجيش النظامي على رتبة لواء ، والعقيد علي صياد شيرازي الممثل الثاني للخميني عن الجيش النظامي في المجلس الأعلى للدفاع على رتبة عميد ، والعقيد إسماعيل سهرابي

رئيس القيادة المشتركة للجيش النظامي على رتبة عميد ، والعقيد محمد حسين جلالي وزير الدفاع على رتبة عميد ، والعقيد حسني سعدي قائد القوات البرية بالجيش النظامي على رتبة عميد ، والعقيد منصور ستاري قائد القوات الجوية بالجيش النظامي على رتبة عميد ، والربان أول ملك زادكان قائد القوات البحرية بالجيش النظامي على رتبة أمير البحر (عميد بحري) والعقيد سليمي وزير الدفاع السابق على رتبة عميد ، والعقيد معين بور قائد القوات الجوية الأسبق على رتبة عميد ، والعقيد بابائي مساعد قائد القوات الجوية لشئون العمليات على رتبة عميد . وقد ذيل الخميني موافقته على هذه الترقيات بقوله « آمل أن تتحقق الأهداف العليا للإسلام بوحدة الكلمة بين جميع القوات المقاتلة » [63] .

والحق أن الفضل في تطوير جيش حراس الثورة الإسلامية يرجع إلى هاشمي رفسنجاني ، ويبدو أنه هو الذي دفع محسن رضائي إلى طلب تطوير هذا الجيش من الخميني ، كما قام بالتمهيد للموافقة عند الخميني ، ويمكن أن نفهم ذلك من الكلمة التي ألقاها رفسنجاني في قادة الحراس عندما اجتمع بهم قبل فترة وجيزة من طلب التطوير حيث قال فيها ما ترجمته : « إن جيش حراس الثورة الإسلامية الذي تشكل من أكثر الأشخاص تجربة ونضجا عليه مسئولية المحافظة على منجزات الثورة ودستورها وأن يملأ مكانه بين جماهير الشعب ، ولقد قال الإمام (الخميني) — وحقا ما يقول — إنه لو لم يوجد حراس الثورة الإسلامية ما قامت الدولة ، وإن هذه الكلمات بحق بعيدة عن المبالغة ، وإننا نرى بصورة عملية أن فدائيي الحراس رغم استطاعتهم الانشغال بأعمال أخرى تجعلهم يعيشون في مستوى أعلى من الناحية المادية ، إلا أنهم جاءوا إلى جيش الحراس وإلى الجبهات بحب لا رياء فيه ، لذلك كان دور الحراس مؤثرا في إحباط كل مؤامرات القوى الاستكبارية ضد الثورة وكذلك أعمال التخريب والتضليل ، وفي العمل على انتصار إيران على جبهات القتال مع العدو ، بل إنهم يشكلون العامل الأساسي في هذه الإنجازات ، كما قام جيش حراس

---

(63) كيهان ، في 9 أرديبهشت سنة 1366 هـ . ش ، 29 / 4 / 1987 م .

الثورة أيضا بدور مؤثر في رفع الروح المعنوية للمجتمع الإيراني ، كما كان الدور الفني للحراس أهم من الدور العسكري ، فقد أوجد الحراس جهازا إعلاميا غطى احتياجاتنا في الوقت الذي لم يكن لدينا فيه جهاز إعلامي يغطي البلاد ، كما كان للحراس خارج البلاد دور كبير في تصدير الثورة الإسلامية ، وكان نموذجا طيبا لهذه الثورة فصارت موضع اهتمام العالم ، وأثبت جيش الحراس للعالم أنه جهاز يعتمد عليه » (64) .

وعلى كل حال فإن اهتمام النظام الحاكم في إيران بجيش حراس الثورة الإسلامية يفوق اهتمامه بالجيش النظامي ، والأسباب واضحة ومعروفة وقد لخصها رفسنجاني في كلمته السابقة . ولم تتمثل مظاهر الاهتمام بجيش الحراس في مجرد توسعته عدديا وتنظيمه من خلال الأسلحة الثلاثة البرية والبحرية والجوية التي للجيش النظامي ولا في إلحاق جيوش التعبئة العامة الشعبية به وتوليه شئونها ، وإنما تجلى هذا الاهتمام أيضا في تزويده بالأسلحة المتطورة مثل صواريخ سيلك وارم أرض ــ أرض الصينية مما أزاد فعاليته بإنشاء وحدات للصواريخ ، وكذلك في إسناد صناعة الأسلحة المحلية إليه ، حيث أقام مجمعا للصناعات الحربية تحت شعار الاكتفاء الذاتي . يقول محسن رفيق دوست وزير جيش حراس الثورة الإسلامية حول هذا الموضوع ما ترجمته : « إن هدفنا هو الاكتفاء الذاتي الكامل في مجال الدفاع ، وقد أعطيت الأولوية لكثير من المعدات ، وقد انتهينا من مرحلة الدراسة ودخلنا مرحلة الإنتاج ، وهناك نسبة مئوية عالية من مستلزمات الجبهة تصنع محليا ، وإن أكثر الإمكانات البحرية التي استخدمت في مناورة « الاستشهاد » هي من صناعات الاكتفاء الذاتي لجيش الحراس ، وهي تجهيزات متقدمة ، وإن الغواصة التي ظهرت في هذه المناورة نموذج صغير من ابتكاراتنا وسوف نرى في المستقبل القريب نماذج أكبر ، وإن هذه الحركة سوف تستمر مستفيدة من كل إمكانات البلاد حتى تحقق الاكتفاء الذاتي لجميع احتياجات البلاد ، ولقد قررنا إنتاج جميع المهمات والتجهيزات العسكرية داخل

---

(64) إذاعة طهران بالفارسية في 7 / 12 / 1984 م .

البلاد ، وقد وفرنا القوى البشرية المتخصصة الكافية وسوف نزيد من حجمها في جميع الصناعات يوما بعد يوم . ولقد جربنا نموذجا لأول طائرة محلية منذ يومين وسوف نبدأ إنتاجها قريبا ، كذلك قطعنا شوطا في إنتاج جميع التجهيزات البحرية وصناعة الصواريخ وننتج الآن عدة أنواع منها وسوف نرسلها إلى جبهات القتال قريبا ، وسوف نفتتح خلال بضعة أيام مصنع إنتاج الصاروخ « 107 مليمتر ميني كاتيوشا » وسيدخل مرحلة الإنتاج خلال بضعة أشهر »[65] .

د ــ عمليات الفتح المبين :

عندما تحقق للنظام الإيراني احتلال جزر مجنون النفطية الإستراتيجية ، ظن أن الظروف قد أصبحت مهيأة للقيام بعملية كبيرة تستهدف الاستيلاء على البصرة وجنوب العراق لكي ينهي بها الحرب ويكون مستعدا لفرض شروطه من أجل الصلح مع العراق ، فبدأ سلسلة عمليات تحت اسم « الفتح المبين » برمز « يا صاحب الزمان » وتزامن بدء هذه العمليات في الثاني والعشرين من شهر أسفند سنة 1362 هـ . ش 13 / 3 / 1984 م مع ذكرى ولادة الإمام محمد المهدي الإمام الثاني عشر لدى الشيعة الاثني عشرية في ليلة الخامس عشر من شهر شعبان . وفي هذه العمليات تبدو العلاقة واضحة تماما بين الفكر العقائدي الشيعي والفكر العسكري ، فاسم هذه العمليات مقترن بأمنية الشيعة في عودة المهدي المنتظر وتحقيق الفتح المبين ورمزها أيضا يوضح الدعوة لتحقيق هذه الأمنية ، فضلا عن الدعاء المطلوب في ليلة النصف من شعبان ليلة مولد المهدي وليلة ظهوره في عقيدة الشيعة وهو توقيت بدء العمليات ، فضلا عن أن هذه العمليات قد استهدفت عملا كبيرا هو الاستيلاء على البصرة ، ومع توفر كل الرموز العقائدية لنجاح هذه العملية فقد فشلت في تحقيق أهدافها . وهنا أدرك النظام الإيراني أنه قد استعجل النصر و لم يعط الأمر ما يستحقه من الدراسة و لم يقدره قدره ، مما جعل النظام الإيراني يعود إلى العمليات المحدودة

---

(65) إطلاعات 18244 في 21 مرداد سنة 1366 هـ . ش 12 / 8 / 1987 م .

تحت أسماء متواضعة ورموز مناسبة ، حتى يحين الوقت المناسب لاستئنافها .

هـ ــ عمليات عاشوراء :

لاشك أن العودة لاسم عاشوراء المرادف لكربلاء يؤكد فشل عمليات الفتح المبين من ناحية المغزي التاريخي لكلتا العمليتين . وعمليات عاشوراء عبارة عن سلسلة عمليات متقطعة تحمل نفس الاسم مع الرقم الترتيبي ، وقد تمت على أربع مراحل من « عاشوراء 1 » إلى « عاشوراء 4 » ولم تكتمل حتى « عاشوراء 10 » كما كان متوقعا . وقد بدأت عملية « عاشوراء 1 » في الخامس والعشرين من شهر يور سنة 1364 هـ . ش ، برمز « الإمام الحسين بن علي » واستهدفت الاستيلاء على المرتفعات الحساسة في غرب إيران عند منطقة ميمك ، وقد نجحت في تحقيق أهدافها ومهدت لعمليات عاشوراء 2 ، 3 ، 4 في محاور جنكوله ، مهران ، فكه ، غرب بحيرة أم النعاج الإستراتيجية . ويتضح الفكر العقائدي الشيعي في هذه العمليات من خلال اسمها ورمزها وتوقيتها حيث يتزامن مع ذكرى ميلاد الرسول ﷺ عند الشيعة وهو السابع عشر من شهر ربيع الأول وهو نفسه تاريخ ميلاد الإمام جعفر الصادق .

و ــ عمليات نصر :

هي مجموعة عمليات تمت من خلال ثماني مراحل من « نصر 1 » إلى « نصر 8 » ، وبدأت في الثاني والعشرين من شهر أسفند سنة 1365 هـ . ش الموافق الثالث عشر من شهر مارس سنة 1987 م فتزامنت مع ليلة الخامس عشر من شهر شعبان أي ذكرى مولد الإمام محمد المهدي المنتظر فاتخذت رمز « يا صاحب الزمان أدركني » شعارا لها ، وقد استهدفت هذه العمليات القضاء على مقاومة الجماعات السياسية العسكرية المعارضة للنظام من الأكراد ومجاهدي خلق المتمركزين في الشريط الغربي للحدود مع العراق ومرتفعات الغرب والشمال الغربي ، ولذلك تبدو هنا العلاقة واضحة بين اسم العمليات ورمزها وتوقيتها وهدفها . ورغم تغير الرمز خلال العمليات إلا أن الرموز جميعها لم تخرج عن دائرة آباء الإمام المهدي ، ونظرا لأن معظم هذه العمليات قد دارت في مناطق جبلية وعرة ، فقد استأثرت بها قوات حراس

الثورة ، وكانت هذه العمليات آخر سلاسل العمليات العسكرية الناجحة التي قام بها الحراس بل والنظام الإيراني ، ولئن كانت قد حققت كثيرا من أهدافها إلا أنها كانت بداية السقوط والتراجع . ولعلنا قبل أن نتناول مرحلة الانكماش والتراجع التي انتهت بقبول قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار ، ينبغي أن نعرج على تصريحات المسئولين الإيرانيين في تلك المرحلة التي سبقت التراجع ، حيث اعتبر المسئولون الإيرانيون نجاح عمليات « نصر 8 » بداية للنصر النهائي على العراق . يقول آية الله إمامي كاشاني ما ترجمته : « إن وضع الحرب خلال الشهور الأخيرة يوضح أن جمهورية إيران الإسلامية هي المنتصرة في هذه الحرب . إن الإسلام اليوم في خطر وإن إضعاف العمل العسكري اليوم إضعاف للقرآن والإسلام والرسول الأكرم وإن معارضة استمرار الحرب اليوم هو تقوية للأجهزة والمؤسسات الاستكبارية وتقوية للظلم » (66) . ويقول سيد علي خامنه إي ما ترجمته : « حسب قول إمام الأمة ، فإنه ينبغي أن نستمر في الحرب حتى سقوط صدام ، ويجب أن يعرف العالم أن هذا هو موقف الجمهورية الإسلامية وليس هناك أي تردد فيه » (67) .

ويقول آية الله جنتي ما ترجمته : « في الحقيقة يمكن تسمية هذا العام عام إعلان المواقف الواضحة والأصولية لإيران في العالم ، ويمكن اعتبار الفصل الجديد من مسيرة الانتصار العالمي للثورة الإسلامية فألا حسنا » (68) .

ويقول هاشمي رفسنجاني ما ترجمته : « مع انتصارنا في عمليات « نصر 8 » سوف تنضم قواتنا إلى المناضلين الأكراد » (69) . ويقول محسن رضائي قائد جيش حراس الثورة الإسلامية ما ترجمته : « إن الهدف من عمليات فتح ونصر وظفر

---

(66) إطلاعات 17855 ، في 23 فروردين سنة ، 1365 هـ . ش ، 12 / 4 / 1986 م .
(67) إطلاعات 18235 ، في 10 مرداد سنة ، 1366 هـ . ش ، 1 / 8 / 1987 م .
(68) أبرار 611 ، في 11 مهر سنة ، 1366 هـ . ش ، 3 / 10 / 1987 م .
(69) كيهان 13184 ، في 2 آذر 1366 هـ . ش ، 23 / 11 / 1987 م .

واشتراك معسكر رمضان مع جيش بدر 9 ومع القوات العراقية المكافحة في عمليات جبهات الشمال الغربي والحدود الشمالية للبلاد ، هو إيجاد مجال لنظام عراقي جديد . إننا في الحقيقة نستطيع عن طريق تنظيم شعب العراق أن نوجد المجال اللازم لنظام العراق القادم . إن الأشخاص الذين يحاربون في القرى داخل العراق يستطيعون أن يقوموا بدور في مستقبل العراق ، وإن التشكيل الذي يتم بالتنسيق مع القوى العراقية الإسلامية هو حجر الزاوية في بناء مستقبل العراق ، ومن هنا فإن الهدف الأساسي والنهائي لنا هو تحرير شعب العراق وسقوط النظام الجائر في بغداد ، وإن معسكر رمضان في الحقيقة يتعهد بقسم كبير من شئون الحرب وعليه مسئولية الوصول لهذا الهدف » [70] .

وهكذا أبان محسن رضائي بوضوح أهداف المرحلة القادمة من التحرك العسكري الإيراني بما لا يحتاج إلى تعليق . وحسبنا أن نؤكد هنا أنه لم يكن هذا هو موقف قيادة حراس الثورة وحدهم ، بل موقف القيادة العامة لكل القوى . فقد أكد الدكتور خرازي مسئول الإعلام العسكري على هذه الأهداف بما يرجح ذلك حيث يقول ما ترجمته : « إن عملياتنا العسكرية تستهدف خلق المجال لانتقال القدرة إلى شعب العراق . ينبغي أن تكون الحرب في شكل عراقي ــ عراقي وأن تقوم القوات العراقية المناضلة نفسها بقسم كبير من هذه العمليات » [71] . كما يؤكد خامنه‌إي نفس المعنى عندما يقول ما ترجمته : « إن لدينا اليوم تكتيكات وأساليب خاصة تجعلنا قادرين على كسر ظهر من يريدون إيجاد التوتر في المنطقة ، وهذه ليست خدعة بل حقيقة مطروحة . إن القضية ليست قضية سلاح بل قضية تكتيكات وأساليب نملكها ولا يملكها غيرنا . إن كل سلاح له تكتيكه المناسب ، وإن الإمكانات الجغرافية والإنسانية مع روح الإيمان والحب قد أعطتنا تكتيكات خاصة » [72] .

---

(70) إطلاعات 18292 ، في 16 مهر سنة 1366 هـ . ش ، 8 / 10 / 1987 م .
(71) إطلاعات 18268 ، في 19 شهر يور سنة 1366 هـ . ش ، 10 / 9 / 1987 م .
(72) جمهوري إسلامي 2400 ، في 17 شهر يور سنة 1366 هـ . ش ، 8 / 9 / 1987 م .

ويقول محسن رفيق دوست وزير الحراس ما ترجمته : « إن حربنا أساسا حرب سياسية ، ونحن بصدد تحقيق منجزات مهمة في الحرب . إننا نريد أن نسقط نظاما معتديا ، لذلك فإننا نبدأ هجومنا في وقت يضمن لنا تحقيق أهدافنا السياسية ، وإن وقت وظروف ومكان الهجوم بالنسبة لنا متغير . لقد كانت جبهاتنا هذا العام أكثر فعالية من العام الماضي بشكل عام ، وسوف يقرر شعبنا مصير الحرب في المستقبل القريب بتواجده الواسع في الجبهات » (73).

واستعدادا للضربة الكبيرة التي لم تتم ــ وما كان الدارس يتوقع لها أن تتم ــ فقد وضع المجلس الأعلى لدعم الحرب عشر نقاط من أجل تصعيد الحرب تحت شعار قول الإمام علي بن أبي طالب « الله الله في الجهاد بأنفسكم وأموالكم وألسنتكم » ، وعرضها على الخميني للحصول على موافقته على تنفيذها . وهذه النقاط العشر هي :

1 ــ كل قادر على القتال أن يقدم نفسه للأجهزة المسئولة حتى يتم تصنيفه وتوجيهه وتحديد دوره في الذهاب للجبهة .

2 ــ على من لا يستطيع حمل السلاح من النساء والمرضى وأصحاب الأعذار أن يجاهدوا بأموالهم عن طريق تجهيز مقاتل على الأقل لمن يقدر .

3 ــ الجهاد باللسان والفكر ونشر الثقافة جهاد في سبيل الله ، والجميع مكلفون به على أية حال وبخاصة الفنانون والخطباء الذين عليهم نشر رسالة الثورة والشعب .

4 ــ المتخصصون والعلماء مكلفون بتوظيف ما لديهم من علم حسب احتياجات الحرب .

5 ــ على القادة العسكريين في الجيش والحراس وضع خطط للعمليات من أجل إنزال ضربات متوالية على العدو في انتظار أوامر المسئولين .

---

(73) إطلاعات جبهة 27 ، في 17 أبان سنة 1366 هـ . ش ، 8 / 11 / 1987 م .

6 ــ على أجهزة الدولة إعطاء الأولوية في الإمكانات الموجودة للجبهات وألا تتوقف عن دعم الاحتياجات الحربية .

7 ــ على علماء الدين وطلاب العلوم الدينية ، التواجد بالجبهات إلى جانب الناس وفي جميع الساحات وتشجيع المجاهدين وبث الأمل في نفوسهم .

8 ــ على جيش حراس الثورة الإسلامية تجهيز مراكز لتسجيل أسماء ودور وزمان التواجد الجماهيري في الجبهات والإعلام به .

9 ــ على جيش الحراس تقديم التدريب والتنظيم للمتطوعين والعناية بهم بالشكل اللازم .

10 ــ على الأجهزة القضائية حل مشاكل المقاتلين بشكل جدي ومنع التعدي على حقوقهم (74) .

وقد قال الخميني في رسالته إلى المجلس الأعلى لدعم الحرب ، والتي يوافق فيها على نقاطه العشر ، ما ترجمته : « لقد قلت مرارا إن هذه الحرب التحميلية تقع على رأس الأمور ، ومن اللازم أن يتم النصر بهمة جميع طوائف البلاد بأسرع ما يمكن بعناية الحق تعالى ، وبناء على هذا فإن المجلس الأعلى لدعم الحرب والمتخصصين في الشئون العسكرية ينبغي عليهم أن يحددوا الضرورات ويعملوا لها ولا يقصروا » (75) .

وقد صرح سيد علي خامنه إي بما ترجمته : « إن حل جميع مشكلات السنوات التسع مرتبط بالانتصار القادم لشعب إيران ، وينبغي أن نقمع حتى آخر لحظة محاولات العدو التي اشتدت عن ذي قبل ، فإذا ما صمدت هذه المقاومة فإن العلم الإسلامي سيظل يخفق إلى الأبد ، وإن خوف أمريكا والاستكبار العالمي يكمن في هذا الأمر . لابد من ضربة أخرى ننزلها على العدو في ميدان القتال ، ونحن نريد

---

(74) أبرار 643 ، في 23 آبان سنة 1366 هـ . ش ، 14 / 11 / 1987 م .
(75) أبرار 643 ، في 23 آبان سنة 1366 هـ . ش ، 14 / 11 / 1987 م .

أن نضرب هذه الضربة اليوم » .[76] ويقول في موضع آخر ما ترجمته : « لقد آن الأوان أن نغير شكل الحرب ، إننا الآن في مرحلة ينبغي أن ننفذ فيها قرار الشعب الإيراني بإنهاء قضية الحرب نهاية عادلة ، وينبغي أن يعرف العالم اليوم هذا الموقف الحاسم ويتيقن أن شعب إيران يسعى بحسم لإنهاء هذه الحرب بشكل عادل » [77] .

وإن من يدقق في النقاط العشر التي وضعها المجلس الأعلى لدعم الحرب والتي وافق الخميني عليها وكذلك في تصريحات المسئولين التي تلتها ، يستطيع أن يدرك العلامات التي تدل على إحساس النظام الإيراني بالضعف وبكراهية الجماهير الإيرانية للحرب وعزوفهم عن تقديم المساعدة لها وعدم تحمسهم وفتور همتهم ، لأن هذه النقاط العشر يمكن أن تكون مقبولة ومعقولة إذا صدرت في بداية الحرب ، ولكنها إذا صدرت بهذا الشكل بعد مرور أكثر من سبع سنوات على الحرب فإن من الطبيعي أن تفسر في غير صالح النظام الإيراني فقد كشفت افتقاد الآلة العسكرية الإيرانية للقوات الكافية وللأسلحة والمعدات اللازمة وللإمكانات المادية التي تساعد على استمرار الحرب . والواقع أنه لم يمض أكثر من ستة أشهر على قرار المجلس الأعلى لدعم الحرب بنقاطه العشر حتى أدرك الخميني فشل هذا المجلس في تحقيق الهدف المنشود ، مما جعله يختار شخصا واحدا يلقي إليه بكل مسئوليات الحرب ويمنحه كل الصلاحيات التي تمكنه من القيام بهذه المسئوليات ، وكان هذا الرجل هو هاشمي رفسنجاني الذي بدأت ، بتعيينه نائبا للقائد العام لكل القوى ، مرحلة نهاية الحرب .

---

(76) أبرار 647 ، في 27 آبان سنة 1366 هـ . ش ، 18 / 11 / 1987 م .
(77) رسالت 541 ، في 30 آبان 1366 هـ . ش ، 21 / 11 / 1987 م .

عجز ولاية الفقيه يوقف الحرب

جاء في القرار الذي أصدره الخميني بتعيين هاشمي رفسنجاني نائبا للقائد العام لكل القوات أنه قد اتخذ بناء علي اقتراح من سيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية ، وقد منح القرار رفسنجاني صلاحيات القائد وكلفه بالآتي :

1 ـ إنشاء قيادة عامة لكل القوات لتحقيق الوحدة الشاملة بينها .

2 ـ التنسيق الكامل بين الجيش والحراس والتعبئة وقوات الأمن في كافة مجالات الدفاع عن الإسلام المقدس ، وأن على كل الإدارات والمؤسسات والأجهزة التابعة لها أن تنتظم وتبدي قبولها ودعمها للتنسيق الكامل للقوات المسلحة .

3 ـ مركزة الصناعات العسكرية في قاعدة إسلامية مقدسة تتبع لها كل الكادرات الفنية والصناعية العسكرية والهندسية وجميع الإمكانات ، تحقيقا للأهداف المقدسة للقيادة العامة .

4 ـ العمل على تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من الإمكانات المادية والمعنوية والموارد العامة للمعسكرات في إعداد وتنظيم المؤسسات الضرورية .

5 ـ مركزة الشئون المعنوية والثقافية والدعوة للقوات المسلحة في جميع المجالات .

6 ـ التنفيذ الحاسم والصحيح لقرارات المحاكم العسكرية والأمنية وتعقب المخالفين في كل شأن .

7 ـ الاستفادة الصحيحة من المساعدات الشعبية في كل المجالات .

وأن على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وضع كل إمكاناتها لسد احتياجات الحرب ، وأن على شعب إيران والقوات المسلحة والنظامية والأمنية التحلي

بالصبر الثوري والاستقامة في مواجهة مؤامرات الاستكبار العالمي ، وليكونوا على يقين من أن النصر من نصيب الصابرين (78) .

وقد جاء في تعليق للإذاعة الإيرانية (طهران بالفارسية) أن هاشمي رفسنجاني قد أصبح بهذا القرار مسئولا مسئولية كاملة عن الحرب ، عملياتها ونتائجها ، وله السلطة الكاملة في قرارها وتوجيهها ، والاستفادة من جميع الإمكانات الرسمية والشعبية لخدمة هذا المجال (79) .

والواقع أن مثل هذا القرار يحتاج إلى وقفة متأنية ، حيث يستطيع الدارس أن يلمس من خلاله نقاط الضعف في نظرية ولاية الفقيه التي اتسعت خلال تطبيقها في إيران بشكل كاد يهدم النظام الذي أرسته ، ولعل من أهم نقاط الضعف في هذه النظرية والتي يمكن اكتشافها من خلال قرار الخميني منح رفسنجاني صلاحياته كقائد عام للنظام ، عدم إمكانية توافر صفات العصمة بشكل مطلق في الولي الفقيه ، لأن النظرية إذا كانت قد فرقت بين الولاية التكوينية للإمام والولاية الاعتبارية للفقيه إلا أنها عند التطبيق وقفت عاجزة عن وضع حد لهذه الفروق . فمع حصول الولي الفقيه على حق أن يكون المرجع الأخير والوحيد في النظام الحاكم ، افتقد نعمة الشورى وحرم ميزة المراجعة ، لذلك عندما كانت تعوزه الوسيلة في مواجهة موقف فوق طاقته البشرية كان يلقي بالأمر إلى شخص آخر ويمنحه كل صلاحياته ثم يتورط معه في النتائج السلبية التي قد يصل إليها .

وفضلا عن الخلل الذي كشفه هذا القرار في نظرية ولاية الفقيه ، فقد دل القرار على وجود صراع بين المسئولين الإيرانيين ليس على السلطة هذه المرة بل على محاولة إلقاء تبعة تردي النظام وهزائمه العسكرية الأخيرة ، وربما قد يبدو من اقتراح خامنه إي

---

(78) إذاعة طهران بالفارسية ، بتاريخ 2 / 6 / 1988 م ، وقد صدر القرار في نفس اليوم 12 خرداد سنة 1367 هـ . ش .

(79) المصدر السابق ، نفس التاريخ .

منح رفسنجاني سلطات أوسع منه أنه يفضله ويعرف قدره ويثق في قدراته للخروج بالنظام من هذه الضائقة ، وربما يكون رفسنجاني قد سعى بنفسه للحصول على هذا المنصب وساعده خامنه إي في ذلك ليتحدا معا في مواجهة خصومهما ويتمكنا من الحصول على أكبر قدر من ميراث الرجل المريض ، ومما يساعد على هذا الظن ما صرح به آية الله حسين علي منتظري خليفة الخميني حتى ذلك الوقت عندما تحدث إلى أسر الشهداء بمناسبة ذكرى الخامس عشر من خرداد ، وقال ما ترجمته : « إنني أريد من السيد / هاشمي رفسنجاني أن يأخذ أمر الإمام (الخميني) بجدية كاملة والابتعاد عن الشكليات والشعارات والقيام بتخطيط صحيح بالاستفادة من الأفراد الأكفاء أصحاب الخبرة وإدماج الأجهزة المتشابهة وإنشاء قيادة حاسمة بجدية كاملة ، وأن يعطي السيد / هاشمي لنفسه وقتا كافيا لتنفيذ أوامر الإمام وحشد كل القوات العسكرية والإمكانات الشعبية لتحقيقه » [80] .

وقد علق رفسنجاني على صدور هذا القرار بما يوحي بأنه هو الذي سعى إلى صدوره دون أن يشير إلى اقتراح خامنه إي بما يوحي أنها مسألة شكلية ، ويستفاد من خطبة الجمعة التي ألقاها في مسجد طهران الجامع في اليوم التالي لصدور هذا القرار أن رفسنجاني قد عين نفسه حاكما عسكريا في البلاد فكان موقفه أشبه بانقلاب سلمي داخل النظام ، حيث يقول في هذه الخطبة ما ترجمته : « نظرا لاشتداد الحرب واشتراك الاستكبار العالمي والقوى الرجعية فيها في نصرة صدام ، فقد عهد إليّ الإمام بأن أكون نائبه كقائد عام لكل القوات ، فأعمل على تنظيم الشئون الإدارية والعمليات ، وأحقق التنسيق اللازم بين كل القوات من الجيش والحراس والتعبئة وكذلك القوات غير النظامية وقوات الأمن والجندرمة ، وأن أعمل على تمركز الأمور في القوات المسلحة وعدم ضياع الإمكانات هباء . وحسب قرار الإمام فإنه سيتم الاستفادة أيضا من الإمكانات غير العسكرية لخدمة القطاعات العسكرية وإن على

---

(80) إذاعة طهران بالفارسية ، بتاريخ 6 / 6 / 1988 م .

القوات المسلحة العمل على تحقيق هذه المركزية سريعا وعدم التخلف عن تنفيذ أمر الإمام »[81] . ويفهم من كلام رفسنجاني فضلا عما أشرنا إليه أن رفسنجاني يلقي باللائمة على الجيش النظامي وليس على الحراس في هزائم الفاو وشلامجه وحلبجه ، وليس أدل على ذلك من قيامه بعزل رئيس القيادة المشتركة للجيش وتعيين العميد شهبازي خلفا له[82] . كذلك سارعت الحكومة وعلى رأسها مير حسين موسوي رئيس الوزراء إلى إعلان الطاعة لرفسنجاني حيث صرح مير حسين موسوي في أول جلسة لمجلس الوزراء بعد صدور القرار بما ترجمته : « إن أبعاد وضرورات صدور القرار الهام بتعيين السيد / هاشمي رفسنجاني نائبا للقائد العام لكل القوى من جانب إمام الأمة لها أهمية خاصة بالنسبة للحكومة ، وإن الحكومة سوف تبذل كل جهدها وتضع كل إمكاناتها في سبيل تحقيق الوحدة المستهدفة من هذا القرار ، ويمكن اعتبار الكفاءات البشرية المتخصصة والفنية في الهيئات والإدارات الحكومية فضلا عن الإمكانات المادية ، مشاركة من الحكومة في الحرب »[83] .

ولقد جاءت الخطبة التي ألقاها سيد علي خامنه إي في مسجد طهران الجامع بعد ثلاثة أسابيع من صدور قرار الخميني ، خير تعبير عن فشل الجهاز العسكري للنظام الإيراني الحاكم في الحرب العراقية الإيرانية . ولعل من الأهمية بمكان أن ننقل هنا فقرة مطولة من هذه الخطبة الهامة حتى تتضح لنا الحقيقة الكامنة وراء صدور قرار الخميني بتوحيد الأجهزة العسكرية في النظام ، يقول خامنه إي ما ترجمته : « إن انسحاب قواتنا من الفاو وشلامجه ليس مسألة صدفة ، ولكنه نتيجة محاولات ومؤامرات السنتين الأخيرتين من جانب الاستكبار العالمي ، ولكنني أعلن بشكل حاسم أنه حتى لو أعطيت عدة أضعاف هذه المساعدات لنظام صدام فإن هذا النظام لن يستطيع أن يقاوم قواتنا . لقد أمضينا أربع مراحل من الحرب ونحن الآن في المرحلة الخامسة ،

---

(81) إذاعة طهران بالفارسية . بتاريخ 3 / 6 / 1988 م .
(82) المصدر السابق . بتاريخ 8 / 6 / 1988 م .
(83) المصدر نفسه بنفس التاريخ .

وهي مرحلة توجيه ضربة إلى النظام الصهيوني العراقي والقوى الاستكبارية الحامية لهذا النظام . إن قوى الاستكبار العالمي تشعر أن الحرب تدخل مرحلتها النهائية وأن النصر فيها حليف الجمهورية الإسلامية ، وأن هذا النصر سوف يكون مكلفا لهم فزادوا من نشاطهم ضد الجمهورية الإسلامية وساعدوا نظام صدام بأساليب مختلفة وبقدر طاقتهم . وإن ما ترونه في الجبهة الآن ، أي انسحاب قواتنا من الفاو وشلامچه وجزيرة مجنون ليس مسألة صدفة . إنني لا أدعي أننا لم نضيع شيئا ، أو أنه ليست لدينا نقاط ضعف ، ولكن هذا الضعف ليس نتيجة تقصير وإنما أدت إليه مجموعة من المشاكل والمفاسد التي ينبغي القضاء عليها » (84) .

ويستطيع المتتبع للأحداث أن يدرك أن حديث خامنه إي لم يكن سوى اجترار للمرارة من التردي الذي وصلت إليه حالة القوات المسلحة الإيرانية والظروف الاقتصادية والاجتماعية للنظام ، وأن إلقاء التبعة على القوى الكبرى والدول الحليفة للعراق محاولة يائسة للتصالح مع الجماهير ولرأب الصدع في النظام . فلم يمض أكثر من شهر ونصف على قرار الخميني بإعطاء صلاحيات القائد لرفسنجاني ، حتى أقنع رفسنجاني الخميني بقبول وقف إطلاق النار وقرار مجلس الأمن رقم 598 ، ولعل من الضروري في هذا المجال أن ننقل جانبا من الحديث الصحفي لرفسنجاني الذي أعلن فيه قرار إيران قبول قرار مجلس الأمن وإعلانها قبول وقف إطلاق النار حيث يقول ما ترجمته : « لقد وصلنا آخر الأمر إلى قرار تاريخي هام يتعلق بالحرب ، وهو قرار إمام الأمة بقبول وقف إطلاق النار الذي يفتح فصلا جديدا في تاريخ أمتنا . لقد اتخذ هذا القرار من خلال اجتماع كبير دعوت إليه ، باعتباري مسئولا عسكريا وسياسيا ، جميع القيادات السياسية والعسكرية في البلاد ودرسنا معا في هذا الاجتماع أمس الأوضاع الراهنة وحددنا المسائل ورأينا أن أول خطوة ينبغي أن تتخذ في هذه الظروف هي قبول قرار مجلس الأمن ، كما استوضحنا رأي الإمام بشكل أوسع فيما يتعلق بهذه الخطوة ، وكان رأيه واضحا ، وسوف يدرك شعبنا المحروم يقينا أن هذه

---

(84) إذاعة طهران بالفارسية ، بتاريخ ، 1 / 7 / 1988 م .

الخطوة كانت لصالح الإسلام والشعب .. لقد أدركنا ــ حسب معلوماتنا الخاصة ودراساتنا ــ أن الاستكبار العالمي قد حشد كل قواه من أجل منعنا من تحقيق انتصار سريع ومن أجل استمرار إلحاق الخسائر بنا وبشعب العراق ، ونتيجة لهذا فقد رأينا أنه ليس من المصلحة في الوقت الحاضر أن نستمر في هذا الموضوع خاصة وأن حضرة الإمام (الخميني) قد رأى في توتر الخليج وإسقاط طائرة ركاب بها 295 راكبا مؤشرا على المخطط الاستكباري ، كذلك القسوة غير العادية التي يمارسها صدام داخل بلده وخاصة القتل العام الذي يجري في العراق والذي يشجعه الاستكبار والذي يعطي العراق ، بلا حد ولا حساب لم يسبق له مثيل ، إمكانات الحرب التي رأيناها ، كل هذه الظروف والأدلة التي تجمعت لنا جعلتنا نصل إلى أن مصلحة الثورة وشعب إيران وشعب العراق والمنطقة تقضي بأن نقبل القرار . وقد أمر حضرة الإمام (الخميني) أن نتبع مصلحة الإسلام ... لقد فكرنا في أن قبولنا قرار مجلس الأمن لن يفقدنا شيئا بل يعطينا شيئا .، من المؤسف أن دعايات الاستكبار العالمي المشعل للحرب قد صورتنا في صورة طلاب الحرب ، ورغم أن صداما هو المعتدي وهو الناقض لكل قوانين الحرب ، فقد صوروه على أنه هو الذي قبل قرار مجلس الأمن وأنه مستعد للعمل بحكم المجتمع الدولي ، وهذه الصورة تعجب العامة ، ولكننا أثبتنا الآن أننا يمكن أن نتوقف عند نقطة معينة في هذا الأمر ، ويمكن أن نكون جادين عندما نرى جدية الأطراف الأخرى في تحقيق هذه المسألة ... إننا مازلنا نعتقد في ضرورة معاقبة المعتدي وحصولنا على حقوقنا ، ولكننا تجاوزنا فقط عن شرط أن تشكل لجنة تحديد المعتدي قبل وقف إطلاق النار عندما أكدوا لنا أن تشكيل هذه اللجنة سوف يكون بشكل واقعي وحقيقي . إن برامجنا لن تتغير وأهدافنا ثابتة ، ولكن كيفية وشكل جهادنا سوف يتغير تبعا للأسلوب الذي نرى تناسبه مع المستقبل ، وهذا ليس متعلقا بقبولنا قرار مجلس الأمن ... إننا سوف نستمر في كل شيء ما عدا الحرب . فإذا تم وقف إطلاق النار فلن تكون هناك معارك على الجبهات ، ولكن الأوامر التي أصدرها الإمام (الخميني) حول التنسيق بين الجيش والحراس وإلغاء الأجهزة والإدارات المكررة وحشد إمكانات الدولة لخدمة القوات المسلحة وكذلك التعليم الفني لمدة أطول وبصورة أفضل ، ومؤسسات دعم الجبهات كلها

سوف تستمر وكذلك تعبئة الجماهير للخدمة في الجبهة ولو لم تكن هناك معارك حيث تكون التعبئة من أجل احتياطي جهادنا المقدس . إن قرار قبول وقف إطلاق النار يستند إلى الحجة والأسباب وفتوى الإمام » (85) .

وقد انتهز الخميني فرصة حلول موعد فريضة الحج ، ووجه رسالة إلى شعب إيران وإلى مسلمي العالم في ذكرى السادس من شهر ذي الحجة غير التامة للإمام الحسين وأحداث مكة سنة 1407 هـ ، تناول فيها قضية الحرب وقبول إيران قرار مجلس الأمن رقم 598 . ولعل من الضروري هنا أن ننقل بعض فقرات هذه الرسالة لما لها من دلالة في أثر نظرية ولاية الفقيه على الحرب العراقية الإيرانية . يقول الخميني في رسالته ما ترجمته : « لقد أثبت شعب إيران أنه يستطيع أن يتحمل الجوع والعطش ولكنه لن يقبل أن تنهزم الثورة أو تضرب المبادئ التي تقوم عليها . إن الخميني يفتح صدره اليوم لكل الصواريخ والأسلحة والدعايات التي توجه ضده شأنه شأن كل المناضلين والشهداء . إن حربنا حرب عقيدة ولا تعترف بالتراجع أو الموت ، وينبغي أن نحشد في حربنا العقائدية كل جنود الإسلام ، وسوف يعوض شعبنا إن شاء الله كل التضحيات المادية والمعنوية بحلاوة هزيمة الاستكبار .. إن شعبنا شعب مظلوم وليس داعية حرب ، ولكنه يدافع عن وجود الإسلام .. أما فيما يتعلق بقبول قرار مجلس الأمن فإنها مسألة مريرة جدا وغير مريحة للجميع ، ولكن مصلحة الثورة والإسلام تقتضي ذلك رغم أننا مازلنا نعتقد في كل ما أكدناه حول هذه الحرب . ولقد وافقت على قبول وقف إطلاق النار وقرار مجلس الأمن بعد هذه الأحداث الأليمة وبالنظر إلى تقرير الخبراء السياسيين والعسكريين الذين أثق في التزامهم وإيمانهم وصدقهم تجاه الإسلام والثورة . ويعلم الله أننا وضعنا عزتنا واعتبارنا قربانا في سبيل مصلحة الإسلام والمسلمين وإلا ما كنت رضيت عن هذا العمل ، ولن أضن بنفسي على الاستشهاد في سبيلها ... اليوم يوم امتحان إلهي فلا تدعوا الثورة تقع في يد غير الأخلاقيين أو دعاة الهزيمة والردة . وينبغي أن نضع مخططا من أجل تحقيق أهداف

---

(85) إذاعة طهران الفارسية ، بتاريخ 18 / 7 / 1988 م .

ومصالح شعب إيران المحروم ، ويجب أن نكون على صلة بأحرار العالم والمسلمين وأن تكون حماية المناضلين والمكافحين ضمن أهداف سياستنا الخارجية ... إن ما أدى إلى هذا القرار في الظروف الراهنة قدر إلٰهي ، وقد عقدت معكم ميثاقا بأن أحارب حتى آخر نقطة دم وحتى آخر نفس ، ولكن قبولي لقرار مجلس الأمن اليوم إنما كان لتحقيق المصلحة المشتركة ، وفقط بأمل رحمة الله ورضاه فعلت ما رأيته صوابا ، وإن كنت قد تنازلت عن عزتي فإن هذا عهد مني لله .. إنني أعلم أن الاستشهاد أسهل عليكم من إحساسكم بالضعف ، ولكن ألا يجدر هذا بخادمكم أيضا ؟ ولكننا نتحمل لأن الله مع الصابرين » (86) .

(86) إذاعة طهران بالفارسية ، بتاريخ 20 / 7 / 1988 م .

المبحث الــرابع

تطبيق النظرية بعد وقف الحرب

معنى قبول الفقيه قرار مجلس الأمن

لقد أثار قرار الموافقة على وقف الحرب من جانب الخميني ردود فعل كثيرة في الأوساط المختلفة ما بين مبارك مستبشر ومتعجب غير مصدق ومتردد غير موافق ، والحق أن الدارس المتتبع للأحداث التي سبقت قرار إيران قبول وقف الحرب وظروف صدور القرار والملابسات التي صاحبته كان يتوقع قبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم 598 بين لحظة وأخرى ، فالهزائم المتوالية التي لحقت بالقوات الإيرانية على الجبهات بشكل واضح خاصة في الفاو وحلبجه وشلامجه قد أثبتت للإيرانيين عدم قدرة قواتهم على الصمود ومواصلة القتال ، فضلا عن عدم قدرتها على حمايتهم في الداخل من غارات الطائرات العراقية أو في الخارج خاصة مع إسقاط طائرة الركاب الإيرانية ومصرع أكثر من مائتين وتسعين شخصا كانوا على متنها .

وإذا كان الخميني قد حاول وقف هذا التدهور العسكري بإعلان توحيد قيادات القوات المسلحة النظامية وشبه النظامية من حراس ثورة وجيش وجندرمة وأمن ولجان ثورية ، واختيار هاشمي رفسنجاني الرجل القوي في النظام لكي يتولى القيادة العامة لجميع القوات المسلحة نيابة عنه إلا أن تدهور الأوضاع الداخلية وتداعي قدرة القوات على الجبهات كان يحتاج إلى أكثر من معجزة ، ولم يكن رفسنجاني برغم دهائه ونفوذه يستطيع أن يصنع هذه المعجزة ، ولكنه كان ذكيا في اختياره طريقا واقعيا لمحاولة إصلاح هذه الأوضاع المتدنية وهو قبول وقف الحرب . وإذا كان رفسنجاني قد أرجع قبوله لوقف إطلاق النار إلى الظروف السياسية الدولية واشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب بصورة واضحة إلا أن هذا لم يكن أكثر من حجة يستند إليها قراره حيث انتهز فرصة إسقاط القوات الأمريكية في الخليج لطائرة ركاب إيرانية مدنية ليجعل من هذا الحادث دليلا على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية المباشر في الحرب ، ويبدو ذلك واضحا في حديثه خلال المؤتمر الصحفي

الذي عقده ليعلن فيه قراره الذي أشرنا إليه سابقا ونقلنا فقرات منه ، كما يبدو ذلك واضحا أيضا في خطاب سيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية الإيراني إلى السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة حيث يقول فيه : « وكما تعلمون أن نيران الحرب التي بدأها العراق في الثاني والعشرين من سبتمبر سنة 1980 م من خلال العدوان على سلامة أراضي جمهورية إيران الإسلامية قد أخذت أبعادا لم يسبق لها مثيل كما أنها قد دفعت بدول أخرى في الحرب وأودت بحياة ضحايا أبرياء ، إن مقتل مائتين وتسعين إنسانا بريئا من خلال إسقاط طائرة الإيرباص الإيرانية من قبل السفن الحربية الأمريكية في الخليج هو دليل واضح على هذه القناعة ، وفي ظل هذه الظروف فإن جهود سعادتكم لتطبيق القرار رقم 598 تكتسب أهمية خاصة ، إن جمهورية إيران الإسلامية قد أعطتكم دائما مساعدتها وتأييدها لتحقيق هذا الهدف ، وبهذا الخصوص فقد قررنا أن نعلن رسميا أن جمهورية إيران الإسلامية بسبب الأهمية التي توليها للحفاظ على الأرواح البشرية ولإحقاق العدل والأمن والسلام الإقليمي والدولي تقبل قرار مجلس الأمن رقم 598 » (1) .

ويستطيع الدارس لتصريحات رفسنجاني قبل إعلانه قبول إيران قرار مجلس الأمن وكذلك تصريحات غيره من كبار المسئولين في الدولة باستثناء الخميني الذي استطاع رفسنجاني إقناعه آخر الأمر بقبول وقف الحرب ـــ أن يدرك ميل رفسنجاني إلى قبول هذا القرار ، وأنه عمل على التمهيد لقبوله بشكل تدريجي حيث كان يعبر عن رأيه في صيغة قرار مجلس الأمن بالشكل الذي يوحي بذلك ، وكان من أوائل تصريحاته العلنية التي أدلى بها حول هذا الموضوع ما ذكره في إحدى خطب الجمعة حيث يقول ما ترجمته : « رغم أنه توجد في قرار مجلس أمن المنظمة الدولية نقاط إيجابية حيث أدان العراق بطريقة غير مباشرة إلا أنه مع الأسف لم يعرف المعتدي والمجرم بصورة علنية ومباشرة تحت ضغط وتأثير الدول التي لها حق الفيتو وباقي

(1) صحيفة الرأي العام ، العدد 8847 ، في 19 / 7 / 1988 م .

الدول الاستكبارية على مجلس الأمن » (2) .

ويبدو أن تصريحات رفسنجاني العلنية قد لقيت أصداء إيجابية من جانب الجماهير الإيرانية المنهكة وقوى المعارضة الداخلية والجناح المعتدل من علماء الدين ، مما جعل رفسنجاني يواصل محاولات إقناع الرأي العام الإيراني والمسئولين الإيرانيين بشكل غير مباشر برأيه في معقولية قرار مجلس الأمن حيث أخذ يدلي بالأحاديث الصحفية والإذاعية والتليفزيونية التي يوضح فيها رأيه ، ولعل حديثه الذي أدلى به في 23 / 7 / 1987 م إلى مندوبي صحيفة إطلاعات والذي استغرق أكثر من ثلاث ساعات ودار معظمه حول هذا الموضوع وركز فيه على النقاط الإيجابية في قرار مجلس الأمن يؤكد ما ذهبنا إليه ، لذلك نرى من الضروري هنا أن ننقل فقرات من هذا الحديث حيث يقول فيه ما ترجمته : « لن تقنع إيران بشيء أقل من العدل ، ومع أن مجلس الأمن لا يعاملنا بإنصاف منذ البداية و لم يتخذ موقفا محايدا و لم يدن المعتدي إلا أن قراره الأخير به ثلاث نقاط إيجابية : الأولى أنه يتحدث عن المعتدي واستمراره في الحرب وهذه نقطة إيجابية ، والثانية أنه يطرح فكرة تحريم السلاح على من لايقبل قرار مجلس الأمن ونحن الطرف الذي لن يضار في هذا الأمر لأن التحريم كان واقعا علينا من قبل وبهذه النقطة تتعادل الكفتان ، والثالثة هي نقطة العودة للحدود السابقة وهذه النقطة في صالحنا أيضا ... إنني من خلال معرفتي العميقة بالفقه والاجتهاد الحي الذي في فقهنا وفي ديننا وفي مذهبنا والذي تضمنه نظامنا فإننا يمكن أن نحل جميع قضايانا بشكل حاسم ولمدة طويلة ... إن عدونا يعرف ماهية ثورتنا كثيرا أو قليلا ونحن نعرف عدونا حتى أولئك الذين يأتوننا الآن متظاهرين بصداقتنا ولكنهم من صميم قلوبهم ليسوا راضين مطلقا أن تنجح الثورة الإسلامية في أن يكون لها قاعدة متينة في إيران .. إننا نضع احتمال أن يتجاوزوا الخط الأحمر الذي وضعناه وأن يقوموا بأحداث يراها العالم قضايا جديدة تهمه ، ولقد قلت هذا

---

(2) صحيفة إطلاعات ، العدد 17827 ، في 10 أسفند سنة 1364 هـ . ش ، 1 / 3 / 1986 م .

الاحتيال في خطب صلاة الجمعة وفي التصريحات العلنية ، إننا يجب أن نعد أنفسنا لمثل هذا الاحتيال »[3] .

ولقد كان خامنه إي رئيس الجمهورية في ذلك الوقت من كبار المسئولين الموافقين على رأي رفسنجاني مع بعض التحفظات ، ويستدل على ذلك من حديث أدلى به لرئيس تحرير صحيفة طهران تايمز التي تصدر في طهران باللغة الإنجليزية ، ونشر في سائر الصحف الإيرانية يثبت فيه رأيه وموقفه في هذا الموضوع حيث يقول فيه ما ترجمته : « لقد لفتنا نظر السكرتير العام للأمم المتحدة إلى عدة نقاط في قرار مجلس الأمن رقم 598 ، وهي أننا لا نرى أن يتقدم وقف إطلاق النار من الناحية الزمانية على إعلان تحديد المعتدي ، بل نعتقد أنه ينبغي أن تتم عدة أمور في نفس الوقت وهي إعلان المعتدي ، تشكيل محكمة أو لجنة صالحة لدراسة معاقبة المعتدي ، ووقف إطلاق النار ، إننا لا نرى تقدم وقف إطلاق النار زمانيا ونقبل أن يكون وقف إطلاق النار مصاحبا لإعلان المعتدي »[4] .

والواقع أن الجناح المتشدد بين علماء الدين في إيران وبعض القوى التي لها مصلحة في استمرار الحرب لم تترك رفسنجاني ومؤيديه يقولون ويفعلون ما يشاءون بل حاولت الضغط لدى الولي الفقيه ولدى الرأي العام الإيراني ، ولكن هذا لم يجعل رفسنجاني يرجع عن موقفه بل جعله يبدو أكثر حرصا ولا يندفع في دعوته وسعى هو أيضا لدى الخميني لكي يعطيه سلطات وصلاحيات أوسع تدعم موقفه في مواجهة خصومه ، ويمثل الحديث الذي أدلى به رفسنجاني في 15 / 12 / 1987 م إلى صحيفة كيهان قدرة رفسنجاني على تعديل أساليبه والتجمل في عرض آرائه وأفكاره ، ويمكن أن نعرض هنا جانبا من هذا الحديث حيث يقول فيه ما ترجمته : « إن الإستراتيجية الجديدة هي أننا عندما نرى المصلحة ويكون الزمان مناسبا فإننا نبدأ الهجوم فإذا بدأنا الهجوم فإنه سوف يكون بشكل يمكن أن يستمر في سلسلة من

---

(3) إطلاعات 18228 ، في أول مرداد سنة 1366 هـ . ش ، 23 / 7 / 1987 م .

(4) إطلاعات 18300 ، في 27 مهر سنة 1366 هـ . ش ، 19 / 10 / 1987 م وسائر الصحف الإيرانية .

الحملات المتصلة التي لا نقطعها ، ولقد كانت السياسة السائدة قبل ذلك هي أننا بعد كل ضربة محكمة ننزلها نعطي العراق فرصة حتى يدرك أنه لابد أن يذعن للحق ويستسلم لجنود الإسلام ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإنه يلزمنا شيئان أو ثلاثة هي : أولا القدرة القتالية ، أي القوات المستخدمة بإمكانات الدولة ، وفي هذه المرحلة يكون الاعتماد أساسا على استعداد جيش الحراس وإن نتائج دراستنا في هذا الشأن إيجابية ، وثانيا الإمكانات المالية وإننا يمكن أن ندير هذه المرحلة من الحرب طبقا لحساباتنا حول الإمكانات المالية المتنوعة الموجودة داخل مجتمعنا فإذا كانت التبرعات للحرب لا تكفي فإننا يمكن أن نفرض ضرائب الحرب كجهاد مالي على المجتمع كله ، أما فيما يتعلق بعنصر إدارة الحرب فإنه موجود وكذلك فإن التسليح يمكن تدبيره بنفس الأسلوب الذي نحارب به ، ولكننا لن نغلق الباب مطلقا في وجه سبيل غير عسكري من أجل الوصول لأهدافنا ، إننا نرحب بدخول مجلس الأمن الحلبة ، وفي رأينا أن هذا الطريق طيب إلا أننا نعتقد أنهم طالما لم ييأسوا من حياة صدام فإنهم لن يهتموا بالحل السياسي ، إننا لا نريد أرض العراق ولا نريد أن نشترك في حكم العراق مستقبلا ولا نريد حتى أن نفرض إرادتنا على شعب العراق ، إننا نريد أن نعاقب المعتدي وأن تسلم لنا حقوقنا فإذا أرادوا أن يقوموا بهذا فلا ينبغي أن نغلق هذا الباب ، إننا إذا وافقنا على تشكيل المحكمة فسوف نوافق على حكمها ولسنا قضاة فنحدد مدى عقوبة المعتدي ولكن من المعروف سلفا مدى الخسائر التي لحقت بالشعبين بشريا وماليا ونفسيا ، فإذا ما تحدد أن المعتدي هو حزب البعث فلن نتصور أن يكون له وجه في البقاء ، وهذا يرضي جنودنا ، إن قرار مجلس الأمن في شكله الحالي ليس مرضيا بمعنى أن تنفيذ بنوده بهذا الترتيب من الأول للأخير ليس شيئا طيبا ، إننا لا نثق في تنفيذ بنود القرار بعد وقف إطلاق النار لذلك قلنا لهم غيروا ترتيب البنود فإذا كنتم صادقين حددوا المعتدي أولا حتى يتضح الأمر ويتضح واجب المحكمة ثم تأتي بعد ذلك المراحل الأخرى ، إننا لا نقبل المخاطرة بقبول القرار بهذا الترتيب ونعتمد على اختلافات القوتين العظميين ونربط مصيرنا بهما » [5] .

---

(5) كيهان العدد 13203 ، في 24 آذر سنة 1366 هـ . ش ، 15 / 12 / 1987 م .

وقد يتبادر إلى الذهن أن تلويح المسئولين الإيرانيين بالدخول في مرحلة الحسم أو المعركة الأخيرة أمر لا يقبل المناقشة باعتبار أنه يتوافق مع نظرية ولاية الفقيه وتشريعاتها التطبيقية ، وأن هؤلاء المسئولين جادون بالفعل في الاستمرار في الحرب حتى تحقيق النصر ، ولكن الدارس المدقق يدرك أن إستراتيجية نظرية ولاية الفقيه لا تعتمد الحرب أساسا خالصا في ترويج هذه النظرية وتطبيقاتها ، ربما تكون حالة العنف التي صاحبت التطبيق ودخول إيران الحرب لمدة ثماني سنوات تقريبا قد أدخل في الأذهان أن نظرية ولاية الفقيه تعتمد مبدأ الحرب كأساس لا تحيد عنه ، ولكن الواقع أن المسئولين عن تطبيق النظرية وتخريج شعاراتها ووضع عناصر تطبيقها قد أطلقوا على هذه الحرب منذ بدايتها الحرب المفروضة (جنك تحميلي) وظلت هذه التسمية مصاحبة للحرب حتى بعد وقف إطلاق النار ، سواء في تصريحات المسئولين اعتبارا من الخميني أو في أخبار وأحاديث أجهزة الإعلام والصحافة عن الحرب أو حتى في الرسائل الرسمية التي تبادلها النظام مع المنظمات الدولية وباقي الدول .

ولكن السؤال الذي ينبغي أن يطرحه الدارس في هذا المجال هو : هل خطط النظام الإيراني وعلى رأسه رفسنجاني وخامنه إي لاستفادة ما من وقف إطلاق النار وقبول قرار مجلس الأمن بعد أن كان مستفيدا من حالة الحرب في بقاء النظام واستتباب الأمور للنظام الحاكم وإحكام قبضته على البلاد ؟! أو يمكن السؤال على هذا النحو : ألم يخش النظام على نفسه من السقوط نتيجة رجوعه عن شعاراته وإعلان اضطراره لوقف الحرب وقبول قرار مجلس الأمن الذي رفضه قبل هزيمة الفاو وحلبجه وشلامجه واستهزائه بالمنظمات الدولية وقراراتها ؟! .

والحق أن الدارس لنظرية ولاية الفقيه والأسس التي قامت عليها والمرونة التي يضعها الفقه السياسي الشيعي في متناول الولي الفقيه في تبرير كل تصرفاته وأعماله يدرك أن نظرية ولاية الفقيه كانت السند الوحيد الذي استند إليه مسئولو النظام في إعلان موقفهم من وقف الحرب ذلك أن مبدأ المصلحة الذي تضعه النظرية أساسا لأحكام وفتاوى الولي الفقيه يجعل هذا المسئول في حل من أن ينقض فتوى أو قرارا اتخذه من قبل ، كما أن المذهب الشيعي بتعويله على العقل أكثر من النص يمنح هذه

القدرة للفقيه حتى في الأحكام الشرعية الرئيسة أكثر مما يمنحه مبدأ الضرورات تبيح المحظورات ، وقد ألمح رفسنجاني إلى ذلك في حديثه ، وإن المتتبع للأحداث التي وقعت في إيران فور قبول النظام الإيراني قرار مجلس الأمن يجد أنها تؤكد هذه الخاصية المفيدة في نظرية ولاية الفقيه والتي منحت النظام الإيراني الفرصة في الاستمرار وتجاوز خطر السقوط .

والواقع أن المسئولين الإيرانيين قد أجادوا إدارة الأمور من النقيض إلى النقيض والاستفادة الكاملة من خصائص النظرية وثغرات فقه المذهب الشيعي ، وسوف نعرض فيما يلي أهم الخطوات التي اتبعها حكام إيران في تطبيق نظرية ولاية الفقيه بعد وقف إطلاق النار .

ردود فعل قرار الفقيه

يلاحظ الدارس في الأوضاع التي سادت إيران عقب إعلان قبول النظام الحاكم قرار مجلس الأمن أن هذا الموقف رغم صدوره من قمة هذا النظام وهو الولي الفقيه ، إلا أنه قد أحدث ضجة كبيرة داخل إيران لا تقل عن الضجة التي أحدثها خارج إيران ، ويستطيع الدارس أن يدرك أن كل القوى السياسية والعسكرية داخل إيران قد اختلفت ردود فعلها إزاء هذا الموقف بين مؤيد متحمس ومؤيد متردد ومؤيد خائف وبين معارض متردد ومعارض مغرض ، اعتبارا من علماء الدين حتى قيادة حراس الثورة الإسلامية ، ولا يمثل ما أعلنه خامنه إي في خطبة الجمعة التي تلت إعلان القرار الموقف الحقيقي داخل إيران عندما قال ما ترجمته : « من الضروري تنفيذ قرار مجلس الأمن بصورة كاملة وليس وقف القتال ، وإن قبول القرار ليس عودة عن إستراتيجية النظام وأهدافه ، وأن تنفيذ القرار يثبت أن الشعب ملتحم مع الإمام « الخميني » في مواجهة كل الظروف ولكن لابد أيضا من استمرار حشد القوات على الجبهة وإعلان الطوارئ في معسكرات التعبئة العامة ، لأن طلب العراق أن تكون المباحثات مباشرة وإثارته قضية معاهدة 1975 م بشأن شط العرب حجج عراقية أخرى لتعويق التنفيذ » (6) .

فإذا نظرنا إلى ردود الفعل في أوساط علماء الدين نجد أن صغارهم قد تعلموا الدرس الذي لقنه الخميني لخامنه إي عند تحفظه على فتوى الخميني بمنح الحكومة حق التعزير وجعلها فوق السلطات الثلاث ، مما جعلهم يسارعون بإعلان تأييدهم لموقف الولي الفقيه والقيام بمحاولات تبرير قراره بوقف الحرب على منابر المساجد وفي خطب الجمعة ودروس الوعظ وصفوف المدارس وقاعات المحافل ، وقد تزعم

---

(6) إذاعة طهران في 22 / 7 / 1988 م .

كل من منتظري وخامنه إي ورفسنجاني مسيرة التأييد ؛ حيث انتهز منتظري فرصة حلول ذكرى مناسبة غدير خم ودعا علماء الدين إلى قيادة مظاهرة شعبية ضخمة تأييدا للخميني وتضامنا مع قراره ، وقد شاركه في هذه الدعوة كل من « آية الله » مشكيني رئيس مجلس الخبراء وسيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية وهاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي وموسوي أردبيلي رئيس المجلس الأعلى للقضاء ومير حسين موسوي رئيس الوزراء وسائر أعضاء حكومته ، وقد قامت الأمانة العامة لأئمة الجمعة والجماعات بالتخطيط لها وتنظيم مسيرتها والاشتراك فيها وقد جرت هذه المظاهرات بالفعل في الحادي عشر من شهر مرداد سنة 1367 هـ .ش (2 / 8 / 1988 م) ونقلت تفاصيلها أجهزة الإعلام الإيرانية جميعها .

لقد كان المعارض الوحيد بين كبار علماء الدين لأسلوب النظام الحاكم في قبول قرار مجلس الأمن هو « آية الله » كلبايكاني وتلامذته ، والواقع أن كلبايكاني لم يعارض قبول القرار أو وقف إطلاق النار في حد ذاته ولكنه استاء من تجاهله وعدم الأخذ برأيه أو فتواه حول أسلوب تحقيق أهداف الثورة الإسلامية عن طريق السلام ، وتعبيرا عن هذا الاستياء فقد غادر الحوزة العلمية في قم واعتكف في منطقة لم يذكر اسمها ويبدو أنه ذهب إلى بلدته وتحصن بأهله وتلامذته ومريديه ، ولم يكن النظام الإيراني يستطيع في ذلك الوقت أن يستغني عن خدمات كلبايكاني ولا عن تأييده للنظام ولم تكن الظروف تسمح بعزله وإحداث انشقاق في صفوف علماء الدين المؤيدين للثورة الإسلامية ، فقد حاول الخميني استمالته وأرسل إليه في معتكفه من يسترضيه من علماء الدين وقد نجح في ذلك فعاد كلبايكاني إلى الحوزة العلمية في قم في السادس من شهر يور سنة 1367 هـ . ش (28 / 8 / 1988 م) بعد أن ظل في معتكفه أربعين يوما ، وقد سارع « آية الله » منتظري بزيارته في بيته في نفس يوم عودته كمندوب عن الخميني إمعانا في استرضائه (7) .

---

(7) إذاعة طهران في 28 / 8 / 1988 م (بالفارسية) .

أما فيما يتعلق بالجيش فقد كان أكثر ارتياحا من جميع القوى السياسية والعسكرية لقرار الخميني بوقف الحرب وساد قيادته نوع من الهدوء والاسترخاء وتنفسوا الصعداء ، مما جعل الجيش العراقي يبادر إلى تحسين مواقعه على حساب الجيش الإيراني خاصة على محاور جنوب وغرب إيران وأن يحتل عددا من المواقع عند مدن جيلان وباختران وحاج عمران وسومار وميمك وقصر شيرين وأطراف محافظة خوزستان ويتقدم عند منطقة سربل زهاب ، وذلك في يوم الجمعة الثاني والعشرين من شهر يوليو سنة 1988 م ، وقد اشترك في هذه العمليات من القوات العراقية الفيلق الثاني مشاة والثالث مدرع وفيلق من الحرس الجمهوري وعدد من ألوية الكوماندوز من الفيلق السادس ، وتشير البيانات العسكرية الصادرة عن القيادة الإيرانية حول هذه العمليات إلى مسارعة حراس الثورة إلى تغطية تراخي الجيش ، وقد جعل هذا الموقف خامنه إي يطالب الجيش باستمرار حشد القوات المسلحة على الجبهات وإعلان حالة الطوارئ في معسكرات التعبئة العامة وأن يدعو علماء الدين إلى الذهاب لجبهات القتال وإلى أن يقود أئمة الجمعة والجماعات القوافل المسافرة إلى جبهات القتال [8] .

أما فيما يتعلق بجيش حراس الثورة الإسلامية فقد قبلت قيادته قرار الخميني على مضض وطلب قائده محسن رضائي مقابلة الخميني شخصيا على الفور وقد وافق الخميني على استقباله وناقش معه التقرير الذي قدمه حول الأوضاع على جبهات القتال وموقف جيش حراس الثورة ، وقد طلب محسن رضائي من الخميني أن يحل الجيش وأن يسند إليه قيادة الجيش الجديد كما يسند إليه عملية الإشراف على الجبهات ومنحه صلاحيات التعامل مع القوات العراقية خلال فترة وقف القتال ، إلا أن الخميني رد عليه بحكمة من يحسب عواقب التطرف حيث قال له ما ترجمته : « إننا نتحدث مع الناس صادقين وإن قبولنا لقرار مجلس الأمن معناه أننا نفكر في سلام واستقرار

---

(8) إذاعة طهران في 24 / 7 / 1988 م .

دائمين في المنطقة وليس قبولنا للقرار تكتيكا بأي حال من الأحوال ، إننا نريد من أبنائنا أن يكونوا يقظين وأن يستمروا في كفاحهم وأن يدركوا أن من الضروري أن يكون حضورنا اليوم في الجبهات واسعا وألا يفكروا بأن الحرب قد انتهت ، لقد أردنا أن نثبت للعالم أننا لا نثق بالمحافل الدولية عن تجربة وأننا قبلنا قرار مجلس الأمن بوقف الحرب مع العراق ولكننا سوف نرد على أعداء الإسلام في الجبهات ، ولقد أمرت أن تتولى وزارة الخارجية الشئون السياسية المترتبة على قبولنا قرار مجلس الأمن رقم 598 وأن تتولى القيادة العامة لكل القوى الشئون العسكرية » [9] .

ويبدو أن محسن رضائي قائد جيش حراس الثورة الإسلامية لم يقتنع تماما بكلام الخميني ، وإن ظل على ولائه له ، حيث ظل يردد في اجتماعاته مع قادة جيش الحراس أن هذا الجيش لن يرفع يده عن مبادئ وأماني الثورة بالشكل الذي يشير إلى تفضيله العمل العسكري على العمل السياسي ، ولعل من أهم تلك الاجتماعات ذلك الذي عقده لقيادة جيش الحراس في الرابع والعشرين من شهر يور سنة 1367 هـ . ش (15 / 9 / 1988 م) ، ودعا إليه كبار المسئولين في النظام الإيراني الحاكم حيث أكد فيه على موقفه وعدد الإنجازات والابتكارات والانتصارات التي حققها جيش حراس الثورة تحت قيادته خلال سنوات الحرب [10] . وقد اضطر مير حسين موسوي رئيس الوزراء إلى أن يحاول ترضية قيادات جيش الحراس فألقى كلمة في هذا الاجتماع قال فيها ما ترجمته : « إن دعم القوات المسلحة بعامة هو على رأس برنامج الحكومة في المستقبل وتحت أية ظروف بناء على أوامر إمام الأمة والقائد العام لكل القوى ، إن برنامج الحكومة القادم يقوم على زيادة التنسيق بين كل فروع القوات المسلحة والاستفادة من كل الظروف ، وسوف تكون قوات حراس الثورة موضع الاهتمام ؛ لأن الحراس ينبغي أن يكونوا دائما سندا ودعما للقيم والمبادئ المتعلقة بالثورة الإسلامية والواجهة العسكرية لتصدير القيم الإسلامية وحمايتها داخل المجتمع أيضا ،

---

(9) إذاعة طهران في 22 / 7 / 1988 م .

(10) إذاعة طهران في 15 / 9 / 1988 م .

وإنني أؤكد على ضرورة زيادة القدرة الدفاعية للبلاد فمن المنطقي أننا إن لم نستطع المحافظة على استعدادنا فليس من دليل على أن العدو لن يهاجمنا نيابة عن الاستكبار العالمي ، وإن ما يحافظ على قدرتنا وعلى قدرة شعبنا هو استعدادنا » (11) .

كما اضطر رفسنجاني إلى أن يؤكد دعمه للحراس وقياداتهم وأن يحاول تهدئتهم واسترضاءهم في كلمة قال فيها ما ترجمته : « إن جيش حراس الثورة الإسلامية كان وما يزال يعمل على دعم واستقرار الثورة الإسلامية ونظام الجمهورية الإسلامية ولذلك ينبغي أن يبقى تحت تقدير وحب هذا النظام ، وإذا كانت الثورة الإسلامية تريد أن تصل إلى أمانيها فإن عليها أن تجتهد في المحافظة على أهم سند للثورة وهو جيش حراس الثورة الإسلامية ، لقد وضع أساس هذا الجيش برأي الزعيم وتحت إشرافه الفعلي ومازال ، وإن هذه القوة العظيمة المؤمنة والملتزمة والمؤثرة والمقاتلة لجيش الحراس هي سند أكيد لإيران والثورة ، ينبغي أن يبقى جيش حراس الثورة محافظا على هويته الأساسية وأن يعمل على ترقية أوضاعه وكيفيتها وإخلاصه كسند للثورة إلى المستوى العالمي ، ولذلك فإنني أقدر جهود الأخ محسن رفيق دوست وزير جيش حراس الثورة لنشاطه المؤثر الذي أبداه في مجال الصناعات العسكرية فهو مهم ، وإذا استمر ودعم سوف يوصلنا إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي واستقرار الصناعات العسكرية للجيش والحراس وتصديرها للعالم ، إننا مستعدون دائما لمواجهة العدو بكل قوة إذا حاول إشعال النار في الجبهات وسوف نستمر في نفس الوقت في جهودنا من أجل إقرار سلام عادل ودائم » (12) .

وإزاء الوعود التي قدمتها كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وكذلك نائب القائد العام لكل القوى إلى حراس الثورة وقادتهم فقد أرسل قادة جيش حراس الثورة في نهاية اجتماعهم رسالة إلى الخميني باعتباره الولي الفقيه يؤكدون فيها على ولائهم له ولنظريته وللنظام وللثورة حيث ذكروا فيها ما ترجمته : « لقد سمعنا رسالة جنابكم العالي الأبوية المليئة بالمحبة بإذن الروح ، ونحن لا نستطيع أن نعبر في الرد عليها عما

---

(11) المصدر السابق .

(12) إذاعة طهران في 15 / 9 / 1988 م .

ورد فيها من عناية ورحمة عظيمة بالكلام والقلم ، لقد كانت الجهود دائما في كسب رضاء زعيمنا العزيز في ميدان العمل والذي هو بحق نائب إمام الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف . وإننا ضمن تجديدنا للميثاق مع الإمام العزيز (الخميني) وإعلان استعدادنا الكامل للمواجهة الحاسمة مع جميع الأخطار التي تهدد الثورة الإسلامية ونظام الجمهورية الإسلامية ، نعلن أننا في سبيل تحقيق نظريات ورغبات جنابكم العالي في جميع أنحاء العالم ولن نتردد في ذلك أدنى تردد » [13] .

وقد أقام النظام الحاكم في إيران أسبوعا لترضية القوات المسلحة أطلق عليه أسبوع الدفاع المقدس في ذكرى بداية الحرب العراقية الإيرانية ، وقد افتتح رفسنجاني بنفسه هذا الأسبوع بمؤتمر صحفي إذاعي تليفزيوني تحدث فيه عن موقف القيادة الإيرانية من عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن مشيرا إلى الوضع العام في القوات المسلحة حيث قال فيه ما ترجمته : « إن من واجبنا أن ندفع عن بلادنا وثورتنا الأخطار الجدية للكفر العالمي ، وأن نطوي المراحل التالية للثورة بقدم ثابتة ، إن أهداف الثورة قد ثبتت باعتراف الصديق والعدو أيضا ، وإذا نفذ القرار رقم 598 بشكل كامل فإننا سوف نصل إلى أهدافنا وحقوقنا . لاشك أننا دفعنا ثمنا غاليا في دفاعنا المقدس عن أهداف الثورة ... لا فرق لدينا في تغيير مكان المباحثات وإن كان من الأفضل أن تكون المباحثات تحت الإشراف المباشر للسكرتير العام للأمم المتحدة ، إننا نعتبر أنفسنا جادين في هذه المباحثات ولكن النظام العراقي لم يبد حسن النية ونحن مازلنا متفائلين بالنسبة للنتائج وسوف نستمر في المباحثات .. إن تطهير مجرى شط العرب هو لمصلحة الدولتين فإذا تحقق السلام الكامل فسوف يتم هذا العمل بسرعة ، ولكن هدف العراق من موقفه هو أن يحصل على امتيازات أكبر في شط العرب وإننا نعلن بحسم أننا لن نكون مستعدين لقبول خدش اتفاقية سنة 1985 م ولو كانت الحرب هي الثمن ... إنكم ترون أن أعداءنا لم يسلموا وما زال لديهم الأمل في الحصول على امتيازات ولذلك ينبغي أن نكون مستعدين جميعا ونعتبر أنفسنا في حالة حرب

---

(13) إذاعة طهران في 18 / 9 / 1988 م .

ولكن كما قلنا من قبل لا ينبغي أن نكون نحن البادئين ، وطالما أن المباحثات مازالت قائمة فينبغي أن نحترمها » [14] .

وهكذا حذر رفسنجاني الجيش من عملية الاسترخاء التي بدأها والتي تسببت في تحسين القوات العراقية مواقعها الحدودية ، في نفس الوقت الذي حدد فيه نظرة النظام الإيراني للمباحثات فرغم الجدية التي حاول أن يبديها رفسنجاني إزاء عملية مباحثات السلام إلا أنه وضع يده على الزناد مهددا ، وقد أصبح هذا الموقف يتردد على لسان كل المسئولين الإيرانيين ؛ فقد تناول سيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية الذي رأس اجتماع مجلس الوزراء خلال أسبوع الدفاع نفس الموضوع مؤكدا على نفس موقف القيادة العامة لكل القوى حيث قال في هذا الاجتماع ما ترجمته : « هناك أمران أساسيان مطروحان في قضية الدفاع المقدس لشعبنا ، الأول هو مسألة ظهور ثورة إسلامية مستقلة بحيث ينبغي أن تعلم دول العالم المستضعفة أنها ينبغي أن تقاوم وتصمد وتضحي حتى تستطيع أن تقيم ثورة لا تعتمد على الشرق أو الغرب ، والثاني هو عظمة الدفاع الذي قام به شعبنا عن نفسه وعن أمانيه ، إن المعجزة التي تحققت اليوم هي أن شعبنا قد استطاع بعد ثمانية أعوام من الحرب وبدون مساعدة أو دعم خارجي أن يدافع عن نفسه وعن أمانيه أمام عداوة جميع أنواع القوى العظمى ومازال مستعدا للدخول في المراحل التالية للدفاع بقوة تفوق ضعف القوة السابقة » [15] .

وقد ساهم الخميني بدوره في حملة تهدئة الجناح المتشدد وإيقاظ الجناح المتراخي عندما وجه رسالة إلى أسر الشهداء ومعوقي الحرب بمناسبة أسبوع الدفاع جاء فيها ما ترجمته : « إن أسبوع الحرب هذا العام له طعم خاص فقد اتخذ عون دين الله لنا بعد سنوات من الدفاع المقدس شكلا آخر ، وقد صار الاستعداد للحرب ضرورة أكبر من ذي قبل ، إن أعداء الله وخلق الله ليسوا ساكتين الآن فهم يدبرون لتدمير كل ما هو إلهي ، إن أسر الشهداء خلال جميع مراحل التاريخ هم حاملو مشاعل

---

(14) إذاعة طهران في 21 / 9 / 1988 م .
(15) المصدر السابق .

طريق الأولياء والحاصلون على فخر إضاءة الطريق إلى الله ، وإن الجرحى والمصابين هم مصباح الهداية المرشد إلى سبيل السعادة لأتباع الدين في كل ركن وناحية ، إن المفقودين الأعزاء هم محور بحر الألوهية الذي لا نهاية له ، أن فقراء الدنيا الدنية حائرون يحسدونهم على رفعة مقامهم ، إن الشهداء الذين لا يجوز اعتبارهم موتى هم شمع محفل الأحبة عند ربهم يرزقون » (16) .

أما فيما يتعلق بردود فعل الحكومة إزاء قرار قبول وقف الحرب فقد أبانت عن قبول متردد للقرار ، ولعل سبب ترددها الرئيس يتعلق بخوفها من عدم القدرة على اختيار الأسلوب الأمثل لمواجهة ظروف ما بعد الحرب ، وما يستلزمه من مجهود كبير في التخطيط ووضع البرامج والسياسات لمواجهة متطلبات المرحلة الجديدة ، التي سوف تكشف عن الانهيار الاقتصادي والعجز عن توفير احتياجات الجماهير الأساسية ومشاكل البطالة وإعادة البناء وتنظيم التجارة مع الاستمرار في دعم القوات المسلحة ، من أجل ذلك سارعت الحكومة فور سريان وقف إطلاق النار في العشرين من شهر أغسطس سنة 1988 م بين العراق وإيران إلى تنظيم أسبوع أطلقت عليه أسبوع الحكومة بهدف شرح منجزات الحكومة خلال سنوات الحرب وما ينتظرها من إنجازات ، وكذلك شرح رؤيتها المتعلقة بالمرحلة القادمة التي أسمتها مرحلة إعادة البناء ، وقد تلخصت هذه الرؤية في الحديث الصحفي الإذاعي التليفزيوني الذي حدد فيه مير حسين موسوي رئيس الوزراء النقاط الرئيسة في برنامج حكومته خلال المرحلة التالية لوقف إطلاق النار ، وقام بشرح هذه النقاط وطرح القضايا والمشاكل التي تواجه الحكومة خلال هذه المرحلة وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد بادر في هذا الحديث إلى التأكيد على أن السياسات الحكومية سوف تتغير بعد انتهاء الحرب في جميع المجالات وأن هذا التغير سوف يكون على أساس حفظ منجزات الثورة والحرب ، وأن إعادة البناء في البلاد سوف تكون حسب الأولويات التي تمليها

---

(16) إذاعة طهران في 23 / 9 / 1988 م .

الظروف الراهنة للبلاد مؤكدا أن أولويات الاستثمار سوف تبدأ بصناعات النفط والغاز والفولاذ والبتروكيمياويات ، وقد حاول موسوي في هذا الحديث أن يصنع لنفسه ولحكومته جسرا يهرب عن طريقه من النقد والسخط الجماهيري إزاء الأخطاء أو الاختناقات المتوقعة ، فأكد أن جميع القرارات سوف تتخذ من خلال القيادة العامة لكل القوى بمعنى أنه يلقي بتبعة الأمور ونتائج الأحداث على عاتق رفسنجاني باعتباره المسئول الأول في هذه القيادة (17) .

وقد حاول رفسنجاني بدوره ألا يكون ستارا يحجب خلفه الآخرون أخطاءهم فعمد إلى تبرئة نفسه من أية أخطاء أو قصور أو خلل يحدث في المجالات المختلفة نتيجة للسياسات التي سوف تمارسها الحكومة بعد وقف الحرب عندما أكد أنه باعتباره ممثلا للولي الفقيه في القيادة العامة لكل القوى فإن عليه أن ينفذ أوامر الفقيه الذي يحدد المصلحة العامة ويأمر بها ، وقد اتضح موقف رفسنجاني وخطته في هذا المجال من خطبة الجمعة التي ألقاها في المسجد الجامع بطهران في آخر أيام أسبوع الحكومة ، حيث قال فيها ما ترجمته : « لقد أوضح إمام الأمة أساس القضية بقوله إننا مازلنا في حالة حرب ونظرا للقرار الذي اتخذناه فقد اخترنا السلام ولكن من الممكن أن يستغل أعداؤنا هذه الظروف ، إن سياسة جمهورية إيران الإسلامية هي أن الطريق الذي اخترناه طريق إنهاء الحرب وإحلال السلام الراسخ في المنطقة ، وسوف نستخدم كل جهود حكومتنا في هذا السبيل ولكننا لن نغمض العين في هذا المجال عن مبادئنا وحقوقنا ولن نقصر في ذلك ، ونظرا لأن العدو هو الذي بدأ الحرب فإننا ينبغي أن نضع في اعتبارنا احتمال ألا يكون العدو طالبا للسلام حتى ولو كان هذا الاحتمال بنسبة من عشرة إلى عشرين بالمائة ، لذلك لا ينبغي أن نكون غافلين ؛ ولذلك قال إمام الأمة إنه ينبغي أن يكون شعبنا مستعدا لأننا إن لم نصل إلى السلام الراسخ فينبغي أن نحافظ على استعداداتنا كاملة ، وينبغي أن تضع الحكومة الاعتمادات اللازمة لذلك وينبغي أن تكون الوزارات والإدارات والأجهزة المختلفة في

---

(17) إذاعة طهران في 2 / 9 / 1988 م .

خدمة الجبهة والحرب ... وفيما يتعلق بالتعمير وإعادة البناء فقد طرح إمام الأمة نقطتين الأولى أن تشترك الجماهير في عملية إعادة البناء تحت إشراف الحكومة ووفق برنامجها ، والثانية أنه ينبغي أن تكون هناك دراسات حول هذا الموضوع ووجهات نظر مختلفة ؛ فإن إعادة البناء ليس معناها بناء الجسور والمواني والمدن فحسب بل أن يتخذ النظام الاقتصادي للبلاد كله بعد الحرب شكلا مناسبا ، وفيما يتعلق بالتجارة فإن الإشراف الجدي للحكومة على التجارة الحرة يمكن أن يسد الطريق على طلاب السلطة والمستغلين وأصحاب السوق السوداء ، لقد أكد إمام الأمة على ضرورة أن تراعي الحكومة اتخاذ القرارات التي تتناسب مع خط الثورة وإستراتيجية نظام الجمهورية الإسلامية وكذلك التحولات الحالية للبلاد التي تحتاجها الثورة ، وأنه على ثقة من أن هذه الأمور في أيد أمينة ويقوم بها خبراء متخصصون » (18) .

ويستطيع الدارس أن يدرك أن المخاوف الحقيقية للحكومة كانت تنبعث من ظنها بأن الظروف الجديدة التي يستتبعها وقف الحرب قد تخلق لدى الولي الفقيه طموحات في تغيير كبير يطرأ على خطته وإستراتيجيته والسياسات المنبثقة عن هذه الإستراتيجية ، مما يؤدي إلى تفكيره في تغيير الحكومة وتشكيل حكومة جديدة تستطيع أن تضطلع بأعباء المرحلة الجديدة دون أن يكون لها خلفيات الممارسة السابقة أيام الحرب ، ويبدو أن مير حسين موسوي قد غلبه الظن بأنه سوف يكون أكثرالمسئولين في النظام الإيراني الحاكم عرضة للإبعاد والعزل في المرحلة الجديدة ، لذلك بادر إلى القيام بتعزيز مركزه داخل هذا النظام عن طريق المبادرة بتقديم استقالته على أثر خلاف في الرأي نتج عن المناقشات التي دارت حول برنامج حكومته الذي طرحه في مجلس الشورى الإسلامي للمرحلة الخاصة بإعادة البناء ، والنقد القاسي الذي وجه إليه ، والضجة التي أثارها حديثه الصحفي الذي شرح فيه هذا البرنامج ، حيث قدم استقالته إلى سيد خامنه إي رئيس الجمهورية في الخامس عشر من شهر يور سنة 1367هـ

(18) إذاعة طهران في 2 / 9 /1988 م .

ش (4 / 9 / 1988 م) [19] لكن خامنه إي رفض قبول هذه الاستقالة وطلب منه الاستمرار في عمله حتى يستطلع رأي الولي الفقيه في الأمر فما كان من الخميني إلا أن أمر مير حسين موسوي بسحب استقالته ، وقد سحبها بالفعل مساء الاثنين السادس عشر من شهر يور سنة 1367 هـ . ش (5 / 9 / 1988 م) [20] ، وقد أرسل موسوي رسالة إلى الخميني يبلغه فيها تنفيذ أمره بسحب استقالته واستمراره في عمله ، يقول فيها ما ترجمته : « لقد سمعت بإذن الروح رسالة الأبوة والتحذير من حضرتكم العالية ، وإني أقدر العزة والمصلحة في شرعية الوظيفة من الزعامة المعظمة ، وكنت قد قدمت استقالتي بناء على تقديري وحبي للإسلام والثورة ومصلحة البلاد ، ومن هذا المنطلق أيضا فإني أسحبها ، إن المسائل والقضايا التي أدرك أنها من مصلحة الإسلام والبلاد سأقوم بعرضها بنفسي عليكم ، وعلى كل حال فإني أطيع أمر الإمام الزعيم كمريد ومقلد كنت ومازلت » [21] .

وقد عقد مير حسين موسوي عقب سحبه لاستقالته اجتماعا لمجلس الوزراء حيث عرض على المجلس موضوع الاستقالة سواء ما يتعلق بأسباب تقديمها أو الظروف التي صاحبت ذلك أو ما يتعلق بأسباب عودته إلى وظيفته ، ثم ناقش مع المجلس ما ورد على لسان الخميني من تحذيرات حول الاستسلام للخلاف الذي يؤدي إلى اختلال الأوضاع في البلاد ، وأوامره بضرورة الاستمرار في العمل وفقا لتعاليم الإسلام وعلى أساس دستور البلاد من أجل خدمة الناس ، وقد قال موسوي في هذا الاجتماع ما ترجمته : « إن الإمام (الخميني) هو أكثر من يحدد مصلحة الإسلام والثورة وإن الحكومة تابعة لولاية الفقيه وخادمة في هذا السبيل الإلهي وإنها لتفخر بذلك وتعتبر كل بيان للإمام سواء للتحذير أو للتوبيخ نعمة إلهية وأن تنفيذه فرض

(19) إذاعة طهران في 4 / 9 / 1988 م .
(20) إذاعة طهران في 5 / 9 / 1988 م .
(21) إذاعة طهران في 5 / 9 / 1988 م .

وتكليف وواجب وحكم شرعي ، ونرجو من الله أن يوفقنا في تنفيذه ، ولم أقصد بتقديم الاستقالة مضايقة الإمام ولكن كان ذلك من أجل مصلحة نظام الجمهورية الإسلامية وإتاحة الفرصة لحكومة أخرى تستطيع القيام بعمل أفضل وخدمة أكبر للنظام ولكن توجيهات الإمام سوف تجعلنا نتغلب على المشاكل الموجودة ومتابعة المسيرة ، وإني أشكر رئيس الجمهورية على ثقته في شخصي ورفض استقالتي » (22) .

وقد حاول خامنه إي أن يبث الطمأنينة في نفس موسوي وفي نفوس أعضاء حكومته عندما دافع عنهم في كلمة ألقاها في افتتاح المعرض التجاري الدولي الرابع عشر في طهران والذي اشتركت فيه ست وثلاثون دولة واستمر عشرة أيام ، ويمكن أن نورد هنا بعض الفقرات من هذه الكلمة حول هذا الموضوع وحول فكرة الحكومة في إعادة تنظيم التجارة الإيرانية ، حيث يقول ما ترجمته : « إن الوزراء عندنا ضمن طبقة المستضعفين ، وهم يعيشون في مستوى أقل من المتوسط ، وإن المسئولين عندنا ليسوا مستثمرين مطلقا لذلك فهم يعملون بحرية على تحقيق الأهداف .. نحن مصممون على تحقيق الاكتفاء الذاتي ولكننا لسنا على استعداد أن نجرب جميع أساليب العالم في هذا الصدد فإن لدينا تجارب مريرة حول الاستثمارات الأجنبية في بلادنا ، وهذه التجارب لا تصلح للدول التي تريد أن تحقق الاستقلال الاقتصادي أو تعمل على سلامة تجارتها الخارجية ، إننا نعمل على محو الحرمان من خلال استثمارات طويلة الأجل ، إننا نعمل على الاستثمار في القطاع الزراعي ونساعد القطاع الخاص على الاستثمار بصورة أكبر عن طريق تخفيض نفقاته ، وكذلك نعمل لصالح المستضعفين حتى يعملوا على زيادة الإنتاج القومي » (23) .

وقد تعرض سيد علي خامنه إي لنفس الموضوع في خطبة الجمعة التي ألقاها في المسجد الجامع بطهران خلال نفس الأسبوع مؤكدا على الأسلوب الاقتصادي

---

(22) إذاعة طهران في 7 / 9 / 1988 م .
(23) إذاعة طهران في 12 / 9 / 1988 م .

في المسجد الجامع بطهران خلال نفس الأسبوع مؤكدا على الأسلوب الاقتصادي الذي سيتبعه النظام الإيراني في المرحلة التالية ، حيث يقول فيها ما ترجمته : « إننا نؤكد على الاهتمام بالشئون الاقتصادية ودعم الاستقلال الاقتصادي ، ونحن نعتقد في ضرورة هذا الأمر كمبدإ لا رجعة فيه ، ولكننا نجتهد في الوقت نفسه في إعادة البناء حسب البرنامج الذي نضعه ، ونستفيد من التعاون مع الآخرين في المجالات الفنية والمادية ، إننا نضع عملية ازدهار القطاع الخاص تحت إشراف الحكومة حتى لا تتكدس الثروات وحتى تستفيد من جميع الإمكانات في البلاد في إعادة البناء » (24) .

وهكذا يتضح أن النظام الحاكم في إيران أصبح يخشى التجار ومستثمر القطاع الخاص في مرحلة ما بعد الحرب ، لأنهم يمثلون قوة ضاغطة على النظام لإجباره على السير في طريق الانفتاح الاقتصادي أو الاقتصاد الحر من أجل توفير سبل متعددة وطرق مفتوحة تساعد على سرعة إعادة البناء ، لذلك كان النظام الإيراني حريصا على أن يمسك بقوة زمام القطاع الخاص حتى لا يفلت منه ويجبر النظام على تعديل مساره وتطوير إستراتيجيته .

ويستطيع الدارس ملاحظة أن الخميني من موقع ولاية الفقيه قد أدرك هذا الخطر وحاول القيام بعمليات تغيير في نظامه الحاكم بعد وقف الحرب ، وقد دلت هذه المحاولة على رغبته وجديته في تعديل إستراتيجية النظام من خلال تطوير نظرية ولاية الفقيه بما يتلاءم مع الخط الجديد الذي فرض عليه بعيدا عن الحلول العسكرية والعنيفة . وقد تمثلت أولى محاولات التغيير في محاولة تغيير شكل طاولة إصدار القرارات في الدولة حيث قام بإلغاء قراره السابق بمنح حق التعزير الشرعي والقانوني والإجرائي للحكومة الصادر في 7 / 12 / 1987 م ، وأصدر قرارا جديدا بتشكيل (مجمع تشريك مصلحت) مجمع المصلحة المشتركة برئاسة سيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية في الثامن عشر من شهر يور سنة 1367 هـ . ش (9 / 9 / 1988 م) .

---

(24) إذاعة طهران في 16 / 9 / 1988 م .

محاولات تغيير شكل النظام

هذه ترجمة نص قرار أول محاولة للتغيير : « بسم الله الرحمن الرحيم ــ جناب حجة الإسلام سيد علي خامنه إي دامت إفاضاته ــ بعد السلام ودعاء الخير لكم ولأعضاء مجلس المصلحة المشتركة ــ في الوقت الذي وصل فيه أمر الحرب بحمد الله تعالى إلى هذا الحد ، فإني ألغي حق التعزير من الحكومة ، على أن تكون حدود التعزير سواء الشرعي أو الإداري حقا للفقهاء جامعي الشروط ، ولكن من أجل منع الفساد فإن من اللازم أن يكون لمجلس المصلحة المشتركة حق تحديد المصلحة في التنفيذ أو عدم التنفيذ ، والعمل بما يرى فيه المصلحة العامة ، وفقكم الله . روح الله الموسوي الخميني ، في 18 شهر يور سنة 1367 هـ . ش »[25] .

لقد كان هدف الخميني من هذا القرار على ما يبدو ، هو تجميع السلطة مرة أخرى في يد علماء الدين في شكل مجلس رسمي وشرعي واحد يدير البلاد في هذه الظروف ، ولكن تنفيذ هذا الأمر لم يكن سهلا لأن جلوس ممثلين لأجنحة مختلفة على مائدة واحدة يفجر التنافس والصراع الكامن بين هذه الأجنحة ويزيد من حدة الخلاف بين زعماء النظام الحاكم . وقد حدث هذا بحيث احتدم الخلاف بين ممثلي السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية دون أن يجدوا له حلا سوى اللجوء إلى الولي الفقيه لكي يحدد مدى صلاحيات كل منهم وحدود اختصاصاته . وهذه ترجمة لنص الرسالة التي أرسلها أعضاء مجمع المصلحة المشتركة ، وهم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى الإسلامي ورئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس الوزراء ، إلى الخميني لكي يضع لهم حدود اختصاصات كل منهم : « عند استقبالكم

---

(25) إذاعة طهران في 9 / 9 / 1988 م .

الوزراء في الثامن من شهر يور سنة 1367 هـ . ش [26] أمرتم بأن تتم عملية إعادة بناء البلاد من خلال لجنة مكونة من رؤساء السلطات الثلاث ورئيس الوزراء وهذا يتطلب :

أولا : أن تحددوا اختصاصات اللجنة المذكورة حتى لا يحدث تداخل في برامج الأجهزة المختلفة المخططة والمنفذة .

ثانيا : أن تسمحوا بتعيين حجة الإسلام سيد أحمد خميني عضوا في هذه اللجنة حتى تضمن استمرار الاتصال مع جنابكم فضلا عن الاستفادة بآرائه » [27] .

وقد رد الخميني على هذه الرسالة برسالة مطولة شرح فيها رأيه في عملية إعادة البناء واختصاصات اللجنة القائمة عليه . ونظرا لأهمية هذه الرسالة نورد هنا أهم ما جاء فيها وترجمته : « ليس خافيا على أحد من المسئولين أو المواطنين أن قوام جمهورية إيران الإسلامية ودوامها يقوم على مبدإ سياسة اللاشرقية واللاغربية ، وأن العدول عن هذه السياسة سوف يكون خيانة للإسلام والمسلمين وسبب زوال استقلال البلاد وعزة شعب إيران البطل واعتباره . إن جمهورية إيران الإسلامية لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف أن ترفع يدها عن مبادئها أو أمانيها الإلٰهية المقدسة ... فيما يتعلق بقضية التعمير وإعادة البناء فإنني على يقين من أن كبار الشخصيات والمسئولين المحترمين من الصفوف الأولى حتى عامة الشعب الثوري الوفي في بلادنا لن يقبلوا أبدا تبعية دولة إيران إلى الشرق أو الغرب مثل السابق ، لأن الشعب الذي عانى قبل الثورة وضحى من أجل الإسلام واستقلال البلاد من المؤكد أنه لن يضيع منجزات الثورة وثمارها بل يزيدها ، ولن يستبدل بالقيم الإلٰهية شيئا . إنني من منطلق واجبي أقول لأبنائي الثوريين المتحمسين ولجماهير الشعب ؛ لاتطرحوا المشكلات والقضايا دون أن تأخذوا في اعتباركم المحظورات السياسية والظروف

---

(26) يوافق هذا التاريخ 30 / 9 / 1988 م .

(27) إذاعة طهران في 5 / 10 / 1988 م .

الدقيقة والحساسة للبلاد ، لأن البعد عن التحديد الواقعي للقضايا من جانب المسئولين المخلصين للنظام يؤدي إلى كشف أسرار البلاد ويخلق المشاكل للنظام ، حتى العتاب والشكوى يزيدان من المشاكل ، إنني أتابع السياسة الداخلية والخارجية للبلاد بدقة ، وطالما حييت لن أدع مسيرة سياستنا الواقعية تتغير ، ولاشك أن المسئولين لا يريدون شيئا غير هذا . وإنني أقول للمسئولين في كل موقع وعلى كل المستويات إن من الواجب على الجميع شرعا أن يعقدوا الهمة للقضاء على كل عامل من عوامل التبعية للأجانب في كل المجالات ، وهذا ما سيحدث إن شاء الله ، وإذا كان في مصلحة الإسلام والنظام السكوت فاسكتوا على مضض لأن السكوت على مضض لصالح النظام وتحقيق أهدافه أفضل من الدفاع عن تهمة التبعية ، إن تحديد أولويات وأسلوب وسياسة إعادة البناء هو في يد رؤساء السلطات الثلاث ورئيس الوزراء ، ولكن نظرا لضخامة حجم العمل فمن الضروري استشارة الخبراء ورجال الفكر في اتخاذ إستراتيجية جيدة لإعادة البناء ، خاصة رأي مجلس الوزراء ولجان مجلس الشورى والمجالس العلمية وكل خبير في شأن من الشئون ؛ فإعادة البناء لا تتيسر دون التعاون ، وإني أطرح عليكم النقاط التالية :

1 ـــ الاهتمام بتوفير حياة كريمة لأسر الشهداء والمفقودين والمعوقين فضلا عن إعطاء مزايا للطبقات المحرومة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

2 ـــ لا ينبغي أن نتصور أننا مع قبول الصلح لن نحتاج إلى تقوية البنية الدفاعية والعسكرية للبلاد ودعم الصناعات العسكرية والثقيلة بل إن زيادة وتكامل الصناعات الأساسية المتعلقة بالبنية الدفاعية للبلاد هي من الأهداف الأساسية والأولية لإعادة البناء .

3 ـــ إن الاهتمام بالصناعة لا ينبغي أن يحدث أي خلل في مجال الاهتمام بالزراعة وينبغي أن يحافظ على أولوية هذا الأمر بل إننا مكلفون بتنفيذه أكثر من السابق لأني على يقين من أن الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة هو مقدمة الاستقلال .

4 ـــ تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات الأخرى وإن أهم عامل في تحقيق

الاكتفاء الذاتي وتحقيق الرفاهية هو توسيع المراكز العلمية والأبحاث وتمركزها وتوجيهها العلمي وتشجيع المخترعين والمكتشفين والقوى المتخصصة الملتزمة التي لديها القدرة على مكافحة الجهل .

5 ــ المحافظة على الشعائر الدينية ومحاربة الإسراف وتوسيع الصادرات وتحرير التجارة على أساس القانون وإشراف الدولة .

6 ــ الاهتمام بإيجاد ملاجئ ووسائل الأمن والطوارئ .

7 ــ الاستفادة من القوى الشعبية في إعادة البناء وكسر الاحتكار في العمالة والتجارة .

8 ــ إعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .

9 ــ التأكيد على الأخلاق في المعاملات الفردية والاجتماعات وعدم إعطاء الفرصة للمغرضين .

إن أحمد (الخميني) يستطيع أن يخدم الإسلام والبلاد والناس وهو حر أفضل وعليه فقط أن يحضر الجلسات حتى يعطيني تقريرا عن سير الأمور » (28) .

ويستطيع الدارس لرسالة الخميني أن يدرك محاولة الخميني الإمساك بزمام الأمور التي خرجت أو كادت تخرج من يديه ، فتأكيده على أنه يتابع بدقة السياسة الداخلية والخارجية لإيران لا يعني أنه يشرف على كل شيء في البلاد بقدر ما يعني أنه لم يعد المدبر الحقيقي للشئون الداخلية والخارجية في إيران ، وإن تأكيده على أنه لن يدع مسيرة السياسة الإيرانية تتغير طالما ظل على قيد الحياة يعني احساسه الشديد بأن الأمور تتطور بسرعة خارج إطار نظريته ، وبعيدا عن سيطرة ولاية الفقيه . إن الدارس لرسالة الخميني يجد أنه ركز بشكل واضح على نقطتي ضعف في نظامه استغرق الحديث عنهما معظم الرسالة ؛ تتمثل النقطة الأولى في تحذيره المفصل من

---

(28) إذاعة طهران في 5 / 10 / 1988 م .

الوقوع في التبعية للشرق أو للغرب باعتبار أنها تعيد البلاد إلى وضعها السابق قبل تطبيق نظرية ولاية الفقيه . ومن الطبيعي أن يخشى الخميني على نظامه من الوقوع في التبعية من مدخل إعادة البناء لأن من الواضح أن النظام لا يستطيع إصلاح ما أفسدته الحرب الطويلة مالم يحصل على مساعدات من الخارج سواء كانت هذه المساعدات مالية أو فنية وسواء كانت من المعسكر الشرقي أو الغربي . والخميني يطلب من المسئولين حل معادلة صعبة للغاية فعليهم إما أن يعيدوا بناء البلاد بالجهود الذاتية من الداخل ، وهذا أشبه بالمستحيل ، وإما أن يحصلوا على مساعدات من الخارج دون شرط أو ارتباط ، وهذا أشبه بالمستحيل أيضا . ولاشك أنه سوف يترتب على محاولات حل هذه المعادلة الصعبة الوقوع في الخلاف لدرجة قد تودي بالوحدة الوطنية وبالنظام كله ، لذلك ركز الخميني في النقطة الثانية على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية بأي ثمن حتى ولو اضطر بعض المسئولين إلى الصبر والسكوت أمام اتهامهم بالعمالة أو التبعية . ويبدو من الرسالة عدم ثقة الخميني في استقرار نظامه وثباته ودوامه في السلم بعد الحرب ، وإن تحديد المسئولية في يد أربعة أشخاص دون غيرهم يعني عدم وجود صف ثان يعتمد عليه خاصة وأنه يضع هذه المسئولية في يد نفس الأشخاص الذين قادوا المرحلة السابقة ، ومن البدهي أن المرحلة الجديدة تحتاج إلى فكر جديد وأشخاص جدد يتمتعون بكفاءات عالية ويكونون قد تشربوا روح الثورة والنظام بعد عشر سنوات كاملة من حكمه ، ولكن اعتماد الخميني في المرحلة الجديدة على خامنه إي ورفسنجاني وموسوي أردبيلي ومير حسين موسوي يدل دلالة قاطعة على أن الخميني لا يثق في أن أحدا غيرهم قد اقتنع بنظريته إلى الحد الذي يكون جديرا بثقته فيوليه أمر إعادة البناء . والغريب في الأمر أن الخميني أصر على رفض إشراك ابنه أحمد الخميني مع هؤلاء الأربعة في المسئولية ليس بدافع الشفقة على ابنه من ثقل المسئولية أو نتيجة لعدم كفاءته ، وإنما يرجح الدارس أن إبعاد الخميني لابنه معناه خوفه على تشويه اسمه إذا تورط أحمد الخميني في عمل لم يوصل إلى نتيجة طيبة ، فلا يكون بمنأى عن النقد والسخط مما يؤثر على وضع الخميني كزعيم .

إن النقاط العشر التي طلب الخميني من اللجنة إعطاءها الأولوية في عملية ،

نقاط تقليدية وبدهية و لم تأت بجديد وإنما أشار إليها من قبيل التمسك بإطار النظرية وعدم الاندفاع نحو التغيير بشكل واسع يبعد عن النظرية الأصلية . ويمكن للدارس ملاحظة أن هذه النقاط ركزت على بعض الأمور الثابتة في فكر الخميني مثل قضية الحرب ، حيث ركزت النقطتان الثانية والسادسة على توجيه الإنتاج خاصة في مجال الصناعات الأساسية والثقيلة والخدمات خاصة في مجال البناء والإسكان لخدمة الحرب ومراعاة ظروف الحرب بما يوحي أن الخميني مصر في فكره ووجدانه على أن الحرب لم تنته بعد وأن وقفها أمر وقتي وأن السلام الدائم لن يتحقق . أما النقطة الأولى فقد ركزت على مكافأة وتعويض من اشتركوا في الحرب أو أضيروا بها بشكل مباشر حرصا على إقبالهم على الاشتراك فيها مرة أخرى ، وقد ركزت النقطتان الثالثة والرابعة على ضرورة تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في مجال الزراعة باعتبار ذلك مقدمة للاستقلال الحقيقي وفي مجال البحث العلمي لما له من أهمية في نفي التبعية ، كما اهتمت النقاط الخامسة والسابعة والتاسعة بالنواحي الدينية والمذهبية والأخلاقية كوسيلة في توجيه المجال الاقتصادي في إيران بينما اهتمت النقطتان الثامنة والتاسعة بلفت النظر إلى ضرورة عمل توازن بين الأغنياء والفقراء عبر القوانين الجديدة مثل قانون الملكية والعلاقة بين المالك والمستأجر . وعلى كل حال فقد كشفت هذه الرسالة بشكل عام عن نقاط الضعف التي كان الخميني يخفيها في نفسه حول نظريته ونظامه والتي يمكن أن تظهر بوضوح من خلال عملية إعادة البناء .

ويستطيع الدارس أن يلاحظ في سهولة ويسر فشل لجنة الأربعة الكبار في المحافظة على الشكل القديم للنظام خلال عملية إعادة البناء لأن القضايا التي تفجرت بعد وقف الحرب لم يكن الشكل القديم بقادر على استيعابها أو ملاحقتها ، ونقصد بالشكل تلك المؤسسات التي أنشأها النظام تحت اسم المؤسسات الثورية (نهادهاي انقلابي) مثل مؤسسة الخامس عشر من خرداد (بنياد بانزدهم خرداد) ، مؤسسة المستضعفين (بنياد مستضعفان) ، مؤسسة مساعدات الإمام الخميني (بنياد إمداد إمام خميني) ، مؤسسة الشهيد ، مؤسسة معوقي الحرب (بنيادجنكز دكان) ، المؤسسة العلوية ، حساب المائة للخميني (حساب صد إمام) ، وكذلك المؤسسات

العسكرية وشبه النظامية وعلى رأسها مؤسسة تجنيد المستضعفين (بنياد بسيج مستضعفان) ، مؤسسة جمع وتوجيه المساعدات (بنياد جذب وهدايت كمك) ، مؤسسة الإعلام الحربي (سازمان تبليغات جنك) وغيرها . وقد أصبحت الحاجة ملحة إلى إلغاء وتغيير طبيعة هذه المؤسسات ، وقد اضطر الخميني تحت ضغط الظروف وإلحاح المسئولين إلى أن يصدر قرارا بتكليف مير حسين موسوي رئيس الوزراء بإنشاء تنظيمات جديدة تستطيع أن تلبي احتياجات الجماهير وخاصة تلك الطبقة الجديدة التي أفرزتها الحرب وهي طبقة أسر الشهداء والمفقودين ومعوقي الحرب . وقد كان مهدي كروبي رئيس مؤسسة الشهيد ونائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي هو صاحب الاقتراح الذي اعتمد عليه الخميني في قراره وكان كروبي يطمع من خلال اقتراحه أن يرفعه الخميني ويضمه إلى الأربعة الكبار بعد أن يوكل إليه إنشاء التنظيمات الجديدة خاصة وأنه قد أصبح له رصيد عند الخميني بعد أن قاد أحداث مكة سنة 1407 هـ ، ولكن الخميني خيب أمله عندما اكتفى بشكره على جهوده وأوكل هذا الأمر إلى حسين موسوي رئيس الوزراء حيث ورد في قرار التكليف ما ترجمته : « وإنني إذ أعرب عن شكري وتقديري لجميع العاملين في مؤسسة الشهيد وخاصة السيد مهدي كروبي وزوجته فإني أكلفكم (يعني مير حسين موسوي) بهذا الأمر مع الاستفادة الكاملة من إمكانات مؤسستي الشهيد والمستضعفين على أن تكونوا مسئولين عن جميع شئون جنود الثورة الإسلامية وأسر الشهداء والمفقودين ومعوقي الحرب والمحرومين ، ومن الجائز أن أفرادا يريدون أن يخدشوا سمعة الحكومة المخلصة بترويج الشائعات والشبهات والحديث عن الإلغاءات وتشويش أذهان العامة وأن يتنكروا لجهود ومتاعب جنابكم خاصة في مجال الحرب فإني أرى من اللازم أن أوضح هذه النقطة وهي أنني أعتبركم — كما في السابق — شخصا لائقا ومخلصا للثورة الإسلامية ولا أنسى جهودكم وتعبكم خلال الحرب في تجهيز جيوش الإسلام وإنني الآن أؤيدكم وأدعمكم والسلام عليكم »[29] . ومن

---

(29) إذاعة طهران في 24 / 11 / 1988 م .

الواضح أن محتوى هذا القرار يكشف عن الصراع الدائم على الساحة السياسية في إيران بين كبار المسئولين في النظام الحاكم ، وعن شدة تمسك الخميني بالأربعة الذين اختارهم ودعمه لهم . وقد أرسل مير حسين موسوي رسالة إلى الخميني يشكره فيها على تجديد ثقته به ، وبحكومته يقول فيها ما ترجمته : « إن حكومة الجمهورية الإسلامية تدرك أن هذا التقدير هو في الحقيقة تقدير لكل الجهود الصادقة التي بذلها جنود مجهولون في خدمة الناس تحملوا معها أصعب الظروف المعيشية وحملوا على أكتافهم عبء المسئولية التنفيذية » [30] .

بدء التغييرات السياسية :

وقد امتدت رياح التغيير إلى الممارسة السياسية حيث اضطر على أكبر محتشمي وزير الداخلية ــ وهو من المتشددين في حكومة مير حسين موسوي ــ تحت ضغط الجماعات السياسية المختلفة إلى أن يعلن موافقة وزارة الداخلية على السماح للأحزاب السياسية في إيران بممارسة نشاطها السياسي وفقا للضوابط واللوائح والقوانين التي أقرها مجلس الشورى الإسلامي [31] . وتحت ضغط الجماعات السياسية أيضا اضطر الولي الفقيه إلى أن ينفي بنفسه الشائعات التي ترددت حول اعتزام النظام الحاكم حل الجيش النظامي ليصبح جيش حراس الثورة الإسلامية هو الجيش الرسمي في البلاد ، حيث أكد الخميني في مناسبة يوم الجيش في رسالة وجهها عبر الإذاعة على بقاء الجيش النظامي ودعمه وتقوية البنية الدفاعية [32] .

وقد شمل التغيير أيضا تنظيمات علماء الدين حيث أمر الخميني بإنشاء المجلس الأعلى لهيئة الدعوة الإسلامية (شور إيعالي سازمان تبليغات إسلامي) . وعين « آية الله » جنتي عضو مجلس الرقابة على القوانين رئيسا له .

---

(30) المصدر السابق .
(31) إذاعة طهران في 14 / 12 / 1988 م .
(32) إذاعة طهران في 16 / 4 / 1989 .

وقد بلغ الاتجاه إلى التغيير حدا بعيدا عندما أرسل مائة وثمانية وعشرون عضوا في مجلس الشورى الإسلامي رسالة إلى الخميني يطلبون فيها موافقته على تعديل الدستور جاء فيها ما ترجمته : « حيث إن دستور جمهورية إيران الإسلامية ، بالرغم من متانته ونقاط القوة الكثيرة والأماني السامية التي تضمنها ، هو مثل سائر القوانين ونتاج العقل البشري ، لم يكن خاليا من النقص والعيب وإن بعض فصوله ومبادئه ، ومنها ما يتعلق بالسلطة القضائية وتنظيمات السلطة التنفيذية وقضية الزعامة وغيرها من الموضوعات الأساسية التي سوف تواجه إدارة شئون البلاد بدون إصلاحها مشكلات جدية ، وهذا الأمر من المسائل الواضحة لجميع الأشخاص الذين تولوا المسئولية خلال السنوات العشر الماضية كتجربة حاسمة ... وإننا أعضاء مجلس الشورى الإسلامي باعتبارنا نمثل الشعب نطلب من جنابكم بما ترون من المصلحة أن تشكلوا جماعة لإعادة النظر في الدستور وإعداد مسودة إصلاحية مع متمماتها حتى تطرح للاستفتاء الشعبي بعد موافقة جنابكم » (34) .

و لم يجد الخميني بدا من الاستجابة لطلب أعضاء مجلس الشورى نظرا للقصور والمشاكل التي يلمسها بنفسه في إدارة شئون البلاد ، ولكنه حرص على ألا ينفرد مجلس الشورى الإسلامي بعملية تعديل الدستور ، فأرسل رسالة إلى سيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية حدد فيها أعضاء اللجنة الموكلة بإعادة النظر في الدستور ، وقد جاء في هذه الرسالة ما ترجمته : « إن رفع نقائص الدستور ضرورة لمجتمعنا الإسلامي وثورتنا لا يمكن تجنبها وإن التأخير في ذلك يؤدي إلى ظهور آفات وعواقب مريرة للبلاد والثورة ، وإنني بناء على إحساسي بالمسئولية الشرعية والوطنية كنت أفكر منذ مدة في حل هذا الأمر ولكن الحرب ومسائل أخرى منعتني من القيام به ، ولقد عينت لجنة لدراسة هذا الأمر الهام على أن يطرح ما تصل إليه بعد الدراسة والتدوين وتصويب المواضع الآتي ذكرها للاستفتاء العام على الشعب الإيراني :

---

(34) صحيفة إطلاعات ، العدد 18807 ، في 2 مرداد سنة 1368 هـ . ش ، 24 / 7 / 1989 م .

أ ـــ وإن اللجنة التي أرى تشكيلها لهذا الأمر المهم هي من السادة وحجج الإسلام طاهري خرم آبادي ، مؤمن ، هاشمي رفسنجاني ، أميني ، خامنه إي ، موسوي رئيس الوزراء ، حسن حبيبي ، موسوي أردبيلي ، موسوي خوئيني ، محمدي كيلاني ، خزعلي ، يزدي ، إمامي كاشاني ، جنتي ، مهدوي كني ، آذري قمي توسيلي ، كروبي ، عبد الله نوري ـــ وقد تم اختيار مجمع المصلحة المشتركة وأشخاص آخرين ، أيضا من أعضاء مجلس الخبراء والسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وخمسة أشخاص مرشحين من مجلس الشورى الإسلامي .

ب ـــ إطار المسائل موضع البحث :

1 ـــ الزعامة .

2 ـــ المركزية في السلطة التنفيذية .

3 ـــ المركزية في السلطة القضائية .

4 ـــ المركزية في إدارة الإذاعة والتليفزيون بما يحقق إشراف السلطات الثلاث عليها .

5 ـــ عدد أعضاء مجلس الشورى الإسلامي .

6 ـــ مجمع المصلحة المشتركة لحل مشاكل النظام والتشاور مع الزعامة بحيث لا تحدث مواجهة بين سلطة وأخرى .

7 ـــ أسلوب إعادة النظر في الدستور .

8 ـــ تغيير اسم مجلس الشورى الوطني إلى مجلس الشورى الإسلامي .

جـ ـــ أن تكون المدة التي يستغرقها هذا الأمر شهرين على الأكثر » [35] .

وقد اختار مجلس الشورى الإسلامي ممثليه الخمسة وهم : حسن هاشميان ، عميد زنجاني ، أسد الله بيات ، نجفقلي حبيبي ، سيد هادي خامنه إي » [36] .

---

(35) المصدر السابق .

(36) إذاعة طهران في 24 / 4 / 1989 م .

وهكذا بدأت عملية تعديل الدستور حيث عقدت اللجنة المشكلة أول جلسة لها بحضور سيد أحمد الخميني ورئاسة آية الله « مشكيني .. في مقر رئاسة الجمهورية في 25 / 4 / 1989 م وشكلت أربع لجان فرعية تتولى كل منها بحث عدد من المسائل ، ولكن وفاة الخميني في 3 / 6 / 1989 م أوقفت عمل اللجنة بشكل مؤقت [37] .

(37) إطلاعات ، 18807 ، في 2 مرداد سنة 1368 هـ . ش ، 24 / 7 / 1989 م .

وفـــاة الخميني

أعلنت الإذاعة الإيرانية في الساعة السادسة والنصف (بتوقيت طهران) من صباح يوم الأحد الرابع عشر من شهر خرداد سنة 1368 هـ . ش (4 / 6 / 1989 م) عن وفاة « آية الله العظمى » روح الله بن مصطفى أحمد الموسوي الخميني عن عمر يناهز الثامنة والثمانين بعد عملية جراحية لوقف النزيف في جهازه الهضمي قبل أحد عشر يوما من وفاته في الثالث عشر من شهر خرداد سنة 1368 هـ . ش (3 / 6 / 1989 م) . وكان الخميني قد ولد في مدينة خميني بالمنطقة الوسطى من إيران في سنة 1280 هـ . ش (1901) م ، وقد قتل أبوه ضحية خلاف بين بعض أمراء الأسرة الحاكمة في إيران في العصر القاجاري ولم يكن روح الله قد تجاوز ستة أشهر من عمره ، وقد أتم الخميني دراسته الأساسية في سن التاسعة عشرة ثم ذهب إلى أراك حيث تتلمذ على يد كل من آية الله محسن أراكي وآية الله عبد الكريم حائري ثم ذهب إلى قم سنة 1300 هـ . ش (1921 م) وعاون هناك في إنشاء مراكز الدراسات والبحث العلمي الديني والمذهبي وقد تزوج الخميني سنة 1306 هـ . ش (1927 م) وأنجب ثلاث بنات وولدين هما مصطفى وأحمد ، وقد توفي مصطفى على أثر حادث غامض في العراق سنة 1356 هـ . ش (1977) ، وقد استكمل الخميني دراساته في قم وحصل على درجة الاجتهاد في الفلسفة وأسس الفقه الإسلامي . وكان من أوائل مؤلفاته الفقهية كتاب كشف الأسرار الذي أفتى فيه بعدم إطاعة الحاكم الديكتاتور الذي يقلد الغرب ويمنع انتشار الثقافة الإسلامية ويقصد به رضا خان ، كما هاجم فيه علماء الدين التقليديين ، وألف كتابه العلوم الإسلامية (إلهيات إسلامي) في أحد عشر مجلدا معظمها باللغة العربية وحاول أن يقنن فيه الأيديولوجية الإسلامية ومعرفة الله . وقد ألقي القبض على الخميني في شهر خرداد سنة 1342 هـ . ش (يونيو سنة 1963 م) وأودع السجن ثم أفرج عنه وحددت إقامته في منزله ثمانية أشهر . وعلى أثر اعتراضه على بعض

القوانين الرأسمالية والإقطاعية نفي إلى تركيا ثم إلى العراق ، وظل على صلته بقوى المعارضة في الداخل وكان محرضا على مظاهرات قم الدامية ثم على مظاهرات تبريز التي انتهت بمذبحة ، وفي خريف سنة 1357 هـ . ش (1978 م) غادر العراق إلى باريس وشكل هناك مجلسا لقيادة الثورة ضد نظام الشاه ، وظل هناك حتى عاد إلى طهران في 12 بهمن سنة 1357 هـ . ش (أول فبراير سنة 1979 م) ، ومن هناك أعلن نجاح الثورة الإسلامية بزعامته في الثاني والعشرين من شهر بهمن سنة 1357 هـ . ش (11 / 2 / 1979 م) [38] .

ومع الإعلان عن وفاة الخميني أعلن الحداد الرسمي لمدة أربعين يوما وتعطيل الدوائر الرسمية في إيران لمدة أسبوع ، كما أصدر كل من سيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية وهاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي ومير حسين موسوي رئيس الوزراء بيانا مشتركا أعربوا فيه عن عميق تعازيهم للشعب الإيراني لوفاة الخميني [39] .

وقد عقد مجلس الخبراء برئاسة آية الله علي مشكيني اجتماعا طارئا في الساعة الثالثة (بتوقيت طهران) من بعد ظهر الأحد الرابع عشر من شهر خرداد سنة 1368 هـ . ش (4 /6/ 1989 م) لاختيار خليفة للخميني حيث كان الخميني قد عزل قبل وفاته آية الله حسين علي منتظري من منصبه كخليفة له ـــ وقد قرر المجلس بأغلبية أكثر من ثلثي الأعضاء الحاضرين وعددهم سبعون عضوا اختيار سيد على خامنه إي زعيما لنظام الجمهورية الإسلامية خلفا للخميني وذلك بعد مداولات استمرت حوالي سبع ساعات . وفور اختيار خامنه إي للزعامة أعلن كل من رفسنجاني وسيد أحمد الخميني مبايعتهما له في حين أعلنت قيادات الجيش وحراس الثورة الإسلامية مبايعتها لرفسنجاني قائدا لها ، ثم أعلنت في اليوم التالي

---

(38) صحيفة بامداد ، العدد 276 ، بتاريخ 17 أرديبهشت سنة 1359 هـ . ش ، (7 / 4 / 1980 م) ، بمناسبة عيد ميلاد الخميني الثمانين .

(39) إذاعة طهران في 4 / 6 / 1989 م

5 / 6 / 1989 م مبايعتها لخامنه إي زعيما للبلاد ، وكان آخر من بايع خامنه أى من القوات المسلحة هي القوات البحرية ثم القوات الجوية وذلك يوم الثلاثاء 6 / 6 / 1989 م . وإزاء مبايعة الجيش والحراس لرفسنجاني بالقيادة كان أول قرار يصدره خامنه إي باعتباره زعيما للنظام هو إعادة تعيين رفسنجاني نائبا للقائد العام لكل القوى وذلك يوم الأربعاء 7 / 6 / 1989 م ، ثم أصدر خامنه إي بعد ذلك وفي اليوم التالي 8 / 6 / 1989 م قرارات أخرى بإعادة تعيين أئمة الجمعة والجماعات ومندوبي الزعيم في مختلف الأجهزة والإدارات والوزرات والمرافق المدنية والعسكرية (40) .

وقد توالت إعلانات البيعة لخامنه إي بالزعامة من الوزارات والإدارات الحكومية والمرافق العامة في الدولة والمؤسسات والهيئات والشركات في القطاعين العام والخاص والأحزاب والجماعات السياسية المختلفة . ومن الملاحظ أن وزير الداخلية علي أكبر محتشمي وقيادات اللجان الثورية برئاسة سراج الدين موسوي نائب وزير الداخلية وإدارات الشرطة والأمن والجندرمة ومحافظي الأقاليم ورؤساء المدن والقرى الإيرانية قد تأخرت بيعتهم لخامنه إي بالزعامة إلى يوم الجمعة 9 / 6 / 1989 م . وكنوع من التشجيع لعلماء الدين الكبار على بيعة خامنه إي أعلن « آية الله » علي مشكيني رئيس مجلس الخبراء وعضو مجلس إدارة المركز العالمي للعلوم الإسلامية بيعته وطاعته لخامنه إي كاستمرار لطاعة زعيم الثورة الإسلامية وكفرض ديني واجب وذلك في يوم الأحد 11 / 6 / 1989 م ، وقد كان لهذه البيعة أثرها فقد أعلن أعضاء مجلس فقهاء الرقابة على القوانين في بيان لهم مبايعة خامنه إي زعيما للنظام في نفس اليوم ، وقد أرسل كل من « آية الله » منتظري ، و « آية الله » محمد رضا الموسوي كلبايكاني برقية منفصلة لخامنه إي يعزيانه في وفاة الخميني ويهنئانه على منصب الزعيم ويعظانه بالتمسك بالتعاليم الإسلامية ، والقيام بالمهمة الخطيرة الموكلة إليه خير قيام وذلك في

---

(40) إذاعة طهران في الفترة من 4 ـــ 8 /6 / 1989 م .

يوم الثلاثاء 13 / 6 / 1989 م . كذلك أعلن « آية الله » إمامي كاشاني في خطبة الجمعة التي ألقاها في المسجد الجامع بطهران في 16 / 6 / 1989 حسن اختيار مجلس الخبراء لخامنه إي زعيما للنظام ودعا جماهير الشعب إلى السير خلفه والتكاتف معا تحت زعامته [41] .

وكان سيد أحمد الخميني قد أعلن في 7 / 6 / 1989 م عن إغلاق مكاتب آية الله العظمى الخميني رسميا ، وطلب من مقلدي الخميني أن يسترشدوا « بآية الله العظمى » محمد علي أراكي بناء على رغبة والده وبالفعل طلب عدد كبير من مندوبي الخميني وأئمة وخطباء الجمعة في جميع أنحاء المحافظات الفتوى من آية الله العظمى أراكي حول حقهم في الإجازة في التصرف في الشئون الفقهية وعقد العقود الشرعية والإرثية فأقرهم آية الله أراكي في كل ما كتبه لهم الخميني من حقوق وبذلك صاروا من مندوبيه ومقلديه [42] . وآية الله أراكي كان زميلا للخميني في دراسته أثناء وجوده في أراك قبل أن ينتقل إلى قم ، ويبدو أن أراكي هذا هو ابن آية الله أراكي الذي تتلمذ الخميني على يديه في بداية دراسته الفقهيه في أراك .

وبناء على طلب من سيد أحمد الخميني أيضا أمر خامنه إي وزير الاقتصاد والمالية بتحويل كل حسابات الخميني في البنوك إلى مجلس إدارة الحوزة العلمية بقم ، وذلك للإنفاق منها على شئون الحوزة بناء على رغبة الخميني [43] .

---

(41) إذاعة طهران في 16 / 6 / 1989 م .
(42) إذاعة طهران في 11 / 6 / 1989 م .
(43) إذاعة طهران في 16 / 6 / 1989 م .

دلالة اختيار خامنه إي للزعامة

لعل من المناسب هنا أن يتوقف الدارس عند دلالة اختيار سيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية لمنصب الزعيم أي الولي الفقيه حسب النظرية ، والواقع أن الإصرار على اختيار زعيم من جانب المسئولين في النظام يدل على الرغبة في المضي قدما نحو تطبيق نظرية ولاية الفقيه بعد الخميني فمنصب الزعيم أو الولي الفقيه هو حجر الزاوية في النظرية وفي النظام الذي قام على أساسها ، ولكن للولي الفقيه مواصفات في النظرية فهل تنطبق هذه الصفات علي خامنه إي دون غيره مما جعله يتقدم المرشحين كافة مثل منتظري وكلبايكاني ، ويتفوق على فكرة مجلس الزعامة المقترح من قبل أحمد بن روح الله الخميني ؟! إن من اختاروا خامنه إي قد أكدوا أنه خير من يصلح لهذا المنصب مما يجعلنا نطل إطلالة سريعة على تاريخ حياته لنتبين مدى صدق هذا الرأي ، فقد ولد سيد علي خامنه إي في المدينة المذهبية مشهد التي يوجد بها ضريح الإمام علي الرضا ثامن أئمة الشيعة وكان تاريخ ميلاده سنة 1318 هـ . ش (سنة 1939 م) وينحدر خامنه إي من عائلة متدينة من السادة أصحاب العمائم السوداء ، وقد ردس العلوم الدينية في الحوزة العلمية بمشهد ثم انتقل للحوزة العلمية بقم ليكمل دراسته ، ثم ذهب إلى النجف بالعراق ليتابع دراسته بحوزتها العلمية ، ثم عاد إلى قم مرة أخرى ليتتلمذ الفقه والسياسة والثورة على يد الخميني ، وقد شارك في الكفاح السياسي ضد الشاه ونظامه الحاكم مما أدى إلى اعتقاله وسجنه ست مرات بين سنوات 1343 ، و 1357 هـ . ش (1964 — 1978 م) ، وقد انضم بعد خروجه من السجن إلى أول مجلس لقيادة الثورة الإسلامية الذي شكله الخميني ، وكان من بين أعضائه « آية الله » مرتضى مطهري ، هاشمي رفسنجاني ، موسوي أردبيلي ، محمد جواد باهنر ، « آية الله » محمد حسين بهشتي ، ثم انضم إليه بعد ذلك مهدوي كني فسيد على خامنه إي

فـ « آية الله » طالقاني ومهدي بازركان ود . يد الله سحابي وغيرهم [44] وقد عين خامنه إي في أول حكومة بعد الثورة نائبا لوزير الدفاع سنة 1358 هـ . ش (1979 م) ثم عينه الخميني ممثلا له في المجلس الأعلى للدفاع ، ثم أصبح فضلا عن ذلك إمام الجمعة في العاصمة طهران منذ يناير سنة 1980 م . ولقد تعرض للاعتداء عليه في 27 يونيو سنة 1981 م مما أدى إلى حدوث شلل في ذراعه اليمنى ، وفي الثاني من أكتوبر سنة 1981 م أصبح ثالث رئيس للجمهورية الإسلامية في إيران وهو في الثانية والأربعين من عمره ، وتعرض لمحاولة أخرى لاغتياله أثناء إلقائه خطبة الجمعة في المسجد الجامع بجامعة طهران في مارس سنة 1985 م عندما فجرت منظمة مجاهدي خلق قنبلة في المسجد بالقرب من المنبر لكنه لم يصب بأذى وأكمل خطبته . كما أن خامنه إي أديب واسع الثقافة ومجتهد متمرس يجيد اللغة العربية إجادة تامة ، وله آراء فقهية عديدة وألف العديد من الكتب منها : مستقبل الإسلام ، التصدي للثورة الغربية ، دور المسلمين في حركة تحرير الهند . وله دراسات فقهية في الاقتصاد الإسلامي والعدالة الاجتماعية والأخلاق الإسلامية . ونستطيع أن ندرك أن هذا السجل الحافل ليس المبرر الحقيقي لاختياره للزعامة حيث لم يتضمن وصوله إلى درجة المرجعية ، وما لقب « آية الله » الذي أطلق عليه بعد اختياره للزعامة إلا لقبا شرفيا أعطته له أجهزة الإعلام ولم تعطه له الحوزة العلمية فقد خاطبه كل من منتظري وكلبايكاني بعد اختياره للزعامة في برقيتين منفصلتين إليه بلقب حجة الإسلام [45] . ومعنى هذا أن من يحمل لقب « آية الله العظمى » أو حتى لقب « آية الله » كان أولى منه بالمنصب لأن الفقاهة ـــ حسب النظرية ـــ أصل في اختيار الولي الفقيه ، وتكون المفاضلة في الاختيار بين الأقران الفقهاء في درجة مرجعية واحدة وليس بين درجة ودرجة .

لقد حصل خامنه إي على استثناء من قاعدة المرجعية الفقهية بنفس المبرر الذي

---

(44) صحيفة صبح آزادكان ، العدد 696 ، في 8 تير سنة 1361 هـ . ش ، 29 / 6 / 1982 م .
(45) إذاعة طهران في 13 / 6 / 1989 م .

أخذ به الخميني استثناء في تولي الزعامة على من هم أعلى منه في درجة المرجعية وهذا المبرر هو كفاحه السياسي ، وإن كان استثناء الخميني يبدو أكثر معقولية باعتبار أنه قاد ثورة وأرسى نظاما ، في حين أن الدارس يلاحظ أن خامنه إي لم يتميز وحده بدوره في الكفاح السياسي فهناك أيضا من هم أقدم منه في الدرجة الفقهية وأرسخ منه قدما في الكفاح السياسي وقاموا بدور أخطر من دوره ، لذلك يرى الدارس أن دوره في الكفاح السياسي لم يكن أيضا هو المبرر الحقيقي لاختياره بالذات . ولكن الدارس يرجح أن السبب الحقيقي وراء اختيار خامنه إي للزعامة يكمن في فكرة المصلحة التي تحكم تطبيق نظرية ولاية الفقيه في إيران حيث يمكن ملاحظة أن الشخص الذي يتولى منصب الولي الفقيه يكون الاعتبار الأول في توليه هو القوة المادية قبل القوة المعنوية أو ثقله السياسي قبل ثقله المذهبي ، وتتحدد هذه القوة وهذا الثقل من خلال المصالح المتشابكة لكبار المسئولين في النظام . فنظرية ولاية الفقيه لم تطبق في إيران بصدق لا من خلال تعيين الخميني ولا من خلال تعيين خامنه إي في منصب الولي الفقيه ، فتوافر الشروط الواجبة التي وضعتها النظرية فيمن يتولى هذا المنصب ليست كافية وحدها عند التطبيق ، بل ينبغي أن تتوافر له أيضا الظروف التي تجعل من المصلحة عاملا مرجحا له في تولي هذا المنصب . وليس أدل على ذلك من اختيار مجلس الخبراء لمنتظري في منصب خليفة الولي الفقيه عندما كان الخميني مريضا ، ثم عزله الخميني من هذا المنصب نظرا لمقتضيات المصلحة . وليس من الضروري هنا أن تكون المصلحة عامة ولكنها غالبا ما تكون مصلحة شخصية لمن يجمع في يده عوامل الضغط والقوة والنفوذ والسيطرة ، وقد كان هذا واضحا تماما بالنسبة للخميني نفسه ، أما إذا طبقنا هذا على موقف خامنه إي نجد أن شخصية هذا الرجل من الشخصيات التي تتكيف بسرعة مع الظروف والاتجاهات ، لذلك عندما مات الخميني وفتحت أبواب المشاكل على مصراعيها وتفجرت الخلافات واشتد الصراع حول منصب الزعيم استطاع رفسنجاني الرجل القوي في إيران أن يكسب الموقف لصالحه ويفرض زعامة خامنه إي كحل وسط بين المتنافسين حيث لم يكن خامنه إي مرشحا ولا يبدو أنه كان يطمع في هذا المنصب ولكن رفسنجاني فرضه بالقوة على مجلس الخبراء الذي يمثل معظم أعضائه علماء الدين من المرتبة المتوسطة

في الاجتهاد ممن يحملون لقب « حجة الإسلام » ، وحتى أعضاؤه ممن يحملون لقب « آية الله » هم من صغار هذه المرتبة ، ولرفسنجاني نفوذ كبير في هذا المجلس ويتولى رسميا منصب نائب الرئيس فيه بعد « آية الله » علي مشكيني بسبب المرتبة الدينية ولكنه رئيسه فعليا بسبب نفوذه وقوة تأثيره عليه ، وقد استطاع رفسنجاني أن يضرب بعصا الخميني في حياته بحكم الصلة التي كانت بينهما واستطاع أيضا أن يضرب بها بعد وفاته ليحقق أهدافه .

إن المبرر الذي استند إليه مجلس الخبراء في اختيار خامنه إي هو مصلحة النظام باعتبار أن الخميني وثق فيه وأعطاه رئاسة المجلس الذي يوجه النظام في المرحلة القادمة وجعله من يقرأ وصيته إذا اعتذر ابنه أحمد مما يجعله أقدر على تطبيق نظرية ولاية الفقيه من غيره . والواقع أن رفسنجاني — في رأيي — أقدر ولكنه لم يدفع بنفسه إلى المنصب لأنه يريد أن تأخذ الأمور شكلا طبيعيا وتدريجيا ومقبولا دون أن يزج بنفسه في مغامرة لا يضمن نتيجتها ، لقد كان دفعه لخامنه إي إلى منصب الزعامة تجربة لتولي مجتهد وظيفة فقيه ، فإن نجحت استعد لها وإن فشلت أعاد النظر في الأمر بعيدا عن الهجوم والنقد ودون أن يتأثر موقفه . ولعل التغييرات التي أدخلت على النظام بعد ذلك والتي سنوضحها فيما بعد تؤكد هذا الرأي .

وصية الخميني السياسية

إن كتابة الخميني لوصية سياسية مستقلة بشكل مفصل تعتبر من السوابق التي أملتها نظرية ولاية الفقيه على الزعيم كواجب ديني ووطني ، والوصية الرسمية التي أعلنت تقع في ست وثلاثين صفحة وتحتوي على مقدمة وبنود ثم ملاحظات وتقع البنود الرئيسة في تسع وعشرين صفحة ، وكل صفحة من صفحات الوصية موقعة بإمضاء الخميني ، ويرجع تاريخ كتابتها إلى السادس والعشرين من شهر بهمن سنة 1361 هـ . ش (15 / 2 / 1983 م) ، وقد قرأها ، لأول مرة في الساعة التاسعة من صباح 14 خرداد سنة 1368 هـ . ش (4 / 6 / 1989 م) على كبار المسئولين في إيران ، سيد علي خامنه إي رئيس الجمهورية حسب رغبة الخميني الذي أوصى بأن يقرأها ابنه أحمد فإن اعتذر فرئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشورى الإسلامي أو رئيس المجلس الأعلى للقضاء أو أحد أعضاء مجلس فقهاء الرقابة على القوانين ، ثم قرأها خامنه إي أيضا مرة أخرى بشكل علني في مجلس الشورى الإسلامي وبحضور أعضاء المجالس الأخرى التشريعية والتنفيذية والقضائية ونقلتها على الهواء وسائل الإعلام المختلفة من إذاعة وتليفزيون وصحافة محلية وعالمية .

وقد وضع الخميني على هامش الوصية عدة ملاحظات تتعلق الأولى بمن يقرأ الوصية كما ذكرنا ، والثانية طلب فيها ألا يصدق الشعب ما قد ينسب إليها من زيادة ، وأن يعتمدوا الصفحات المكتوبة بخطه والموقعة بإمضائه فقط وكذلك البيانات والتصريحات التي أدلى بها بصوته في الإذاعة أو التليفزيون بعد تأكيد الخبراء الفنيين على صحتها ، والثالثة تتعلق بتكذيب كل من يدعي بعد موته أنه كتب أو أعد للخميني بياناته أو خطاباته ، والرابعة يؤكد فيها أن أحدا لم يجبره على الذهاب إلى باريس قبل عودته إلى الوطن وأنه ذهب إليها بعد عودته من الكويت دون السماح له بالإقامة ، وعندما لم يجد سبيلا إلى دولة إسلامية أخرى ذهب إلى باريس بعد

التشاور مع ابنه أحمد ، والخامسة يسحب فيها كل تزكية أو مدح قاله عن شخص من الناس أو المسئولين عند قيام الثورة ، وألا يجعل أحد هذه التزكية وسيلة للحصول على مكسب أو وظيفة أو منصب مؤكدا ضرورة أن يكون الميزان لكل شخص هو حاله الفعلي (46) . وقد أكد في مقدمة الوصية أن وصيته السياسية الدينية هذه ليست خاصة بشعب إيران وحده بل إنها لجميع الشعوب الإسلامية ومظلومي العالم من كل جنس ودين (47) .

لقد أراد الخميني أن يقلد خطبة الوداع لرسول الله ﷺ في وصيته فبدأ الوصية بحديث نبوي رواه أئمة الشيعة عن رسول الله ﷺ كمقدمة لوصيته ، يقول الحديث : « إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي فإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض » . ثم أخذ يشرح معنى الحديث في رأيه مؤكدا أنه حجة على المسلمين في التمسك بكتاب الله بمعنى تنفيذ أحكامه وإقامة الحكم الإسلامي والاهتمام بالجانب السياسي فيه ، واستنكر أسلوب حكام المسلمين في تعظيم القرآن بطبعه طبعات فاخرة ووضعه للزينة مؤكدا أن هذا الأسلوب وسيلة لهجر القرآن وعدم تنفيذ أحكامه وتحويله إلى أثر أو تحفة ، وجعل لقب عالم الدين السياسي مرادفا للقب عالم الدين الكافر . ثم فسر الخميني أحد الثقلين بأنه آل بيت الرسول ﷺ وأن معنى التمسك بهم هو التمسك بمذهبهم والمحافظة عليه ، وخرج من ذلك بضرورة دعوة المسلمين إلى التشيع باعتباره أفضل المذاهب الإسلامية ؛ لأنه مذهب الدين المحمدي وآل بيت النبوة مؤكدا أن كتاب نهج البلاغة المنسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب هو كتاب الشيعة بعد القرآن لأن فيه أسباب نجاة المسلمين من الزيغ والضلال » (48) .

---

(46) إطلاعات سياسي اقتصادي العدد 28 في شهر تير سنة 1368 هـ . ش (يونيو — يوليو سنة 1989 م) ص 17 .

(47) المصدر السابق ص 5 .

(48) المصدر السابق ص 5 .

كانت أولى الوصايا التي أوصى بها الخميني شعب إيران هي التمسك بصراط الشيعة لأنه الصراط المستقيم وعدم الابتعاد عنه بالوقوع في التبعية للشرق أو للغرب ، كما دعا في نفس الوقت الشعوب الإسلامية إلى الدخول في المذهب الشيعي حيث قال ما ترجمته : « إنني أطلب من الشعوب المسلمة أن يتبعوا الأئمة الأطهار والثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية لأولئك العظام الهداة لعالم البشرية على نحو لائق بقلوبهم وأرواحهم والتضحية بالنفس والولد ، وألا تنحرف قيد ذرة عن الفقه التقليدي الذي بينوه والذي هو مدرسة الرسالة والإمامة وضامن نمو الشعوب وعظمتها سواء في أحكامه الأولية أو الفرعية فكلاهما مدرسة للفقه الإسلامي ، وأن لا تلقي السمع إلى وساوس الخناسين المعاندين للحق والمذهب ولتعلم أن الانحراف خطوة واحدة هو مقدمة سقوط الدين والأحكام الإسلامية وحكومة العدل الإلٰهي » (49) .

كما أعلن الخميني في بداية وصيته أنه ليس يائسا من رحمة الله وكرمه وأنه يكتب هذه الوصية للجيل الحاضر والأجيال القادمة من منطلق كونه طالب علم شأنه شأن إخوانه أهل الإيمان الآملين في هذه الثورة وبقاء منجزاتها وزيادتها ، لذلك فقد أكد أن وصيته الرئيسة هي أنه يطلب من شعب إيران خصوصا ومن جميع المسلمين عموما المحافظة على الإسلام باعتبارها رأس جميع الفرائض ، والمحافظة على الحكومة الإسلامية باعتبارها ظاهرة إلٰهية جعلت الإسلام معلنا بشكل رسمي وحققت نتائج باهرة في مدة قصيرة . وباعتبارها أمانة إلٰهية ووديعة إلٰهية فإن المحافظة عليها فرض واجب (50) .

وقد تفرع عن هذه الوصية الرئيسة ثماني عشرة وصية فرعية تتعلق كلها بسبل المحافظة على الإسلام والثورة الإسلامية والحكومة الإسلامية على النحو التالي :

---

(49) نفس المصدر ص 6 .
(50) نفس المصدر ص 7 .

أ ــ طالب بقطع يد الاستعماريين والمستغلين سواء في داخل البلاد أو خارجها ، والوقوف أمام مؤامراتهم ودعاياتهم التي تستهدف نسيان الهدف وبث الفرقة والاختلاف ، وذلك من خلال الوحدة بين المسلمين والانسجام فيما بينهم واعتبار هذا الأمر أمرا إلهيا لإقرار الإسلام وحكم الله لأن رمز بقاء الثورة الإسلامية هو رمز انتصارها (51) .

ب ــ أوصى بإحباط المؤامرة التي تستهدف الفصل بين الإسلام والسياسة وترمي الإسلام بأنه قرين التخلف الحضاري والفكري وهذا واجب على جميع العلماء والكتاب ورجال الاجتماع والتاريخ المسلمين (52) .

جـ ــ أوصى الأشخاص الذين يخالفون مبادئ وأهداف الجمهورية الإسلامية بأن يفكروا بعد وفاته بحرية وحياد دون التأثر بالدعايات والشائعات التي يروجها أعداء النظام وأن يقارنوا بين هؤلاء وبين من اغتالوهم من علماء المسلمين سواء في أفكارهم أو أقوالهم أو سلوكهم تجاه الجماهير أو تجاه الجماعات التي تؤيدهم والدول التي تدعمهم ليروا من يقف في صف المحرومين والمظلومين في المجتمع من الفريقين ، ثم عليهم إن أدركوا هذه الحقيقة أن يعملوا على خدمة الشعب ويؤيدوا الحكومة الإسلامية وأن لا يصغوا للدعاية المضادة (53) .

د ــ أوصى أن لا يغفل الجيل الحاضر والأجيال القادمة وبخاصة الجامعيون والمثقفون عن الالتحام مع علماء الدين وطلبة العلوم الإسلامية وأن لا يستجيبوا لمؤامرات عزل علماء الدين عن علماء الجامعات (54) .

هـ ــ أوصى بالقضاء على كافة أسباب التبعية للشرق أو للغرب التي تنفذ إلى

---

(51) نفسه ص 7 .
(52) نفسه ص 7 .
(53) نفسه ص 8 .
(54) نفسه ص 9 .

المجتمع من خلال تلبية بعض احتياجاته وتوفير الكماليات المادية والثقافية ، ولذلك فمن الضروري الاعتماد على النفس والسعي في تحقيق الاكتفاء الذاتي [55] .

و ــ أوصى بالعمل على إبعاد الانحراف في الفكر والسلوك وتقليد الشرق أو الغرب في الجامعات ومراكز التعليم [56] .

ز ــ أوصى باختيار رئيس الجمهورية الإسلامية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي وأعضاء مجلس الخبراء من الأشخاص الملتزمين بالإسلام وغير المترتبطين بالقوى الكبرى أو المعتنقين للمذاهب الإلحادية أو الغربية ، كما أوصى مجلس الرقابة على القوانين أن يعمل على منع إقرار أية قوانين مخالفة للشرع أو الدستور [57] .

ح ــ أوصى الزعيم أو مجلس الزعامة بالاجتهاد في تعيين كبار المسئولين في السلطة القضائية من بين الأشخاص الملتزمين وأصحاب الخبرات والرأي في الأمور الشرعية والإسلامية وفي السياسة ، على أن تقوم الحوزات العلمية وخاصة في قم بتخريج علماء وقضاة تتوافر فيهم الشروط المطلوبة [58] .

ط ــ أوصى علماء الدين بأن يعملوا على عدم نفوذ عناصر منحرفة إلى الحوزات العلمية الدينية ، وألا ينحرفوا بالفقه عن مساره التقليدي وأن يداوموا على البحث العلمي في كل فروع العلوم التي تحتاجها البلاد [59] .

ي ــ أوصى بإصلاح وتصفية ومراقبة السلطة التنفيذية لكي تقوم بتنفيذ القوانين بدقة بعيدا عن البيروقراطية وحتى تلتزم بالسلوك الإسلامي الذي يرضي الناس ، وأوصى أن يكون اختيار المحافظين من المتدينين الملتزمين المتجاوبين مع الناس

---

(55) نفسه ص 9 ــ 10 .

(56) نفسه ص 10 .

(57) نفسه ص 10 .

(58) نفسه ص 11 .

(59) نفسه ص 11 .

وأن تقوم وزارة الإرشاد الإسلامي بالتوعية والدعوة والتوجيه فضلا عن العلماء والخطباء والكتاب والفنانين ، وأن تقوم وزارة الخارجية بإظهار الوجه النوراني للإسلام لجميع شعوب العالم وتدعوهم إلى القرآن والسنة بجميع أبعادهما (60) .

ك ـــ أوصى الشعب بمساعدة الحكومة في منع نفوذ المذاهب الانحرافية أو ذات الميول للشرق أو للغرب إلى مختلف مراكز الثقافة والتربية والتعليم ابتداء من رياض الأطفال إلى الجامعات وأوصى التلاميذ والطلاب بمواجهة هذه المذاهب حتى يحافظوا على حريتهم واستقلالهم وعلى بلادهم وشعبهم (61) .

ل ـــ أوصى الدولة بالاهتمام بكل قطاعات القوات المسلحة من جيش وحراس ثورة وجندرمة وشرطة ولجان وقوات تعبئة وقوات عشائر باعتبارها سواعد النظام القوية وحارسة الثورة وضامنة أمن البلاد واستقرارها ، وأوصى القوات المسلحة بأن تحافظ على يقظتها واستعداها وقوتها ، وألا يشترك أفرادها في الأحزاب والجماعات السياسية وألا يتطرق العمل الحزبي أو السياسي إلى القوات المسلحة ، وأن تهتم بالصناعات العسكرية سعيا إلى الاكتفاء الذاتي (62) .

م ـــ أوصى رئيس الجمهورية الإسلامية ومجلس الشورى الإسلامي ومجلس الرقابة على القوانين والمجلس الأعلى للقضاء ألا يدعوا وسائل الإعلام تنحرف عن الإسلام أو تتجاوز عن مصالح البلاد مؤكدا أن الحرية بالشكل الغربي ليست إسلامية وأن الإعلام المخالف للإسلام حرام ومنعه واجب (63) .

ن ـــ أوصى الجماعات السياسية المعارضة للنظام وخاصة الجماعات اليسارية بالاطلاع على مدرسة الإسلام ، وأن يدركوا حقيقة الشيوعية وحقيقة العمالة للشرق

---

(60) نفسه ص 12 .
(61) نفسه ص 12 .
(62) نفسه ص 13 .
(63) نفسه ص 13 ـــ 14 .

أو للغرب ، وأن ينضموا للشعب وأن يتعاونوا مع الحكومة وأن عليهم أن يتذكروا أنهم ملاقو ربهم فيتوبوا ويقوموا على خدمة خلقه مستفيدين من تجاربهم السابقة [64] .

س ـــ أوصى بعدم التأثر في التخطيط الاقتصادي بالنظم الشيوعية أو الرأسمالية أو ما بينهما من نظم مؤكدا على ضرورة احترام الملكية الفردية والجماعية في حدودها الإسلامية وتشجيع الناس على الاستثمار في الزراعة والصناعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير احتياجات المحرومين [65] .

ع ـــ أوصى علماء الدين والمقلدين المخالفين للنظام المتحالفين مع أعدائه بأن يتوبوا وينضموا إلى الشعب وألا يستمعوا للشائعات فإذا سقط هذا النظام فلن يقوم نظام إسلامي آخر بل يقوم نظام آخر تابع للشرق أو الغرب [66] .

ف ـــ أوصى مسلمي ومستضعفي العالم ألا ينتظروا أن يهديهم أحد استقلالهم وحريتهم بل عليهم أن ينهضوا ويحصلوا على حقوقهم بالقوة وأن يقيموا دولة إسلامية » [67] .

ص ـــ أوصى شعب إيران أن يتمسك بطريق الله الذي اختاره وأن يبذل الروح من أجله لأن طريق الله يوصل إلى معرفة النفس والاكتفاء الذاتي والاستقلال بكل أبعاده . ثم اعتذر الخميني للشعب عن تقصيره في خدمته ودعاه إلى أن يستمر في طريقه بقوة إرادة وتصميم ، وليعلم أن أي خلل لن يحدث في السد الحديدي للشعب بذهاب أحد خدامه لأن هناك غيره أفضل وأعلى منه يقومون على الخدمة والله يحفظ هذا الشعب ومظلومي العالم [68] .

---

(64) نفسه ص 14 ـــ 15 .
(65) نفسه ص 15 .
(66) نفسه ص 16 .
(67) نفسه ص 17 .
(68) نفسه ص 17 .

ملاحظات حول الوصية

يستطيع الدارس لوصية الخميني السياسية ملاحظة أنها لم تتضمن أية مفاجآت ولم تقدم جديدا ، فجميع ما ورد فيها من نقاط سبق أن أثاره الخميني أثناء حياته مرات كثيرة سواء في خطبه أو أحاديثه في المناسبات المختلفة ، لذلك يمكن أن يعتبر الدارس هذه الوصية تلخيصا وافيا لتجربة الخميني في تطبيق نظرية ولاية الفقيه . ومن هذا المنظور يمكن ملاحظة أن الخميني قد ركز في هذه الوصية على عدة نقاط أساسية هي :

أولا : إبداء خوفه على تحول النظام من بعده والانحراف بنظريته ، وعول على علماء الدين كثيرا في منع هذا التحول وهذا الانحراف حيث طالبهم بألا يتخلوا أبدا عن التدخل في جميع قضايا المجتمع صغيرها وكبيرها وعلى الأخص فيما يتعلق باختيار كبار المسئولين في النظام ابتداء من رئيس الجمهورية وأعضاء المجالس التشريعية والتنفيذية والقضائية ، كما أن الخميني لم يخف قلقه على منصب الزعامة لذلك كان حريصا على أن يترك الباب مفتوحا لتشكيل مجلس زعامة إذا اشتد التنافس بين الشخصيات المسئولة على تولي منصب الزعيم وعدم وجود شخصية قيادية تحسم الموقف لصالحها مؤكدا أن الزعامة ليست منصبا ولكنها مسئولية خطيرة وثقيلة ، يؤدي الانزلاق فيها إلى عواقب خطيرة على الناس وجلب العار لصاحبها في الدنيا وغضب الله عليه في الآخرة ، ولكنه أكد في نفس الوقت على عدم التخوف من الممارسة بدعوى التعفف اقتداء بالأنبياء والأولياء مشيرا إلى رأيه في القول بامتناع الأنبياء والأئمة عن الحكم بأنه خطأ مؤسف وأن الانسياق وراءه يؤدي إلى خراب الشعوب ووقوع البلاد في يد الاستعمار .

ثانيا : أبدى الخميني في هذه الوصية خوفه من أن تؤدي نقاط الضعف والقصور في هذا النظام أو مسئوليه إلى اللجوء إلى الشرق أو الغرب مما يؤدي إلى

وقوع النظام في التبعية لأي منهما . فطال حديثه عن أسباب ونتائج التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية لأي من الشرق أو الغرب محذرا منها في أكثر من نقطة ، كما أشار إلى أن قوة الإرادة والتصميم والعمل الجاد الملتزم سوف تعالج أي ضعف أو قصور ولن يستطيع أقوياء العالم أن يفرضوا على الشعب ما يخالف مثله العليا ومبادئه .

ثالثا : أكد الخميني على ضرورة التمسك بالوحدة والانسجام سواء بين علماء الدين بعضهم البعض أو بين المسئولين أنفسهم أو بين علماء الدين والجامعيين والمثقفين أو بين المسئولين وجماهير الشعب مؤكدا أن المسئولين في النظام من طبقة أقل من المتوسطة لذلك فإنهم يشعرون بطبقة المستضعفين والمحرومين والمظلومين . كذلك طالب الجماعات المتنافسة في النظام بالتنسيق والانسجام ، بل إنه ذهب إلى حد مطالبة المعارضة على مختلف اتجاهاتها في الداخل والخارج حتى اليساريين والانفصاليين بالانضمام إلى الشعب والتعاون مع النظام الحاكم .

تعديل الدستور وموقف الولي الفقيه

كان من الطبيعي أن يتابع النظام الإيراني مسيرته بعد استقرار الزعامة في يد خامنه إي ومرور أيام الحداد الأربعين على وفاة الخميني . وعملا بوصية زعيم الثورة ومؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران ، كان من الطبيعي أن تستكمل لجنة تعديل الدستور واللجان المنبثقة عنها أعمالها بعد أن كانت قد تلقت آلاف الاقتراحات بالتعديلات المطلوبة من أصحاب الرأي والمحافل الجامعية والحوزات العلمية الدينية . وقد بلغ مجموع جلسات اللجنة إحدى وأربعين جلسة توصلت خلالها إلى عدد من القرارات بشأن تعديل عدد من مواد الدستور . وكان من أهم القرارات التي توصلت إليها ما يتعلق بمركزية السلطة التنفيذية بالصيغة التالية التي ترجمتها : « تتركز إدارة السلطة التنفيذية والمسئوليات الناجمة عنها في يد شخص بحيث يكون رئيس الجمهورية بعد الاستفتاء على القرار هو المدير والمسئول عن السلطة التنفيذية في البلاد [69] .

كما توصلت اللجنة إلى قرار بشأن تعديل المادة 157 من الدستور والمتعلقة بالسلطة القضائية حيث أكدت على مركزية إدارة السلطة القضائية وعلى أن يكون رئيس هذه السلطة مجتهدا وعادلا وعالما بالشئون القضائية ومديرا ومدبرا كصفات أساسية ينبغي توافرها على أن تكون المفاضلة بعد ذلك فيمن تتوافر لديه صفات أكثر من ذلك ، كذلك توصلت اللجنة الفرعية الرابعة إلى قرار بأن يكون الاسم الرسمي للمجلس التشريعي هو مجلس الشورى الإسلامي وأن يبقى عدد أعضائه كما هو ، وهو 270 عضوا ، على أن يضاف عضو واحد إلى المجلس عن كل مليون شخص

---

(69) إطلاعات 18807 في 2 مرداد سنة 1368 هـ . ش 24 / 7 / 1989 م .

زيادة في عدد سكان إيران ، وذلك كل عشر سنوات ، كما توصلت اللجنة إلى قرار بشأن مسألة تعيين وعزل المدير التنفيذي للإذاعة والتليفزيون بأن يكون التعيين والعزل في هذا المنصب بإجماع آراء رؤساء السلطات الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية وأن يكون بقرار يصدره رئيس الجمهورية ، كما توصلت اللجنة إلى قرار يعطي مجمع المصلحة المشتركة حق النظر في القوانين التي يرفضها مجلس الرقابة على القوانين إذا أصرت الحكومة عليها على سبيل المصلحة العامة وإقرارها أو رفضها ، فضلا عن وظيفة المجمع كمستشار للزعيم إلى جانب عرض أسلوب حل المشاكل التي لا تحل بالطرق العادية على الزعيم ، وقد توصلت اللجنة كذلك إلى قرار بمنح حق مجلس الشورى الإسلامي في مساءلة كل وزير على حدة بطلب من عشرة أعضاء وكذلك مساءلة رئيس الجمهورية بطلب من ثلث أعضاء المجلس وحق النظر في سحب الثقة من رئيس الجمهورية بطلب من ثلثي أعضاء المجلس (70) .

أما فيما يتعلق بولاية الفقيه فلم يمس التعديل مبدأ ولاية الفقيه على إطلاقه وظلت للولي الفقيه كل الصلاحيات التي كانت له في إطار المحافظة على النظام وإن كان التعديل قد أكد عدم اشتراط أن يكون الولي الفقيه مرجعا من مراجع التقليد لدى الشيعة وإنما يكفي أن يكون مجتهدا ، وقد برر رئيس لجنة تعديل الدستور « آية الله » مشكيني هذا الأمر بأنه استفتى الخميني قبل وفاته في هذا الأمر فقال له « ليست كلمة المرجعية في شأن الزعامة » ، ومن هنا فرق التعديل الجديد بين حكم الزعيم وبين فتواه فإن حكمه ملزم التنفيذ لأركان النظام وسلطاته وهيئاته ومؤسساته ، ولكن فتواه تكون بحسب اجتهاده وتكون حجة عليه أمام المراجع وهي ليست ملزمة إلا لمقلديه ، ويمكن أن تكون فتوى من هو أعلى منه في مرتبة المرجعية أولى (71) .
ولعل من المناسب هنا أن نورد نص المادة العاشرة بعد المائة من الدستور بعد تعديلها والتي تحدد واجبات وصلاحيات الزعيم حيث ورد فيها ما ترجمته :

---

(70) المصدر السابق .
(71) نفس المصدر السابق .

1 ـــ تحديد السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع المصلحة المشتركة .

2 ـــ الرقابة على حسن تنفيذ السياسات العامة للنظام .

3 ـــ إصدار قرار الاستفتاء .

4 ـــ تعيين وعزل وقبول استقالة المسئولين التالين :

أ ـــ فقهاء مجلس الرقابة على القوانين .

ب ـــ كبار مسئولي السلطة القضائية .

ج ـــ رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون لجمهورية إيران الإسلامية .

د ـــ رئيس القيادة المشتركة .

هـ ـــ القائد العام لجيش حراس الثورة الإسلامية .

و ـــ القائد العام للقوات النظامية والأمنية .

5 ـــ القيادة العامة للقوات المسلحة .

6 ـــ إعلان الحرب والصلح وتعبئة القوات .

7 ـــ حل الخلاف وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث .

8 ـــ اعتماد حكم رئاسة الجمهورية بعد انتخاب الشعب والموافقة على صلاحية المرشحين لانتخابات رئاسة الجمهورية من ناحية استيفائهم الشروط القانونية وذلك بعد موافقة مجلس الرقابة على القوانين عليهم .

9 ـــ عزل رئيس الجمهورية بالنظر إلى مصلحة البلاد بعد إدانة المحكمة العليا للبلاد له بعدم قيامه بواجباته القانونية أو بعد سحب مجلس الشورى الإسلامي الثقة منه لعدم كفايته وذلك حسب المادة التاسعة والثمانين من الدستور .

10 ـــ العفو أو تخفيف العقوبة على المدانين في حدود الموازين الإسلامية بعد اقتراح من رئيس السلطة القضائية .

11 ـــ حل مشاكل النظام التي لا تحل بالطرق العادية عن طريق مجمع المصلحة

المشتركة ويستطيع الزعيم تفويض بعض واجباته أو صلاحياته لشخص آخر (72) .

ويمكن للدارس ملاحظة أن الولي الفقيه لم يعد مطلقا في رسم السياسات العامة للنظام لأن التعديل الجديد للدستور ربط هذه المسألة بالتشاور مع مجمع المصلحة المشتركة وإن كان « آية الله » محمد يزدى رئيس السلطة القضائية وعضو لجنة تعديل الدستور قد فسر مسألة التشاور بأن رأي مجمع المصلحة المشتركة ليس ملزما للزعيم ، كما فسر النص على تشكيل مجمع المصلحة المشتركة كمستشار للزعيم يمكنه منحه بعض واجباته أو صلاحياته بأنه لا يعني أن يكون هذا المجمع سلطة مستقلة في حد ذاته إلى جانب السلطات الثلاث بل هو مجرد مجلس استشاري (73) .

كما يلاحظ الدارس أن التعديل الجديد قد ألغى فكرة نائب الزعيم ولم يشر إلى تعيين خليفة واكتفى بالإشارة إلى أن من حق الزعيم إسناد بعض واجباته أو إعطاء بعض صلاحياته إلى أي شخص يختاره (74) ، كما نص التعديل على أن يتولى مجلس الخبراء تعيين وعزل الولي الفقيه بعد الخميني لأن اختيار الخميني كان أمرا استثنائيا باعتباره شخصية استثنائية في تاريخ الإسلام والتشيع قلما يوجد لها نظير ، وما دام من شروط الزعامة أن يكون الولي الفقيه مجتهدا مستوفيا للشروط الواردة في نظرية ولاية الفقيه والتي دونت في الدستور فإنه يتم عزل الزعيم إذا افتقد شرطا من شروط الزعامة بما في ذلك عدم قدرته الجسمية أو الصحية على تحمل المسئولية بسبب كبر السن .

ومن هنا يدرك الدارس مدى تغير شكل ولاية الفقيه بعد الخميني بحيث أصبحت ولاية الفقيه بكل أبعادها وواجباتها وصلاحياتها ونفوذها على يد الخميني أمرا استثنائيا في النظام الإيراني الحالي ولن تعود إلى ما كانت عليه على يد غيره ، ويبدو هذا من موقف خامنه إي نفسه فقد تم التعديل بعد اختياره زعيما وأقره على

---

(72) إطلاعات 18791 في 13 تير سنة 1368 هـ . ش 4 / 7 / 1989 م .

(73) إطلاعات 18807 في 2 مرداد سنة 1368 هـ . ش 24 / 7 / 1989 م .

(74) المصدر السابق .

هذا النحو دون اعتراض وذلك في رسالة إلى رئيس لجنة تعديل الدستور قال فيها ما ترجمته : « إنني أقر وأوقع على قرارات لجنة إعادة النظر في الدستور التي هي محصول جهود مضنية ومخلصة وعليمة من جانب أعضاء اللجنة المحترمين ، وأشكر الله تعالى أن انتهى هذا الأمر بشكل يبعث على الرضا بهمة هؤلاء السادة وبالرغم من حلول مصيبة فقدان الزعيم العظيم الإمام الخميني أعلى الله مقامه فقد استمر العمل في إصلاح وتكميل الدستور الذي كان موضع الاهتمام الشديد لذلك العظيم الفقيد بلا توقف ، وإني أبلغ الحكومة المحترمة وخاصة وزير الداخلية المحترم بأن يطرح نص القرار لاستفتاء شعب إيران العزيز عليه » (75) .

(75) صحيفة رسالت ، العدد 1020 ، في 29 تير سنة 1368 هـ . ش ، 20 / 7 / 1989 .

إعادة توزيع السلطات بعد الخميني

لقد كانت الخطوة الثالثة التي استكمل بها النظام مسيرته بعد موت الخميني هي إعادة ترتيب الأوراق داخل النظام ، وقد استقر خامنه إي في منصب الزعامة الذي تحددت صلاحياته كما استقر الدستور بعد تعديله بما يتناسب مع الوضع الجديد ، ومعنى إعادة ترتيب الأوراق هو تحديد مسئوليات المرحلة التالية ومن يقومون بها مع إبعاد العناصر المخالفة أو غير المتعاونة ، ولقد كان الهدف الواضح في هذه المرحلة هو العمل على استقرار النظام من خلال محاولات إعادة البناء وإعمار البلاد ، وقد اعتمد قادة المرحلة الجديدة نفس الشعارات التي رفعها الخميني بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، ومن ثم فقد أصبحت القضية الوحيدة التي تضمنتها الخطوة الثالثة هي توزيع الحقائب ، وقد حدد الدستور المعدل هذه الحقائب وتمثلت في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية فضلا عن مجمع المصلحة المشتركة ، وقد جرى التوزيع ابتداء بالسلطة التنفيذية حيث كانت انتخابات رئاسة الجمهورية قد حان موعدها فتزامنت مع الاستفتاء على تعديل الدستور ، وقد أجريت العمليتان معا في وقت واحد وفي موعدهما المقرر ، وأدتا إلى النتيجة المتوقعة وهي إقرار التعديلات الدستورية وفوز هاشمي رفسنجاني بالرئاسة بأغلبية ساحقة بلغت 94,5 ٪ على منافس ضعيف من غير علماء الدين هو الدكتور عباس شيباني ، وقد قلنا عن الدكتور عباس شيباني إنه المنافس الضعيف بالنظر إلى برنامجه الانتخابي وفضلا عن تاريخه في الكفاح السياسي فهو لا يعدو أن يكون عضوا في مجلس الشورى الإسلامي عن مدينة طهران وهو من المثقفين أتباع خط الخميني ، وقد نشرت الصحف برنامجه الانتخابي على استحياء في زاوية من الصفحة الثانية لاتتجاوز ربع الصفحة مع صورة شخصية له في الوقت الذي امتلأت فيه الصحف بإعلانات التأييد من كل الشخصيات العلمية والدينية والرسمية

فضلا عن المسئولين في مختلف الجمعيات والهيئات والاتحادات والنقابات والمنظمات والمجالس إلى جانب التجار والمهنيين والحرفيين لانتخاب هاشمي رفسنجاني الرجل القوي في إيران رئيسا للجمهورية ، وكان برنامج الدكتور عباس شيباني الانتخابي يتلخص في هذه النقاط :

1 ــ استمرار سياسة اللاشرقية واللاغربية التي أمر بها الخميني ودعم العلاقات مع الدول الصديقة واستمرار العداء للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومقاطعة حكومة جنوب أفريقيا العنصرية .

2 ــ العمل على إطلاق سراح الأسرى الإيرانيين في العراق وعودة القوات العراقية إلى الحدود الدولية في اتفاقية سنة 1975 م وفتح طريق كربلاء .

3 ــ تحسين التفاهم مع دول الخليج وحل مشكلة الحج على ضوء توجيهات الخميني .

4 ــ توفير احتياجات الجماهير بأسعار مناسبة ورفع مستوى الموظفين والعمال .

5 ــ وضع خطة دقيقة لحل مشكلة الإسكان بالإمكانات المتاحة والجهود الذاتية للإيرانيين .

6 ــ دعم الصناعة وخاصة الصناعات الوسيطة وتحسين وسائل النقل البري والبحري والجوي .

7 ــ زيادة السدود لدعم الزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الحاصلات الزراعية .

8 ــ الاستعانة بالخبرات الوطنية في تطوير الصناعة والتقدم العلمي وتصدير منتجات النفط .

9 ــ توسيع الخدمات الصحية خاصة في القرى والمناطق المحرومة .

10 ــ حل مشكلة البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل خلاقة ، والقضاء على

التضخم من خلال القضاء على السوق السوداء وزيادة عرض السلع [76] .

في حين كان برنامج رفسنجاني الانتخابي ينحصر في شعار واحد هو استكمال مسيرة النظام حسب توجيهات الخميني ، وتنفيذ الخطة الخمسية التي أقرها مجلس الشورى الإسلامي لإعادة بناء البلاد ، والواقع أن أحدا لم يفهم من تصريحات رفسنجاني أنه سيبقي على الأوضاع القائمة ، ولكن الجميع كانوا يتوقعون منه التغيير بخطوات واسعة ، وكان معظم كبار المسئولين في النظام يرون أن رفسنجاني هو الشخص الوحيد القادر على إصلاح الأوضاع في إيران بمرونته وسعة حيلته ، وقد تركزت الآراء التي قيلت حول أسباب انتخابه في هذا المعنى . وقد لخص آية الله أميني هذا المعنى عندما سأله أحد الصحفيين ؛ لمن ستعطي صوتك ؟ فقال ما ترجمته : « إنني من خلال معرفتي جناب حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني وبالنظر إلى سوابقي معه فإني أعتقد أنه أفضل مرشح لرئاسة الجمهورية . وأنا شخصيا سوف أعطيه صوتي » [77] كما أوضحت البيانات التي صدرت عن الجمعيات والهيئات والاتحادات والنقابات هذا المعنى ، ومن أمثلة ذلك ما ورد في بيان اتحاد الجمعيات الإسلامية لتجار السوق والمهنيين في طهران ، وترجمته : « بالنظر إلى المعرفة الكاملة لحجة الإسلام والمسلمين جناب السيد هاشمي رفسنجاني دامت بركاته نرى أنه الشخصية ذات الدين والأمانة والقدرة على التفكير والتحليل السياسي والاجتماعي والتدبر والكفاءة الفائقة مثل الشمس تشرق في سماء الثورة ، وإننا نعلن دعمه وتأييده في الانتخابات » [78] .

وقد تنحى سيد علي خامنه إي عن رئاسة الجمهورية قبل موعد انتهاء مدته القانونية ولم يكن هناك ما يمنع انتظاره حتى موعد تسليم رفسنجاني إلا أنه آثر أن يبدأ رفسنجاني مهمته مبكرا ، فأقسم رئيس الجمهورية الجديد اليمين الدستورية

---

(76) صحيفة رسالت ، العدد 1020 ، في 29 تير سنة 1368 هـ . ش ، 20 / 7 / 1989 م .

(77) المصدر السابق .

(78) نفسـه .

وتسلم منصبه في السابع عشر من شهر أغسطس سنة 1989 م ، وفي نفس اليوم انتخب مهدي كروبي بدلا منه رئيسا لمجلس الشورى الإسلامي وانتخب حسين هاشميان نائبا أول لرئيس المجلس وأسد الله بيات نائبا ثانيا ، وفي نفس اليوم أيضا عين سيد على خامنه إي « آية الله » محمد يزدي رئيسا للسلطة القضائية [79] وهكذا تحددت رئاسات السلطات الثلاث في النظام .

ويستطيع الدارس أن يدرك أن رفسنجاني قد حقق عدة انتصارات في وقت واحد ، فقد فاز برئاسة الجمهورية وأقرت تعديلات الدستور التي جاءت كلها لصالحه واستطاع أن يحصل من خلالها على سلطات واسعة بشكل طبيعي وأن تطلق يده في التخلص من منافسيه . ويمكن أن نلاحظ ذلك في التغييرات التي تلت فوز رفسنجاني بالرئاسة حيث أصبح صديقاه ومؤيداه ونائباه في مجلس الشورى الإسلامي عندما كان رئيسه ، رئيسين للسلطتين الأخريين التشريعية والقضائية وزميليه في مجمع المصلحة المشتركة تحت رئاسته ، فقد أصبح مهدي كروبي رئيسا للسلطة التشريعية ومحمد يزدي رئيسا للسلطة القضائية فضلا عن تصعيد نائبيهما حسين هاشميان وأسد الله بيات نائبين لرئيس السلطة التشريعية ، وبذلك ضمن رفسنجاني ولاء هاتين السلطتين له فضلا عن أن زعيم النظام الجديد مدين له هو الآخر بدفعه إياه إلى هذا المنصب وإقراره فيه . وقد ظهر نفوذ رفسنجاني أيضا في مجلس الشورى الإسلامي وهيمنته على أعضائه عند تقديمه لأعضاء حكومته إلى هذا المجلس ، وقد قدم رفسنجاني إلى المجلس قائمة تضم اثنين وعشرين وزيرا على النحو التالي : علي أكبر ولايتي للخارجية ، غلا مرضا آقازاده للنفط ، بيزن نامدار زنجنه للطاقة ، محمد رضا نعمت زاده للصناعة ، محمد هادي نجاد حسينيان للصناعات الثقيلة ، مصطفى معين للثقافة والتعليم العالي ، سيد محمد خاتمي للثقافة والإرشاد الإسلامي ، حسين كمالي للعمل والشئون الاجتماعية ، عيسى كلانتري للزراعة ، عبد الله نوري للداخلية ، سراج الدين كازروني للإسكان وبناء المدن ، حسين محلوج جي للتعدين ، محمد

---

(79) إذاعة طهران بتاريخ 17 / 8 / 1989 م .

علي نجفي للتربية والتعليم ، علي فلاحيان للمعلومات ، محسن نوربخش للمالية والاقتصاد ، عبد الحسين وهاجي للتجارة ، إيرج فاضل للصحة ، سيد محمد غرضي للبريد والبرق والهاتف ، غلا مرضا فروزش لجهاد التعمير ، إسماعيل شوشتري للعدل ، علي أكبر تركان للدفاع ودعم القوات المسلحة ، محمدي سعيدي كيا للطرق والنقل [80] .

وإن نظرة سريعة إلى قائمة وزراء حكومة رفسنجاني تكشف عن ذكاء رفسنجاني في اختيار معاونيه والتخلص من منافسيه وغير المتعاونين معه المتعاطفين مع خصومه ، فقد اختار لثلاث وزارات حساسة ثلاثة من حجج الإسلام من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي وهم حجة الإسلام علي فلاحيان للمعلومات وحجة الإسلام إسماعيل شوشترى للعدل وحجة الإسلام عبد الله نوري للداخلية ، كما استبقى من رسخت قدمه من الوزراء وأصبح ذا خبرة سياسية وبشرط تعاونه مع رفسنجاني خلال فترة رئاسته لمجلس الشورى ، وهؤلاء الوزراء هم الدكتور علي أكبر ولايتي وزير الخارجية ، حجة الإسلام سيد محمد خاتمي وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي ، المهندس سيد محمد غرضي وزير البريد والبرق والهاتف وكان وزيرا للنفط في أول حكومة لمير حسين موسوي ، المهندس محمدي سعيدي كيا وزير الطرق والنقل ، المهندس سراج الدين كازروني وزير الإسكان وبناء المدن ، والمهندس غلا مرضا آقازاده وزير النفط وكان وزيرا للشئون التنفيذية في أول حكومة لموسوي ، المهندس بيزن نامدار زنجنه وزير الطاقة وكان وزير الجهاد التعمير في أول حكومة لموسوي وهؤلاء الوزراء استمروا في ثلاث حكومات سابقة وجميعهم مهندسون باستثناء الدكتور ولايتي وحجة الإسلام خاتمي لذلك فهم جميعا من الفنيين المتخصصين أصحاب الخبرة ، كما استبقى بعض الوزراء الموالين له ممن تولوا الوزارة مرة واحدة وهم : الدكتور إيرج فاضل وزير الصحة وكان وزيرا للثقافة والتعليم العالي في أول حكومة لموسوي ، الدكتور محمد هادي نجاد حسينيان وزير الصناعات

---

(80) إطلاعات 18827 ، في 28 مرداد سنة 1368 هـ . ش ، 19 / 8 / 1989 م .

الثقيلة وكان وزيرا للطرق والنقل في حكومة موسوي ، الدكتور عيسى كلانتري وزير الزراعة ، والدكتور محمد علي نجفي وزير التربية والتعليم وكان وزيرا للثقافة والتعليم العالي في أول حكومة لموسوي ، المهندس غلا مرضا فروزش وزير جهاد التعمير ، ويمكن ملاحظة أن هؤلاء الوزراء أيضا من الفنيين المتخصصين كما اختار رفسنجاني الدكتور محسن نوربخش رئيس البنك المركزي وزيرا للاقتصاد والمالية ، كما اختار الدكتور مصطفى معين وهو من أساتذة الجامعات الموالين له وكان أبوه أيضا الدكتور محمد معين من أساتذة الجامعة الأفاضل المستقيمين وقد اختار رفسنجاني الدكتور مصطفى وزيرا للثقافة والتعليم العالي كما اختار المهندس محمد رضا نعمت زاده وهو من المهندسين البارزين وزيرا للصناعة ، واختار المهندس حسين محلوج جي وهو كيميائي من أسرة متدينة وزيرا للتعدين ، واختار حسين كمالي وهو نقابي بارز وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية وكان جريئا عندما اختار المهندس علي أكبر تركان وزيرا للدفاع ودعم القوات المسلحة باعتبار توجيه طاقات وزارة الدفاع إلى الصناعات الحربية ، وهكذا جعل رفسنجاني من وزارته حكومة فنية متخصصة وليست حكومة سياسية .

وكان من الطبيعي أن يقوم حجة الإسلام مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإسلامي بالدعاية لحكومة رفسنجاني قبل مناقشة برنامجها تمهيدا للتصويت على الثقة بها ، فبدأ جلسات المناقشة بكلمة قال فيها ما ترجمته : « إن السيد هاشمي فضلا عن خصائصه وقيمه وعظمته وسوابقه وتقواه ولياقته وأيضا خدماته للثورة الإسلامية ، له على المجلس الحق الذي له على الثورة لأنه كان أيضا رئيسا لهذا المجلس أكثر من تسع سنوات ومن الطبيعي أن تكون بينه وبين المجلس علاقات خاصة ومن المتوقع أن يكون لهذه العلاقات تأثير مناسب » [81] .

وقد تحدث رفسنجاني إلى أعضاء المجلس في نفس الجلسة مستفيدا من الإطراء ومحاولا كسب عطف المجلس وتأييده فقال ما ترجمته : « إنها نقطة تحول فقد كنت

---

(81) إطلاعات ، العدد 18834 ، في 5 شهر يور سنة 1368 هـ . ش ، 27 / 8 / 1989 م .

إلى عهد قريب أجلس هنا وكان يأتي مكاني أشخاص آخرون ليقدموا حكوماتهم ، وقد تبدل الحال الآن وتغير الوضع وقد جئت الآن لتقديم حكومتي ولكن إحساسي بأني من أعضاء المجلس لم يفارق ذهني بعد ، ولذلك سيكون حديثي إلى حد ما بنفس شكل حديث رئاسة المجلس ، وعلى كل حال فسوف يهيئ السادة الأعضاء أنفسهم لذلك فإن تغيير كل شيء لايتم دفعة واحدة ، وإنني آمل أن نتمكن في المستقبل من المحافظة على هذه العلاقة وتظل بيننا هذه الأحاسيس وهذا الود » وتابع رفسنجاني استمالته للمجلس بالحديث عن ذكريات العمل في المجلس خلال المراحل السابقة ، وبعد ذلك وصل إلى هدفه عندما اقترح أن لا يتحدث عن برنامج الحكومة إلا ما يطلب الأعضاء استيضاحه على أن يكتفى بما سيقوله الوزراء في شأن خطة وزاراتهم مؤكدا أن برنامج الحكومة يعتمد أساسا على الخطة الخمسية التي ناقشها من قبل مع أعضاء المجلس بلجانه المختلفة سواء داخل المجلس أو في أروقته أو في منزله فضلا عن اطلاعه على آراء الخبراء المتخصصين من خارج المجلس وآراء مختلف فئات الشعب . ثم تحدث رفسنجاني عن شكل حكومته والأسس التي اختارها بناء عليها ، وهي أولا سوابق الوزراء في العمل الثوري الجاد والمخلص قبل الثورة وبعد نجاحها وثانيا : أن يكون شكل الحكومة معبرًا عن أفكار القوى المخلصة للثورة ، ثالثا : الاستفادة من القوى التي يمثلونها على أن لا تكون الحكومة مجرد وزراء بل مجموعة عمل تضم وكلاء الهيئات التابعة ومسئولين عن وظائف محورية في البلاد بحيث يحدث تعادل بين الحكومة وكل القوى المخلصة للثورة بحيث يصبح المجال مفتوحا أمام هذه القوى للعمل والخدمة فنستبدل بالتعارض التعاون ونحافظ على وحدة مجتمعنا بعد رحيل إمام الأمة [82] .

وهكذا سد رفسنجاني جميع المنافذ أمام أعضاء مجلس الشورى الإسلامي فلم يجدوا مناصا من منح الثقة لجميع وزراء رفسنجاني بدون استثناء ، وقد حاول رفسنجاني أن يبدو معقولا في موقفه من الحكومة السابقة التي منحها المجلس ثقته عندما كان رئيسا له فحاول تبرير خروج بعض أعضائها من وزارته بأنه على سبيل

---

(82) المصدر السابق .

دعم المصلحة مثل استبدال الدكتور معين بالدكتور فرهادي في وزارة التعليم العالي لما للدكتور معين من نفوذ في الجامعات وصداقات في الخارج يستفيد منها الطلاب ، كذلك بالنسبة لوزير الاقتصاد والمالية حيث استبدل بإيرواني نوربخش لما لمسه من صلاحية الثاني أكثر من الأول ، وكذلك بالنسبة لوزارة الصحة حيث تعرضت للمشاكل في عهد الدكتور مرندي وأن الدكتور فاضل له مكانة علمية ، ودرس في أوروبا ومع ذلك كان مخلصا للحركة الإسلامية قبل الثورة وكانت له مساهمات طبية في جبهات القتال أثناء الحرب ، كذلك بالنسبة للصناعة والصناعات الثقيلة حيث تحتاج هاتان الوزارتان إلى دم جديد نظرا لطبيعتهما المتطورة ، وكذلك وزارة التعدين التي تحتاج إلى عناية خاصة بعد أن أكثر وزيرها السابق « آيت اللهي » من الشكوى بسبب قصور الإمكانات ، كما أن هناك وزيرين استبدلهما رفسنجاني بسبب أخطائهما وهما وزير الداخلية علي أكبر محتشمي لفشله في حل مشكلة الحراس واللجان في سوريا وتعرضه للاغتيال وعودته إلى طهران دون تحقيق أي إنجاز ، وكذلك وزير التجارة نظرا للقصور الواضح في إدارته لشئون التجارة وسوء معالجته لمشاكلها ، أما محمدي ريشهري وزير المعلومات فقد أصر على عدم العمل في الحكومة ، وفيما يتعلق بوزير العمل والشئون الاجتماعية سرحدي زاده فهو مريض بالقلب ولايتحمل أعباء المرحلة الجديدة ، أما اختيار مهندس للدفاع فحتى لا يغضب الجيش أو الحراس فضلا عن الاتجاه للتصنيع [83] .

وقد نجح رفسنجاني بالفعل في الحصول على ثقة مجلس الشورى الإسلامي بجميع أعضاء حكومته ، رغم أن الاقتراع بالثقة على الوزراء كان اقتراعا سريا وحضره لأول مرة مائتان وواحد وستون عضوا من مجموع أعضاء المجلس البالغ مائتين وسبعين عضوا مما يمثل نجاحا كبيرا لرفسنجاني في قيادته للمرحلة الراهنة ، وقد جاءت نتيجة الاقتراع على النحو التالي :

---

(83) المصدر السابق .

الاسم والوزارة	مؤيد	معارض	ممتنع
1 ـــ سيد محمد خاتمي وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي	246	10	4
2 ـــ بيزن نامدار زنجنه وزير الطاقة	245	5	7
3 ـــ أكبر تركان وزير الدفاع ودعم القوات المسلحة	242	10	9
4 ـــ غلا مرضا أقازاده وزير النفط	231	18	10
5 ـــ مصطفى معين وزير الثقافة والتعليم العالي	227	16	6
6 ـــ حسين كمالي وزير العمل والشئون الاجتماعية	224	18	16
7 ـــ عبد الله نوري وزير الداخلية	224	20	15
8 ـــ محمدي سعيدي كيا وزير الطرق والنقل	222	21	9
9 ـــ غلا مرضا فروزش وزير جهاد التعمير	221	30	10
10 ـــ محمد هادي نجاد حسينيان وزير الصناعات الثقيلة	218	26	11
11 ـــ محمد رضا نعمت زاده وزير الصناعة	217	28	12
12 ـــ علي أكبر ولايتي وزير الخارجية	213	35	10
13 ـــ إسماعيل شوشتري وزير العدل	209	30	18
14 ـــ سيد محمد غرضي وزير البريد والبرق والهاتف	203	16	11
15 ـــ محسن نوربخش وزير الاقتصاد والمالية	195	43	19
16 ـــ عيسى كلانتري وزير الزراعة	186	53	20
17 ـــ إيرج فاضل وزير الصحة	165	86	9
18 ـــ محمد علي نجفي وزير التربية والتعليم	160	86	12
19 ـــ علي فلاحيان وزير المعلومات	158	79	18
20 ـــ حسين محلوج جي وزير التعدين	150	85	23
21 ـــ عبد الحسين وهاجي وزير التجارة	147	93	18
22 ـــ سراج الدين كازروني وزير الإسكان وبناء المدن	145	97	14 (84)

(84) إطلاعات ، 18836 ، في 7 شهر يور سنة 1368 هـ . ش ، 29 / 8 / 1989 م .

وقد استكمل رفسنجاني بعد ذلك جهاز معاونيه فاختار الدكتور / حسن حبيبي وزير العدل في الحكومة السابقة مساعدا أول له لشئون مجلس الوزراء ، كما اختار سيد عطاء الله مهاجراني مساعدا لرئيس الجمهورية لشئون مجلس الشورى والشئون القانونية ، واختار المهندس حميد مير زاده مساعدا لرئيس الجمهورية للشئون التنفيذية (85) كما عين رفسنجاني كلا من مسعود روحاني زنجاني رئيسا لهيئة التخطيط والميزانية وكان وزيرا للتخطيط والميزانية في الحكومة السابقة ، المهندس رضا عبد اللهي رئيسا لهيئة الطاقة الذرية ، الدكتور هادي منافي رئيسا لهيئة المحافظة على البيئة وكان وزيرا للصحة في حكومة موسوي الأولى ، سيد محمد مير محمدي رئيسا لمكتب رئيس الجمهورية (86) . وبذلك يكون رفسنجاني قد استكمل بعض جوانب النقص في حكومته وأهمها الشئون القانونية والدستورية حيث خلت وزارته من الحقوقيين والقانونيين فاستكمل هذا الجانب بتعيين مساعدَين له من هذه الطائفة وهما الدكتور حسن حبيبي المساعد الأول والمحامي سيد عطاء الله مهاجراني مساعده للشئون القانونية ، فضلا عن أنه جعل من بين مساعديه مهندسا لمتابعة أعمال الوزارات الإنتاجية . وإن كان رفسنجاني قد أبعد مير حسين موسوي عن طاولة إصدار القرار في النظام الإيراني فلم يرد أن يخسره بشكل كامل فعينه مستشارا سياسيا له (87) ؛ ليستفيد من خبراته السياسية دون أن يكون له تأثير مباشر في صنع القرار أو مضايقة رفسنجاني فضلا عن الاستفادة من الجبهة المتعاطفة معه .

والجدير بالملاحظة أيضا أن رفسنجاني قدم إلى خامنه إي استقالته من منصب نائب القائد العام لكل القوى في 6 شهر يور سنة 1368 هـ . ش (28 / 8 / 1989 م) بعد أن استتب له الأمر في البلاد وبعد أن ضمن بالفعل ولاء كل القوات المسلحة التي بايعته بعد وفاة الخميني ، كما ضمن نفوذه على قوات الأمن

---

(85) إطلاعات ، 18829 ، في 31 مرداد سنة 1368 هـ . ش ، 21 / 8 / 1989 م .

(86) المصدر السابق .

(87) إذاعة طهران في 3 / 9 / 1989 م .

والشرطة واللجان الثورية بعد أن خلع عنها علي أكبر محتشمي وزير الداخلية السابق وعين لها أحد أنصاره وهو حجة الإسلام عبد الله نوري واستصدر له فيما بعد قرارا من الزعيم خامنه إي بمنحه صلاحيات الزعامة وسلطات القائد الأعلى للقوات المسلحة في الشئون الأمنية والشرطية ؛ وبذلك يتولى رئاسة كل الهيئات والمؤسسات والأجهزة الأمنية والشرطية واللجان الثورية [88] . وقد استبقى خامنه إي استقالة رفسنجاني من منصب نائب القائد العام لكل القوى عنده بضعة أيام حتى يراجع رفسنجاني نفسه ولكن رفسنجاني كان يعرف ما يفعل حيث خطط لإدارة جديدة للقوات المسلحة تغنيه عن هذا المنصب الذي يجعله تابعا لخامنه أى وتعفيه من المسئولية وتضمن ولاء هذه القوات له ، فاضطر خامنه أى إلى قبول الاستقالة في الحادي عشر من شهر يور سنة 1368 هـ . ش (2 / 9 / 1989 م) ويبدو أن رفسنجاني وجد نفسه مازال بحاجة إلى عدد من المعاونين والمستشارين [89] فضلا عن كثرة المسئولين والموظفين في مكتبه وخشية من تضارب النفوذ والاختصاص في مكتبه فقد أمر الدكتور حسن حبيبي أن يتولى رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية ويرأس جميع موظفيه على أن يقوم بتحديد اختصاصاتهم وتنظيم شئونهم وأعفى مير سليم الذي كان يتولى هذا المنصب في عهد رئاسة خامنه إي من منصبه [90] .

وزيادة في عزل موسوي رئيس الوزراء السابق فقد أصدر خامنه إي تحت تأثير رفسنجاني قرارا بتعيين محسن رفيق دوست وزير الحراس السابق رئيسا لمؤسسة المستضعفين وأبطال الحرب لمدة ثلاث سنوات بدلا من مير حسين موسوي[91] الذي أصبح مجرد موظف عادي في رئاسة الجمهورية ، ولم يتوقف ضغط رفسنجاني على خامنه إي لإحداث تغييرات في المسئوليات والوظائف التنفيذية عند هذا الحد فقد

---

(88) إذاعة طهران في 10 / 9 / 1989 م .
(89) إذاعة طهران في 2 / 9 / 1989 م .
(90) إذاعة طهران في 5 / 9 / 1989 م .
(91) إذاعة طهران في 6 / 9 / 1989 م .

طلب منه تعيين محمد هاشمي[92] رئيسا لاتحاد الإذاعة والتليفزيون الإيراني وقد أصدر خامنه إي بالفعل قرارا بهذا التعيين في 24 / 8 / 1989 م [93] . ولكن أهم التغييرات التي قام بها خامنه إي باقتراح من رفسنجاني كانت تتمثل في عملية إعادة تنظيم قيادات القوات المسلحة فأصبحت على النحو التالي :

1 ــ الفريق قاسم علي ظهير نجاد رئيسا لمجموعة المستشارين العسكريين في القيادة العامة لكل القوات المسلحة وممثلا للزعيم في المجلس الأعلى للدفاع [94] .

2 ــ الدكتور سيد حسن فيروزآبادي رئيسا للأركان العامة للقوات المسلحة [95] .

3 ــ محمد فروزنده نائبا لرئيس الأركان العامة للقوات المسلحة .

4 ــ غلا معلي رشيد مساعدا لرئيس الأركان لشئون الإدارة والدراسات الصناعية .

5 ــ حسين علي معير مساعدا لرئيس الأركان للشئون التنفيذية والعمليات .

6 ــ اللواء علي صياد شيرازي مساعدا لرئيس الأركان لشئون التخطيط والميزانية والبرامج .

7 ــ العميد محمد باقر حسيني فر مساعدا لرئيس الأركان لشئون التحقيق والتفتيش [96] .

---

(92) تقول بعض أجهزة الإعلام أن محمد هاشمي هو شقيق أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية (مجلة المجلة ، العدد 439 ، في 6 / 7 / 1988 م) .

(93) إذاعة طهران في 24 / 8 / 1989 م .

(94) إذاعة طهران في 28 / 10 / 1989 م .

(95) إذاعة طهران في 26 / 9 / 1989 م .

(96) إذاعة طهران في 1 / 10 / 1989 م .

8 ـــ أمير البحر يوسف علي شمخاني قائدا للقوات البحرية بالجيش نقلا من جيش الحراس [97] ثم صار فيما بعد قائدا للقوات البحرية التابعة لحراس الثورة الإسلامية بقرار من خامنه إي [98] .

أما فيما يتعلق بجيش حراس الثورة الإسلامية فقد شمله التغيير أيضا مع احتفاظ محسن رضائي بمنصبه قائدا عاما لجيش حراس الثورة ، وتعيين محسن رفيق دوست مستشارا لرئيس الجمهورية لشئون الصناعات الحربية والإمداد ورئيسا لهيئة المستضعفين وكانت التعيينات الجديدة كما يلي :

1 ـــ رحيم صفوي نائبا للقائد العام لجيش حراس الثورة .
2 ـــ مصطفائي جديد قائدا للقوات البرية بجيش حراس الثورة .
3 ـــ عباس محتاج نائبا لقائد القوات البرية بجيش حراس الثورة [99] .
4 ـــ علي رضا أفشار قائدا لقوات التعبئة العامة التابعة لجيش حراس الثورة [100] .

وهكذا استقر نفوذ رفسنجاني وسيطرته على كل القوات المسلحة من جيش وحراس ولجان ثورية وشرطة وقوات أمن وقوات جندرمة وضمن ولاءها له شخصيا بعد أن صار قادة هذه القوات من أنصاره ومؤيديه ، فضلا عن أجهزة الإعلام وخاصة الإذاعة والتليفزيون ، إلى جانب السلطة التنفيذية التي تمركزت في يده دون أن يضايقه فيها أحد بعد أن أطاح بمير حسين موسوي وعلي أكبر محتشمي ودون أن ينفذ إليها نفوذ سيد أحمد الخميني أو أي من أنصاره وأتباعه ، كما اتضح من منح الثقة لحكومته بالكامل دون تغيير سيطرة نفوذه ونفوذ مؤيديه على السلطة التشريعية ، فضلا عن دفعه خامنه إي لكي يعين له في مجلس فقهاء الرقابة على القوانين

---

(97) إذاعة طهران في 30 / 10 / 1989 م .
(98) صحيفة كيهان ، 14081 ، بتاريخ 23 / 12 / 1990 م .
(99) إذاعة طهران في 24 / 9 / 1989 م .
(100) إذاعة طهران في 2 / 1 / 1990 .

بعض مؤيديه أمثال « آية الله » غلا مرضا رضواني [101] .

وقد حث رفسنجاني كذلك صديقه « آية الله » محمد يزدي رئيس السلطة القضائية على إحداث تغييرات في قيادات السلطة القضائية لكي يضمن من خلالها ولاء هذه السلطة التي يسيطر عليها علماء الدين مما يساعد على تضامن السلطات الثلاث تحت قيادة رفسنجاني من ناحية ، واستمالة جانب كبير من علماء الدين وخاصة مرتبة حجج الإسلام أصحاب النفوذ داخل المجتمع والمحافل الثقافية وأوساط الفلاحين والبسطاء من ناحية أخرى ومكافأة بعض مؤيديه من ناحية ثالثة وقد تم التغيير في السلطة القضائية على هذا النحو :

1 ــ حجة الإسلام مرتضى مقتدائي رئيسا للمحكمة العليا للبلاد .

2 ــ حجة الإسلام محمد محمدي ريشهري وزير المعلومات السابق مدعيا عاما للبلاد [102] .

3 ــ حجة الإسلام سيد أبو الفضل موسوي رئيسا للمحكمة الإدارية العليا [103] .

4 ــ الدكتور / حسين مهريور مساعدا قضائيا لرئيس السلطة القضائية .

5 ــ حجة الإسلام محمد رضا عباس فر مستشارا قضائيا لرئيس السلطة القضائية [104] .

6 ــ حجة الإسلام سيد أسد الله مهاجراني رئيسا لهيئة السجون [105] .

وقد توج سيد علي خامنه إي كل هذه التغييرات التي شملت قيادات النظام الإيراني بإعادة تشكيل مجمع المصلحة المشتركة فأصدر قرارا بإعادة تشكيله لمدة

---

(101) إذاعة طهران في 31 / 8 / 1989 م .
(102) إذاعة طهران في 21 / 8 / 1989 م .
(103) إذاعة طهران في 27 / 8 / 1989 م .
(104) إذاعة طهران في 28 / 8 / 1989 م .
(105) إذاعة طهران في 6 / 9 / 1989 م .

ثلاث سنوات تالية اعتبارا من تاريخ القرار الذي صدر في الثاني عشر من شهر مهر سنة 1368 هـ . ش (5 / 10 / 1989 م) لصالح رفسنجاني الذي صار رئيسا لهذا المجمع ، وقد أصبح الشكل الجديد لمجمع المصلحة المشتركة على النحو التالي :

أ ـــ علي أكبر هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية رئيسا للمجمع .
ب ـــ رؤساء السلطات الثلاث محمد يزدي ومهدي كروبي وحسن حبيبي نائبا عن رفسنجاني .
جـ ـــ فقهاء مجلس الرقابة على القوانين ـــ هيئة رئاسة المجلس .
د ـــ الآيات وحجج الإسلام التالية أسماؤهم :

1 ـــ مهدوي كني .
2 ـــ يوسف صانعي .
3 ـــ سيد أحمد الخميني .
4 ـــ سيد محمد موسوي خوئينيها .
5 ـــ محمد علي موحدي كرماني .
6 ـــ حسن صانعي .
7 ـــ محمد رضا توسلي .
8 ـــ عبد الله نوري .
9 ـــ مير حسين موسوي .

هـ ـــ رئيس اللجنة المختصة بمجلس الشورى الإسلامي .
و ـــ الوزير المختص بموضوع البحث [106] .

ومن المجالس التي استحدثها النظام الإيراني في هذه المرحلة المجلس الأعلى للأمن الوطني (شور إيعالي أمنيت ملي) برئاسة هاشمي رفسنجاني رئيس الجمهورية وعضوية عبد الله نوري وزير الداخلية وعلي أكبر ولايتي وزير الخارجية ومحسن

---

(106) إذاعة طهران في 5 / 10 / 1989 م .

رضائي قائد عام حراس الثورة وعلي أكبر تركان وزير الدفاع وسراج الدين موسوي رئيس اللجان الثورية وعدد من رؤساء الأجهزة الأمنية ، وقد عين خامنه إي ممثلَين له في هذا المجلس هما حجة الإسلام سيد أحمد الخميني وحجة الإسلام سيد حسن روحاني [107] .

(107) إذاعة طهران في 13 / 11 / 1989 م .

خاتمـــة

ولاشك أن هذه التغييرات التي أدخلها النظام على أجهزته ومؤسساته وقياداتها ترسم صورة واضحة إلى حد كبير لشكل هذا النظام وسياساته وأهدافه لفترة أخرى مقبلة ، ومن الواضح أن هذه التغييرات لم تتجاهل نظرية ولاية الفقيه ولم تغفل عنها ، وإنما حاولت تطبيق نفس النظرية بأسلوب جديد يختلف إلى حد ما عن الأسلوب الذي كانت تطبق به في عهد الخميني ، ويستطيع الدارس أن يرجح أن هاشمي رفسنجاني يسعى إلى إعادة ولاية الفقيه إلى ما كانت عليه أيام الخميني وبشكل أكثر إحكاما ليصبح هو في المستقبل الولي الفقيه بكامل صلاحياته التي وردت في أصل النظرية ، وسوف تكشف الأحداث خلال الفترة القادمة عما إذا كان بمقدور رفسنجاني أن يحقق هذا الهدف ، أو أن يكون هذا الأمر فوق طاقته وإمكاناته ولكن المحصلة الواضحة للأحداث خلال الفترة السابقة تشير إلى أن نظرية ولاية الفقيه قد ارتبطت بالشخصيات الحاكمة في إيران الآن ؛ تبقى ببقائهم وتسقط بسقوطهم .

الفهرس

الموضـــوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

المؤلف في سطور

محمد سعيد عبد المؤمن رمضان

ـــ دكتوراة من كلية الآداب ـــ جامعة عين شمس ـــ عام 1973 م .

ـــ عمل بجامعات المملكة العربية السعودية ودولة البحرين وقطر .

ـــ يعمل حاليا رئيسا لقسم اللغة الفارسية وآدابها بكلية الآداب ـــ جامعة عين شمس .

من مؤلفاته :

1 ـــ الظواهر الأدبية في العصر الصفوي .

2 ـــ دراسات في الحضارة والأدب الصفوي .

3 ـــ الأساليب الفارسية المعاصرة .

4 ـــ دراسات ومختارات فارسية .

5 ـــ العلاقات الأدبية بين الصفويين والعثمانيين .

6 ـــ بهاء الدين العاملي في مصر .

7 ـــ التجربة الإسلامية في المسرح الإيراني .

8 ـــ الرؤية والنسيج في الشعر الإيراني العاصر .

9 ـــ منظومة ورقة وكلشاه ـــ دراسة نقدية مقارنة .

10 ـــ الأدب في العصر الصفوي .

11 ـــ الإيرانيون وكتابة التاريخ الإسلامي .

12 ـــ نظرية الاستضعاف في الفكر الإيراني المعاصر .

13 ـــ الحج في عهد الدولة الصفوية .

14 ـــ مسألة الثورة الإيرانية .

15 ـــ الفقه السياسي في إيران وأبعاده .

رقم الإيداع : ٩٥٦١ / ١٩٩٣ .
الترقيم الدولي : ٤ ــ ١٤٠ ــ ٢٥٧ ــ ٩٧٧ .



الزهراء للإعلام العربي
الإدارة : ١١ شارع الطيران ــ رابعة العدوية
مدينة نصر ــ ت : ٦٠١٩٨٨ ــ ٢٦١١٩٠٦
تلكس : ٩٤٠٢١ رافت يو إن فاكس ٢٦١٨٢٤٠
المطابع : ٩ ش عماد الدين كامل ــ متفرع من عباس
العقاد ــ مدينة نصر ت : ٢٦٣٧٢٨٣
القاهرة

العمامة والعباءة
فى السياسة والحكم

الزهراء للإعلام العربي

المؤلف في سطـور

محمد سعيد عبد المؤمن رمضان

ـــ دكتوراة من كلية الآداب ـــ جامعة عين شمس ـــ عام 1973 م .

ـــ عمل بجامعات المملكة العربية السعودية ودولة البحرين وقطر .

ـــ يعمل حاليا رئيسا لقسم اللغة الفارسية وآدابها بكلية الآداب ـــ جامعة عين شمس .

من مؤلفاته :

1 ـــ الظواهر الأدبية في العصر الصفوي .

2 ـــ دراسات في الحضارة والأدب الصفوي .

3 ـــ الأساليب الفارسية المعاصرة .

4 ـــ دراسات ومختارات فارسية .

5 ـــ العلاقات الأدبية بين الصفويين والعثمانيين .

6 ـــ بهاء الدين العاملي في مصر .

7 ـــ التجربة الإسلامية في المسرح الإيراني .

8 ـــ الرؤية والنسيج في الشعر الإيراني العاصر .

9 ـــ منظومة ورقة وكلشاه ـــ دراسة نقدية مقارنة .

10 ـــ الأدب في العصر الصفوي .

11 ـــ الإيرانيون وكتابة التاريخ الإسلامي .

12 ـــ نظرية الاستضعاف في الفكر الإيراني المعاصر .

13 ـــ الحج في عهد الدولة الصفوية .

14 ـــ مسألة الثورة الإيرانية .

15 ـــ الفقه السياسي في إيران وأبعاده .

رقم الإيداع : ٩٥٦١ / ١٩٩٣ .
الترقيم الدولي : ٤ ــ ١٤٠ ــ ٢٥٧ ــ ٩٧٧ .



الزهراء للإعلام العربي
الإدارة : ١٤ شارع الطيران ــ رابعة العدوية
مدينة نصر ــ ت : ٦٠١٩٨٨ ــ ٢٦١١١٠٦
تلكس : ٩٤٠٢١ رالف يو إن فاكس ٢٦١٨٢٤٠

المطابع : ٩ ش عماد الدين كامل ــ متفرع من عباس
العقاد ــ مدينة نصر ت : ٢٦٣٧٢٨٣
القاهرة

العمامة والعباءة

فى السياسة والحكم

الزهراء للإعلام العربى